

ملتزمون بدعم رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠

تطبق شركة شل قطر خبراتها العالمية لدعم وتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠؛ ومن خلال شراكتنا المتميزة مع شركة قطر للبترول فإننا نساهم بدعم المحاور الاقتصادية لهذه الرؤية من خلال تطوير صناعة قطاع الطاقة في قطر. كما ندعم المحاور الاجتماعية والبيئية من خلال التعاون مع العديد من المؤسسات القطرية الأخرى. ونسعى من خلال كل من برنامج التقطير وبرنامج المسؤولية الاجتماعية للشركة إلى تحقيق تطور اجتماعي ملموس لصالح دولة قطر.



www.shell.com.qa

[@Shell_Qatar](https://twitter.com/Shell_Qatar)



الكتاب الأبيض

ممارسات المسؤولية
الاجتماعية للمؤسسات
والشركات في دولة قطر
2013

كتاب سنوي يصدر عن جريدة الشرق، يتناول الأفكار والممارسات الحديثة والمتجددة للمسؤولية الاجتماعية، كما يتناول بالعرض أبرز تقارير الشركات القطرية والعاملة في دولة قطر إضافة إلى تقارير منظمات المجتمع المدني حول ممارساتهم المسؤولة، اعده وحرره الأستاذ/ **بابكر عثمان**

إشراف: **جابر سالم الحرمي**

نائب الرئيس التنفيذي للإعلام والنشر - رئيس التحرير

مدير المشروع: **د. عبد المطلب صديق** - مدير التحرير

المدير الفني: **محمد عبدو**

المنسق الإداري: **أحمد حافظ**

مساعد المنسق الإداري: **خالد حاج أحمد**

الإعلانات: **خضير غريب**

تدقيق: **عبدالعليم ابراهيم**

الرعاة الرئيسيون



الرعاة الذهبيون



الرعاة الفضيون



مشاركون



صفحة 4 ابيض

تمهيد



جابر الحرمي
رئيس التحرير

المسؤولية الاجتماعية

سيطرت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات على المشهد الاقتصادي ليس في منطقة الخليج ولكن في العالم أجمع، فالشركات ومنظمات المجتمع المدني أصبحت تنظر إلى هذه المسؤولية كضرورة، ليس في تعزيز السمعة فقط ولكن في كسب ثقة الجمهور كذلك، وخلال هذا الوقت جرى خلط كبير بين المسؤولية الاجتماعية كواجب أخلاقي يتوجب على المؤسسات القيام به وبين المسؤولية الاجتماعية كمبادئ أخلاقية يتوجب على المؤسسات التمسك بالالتزام بها.

ولكن أياً كانت الزاوية التي تنظر بها المؤسسة إلى مسؤوليتها الاجتماعية، فإن هناك ضرورة ملحة إلى الإفصاح عن هذه المسؤولية، ومن هنا جاءت ضرورة كتابة تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن هنا أيضاً انطلقت جريدة الشرق لإصدار هذا الكتاب، وهو دون موارد الأول من نوعه في دولة قطر، وربما الأول من نوعه في منطقة الخليج.

والهدف من إصدار هذا الكتاب هو وضع المسؤولية الاجتماعية في إطارها الصحيح، كمفاهيم تتصل بـ:

- 1 حقوق الانسان
- 2 حقوق العمال
- 3 حماية البيئة
- 4 مكافحة الفساد

كما إن هناك ضرورة للتعريف عميقا بـ :

منظمات المسؤولية الاجتماعية في العالم وفي الخليج وفي قطر
رواد المسؤولية الاجتماعية كشرركات أو افراد او منظمات
أبرز ما يكتب عن المسؤولية الاجتماعية من زاوية الأفكار والتأصيل لها
أبرز التطورات في مجال المعايير الدولية والمحلية
أبرز تقارير الشركات القطرية

إن هذا الكتاب يعد في حقيقته جهد مؤسسي لتأصيل التوجهات والأفكار، كما إنه يأخذ طابع التفاعل مع الشركات والمؤسسات القطرية، فالهدف النهائي هو تشجيع هذه الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة على تبني أفضل الممارسات المحلية والإقليمية والدولية في هذا الشأن، لذلك فإن الخطوة المقبلة هو دعوة الشركات والمؤسسات التي لديها ممارسات مقبولة في مجال المسؤولية الاجتماعية لإرسال تقاريرها ليس بغرض النشر فقط ولكن للتقييم ومنح جوائز تقديرية لها.

وإذا كانت هناك من كلمة شكر وتقدير فإننا نرفعها لقيادتنا الرشيدة التي تبين لنا كل يوم أن التقدم المحرز في الدولة إنما يتم بالتكامل بين الدولة والقطاع الخاص، وأنه لن يقوم بدوره دون أن يلتزم بمسؤولياته تجاه المجتمع.

وفي هذه السانحة يسرني أن أثنى الجهد الكبير الذي بذله محرر الكتاب الأستاذ بابر عثمان، وهو ينشط منذ سنوات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس فقط كقارئ أو محاور أو كاتب إنما أيضا كداعية ينظم مؤتمرات سنوية وينشر مجلة متخصصة في هذا المجال.

كما يسرني أيضا أن أثنى المشاركات الرفيعة من شركات كبرى في الدولة وفرت رعايات لهذا الكتاب، مما يسر علينا جهد إصداره، كما إن تقارير هذه الشركات التي نشرناها في فصل خاص منحتنا أملا كبيرا في المستقبل لأن شركاتنا الكبرى ومؤسساتنا الحكومية لديها وعي كبير بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

”

لتفاعل مع الشركات
والمؤسسات القطرية،
فالهدف النهائي هو تشجيع
هذه الشركات والمؤسسات
الحكومية والخاصة
على تبني أفضل الممارسات
المحلية والإقليمية والدولية
في هذا الشأن

“

تمهيد



بإكر عثمان

الكتاب الأبيض

ظلت فكرة إصدار كتاب حول المسؤولية الاجتماعية للشركات حلما يراودني منذ فترة ليست بالقصيرة، والسبب - بكل بساطة - أن المجتمع بحاجة إليه؛ فالشركات تريد من يشجعها على تبني أفضل الممارسات في المسؤولية الاجتماعية، ومن جهة أخرى المجتمع يريد أن يتعرف على ممارسات شركاته العاملة بين ظهرانيه.

فالكتاب عبارة عن جزئين: أولهما نظري يتعلق بالتعمق في معرفة جوانب المسؤولية الاجتماعية من قبيل التأصيل المعرفي، وأبرز المنظمات العاملة، وأبرز الشخصيات الرائدة، وغير ذلك من جوانب الجدل المعرفي في هذا الميدان.

أما الجزء الثاني فيتعلق بالجانب العملي أو تقارير الشركات، وفي هذا الصدد يمكن القول إن الأمر يحتمل وجهتي نظر متعارضتين؛ فإذا نظرنا إلى هذه التقارير من الجانب السلبي رأينا فيها مجرد استعراض للعلاقات العامة، أما إذا نظرنا إليها من الجانب الايجابي فيمكن القول إن هذه الشركات تريد أن تتشارك التجارب الجيدة مع الآخرين، ومن ثم جاءت تسمية الكتاب ليكون بمثابة تذكير بأن هذه الممارسات وهذه التقارير تأخذ صفة الجمال والنقاء.

والكتاب عبارة عن محاولة بسيطة، ولكنها رائدة في الخوض في جدل المسؤولية الاجتماعية، فهذه التوجهات الجديدة حتى على الصعيد العالمي

بدأت تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الشركات والمفكرين الاقتصاديين، فالأمر لا يتعلق بممارسات معزولة هنا وهناك ولكنها حركة اقتصادية ترمي إلى إعادة تعريف أهداف الشركات وعلاقتها بالمجتمع الذي تعمل فيه، كما ترمي أيضا إلى إعادة توزيع الأدوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الذي يأخذ الريادة.. هل هي الحكومات بمنهجها البيروقراطي التعسفي أم القطاع الخاص بمنهجه الرامي إلى تحقيق الأرباح؟ في خضم هذا الجدل برزت أفكار المسؤولية الاجتماعية كمنقذ للجانبين.

فالدولة تأخذ جانب التشريع والتنظيم في معادلة التنمية، بينما يأخذ القطاع الخاص جانب التنفيذ، ولكن هذا الدور لن يُمنح له إذا لم يعدل من توجهاته ويلتزم بمبادئ مقبولة عالميا، وأصبحت تعرف بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

من هذه المنطلقات جاءت فكرة هذا الإصدار الذي وجد القبول والتعظيم من عدد كبير من الشركات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية.

لا يسعني في هذا المجال سوى أن أتقدم بالشكر الجزيل لجريدة الشرق لتبنيها إصدار هذا الكتاب ونشره، متمثلة في الإدارة العليا لدار الشرق.

”

من الذي يأخذ الريادة..
هل هي الحكومات بمنهجها
البيروقراطي التعسفي
أم القطاع الخاص بمنهجه
الانتهازي الرامي
إلى تحقيق الأرباح؟

“

الفصل

1

مدخل عام إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات

المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم تبحث المؤسسات بموجبه عن مصلحة المجتمع بتولي المسؤولية عن تأثير أنشطتها في الزبائن والمجهزين وأرباب العمل وحملة الأسهم والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين علاوة على البيئة.

موسوعة ويكيبيديا العالمية

عرفت موسوعة ويكيبيديا العالمية المسؤولية الاجتماعية للشركات على انها (التزام عالم الأعمال بالتصرف فنيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية بينما تحسن جودة الحياة لقوة العمل علاوة على المجتمع المحلي والمجتمع برمته).

كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات في جانب اخر هي مفهوم للإدارة تدمج الشركات بموجبه المشاغل الاجتماعية والبيئية في عمليات الأعمال والتفاعلات وتتخذ خطوات أخرى على نحو طوعي لتحسين جودة الحياة للعاملين وأسرههم علاوة على المجتمع المحلي والمجتمع عموما.

ولكن أشهر التعريفات هي التي تبناها المجلس العالمي للتنمية المستدامة وهي:

(World Council for Sustainable Development)

«الالتزام المستمر من قبل الأعمال بالمعايير الأخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرههم والمجتمع المحلي والوطني»

فيما أشارت منظمة المعايير الدولية الأيزو في تعريفها للمسؤولية الاجتماعية للشركات، كما وردت في المواصفة 26000 (أن المسؤولية الاجتماعية ليست في كيفية قيام الشركة بتوزيع أرباحها ولكن في عملية جني الأرباح نفسها)

ولكن هذه الاختلافات تبدو ثانوية بالقياس إلى الارتباك في تطبيق المفهوم لأن معظم قادة الشركات ينظرون إلى الأمر نظرةً سطحيةً قائمة على مفاهيم التبرعات والعمل الخيري وإذا ما امتد الاهتمام إلى جوانب أخرى نجد الشركة تسهم في عمليات التبرع بالدم أو تنظيف الشواطئ أو توظيف الأرملة والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي أفضل الأحوال تهتم بالبيئة في جوانبها السطحية، ولكنني أقول إن المسؤولية الاجتماعية متعلقة بأداء المؤسسة وليس بنتائج ما تفعل، وتجنبنا للخلط المريع في مفاهيم وتطبيقات هذه المسؤولية حاولت جهات دولية عديدة خلق تسميات تتجنب فيها كلمة اجتماعية، لذلك نجد غرفة التجارة الأمريكية تطلق عليها (مواطنة الشركات)؛ فيما تجنب البنك الدولي كلمة اجتماعية فأطلق عليها (مسؤولية الشركات).

”

**المسؤولية الاجتماعية
ليست في كيفية قيام
الشركة بتوزيع أرباحها
ولكن في عملية
جني الأرباح نفسها**

“

ما هي أسباب أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجتمع متقدم؟

تتطلب قيادة شركة في القرن الواحد والعشرين توصيل المنتجات والخدمات وذلك بتأسيس ثروة مشتركة عن طريق الإدارة المربحة للأنشطة.

وتتطلب القيادة في السوق كذلك المسؤولية نحو الناس والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة والإشراف على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها وتشغلها.



فالتحدي الذي يواجهه شركة ما في القرن الواحد والعشرين خصوصا فيما يتعلق بوضعها في السوق أو في المجتمع ليس الصراع حول نمو الشركة أو ربحيتها ولكن التحدي يكمن في تطبيقات الإدارة الناجحة وبناء الأعمال المستدام وهو ما يمكن أن نطلق عليه تحدي تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات.

غالبا ما تتركز المناقشات بشأن دور الأعمال في المجتمع في أنشطة الشركات بدون بحث السياق الذي تعمل فيه والمجتمع والبيئة من حولها.

قادة الشركات ليسوا قادة أعمال فحسب بل كذلك قادة ضمن المجتمع.. إنهم جزء من المجتمع وليسوا بعيدا عنه.



لقد أدى التقدم المحرز إلى إحداث تغييرات بسبب الاتجاهات الكبرى في العلم والتقنية والتعليم والتقاليد وأسلوب الحياة والعمر المتوقع إلى تقاليد اجتماعية كثيرة ومعايير أخلاقية جديدة. كما تغيرت بيئة الإعلام التي تعمل فيها شركة ما.. وثمة اهتمام متزايد من اتجاهين منفصلين لدى المستثمرين ورجال الأعمال الضغط من أجل العوائد القصيرة الأمد والضغط ليقوم مجتمع الاستثمار المسؤول اجتماعيا بالإبلاغ عن الأداء الأخلاقي للشركات.

إن الإطار الاجتماعي الذي تعمل فيه الأعمال حاليا معقد وكثير المطالب بينما تشتد المنافسة يوميا خصوصا في فترات الأزمات من مثل الأزمة التي يشهدها العالم حاليا.

إن القابلية في الأسواق التنافسية على الابتكار في التقنية والإدارة والمنتجات أو الخدمات

قادة الشركات ليسوا
قادة أعمال فحسب بل
كذلك قادة ضمن المجتمع..
إنهم جزء من المجتمع
وليسوا بعيدا عنه.

وكذلك في الوصول إلى المواد الخام والعلم والموارد المحدودة هي قابلية مركزية لبقاء الشركة.

لقد نما تأثير الشركات في المجتمع نمواً مثيراً، كما تغير على نحو غير متوقع الإطار الاجتماعي الذي تعمل فيه الشركات: ازداد السكان تعليماً وتعودوا على المشاركة وأصبحوا أقل استعداداً لقبول الأمور على أساس الثقة.

لقد ازدادت نزعة الشك والاستعداد لمعرفة كل العمليات التي تحمل منتجاً أو خدمة إلى منازلنا أو شركاتنا وتدفع المشاغل البيئية والأخلاقية والاجتماعية للزبائن واختياراتهم أصبحت أقوى من أي وقت مضى.

لقد تطورت المسؤولية الاجتماعية للشركات في السنوات الأخيرة بوصفها نهجاً جديداً نحو الأعمال وسلوك مسؤول تأخذ في الاعتبار النتائج المحتملة في الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

تشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات مواضيع مثل معايير التوظيف وظروف موقع العمل والفرص المتكافئة والتقنيات الصديقة للبيئة ومنع التلوث ودور الشركة الاجتماعي وتأثيرها في المجتمع.

إن ميزان هذا الاتجاه واسع ويجري تحقيق العولة مسببة ازدياد عدم المساواة والتأثير البيئي السلبي وعد الشركات أحياناً سبب هذه العملية.

لقد سببت العولة تضخم التأثير الاجتماعي للأعمال. وينظر إلى الفاعلين الاقتصاديين بأنهم في مركز المسرح، وتعد الأعمال في إطار الشركات جزءاً من تهديد البيئة ومواردها ولذا يجب على الأعمال إظهار أنها ليست جزءاً من المشكلة بل القوة الرئيسية الدافعة نحو إيجاد حل.

إن الحوكمة الجيدة للشركات والالتزام نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات والإطار الواضح للنشاط والمسؤولية الواضحة تقدم قاعدة متينة لإظهار الشفافية والمساءلة اللازمة لبناء الثقة في الأعمال.

وسيمكن وضوح القيم في الإدارة واتخاذ القرارات والفهم الجيد الأساسي للتأثير البيئي

”

لقد نما تأثير الشركات في المجتمع نمواً مثيراً، كما تغير على نحو غير متوقع الإطار الاجتماعي الذي تعمل فيه الشركات

“

والاجتماعي والنهج الفعال نحو طريقة أكثر إيجابية واستدامة لأداء الأعمال من تطبيق أسلوب إدارة أكثر انفتاحاً.

يمكن الربط بين ازدياد انتشار النزعة الاستهلاكية الأخلاقية في العقدين الماضيين وبين نشوء المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ازدياد عدد السكان في العالم يزداد كذلك الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة المطلوبة لتلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد. ويصبح المستهلكون واعين للمضامين البيئية والاجتماعية لقراراتهم اليومية وبدأوا يتخذون قرارات شراء تتعلق بمشاغلهم البيئية والأخلاقية.



مع سعي الشركات إلى النمو عن طريق العولمة فقد واجهت تحديات جديدة تفرض قيوداً على نموها وأرباحها المحتملة.

الفارق بين المجتمعات الغربية أو الآسيوية هو زيادة تأثير منظمات المجتمع المدني والإعلام في أنشطة الشركات الكبرى



إن التعليمات الحكومية والرسوم والقيود البيئية والمعايير المتنوعة لما يشكل استغلال العمال مشاكل يمكن أن تكلف المؤسسات ملايين الدولارات، ويضع التنافس العالمي ضغطاً خاصاً على الشركات المتعددة الجنسية لبحث ليس ممارساتها المتعلقة بالعمل فحسب بل كذلك سلسلة تجهيزها برمتها من منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الفارق بين المجتمعات الغربية أو الآسيوية هو زيادة تأثير منظمات المجتمع المدني والإعلام في أنشطة الشركات الكبرى من خلال ممارسة الضغوط لمزيد من الالتزام الطوعي بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والتي تتضمن زيادة الاهتمام بالتأثيرات البيئية أو الالتزام بتحسين أوضاع العمال كما يمارس حملة الأسهم والمستثمرون أنفسهم، من خلال الاستثمار المتسم بالمسؤولية، الضغط على الشركات للتصرف على نحو مسؤول.. فهذه الأدوار مجتمعة تؤدي دوراً متزايداً وتدفع الشركات لزيادة تدقيقها ونشاطها المشترك المتعلق بسلوك الشركات.

إن نشوء ما بات يعرف بمدونات السلوك الأخلاقي داخل الشركات وقيام بعض الحكومات بوضعه ضمن التعليمات والمطلوبات أدى إلى أن تصبح هذه المدونات عامل دفع آخر يسند إليه تغيير سلوك وثقافة الشركات. ويقوم الآن عدد كبير من الشركات حول العالم بإلحاق موظفيها الأساسيين في برامج تدريب حول أخلاقيات العمل المؤسسي في سبيل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الأخلاقية عندما تكون الإجابات غير واضحة.

كما أن بعض المؤسسات تجد منفعة ثانوية في زيادة ولاء العاملين والفخر بمؤسستهم، وتصبح الشركات على نحو متزايد معنية بالعمليات التي يمكن أن تضيف إلى وضوح سياساتها وأنشطتها.

عامل دفع آخر للمسؤولية الاجتماعية للشركات هو دور الوسطاء المستقلين، خصوصا الحكومة، في ضمان منع الشركات من الإضرار بالمنافع الاجتماعية الأوسع بما فيها الناس والبيئة، وتثيير المسائل المتعلقة بالتعليمات الحكومية عدة مشاكل، ولا تتمكن التعليمات بحد ذاتها من تغطية كل جانب من عمليات الشركة بالتفصيل.

ما هي منافع الشركات من المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

تبنى مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الرابعة والتسعين تعريفا عاما للتنمية المستدامة عام 2009 جاء فيه أن التنمية المستدامة هي إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يضمن الحصول على التلبية المستمرة للحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية..

ولكن هناك اختلافا حول هذا المفهوم يستند على مبدأ الإنصاف، حيث يرى موقع التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة أن (العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة؛ فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينيات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتنا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول؛ لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف، لكن تحقق هذين النوعين من الإنصاف لن يتأتى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية) انتهى الاقتباس.

إن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحافظ على الموارد الطبيعية ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وهي ملائمة تقنيا وقابلة للحياة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.. إن في جوهر المفهوم



التنمية المستدامة هي إدارة
الموارد الطبيعية والمحافظة
عليها على نحو يضمن
الحصول على التلبية
المستمرة للحاجات الإنسانية
للأجيال الحالية والمستقبلية.



فكرة يتم بموجبها تقليل الممارسات الحالية وتحفيز إمكانيات المحافظة على أو تحسين مستويات المعيشة في المستقبل

ومن هنا يجب الربط بين المسؤولية الاجتماعية للشركة والتي تأخذ في الحسبان قياس ممارساتها وأدائها فيما يتعلق بالموارد البيئية والبشرية وبين التنمية المستدامة والتي يتوجب على الشركات أخذ معاييرها في الحسبان للمحافظة على ديمومة الموارد، وهناك اتجاه عالمي يتشكل حالياً للربط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادئ التنمية المستدامة أو ما بات يطلق عليها الاستدامة وشرعت الشركات حول العالم في تقديم تقارير الاستدامة للجهات الرقابية سواء كانت حكومية أو منظمات مجتمع مدني مثل منظمة مبادرة تقارير الاستدامة (Global Reporting Initiatives) ومقرها ستوكهولم وهي منظمة أممية وضعت إطاراً مقبولاً يتم بموجبه كتابة تقارير الاستدامة.



هناك اتجاه عالمي
يتشكل حالياً للربط
بين المسؤولية الاجتماعية
للشركات ومبادئ التنمية
المستدامة



خلافاً للرأي السائد في العالم لا تؤدي نظم الإدارة البيئية المحسنة تلقائياً إلى زيادة التكاليف، وهي تحسن بمرور الزمن الكفاءة التشغيلية بتقليل إنتاج النفايات واستخدام المياه وزيادة كفاءة الطاقة وفي بعض الحالات بيع المواد التي يتم تدويرها.

وبدراسة التأثيرات يمكن أن تؤدي أعمال الشركات إلى منافع بيئية واجتماعية واقتصادية وتشير دراسة ميدانية - أنجزتها دار الإنماء الاجتماعي - إلى أن الباحثين اكتشفوا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل الخيار الرشيد الأفضل لنجاح منظمات الأعمال وأن الأنشطة الاجتماعية نفسها يمكن أن تصبح مورداً آخر للأرباح تماماً مثل الأنشطة الاقتصادية الأخرى بفعل التركيز على الكفاءة وهي بهذا تسهم في تحسين سمعة الشركة مما ينتج عنه آثار إيجابية* (المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تطبيق سياسة توظيف الموظفين) ص 32

يصعب بناء السمعة الجيدة في أحوال كثيرة ولو أنها قد تدمر في أقل من يوم واحد، وتنتج "ثقة" الجهات المعنية الكثير من نتائج سمعة شركة ما، ويمكن أن تساعد السمعة الجيدة في المسؤولية البيئية والاجتماعية الشركة في بناء هذه الثقة وتحتاج إلى أن تنتج عن ممارسات وسياسات حقيقية وأمانة تجاه مسؤوليات الشركات.

دللت البحوث على أن المستهلكين لا يريدون منتجات جيدة وسليمة فحسب بل يريدون كذلك معرفة أن ما يريدون شراءه قد أنتج على نحو مسؤول اجتماعياً وبيئياً.

لقد بيّنت دراسة لمؤسسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا/ المؤسسة الدولية لبحوث السوق والآراء عام 2000 ما يلي:

يعتقد 70% من المستهلكين الأوروبيين أن التزام شركة ما نحو المسؤولية الاجتماعية لشركة ما مهم لدى شراء منتج وواحد من كل خمسة مستعدين لدفع مبلغ أعلى مقابل المنتجات التي تتسم بالمسؤولية اجتماعيا وبيئيا. ومقابل ذلك يشتري واحد من كل ستة متسوقين غالبا منتجات بسبب سمعة الشركة المنتجة.

يمكن أن تؤدي المسؤولية الاجتماعية إلى أسواق وخطوط إنتاج جديدة كما تدل تجارب الكثير من الشركات.. على سبيل المثال يمكن أن يقلل تبني المواد المدورة أو شراء منتجات خام من السوق الوطنية إلى تخفيض التكاليف وتجنب التلوث بسبب وسائل النقل.

بعدم مشاركة الشركات في المسؤولية الاجتماعية فإنها لا تقلل تأثيرها في المجتمع والبيئة فحسب بل إنها تقلل كذلك مصلحتها الاقتصادية الذاتية.

تقلل جهود تحسين ظروف العمل التأثيرات البيئية أو تزيد مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وغالبا ما تعرض عليهم بيئة عمل جيدة تقود غالبا إلى زيادة الإنتاجية وتقليل معدلات ارتكاب الأخطاء.

يمكن أن يساعد تمسك شركة ما بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في اجتذاب العاملين والاحتفاظ بهم حيث يريد الناس العمل في شركة تتوافق مع قيمهم ومعتقداتهم.

لم يعد العاملون يشعرون بالقلق بشأن الترقية والراتب فحسب، ومنذ أطلقت نوفو نورديسك* برنامج القيم في العمل، الذي ينسق أهدافها في الأعمال مع التنمية المستدامة، شهدت انخفاضا بنسبة 5% في تغير الموظفين.

"يفضل 78% من الموظفين العمل لشركة تتمسك بالمبادئ الأخلاقية وذات سمعة جيدة على الحصول على راتب أعلى". (1)

كلما زادت الشركة في التزاماتها المجتمعية - من خلال الامتثال والمضي إلى أبعد من

”

يمكن أن يساعد تمسك شركة ما بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في اجتذاب العاملين والاحتفاظ بهم

“

التشريعات - أصبحت الحكومات وواضعو التعليمات أكثر تساهلا نحو الشركة، وقد تمنح الشركة معاملة تفضيلية عندما تطلب الحصول على تراخيص أو السماح لها بأداء عمل ما، وإذا وقع حادث سينظر إليها على نحو متسم بالمحابة إذا كانت شفافة ومسؤولة اجتماعيا في الفترة التي تسبق الحادث.

(*) تتولى شركة نوفو نورديسك إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية وخدمات الرعاية الطبية وهي من أبرز الشركات العالمية في مجال رعاية مرضى الداء السكري ويبلغ عدد العاملين فيها نحو 28 ألفا وتسوق منتجاتها في 179 بلدا.

(1) مجموعة شيرنسن www.csreurope.org



من يتخلفون عن المسؤولية
الاجتماعية يبددون
فرص أعمال وميزة
التنافس وفرص تحسين
الإدارة

كلما زاد التزام شركة ما بالمسؤولية الاجتماعية للشركات قللت من تعريض نفسها إلى مخاطر الأعمال. وتصبح شركات إدارة الصناديق المالية صريحة وميالة إلى إثبات وجودها بشأن توقعاتها المتعلقة بأدائها على المسؤولية بهدف تقليل المخاطر.

إن المملكة المتحدة والدانمارك وفرنسا ودول أخرى في أوروبا وكذلك الولايات المتحدة وكندا والهند وجنوب أفريقيا والصين هي الدول التي تخطر بالبال فورا لدى مناقشة إذا وكيف تتبنى الشركات مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات.



إن نقاط الانطلاق مختلفة غالبا وتدفع والتعليمات والتشريعات بعضها ويدفع الضبط الذاتي بعضها الآخر. وتمارس الحكومات وكذلك المستثمرون والمجتمعات المحلية والمجهزون الضغط على الشركات لتحقيق توقعات الشركة في المجتمع وفي البيئة.

إن تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للشركات الواعية يمثل ملكة نجاح جيدة في الأعمال. ومن يتخلفون عن المسؤولية الاجتماعية يبددون فرص أعمال وميزة التنافس وفرص تحسين الإدارة.

صفحة 18 ابيض

الفصل

2

توجهات قطاع الأعمال
في دولة قطر

لم تكن دولة قطر معزولة عن الحراك العالمي والعربي والخليجي لأفكار المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ فقد عقدت عدة مؤتمرات حول هذا الموضوع، وتمت استضافة عشرات المتحدثين من حول العالم، كما تم إجراء أول استبيان من نوعه حول توجهات قطاع الأعمال القطري في المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي الوقت نفسه تم تشكيل فريق عمل حكومي؛ شارك فيه معد هذا الكتاب كمستشار للفريق لوضع مشروع معايير قطرية، هي بمثابة إرشادات للشركات حول المسؤولية الاجتماعية. كل هذه التطورات تم رصدها في هذا الفصل..

محرر الكتاب

صفحة 20 ابيض

توجهات قطاع الأعمال في دولة قطر

في مطلع الألفية الجديدة برزت توجهات جادة في أوساط قطاع الأعمال في منطقة الخليج نحو تبني مقاربات جديدة نحو المسؤولية الاجتماعية، في البداية أخذت هذه التوجهات ناحية التركيز على العمل الخيري والتبرعات وجرى فهم المسؤولية الاجتماعية على هذا النحو، ولكن مع مرور السنوات وانعقاد عدد كبير من المؤتمرات وزيادة الوعي في أوساط الشركات بدأ هذا المفهوم يتلاشى واتجهت الشركات نحو تعريفات أكثر عمقا عن المسؤولية الاجتماعية تأخذ في الحسبان البيئة وحقوق العمال.



مع مرور الوقت اتجهت الشركات الى تعريفات اكثر عمقا للمسؤولية الاجتماعية تأخذ في الحسبان البيئة وحقوق العمال



ففي مطلع عام 2010 ومع التحضير لعقد المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات بدولة قطر تم تكليف مركز المديرين القطري لإجراء استبيان لحساب وزارة الأعمال والتجارة حول توجهات قطاع الأعمال القطري بهدف سبر أغوار هذا القطاع واستخلاص نتائج من شأنها رسم مستقبل المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر، وبالفعل تم إجراء الاستبيان حيث أرسل إلى 102 شركة قطرية أو عاملة في دولة قطر في قطاعات الطاقة وشركات المساهمة العامة والشركات العائلية والشركات الحكومية وجاءت النتائج على النحو التالي:

في إطار سعيها المستمر نحو تأطير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والوقوف على توجهات الرأي العام في مجتمع الأعمال بالدولة؛ قامت وزارة الأعمال والتجارة بالتعاون مع مركز المديرين القطري بإجراء مسح ميداني في قطاع الأعمال من خلال استبيان تم تطبيقه على عدد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويهدف هذا المسح إلى:

1. التعرف على موقف قطاع الأعمال وتوجهاته المتعلقة بدور المسؤولية الاجتماعية للشركات.
 2. التعرف على توجهات قطاع الأعمال فيما يخص دور الحكومة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
 3. التعرف على موقف قطاع الأعمال في إنشاء كيان يهتم بتنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
- وقد أسفرت نتائج هذا المسح عن الحصول على المعلومات المطلوبة من 102 شركة ومؤسسة موزعة كالتالي بنسبة 77% من شركات القطاع الخاص، 14% من القطاع الحكومي و9% من قطاع الأعمال المشترك.

وقد احتوى الاستبيان على عشرة أسئلة مهمة لجمع المعلومات المتعلقة حسبنا أشرنا أعلاه.

نتائج الاستبيان:

أولاً: توجهات قطاع الأعمال بشأن دور المسؤولية الاجتماعية للشركات:

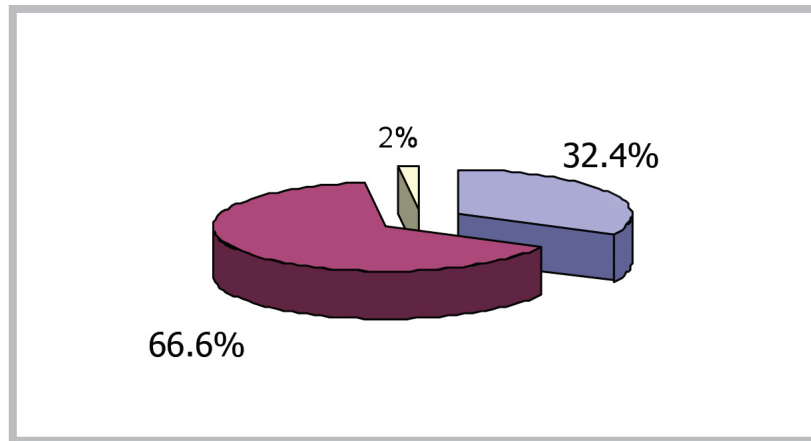
تشير بيانات الاستطلاع إلى أن 63% من الشركات يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أمر مهم جداً لقطاع الأعمال، فيما يرى 35% منها أنها مهمة، ويمكن أن نجل أن 98% من هذه المؤسسات يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر من الأنشطة المهمة لهذا القطاع، ويعتقد 98% من هذه المؤسسات أن بإمكان شركاتهم أن تلعب دوراً إيجابياً في المجتمع والبيئة والاقتصاد التي تمارس أنشطتها الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن 76% من المؤسسات التي أقرت بالأهمية البالغة للمسؤولية الاجتماعية هي من القطاع الخاص في حين شكلت الشركات العامة والمختلطة 8% و 10% على التوالي.

98% من الشركات تعتقد أنها يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في المجتمع والبيئة والاقتصاد

الجدول رقم (1)		
أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات		
النسبة	العدد	درجة الأهمية
32.4%	33	مهمة
65.6%	67	مهمة جداً
2%	2	لا أعرف
100%	102	الإجمالي

الشكل رقم (1)



86% من أنشطة الشركات
الاجتماعية تتجه نحو
دعم الانشطة الرياضية

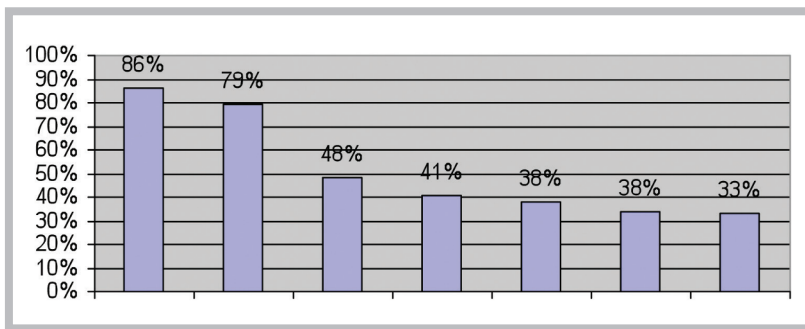
وبما أن نتائج الدراسة تشير إلى الشركات التي تولي اهتماماً كبيراً للدور المجتمعي لمؤسساتها فإنه من الطبيعي معرفة ما إذا كان لمؤسساتهم مساهمات إيجابية في هذا المجال.

ويتضح من إجابات المسؤولين بهذه المؤسسات أن 98% منها قد أسهمت أو كان لها دور في الأنشطة المجتمعية المحلية ولم يكن لما يقارب 2% من هذه المؤسسات أي دور في أنشطة المسؤولية الاجتماعية في مجتمعاتها المحلية.

بالنظر إلى الجدول رقم (2) أدناه يتضح أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية لعينة المسح قد انحصرت في تقديم التبرعات النقدية وربما العينية حيث أجاب 86% من هذه الشركات أنهم قد تبرعوا للجمعيات الخيرية، وتضاهي هذه النسبة في أولويات أنشطة هذه المؤسسات دعم الأنشطة الاجتماعية في المجتمعات المحلية والتي شكلت 86% من أنشطة هذه المؤسسات يليها في الأهمية دعم الأنشطة الرياضية والتي بلغت 79%، وقد حظيت أنشطة دعم المؤسسات التعليمية والصحية والعمل التطوعي على 48% و41% و38% من محاولات أنشطة المسؤولية الاجتماعية على التوالي، ويوضح الجدول أيضاً أن مجالات دعم البيئة والاستثمار لم تحظ إلا بما نسبته 34% و33% على التوالي من أنشطة هذه المؤسسات.

جدول رقم (2)	
أنشطة المسؤولية الاجتماعية	
النشاط	النسبة المئوية
الجمعيات الخيرية	86%
الأنشطة الرياضية	79%
دعم المؤسسات التعليمية	48%
دعم الأنشطة الصحية	41%
العمل التطوعي	38%
دعم البيئة	38%
المشاريع الاستثمارية	33%

الشكل رقم (2)



بناء على ذلك نستنتج أن مساهمات قطاع الأعمال في أنشطة المسؤولية الاجتماعية نصيباً في تقديم التبرعات النقدية، ودعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، مما يدل على أن مفهوم قطاع الأعمال للمسؤولية الاجتماعية لا يتماشى مع المفاهيم والأطر الحديثة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، والتي تتجاوز الأطر المحدودة في العمل الخيري إلى آفاق أرحب تهتم بالتنمية المستدامة مع تمييزنا لدور هذه الشركات في المجالات التي تدعمها لجزء من أنشطة المسؤولية الاجتماعية. فإن هناك حاجة هامة لتغيير المفهوم السائد عن

يتضح من الاستبيان
أن مفهوم قطاع الأعمال
للمسؤولية لا يتماشى
مع المفاهيم والأطر
الحديثة

المسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات إلى المفهوم الأشمل والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال أنشطة الشركات والتي تهتم بتحسين الظروف المعيشية للعاملين في تلك الشركات والمجتمع المحلي والوطني على نحو سواء.

إن إحداث التغيير المطلوب للمفاهيم في المؤسسات لا يتم بين ليلة وضحاها، وعليه فإن تغيير مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى قطاع الأعمال يتطلب عملاً دورياً لنشر الوعي في أوساط متخذي القرار في القطاع الخاص والعام والمختلط وفي أوساط رجال وسيدات الأعمال على حد سواء، ويتطلب مثل هذا العمل وجود كيان ما ليقوم بدور نشر الوعي وتنظيم وتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال.

”

رأي قطاع الأعمال في دور الدولة:

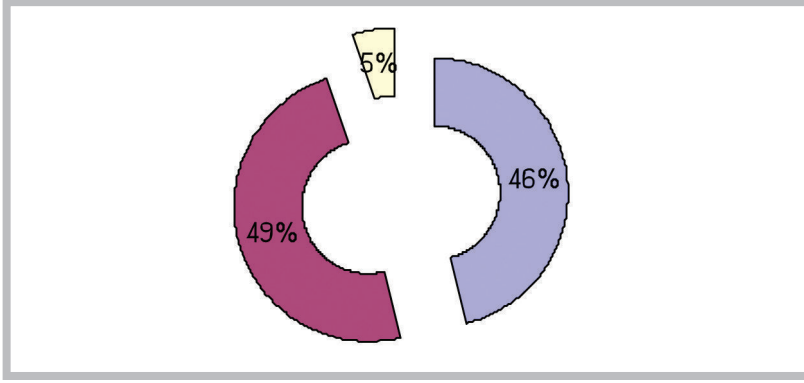
يوضح الجدول رقم (3) توجهات قطاع الأعمال عن دور الحكومة

إحداث التغيير المطلوب
للمفاهيم في المؤسسات
لا يتم بين ليلة وضحاها

“

الجدول رقم (3)	
توجهات قطاع الأعمال عن دور الحكومة	
النسبة المئوية	درجة الأهمية
46 %	أساسية
49 %	مهمة
5 %	ثانوية
100 %	الإجمالي

الشكل رقم (3)



توجيهات قطاع الأعمال عن دور الحكومة

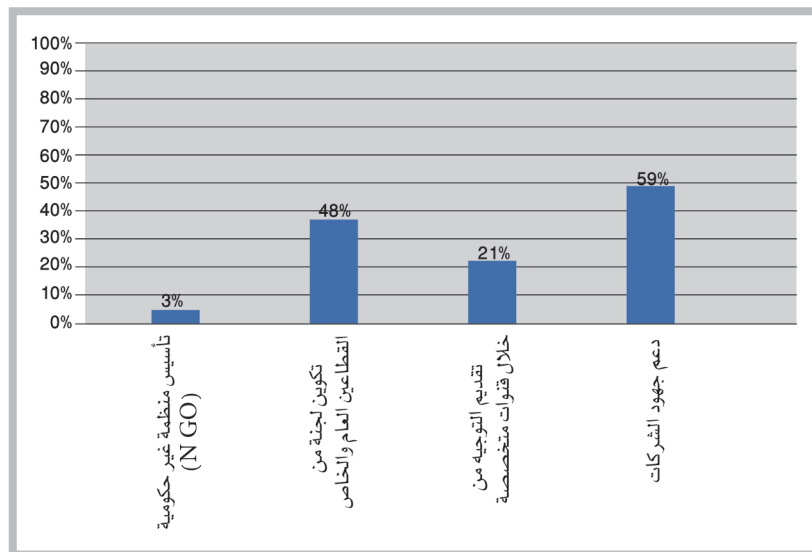
توضح نتائج الاستبيان أن المسؤولين في المؤسسات التي تم استقصاء آرائها ضمن عينة المسح يرون أن توجيهات الحكومة أساسية 46% أو هامة 49% ويعتقد 5% من العينة أن هذه التوجيهات غير مؤثرة، وبما أن الغالبية العظمى من هذه المؤسسات ترى أهمية هذه التوجيهات بنسبة إجمالية قدرها 95% من المشاركين في المسح؛ فإنه من الضرورة بمكان القيام باستقصاء للدور الذي يرغب قطاع الأعمال أن تقوم به الحكومة كطرف مشارك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

46% من المسؤولين
في المؤسسات يرون
أن توجيهات الحكومة
أساسية

جدول رقم (4)	
توجهات قطاع الأعمال بشأن طبيعة دور الحكومة في تنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الدولة	
النسبة المئوية	دور الدولة
3%	تأسيس منظمة غير حكومية (NGO)
48%	تكوين لجنة من القطاعين العام والخاص
21%	تقديم التوجيه من خلال قنوات متخصصة
59%	دعم جهود الشركات

توجهات قطاع الأعمال بشأن طبيعة دور الحكومة في تنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الدولة

شكل رقم «4»



توجهات قطاع الأعمال بشأن طبيعة دور الحكومة في تنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الدولة.

يوضح الجدول بكل جلاء أن 59% من قطاع الأعمال يرى أن تركيز الحكومة دورها في دعم جهود الشركات في تنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن اللافت للنظر أن هذه الشركات لا تؤيد قيام الحكومة بتأسيس منظمة غير حكومية لهذا الغرض، إذ حظي ذلك الخيار بنسبة 3% فقط من تأييد الشركات، فيما يرى 48% من هذه الشركات أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن الوزارات والقطاع الخاص. ويميل 47% من التنفيذيين بالشركات إلى الرأي القائل بتولي الحكومة المسائل التنظيمية والرقابية والإدارية للجهاز الذي سيتولى مسؤولية الإشراف على أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

”

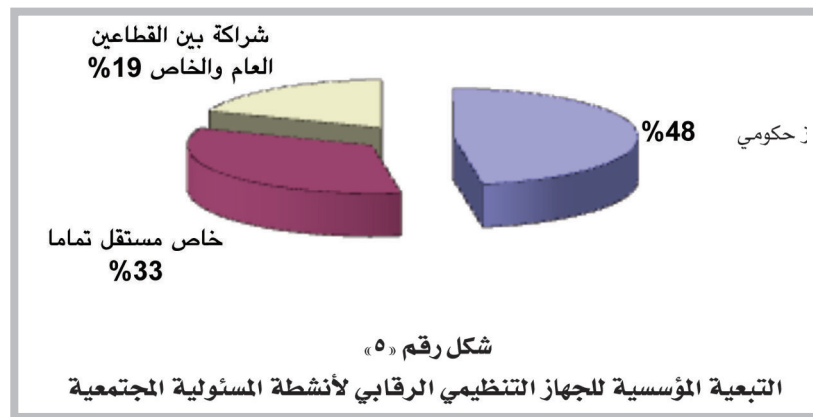
59% من قطاع الأعمال يرى أن تركيز الحكومة دورها في دعم جهود الشركات

جدول رقم (5)	
التبعية المؤسسية للجهاز التنظيمي والرقابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية	
النسبة المئوية	نوع الجهاز التنظيمي
48%	جهاز حكومي
33%	شراكة بين القطاعين العام والخاص
19%	خاص ومستقل تماماً
100%	الإجمالي

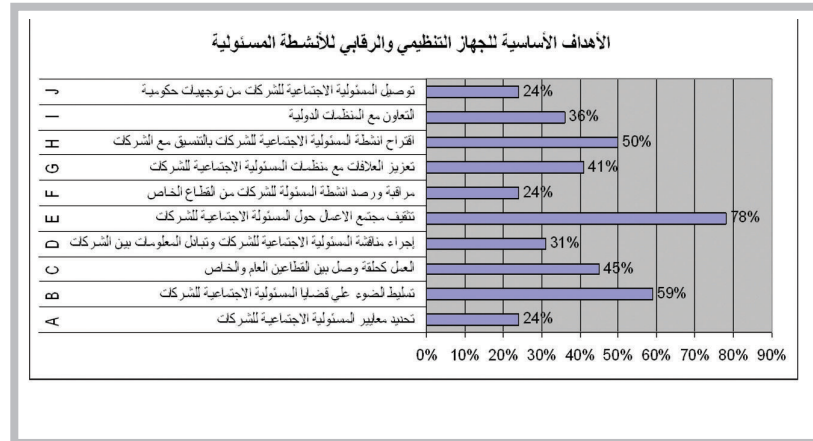
“

التبعية المؤسسية للجهاز التنظيمي والرقابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية

يوضح الجدول والرسم التوضيحي أعلاه أن قطاع الأعمال يرى أن تؤول مسؤولية الجهاز التنظيمي والرقابي للدولة وبما أن هناك نسبة مقدره بحوالي 33% من المسؤولين بهذه الشركات يرون أن يضم الجهاز ممثلين من القطاع الخاص والدولة؛ فإن من الضروري أن تؤول بعض إدارات الجهاز التنظيمي لممثلي الشركات والمؤسسات في الدولة، بمعنى أن يكون للقطاع الخاص دور فعال في الكيان التنظيمي المقترح، علاوة على تحديد الجهة



الإشرافية على الجهاز المقترح، فإن المسؤولين بهذه الشركات قد حددوا الأهداف الأساسية لهذا الجهاز وفقا لما يرد في الجدول التالي:



شكل رقم « 6 »

الأهداف الأساسية للجهاز التنظيمي والرقابي لأنشطة المسؤولية كما يوضح الجدول رقم « 6 » فإن المسؤولين بقطاع الأعمال قد حددوا الأهداف الأساسية للجهاز على النحو التالي:

جدول رقم (6)				
أثر وجود سياسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية				
م	العبارة	أوافق (%)	لا أوافق (%)	غير متأكد (%)
1	لو كانت هناك سياسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية في قطر، فإن شركتنا ستبدي قدراً أكبر من المسؤولية الاجتماعية	64	0	36
2	لو كانت هناك سياسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية في قطر، ستظهر الشركات عموماً قدراً أكبر من المسؤولية الاجتماعية	64	0	36
3	السياسة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية مهمة بالنسبة لتنظيم جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية	68	0	32
4	السياسة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية مهمة لمأسسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية	68	0	32
5	السياسة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية مهمة بالنسبة لزيادة جهود المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها.	66	0	34
6	إن غياب سياسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية يقلل الاستثمار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية	64	0	36
7	على الحكومة بذل مزيد من الجهد لتعزيز المسؤولية الاجتماعية	64	0	36
8	ينبغي وجود قوانين تفرض على بعض المؤسسات ممارسة المسؤولية الاجتماعية	64	0	36

حسب الأهمية النسبية لكل هدف:

العمل على تثقيف مجتمع الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتنظيم دورات تدريبية. إبراز قضايا المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع الشركات.

اقتراح أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع الشركات.

وقد حصلت هذه الأهداف على نسب 78% و59% و50% على التوالي من إجابات المسؤولين بالشركات.

وقد حصلت الأهداف التالية على نسب متفاوتة من 45% إلى 24% من إجابات المسؤولين بالشركات، نرتبها حسب الوزن النسبي لها على النحو التالي:
العمل كحلقة وصل بين القطاعين العام والخاص.
تعزيز العلاقة مع المؤسسات ذات الصلة بـ CSR
التعاون مع الهيئات الدولية.



100% من الشركات
ترغب في الانضمام
إلى شبكة للمسئولية
الاجتماعية

تأسيس حوار واسع لتبادل المعلومات.
الإشراف والرقابة على أداء القطاع الخاص لـ CSR
حصص المعايير الرئيسية لـ CSR مع الجهات المعنية.
طرح التوجهات الحكومية بشأن موضوعات محددة.
من الواضح أن هناك حماساً متزايداً من قطاع الأعمال لشؤون وقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك المساهمة في أنشطتها المتعددة.

ولقد كانت نسبة الشركات التي ترغب في الانضمام إلى الشبكة التي تضم الشركات والمؤسسات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية 100%.



ولكن يبدو أن هناك تفاوتاً في قناعة المسؤولين بهذه الشركات بمدى إيجابية تأثير انضمامهم لشبكة المسؤولية الاجتماعية والتزامهم بمعاييرها على أنشطتهم التجارية.

الخلاصة:

تقوم الشركات الوطنية وبعض من الشركات الدولية بالعديد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية بدولة قطر وفيما عدا القليل منها فإن معظم هذه الأنشطة تصنف في مجال العمل الخيري والإنساني.

ولقد صدر القانون رقم (2) لعام 1969م والذي عدل بالقانون رقم (17) لعام 1989م وكذلك القانون رقم (8) لعام 1998م لتنظيم هذه الأنشطة. وقد تطور المفهوم السائد عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من مفهوم ضيق يعنى بمصالح المساهمين فقط إلى مفهوم أوسع وأشمل يربط المسؤولية الاجتماعية للشركات بأهداف التنمية المستدامة للمجتمعات.

ولقد أظهر هذا التقرير - والذي اعتمد على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان الذي قامت وزارة الأعمال والتجارة بتوزيعه على العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص - أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى قطاع الأعمال بدولة قطر لا يتطابق والمفهوم الواسع لمصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تطرق هذا التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر:

المحور الأول:

موقف قطاع الأعمال وتوجهاته في المسائل المتعلقة بدور القطاع في أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

المحور الثاني:

رأي قطاع الأعمال حول دور الدولة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المحور الثالث:

توجهات قطاع الأعمال بشأن إنشاء كيان يهتم بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

أظهر التقرير أن الغالبية العظمى من قطاع الأعمال وبنسبة 98% ترى أن المسؤولية الاجتماعية من الأنشطة المهمة والتي يرغبون المساهمة فيها.

ولكن كما أشرنا سابقاً فإن معظم هذه الأنشطة لا يتعدى تقديم التبرعات النقدية والعينية والإنسانية.

ورغم أهمية هذه المبادرات إلا أن العائد منها لا يخدم قضايا التنمية المستدامة في المجتمعات التي تستفيد من هذه التبرعات ما عدا في بعض الحالات المحدودة.

يوضح التقرير أن الرأي العام لدى المسؤولين بقطاع الأعمال هو أن يكون للحكومة دور في أنشطة المسؤولية الاجتماعية.



98% ترى أن المسؤولية
الاجتماعية من الأنشطة
المهمة والتي يرغبون
المساهمة فيها



ويتلخص هذا الدور حسب آراء هؤلاء المسؤولين في دعم جهود الشركات وتكوين لجنة من القطاعين العام والخاص.

ومن النتائج اللافتة للنظر أن الشركات لا تحبذ قيام الدولة بتأسيس منظمة غير حكومية. وتشير نتائج التقرير إلى أن قطاع الأعمال يرى ضرورة قيام كيان يضطلع بالأمر التنظيمية والرقابية والإدارية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ولقد تباينت توجهات القطاع في تبعية هذا الجهاز وطبيعة تكوينه بين أن يكون الجهاز حكومياً أو بالشراكة مع القطاع الخاص أو أن يكون ذا استقلالية كاملة وخاصاً. غير أن الرأي السائد هو أن تؤول مسؤولية الجهاز التنظيمي للدولة، وتدل النتائج المستقاة من الاستبيان بوجود استعداد كبير لدى الشركات للانضمام إلى شبكة المسؤولية الاجتماعية والعمل من خلالها والالتزام بمعاييرها. لقد أسهم المسح الذي قامت به وزارة الأعمال والتجارة في التعرف على توجهات قطاع الأعمال عن جملة من القضايا المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في دولة قطر.



من النتائج اللافتة للنظر
أن الشركات لا تحبذ قيام
الدولة بتأسيس منظمة
غير حكومية.

ولا شك أن هذه الدراسة ومثيلاتها سوف تساعد صانعي القرار في صنع وتبني السياسات السليمة والتي تتسق وتتواءم مع توجهات أصحاب العلاقة في قطاع الأعمال والقطاع العام والمجتمع المدني.

معايير المسؤولية الاجتماعية في دولة قطر



في إطار الاهتمام المتعاظم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر؛ اقترحت وزارة الأعمال والتجارة تشكيل فريق عمل يتولى اقتراح معايير محلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات لتكون دليلاً للشركات والجهات الحكومية للاسترشاد بها، كان ذلك في منتصف عام 2011، وتم بالفعل تشكيل الفريق والذي ضم ممثلين عن الجهات التالية: وزارة الأعمال والتجارة، وزارة البيئة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، غرفة تجارة وصناعة قطر، مصرف قطر المركزي، هيئة الأسواق المالية، وديوان المحاسبة، إضافة إلى مركز المديرين القطري - الجهة المنظمة لمؤتمرات المسؤولية الاجتماعية للشركات بدولة قطر كجهة استشارية ومنسقة لأعمال هذا الفريق.

وبعد مداورات استمرت على مدى عدة اجتماعات خلال عام 2011، وتنقيح اقتراحات وردت من هذه الجهات تم التوصل إلى اقتراح 70 معياراً تشمل معايير في مجالات: البيئة، حقوق الإنسان، حقوق العمال، حقوق المستهلك، مكافحة الفساد، ومصالح المجتمع المحلي.

وكان من المؤمل أن تتبع خطوة اقتراح هذه المعايير الاسترشادية أن يتم رفعها بواسطة الوزارة إلى مجلس الوزراء الموقر لإجازتها وبالتالي يتم اعتمادها كدليل، يتم تقييم الشركات بموجبه من حيث الأداء والفعالية، ومن ثم يتم تشكيل جهاز يهتم بنشرها وتطبيقها في مجتمع الأعمال القطري.. وبموجب مثل هذه المعايير يتم حث الشركات في الدولة على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها والاهتمام بحقوق عمالها والمحافظة على البيئة ومكافحة جميع أشكال الفساد والرشوة، وتمثل هذه النقاط محور التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال العالمي.

مشروع المعايير القطرية للمسؤولية الاجتماعية للشركات

تعريف المعايير:

هي مجموعة قواعد وضوابط أخلاقية يتم الالتزام بها من قبل الشركات التجارية العاملة بدولة قطر بغرض تحقيق المنفعة المتبادلة بين هذه الشركات والمجتمع القطري.

الهدف من المعايير:

أن تكون دليلاً للشركات والجهات الحكومية للاسترشاد بها.

النتائج المرجوة هي:

تنمية مستدامة ونمو مستمر للأعمال مع الأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع والحفاظ على البيئة.

المعايير القطرية يتم وضع هذه المعايير استناداً إلى:

1. القوانين المعمول بها في الدولة.
2. المبادئ العشرة التي أقرتها الأمم المتحدة.
3. المقترحات التي وضعتها الجهات التالية:
 - وزارة الأعمال والتجارة
 - وزارة الشؤون الاجتماعية
 - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



بموجب المعايير يتم حث
الشركات في الدولة
على تحسين جودة
منتجاتها وخدماتها



- غرفة تجارة وصناعة قطر
- مصرف قطر المركزي
- هيئة قطر للأسواق المالية
- ديوان المحاسبة
- وزارة العمل
- وزارة البيئة

تشمل المعايير ثلاث فئات هي:

- البيئة
- حقوق الإنسان وحقوق العمال ومصالح المجتمع القطري
- الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد

أولاً: البيئة

تعد مراعاة الجوانب البيئية من طرف منظمات الأعمال وغيرها من المؤسسات (المنشآت) ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي، إضافة إلى التقليل من التكلفة وتخفيض معدلات الحوادث، فضلاً عن زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، كما أن احترام البيئة والحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة وصورتها ويزيد من قدرتها على اكتساب أسواق جديدة ومستهلكين جدد.

المعايير البيئية.. وتشمل:

المبادئ الثلاثة لحماية البيئة:

- المبدأ 1- يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- المبدأ 2- يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.
- المبدأ 3- يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها. وانطلاقاً واستناداً على هذه المبادئ فإن المعايير القطرية القابلة للقياس والتطبيق والمقارنة هي:



تعد مراعاة الجوانب
البيئية من طرف منظمات
الأعمال وغيرها
من المؤسسات (المنشآت)
ركيزة أساسية لزيادة
قدرتها التنافسية
وتعظيم ربحيتها



أ- تطبيق وتطوير النظم البيئية ويشمل الآتي:

1. تطبيق نظم وبرامج ذات منظور قائم على رصد المخاطر والاستدامة وذلك لتجنب وتقليل المخاطر البيئية والآثار الناجمة عن الأنشطة والمنتجات.
2. تطوير وتنفيذ أنشطة توعية وإجراءات لمواجهة الطوارئ للحد من وتخفيف الأعباء البيئية على الصحة والسلامة.
3. تقييم التأثير البيئي لأي نشاط أو قرار أو مشروع جديد قبل البدء فيه وأن تكون نتائج عملية التقييم عنصراً أساسياً ضمن عملية اتخاذ القرار.
4. إنشاء آلية للتواصل مع السلطات المختصة للإبلاغ عن أي حوادث بيئية.
- ب- مكافحة التلوث وتطوير وتحسين أداء أنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها لمنع التلوث من خلال الآتي:
5. تحديد تأثيرات وجوانب قراراتها وأنشطتها على البيئة المحيطة.
6. تحديد مصادر التلوث والنفايات المتعلقة بأنشطتها.
7. قياس وتسجيل وعمل تقارير للحد من التلوث واستهلاك المياه وإخراج النفايات واستهلاك الطاقة.
8. تطبيق التدابير التي تهدف إلى منع التلوث والنفايات باستخدام التسلسل الخاص بإدارة النفايات والتأكد من الإدارة الجيدة للتلوث والنفايات.
9. المشاركة مع المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالنفايات والانبعاثات الملوثة الفعلية والمحتملة، وبالمخاطر الصحية، وتدابير التخفيف الفعلية والمحتملة.
10. إعلان الكميات والأنواع المتعلقة بالمواد الخطرة السامة المستخدمة والمنتشرة بما في ذلك المخاطر المعروفة التي تضر بصحة الإنسان والمخاطر البيئية لهذه المواد. وتشمل المواد الكيميائية الواجب تجنبها، على سبيل المثال لا الحصر المواد المسببة لتآكل طبقة

الأوزون، الملوثات العضوية الدائمة، والمواد الكيميائية المشمولة في اتفاقية روتردام، والمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الضارة (كما تم تحديدها من قبل منظمة الصحة العالمية) والمواد الكيميائية المتسرطنة أو المواد المسببة للطفرات والمواد الكيميائية التي تؤثر على الإنجاب وكذلك المواد ذات التراكم البيولوجي والمواد السامة.

11. تنفيذ برنامج منع الحوادث الكيميائية والاستعداد لها وخطة طوارئ تغطي الحوادث الموجودة داخل وخارج الموقع وإشراك العمال والشركاء والهيئات والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى.

ج- دور الشركات في التخفيف من حدة تأثيرات التغير المناخي المتعلقة بأنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها ومكافحة التغير المناخي وذلك من خلال اتباع المعايير التالية:
12. تحديد المصادر المباشرة وغير المباشرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحديد مجالها.

13. قياس وتسجيل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن المنشأة ويفضل أن يكون ذلك من خلال استخدام الطرق الموضحة في المواصفات المعتمدة دولياً.

14. استخدام التكنولوجيات ذات الانبعاثات المنخفضة والطاقة المتجددة بهدف تقليل دورة حياة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مع الأخذ في الاعتبار العواقب البيئية والمجتمعية الممكنة الناتجة عن الاستخدام المتزايد لهذه المواد ومنع أو تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (خاصة تلك التي تسبب تآكل طبقة الأوزون) من العمليات أو المعدات بما في ذلك وحدات التسخين والتهوية وتكييف الهواء.

15. تحقيق مدخرات من الطاقة بقدر الإمكان في المنشأة؛ بما في ذلك شراء السلع ذات الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير كفاءة خدمات ومنتجات الطاقة.

16. أن تكون ضمن أهداف الشركة تحقيق نسبة صفر من انبعاثات الكربون من خلال تطبيق الإجراءات اللازمة لموازنة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الباقية وذلك من خلال - على سبيل المثال - دعم البرامج التي تقلل هذه الانبعاثات والتي تعمل بأسلوب يتسم بالشفافية أو برامج لحفظ وتخزين الكربون أو عزله.

د- الحقوق البيئية وتشمل حقوق الحيوانات البرية والبحرية وسلامة الطبيعة وذلك من خلال اتباع المعايير البيئية التالية:

17. أن تضع وتطبق استراتيجيات متكاملة لإدارة الأرض والمياه والأنظمة البيئية التي تعزز الاستخدام المستدام والمحافظة عليها بأسلوب مجتمعي عادل.

18. أن تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأجناس المهددة بالانقراض أو المستوطنة أو البيئة الطبيعية والتي قد تتأثر سلباً.

19. أن تطبق الخطط والتصميمات وممارسات التشغيل كوسيلة لتقليل الأعباء البيئية المحتملة الناتجة عن قراراتها المتعلقة باستخدام الأراضي بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتنمية الزراعية والحضرية.

20. إدماج حماية البيئة الطبيعية والأراضي الرطبة والغابات والأحياء البرية والمناطق المحمية والأراضي الزراعية في تنمية أعمال البناء والتشييد.

21. أن تستخدم بشكل متزايد جزءاً أكبر من منتجات الموردين الذين يقومون بالوفاء باشتراطات المواصفات وبرامج منح الشهادات البيئية.

22. اعتبار أن الحيوانات البرية وبيئتها الطبيعية تمثل جزءاً من الأنظمة البيئية الطبيعية وعلى ذلك فإنه ينبغي تقديرها وحمايتها.

23. الابتعاد عن المناهج التي تهدد بقاء الأجناس أو تؤدي إلى انقراضها عالمياً أو إقليمياً أو محلياً أو تسمح بانتشار أو تكاثر الأنواع العدوانية.

24. تقليل الآثار البيئية للمنتجات والخدمات طوال دورة حياة المنتج أو الخدمة وليس في المرحلة النهائية أو مراحل معينة فحسب.

25. الإنتاج الأنظف والكفاءة البيئية عن طريق استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة وإحداث قدر أقل من التلوث والنفايات.

26. ترشيد استخدام المياه فضلاً عن تجنب تلويث المياه من خلال التصريف المباشر في المياه سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة أو عن طريق تصريف مياه الأمطار دون عمد إلى سطح المياه أو التسريب إلى المياه الجوفية. وقد يأتي هذا التصريف مباشرة من مباني المنشأة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدام منتجات وخدمات المنشأة.

ثانياً: معايير حقوق الإنسان وحقوق العمال

المبادئ الدولية في هذا الشأن هي:

المبدأ 1- يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.
المبدأ 2- يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.
المعايير القطرية والقابلة للتطبيق والقياس والمقارنة هي:

أ- حقوق الإنسان:

27. التعبير عن الرغبة والإرادة الكاملة لجميع الشركات وتحملها مسؤولية الحفاظ وتعزيز حقوق الإنسان بكافة فئاته يكون من خلال رسالة تبعث بها إلى الجهة المسؤولة.

28. القيام بعمل ورش عمل وندوات ومحاضرات تعريفية للأفراد وتعريفهم بمضمون العلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

29. بذل العناية القصوى نحو تحديد ومنع ومعالجة التأثيرات السلبية الفعلية على حقوق الإنسان والناجمة عن نشاط الشركات.

30. احترام الإجراءات والاشتراطات التي تضعها الدولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان خلال ممارسة الشركات لأنشطتها.

31. العمل على إدراج مفاهيم حقوق الإنسان بكافة أشكالها ضمن الأنشطة والدورات التدريبية التي تقيمها الشركات لموظفيها.

32. إدماج سياسة حقوق الإنسان ضمن السياسات التي تنتجها الشركة في ممارستها لعملها ووضعها ضمن أولوياتها.

33. اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التنفيذية لضمان الأمن والأمان في أماكن العمل.
34. توفير بيئة صالحة للعمال في أماكن العمل أو السكن والالتزام بمعايير السلامة والأمن للمباني والمنشآت.
35. العمل على تنمية قدرات وكسب الخبرة للعمال.
36. بذل العناية القصوى وحماية العاملين في حال ارتكاب أفعال من شأنها انتهاك حق من حقوقهم وتجنب التصرفات التي يمكن أن تشكل وجها من أوجه الاتجار بالبشر.
37. السعي إلى توفير التدريبات الكافية لموظفي الأمن وغيرهم ورصد سلوكهم بصفة مستمرة.
38. ضمان عدم التفرقة العنصرية بين العمال والعمل على إزالة أي شكل من أشكال التمييز.
39. الحرص على أن يكون لكل عامل عقد عمل واضح وصريح ويتمشى مع القانون القطري على أن يتضمن هذا العقد حق العامل في التأمين ضد إصابات العمل ومخاطر المهنة، وحقه في توفير الرعاية الصحية الأولية له ولعائلته.
40. التنفيذ الدقيق لعقد العمل.
41. تنمية وتطوير قدرات العامل بما يدفعه إلى مزيد من الإنتاج والاندماج في المجتمع.
42. احترام الخصوصية الدينية والثقافية والعرقية لكل عامل بما يتمشى مع القوانين والأعراف الدولية.
43. ضمان تمتع المرأة بكافة حقوقها دون تمييز ويشمل ذلك التعليم والفرصة في العمل والمساواة في الأجور.
44. العمل على صون كرامة المرأة في مكان العمل ومراعاة خصوصيتها في أوقات العمل وطبيعة العمل الذي يوكل لها.

ب- حقوق المستهلك:

هناك معايير استرشادية خاصة بحماية المستهلك ويجب أن تكون هذه المعايير ضمن معايير المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

45. التسويق العادل وتوفير المعلومات الحقيقية والنزيهة مع تطبيق الممارسات التعاقدية العادلة.

46. حماية صحة وسلامة المستهلكين بتوفير منتجات وخدمات آمنة لا تسبب أي خطر يتسبب في ضرر عند استخدامها واستهلاكها بشكل مباشر أو غير مباشر أو عندما سيئون استخدامها بطريقة متوقعة.. وتعد التعليمات الواضحة الخاصة بالاستخدام الآمن شاملة للتجميع والصيانة جزءاً مهماً لحماية الصحة والسلامة كما أن إظهار تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية بشكل واضح على المنتج يعتبر أيضاً من المتطلبات الأساسية لحماية الصحة والسلامة.

47. إذا أظهر منتج ما بعد طرحه في السوق أي أضرار غير متوقعة أو فيه عيب خطير أو يحتوي على معلومات مضللة أو زائفة، ينبغي أن تسحب المنشأة كافة المنتجات التي لا تزال في سلسلة التوزيع وأن تقوم باسترداد المنتجات مستخدمة الإجراءات الملائمة وطرق الإعلام للوصول إلى الأشخاص الذين قاموا بشراء هذا المنتج وقد تكون إجراءات التبعية نافعة في هذه الحالة.

48. ينبغي على المنشأة في عملية تطوير المنتجات أن تبتعد عن استخدام المواد الكيميائية الضارة - على سبيل المثال لا الحصر - تلك المصنفة على أنها مسرطنة أو مسببة للطفرات أو سامة للإنجاب أو التي تكون دائمة وذات تراكم حيوي. إذا تم عرض المنتجات التي تشمل في محتوياتها هذه المواد الكيميائية للبيع، ينبغي أن يتم توضيح ذلك.

49. ينبغي أن توفر المنشأة معلومات أمان حيوية للمستهلكين عن طريق استخدام الرموز - إذا أمكن ذلك - تلك المتفق عليها دولياً بالإضافة إلى المعلومات النصية.

50. ينبغي أن تتبنى المنشأة التدابير التي تمنع كون المنتجات غير آمنة بسبب التناول أو التخزين غير السليم.

51. تلقي مقترحات وشكاوى العملاء حول المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة أو الشركة والاستجابة لها بشكل موضوعي وإيجابي.

ج- حقوق المواطن المحلي:

بالنظر إلى أن التنمية المستدامة في دولة قطر هدفها النهائي هو رفاهية المواطن القطري فيجب على الشركات وكجزء من التزاماتها المعنوية والقانونية تجاه المجتمع المحلي الالتزام بالمعايير التالية:

52. الحرص على توظيف المواطنين القطريين في الشركات التجارية.

53. القيام بالترتيبات اللازمة لتأهيل وتدريب المواطنين المرشحين والباحثين عن عمل.

54. التدريب المستمر للموظفين القطريين بهدف دمجهم في بيئة العمل وتطوير مهاراتهم.

55. الالتزام بنسب التوظيف المعلنة من الدولة.

56. المساهمة في بناء ودعم المشاريع التنموية والبنية التحتية من مشاريع طرق ومستشفيات ومدارس وملاجئ وكل ما من شأنه المساهمة في بناء المجتمع وتطويره.

57. التأكد من أن المشاريع التي تقوم بتنفيذها تلتزم بمعايير السلامة والصحة والبيئة.

د- حقوق المعاقين والفئات الضعيفة في المجتمع:

58. المؤسسات التجارية يجب أن تنظر في تعاملها مع طالبي الوظائف أو الموظفين الحاليين إلى الكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي أو المهني بغض النظر إلى اشتراطات أخرى غير ضرورية ومن ذلك فئات المعاقين إذا كانت هذه الإعاقة لا تؤثر على الأداء المهني والفئات المستضعفة الأخرى.

59. العمل على إلحاق نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة والاعتراف بمساهماتهم الكاملة في خدمة المجتمع وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لهم أثناء عملهم.

60. الحرص على استخدام تكنولوجيا تساعد العاملين المعاقين على أداء أعمالهم.

61. الحرص على استخدام وسائل معينة تساعد ذوي الإعاقة من الموظفين أو المراجعين على قضاء أعمالهم داخل المؤسسة.

62. الحرص على عدم تشغيل الأطفال.

63. مساعدة الفئات المستضعفة كالمساجين أو كبار السن أو الأراامل والمطلقات أو الذين فقدوا وظائفهم لأسباب مختلفة من إعادة دمجهم في سوق العمل من خلال التأهيل والتدريب والتوظيف.

64. المساهمة في بناء ودعم ونشر المراكز الاجتماعية في البلاد والتي من شأنها تقديم خدمات اجتماعية وبرامج تربوية ودورات تدريبية وتأهيلية للمجتمع المحلي، على نحو منفرد أو من خلال التنسيق مع جهات أخرى؛ حكومية أو غير حكومية.

ثالثا - معايير الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد

المبدأ الدولي رقم (10) يقول: "يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله؛ بما فيها الابتزاز والرشوة".

المعايير القطرية:

65. يجب على كل مؤسسة تجارية أن تضع معايير السلوك الأخلاقي والذي يتضمن عدم منح أو قبول أي رشاوى على أي نحو في سبيل الحصول أو تنفيذ مشاريع تجارية داخل الدولة أو خارجها على أن يوقع عليه جميع الموظفين (internal code of conduct) والتأكد من أن المكافآت التي يحصل عليها موظفوها ومندوبوها تكون ملائمة ومقابل خدمات قانونية فقط.

66. تشجيع الموظفين والشركاء والمندوبين والموردين لتقديم التقارير حول انتهاكات سياسات المنشأة فيما يتعلق بمكافحة الفساد من خلال تبني آليات تمكن من التقرير دون خوف من الانتقام.

67. الالتزام بأخلاقيات العمل التجاري والذي يمنع أيضا الاحتكار أو الإضرار بالمنافسين

أو المستهلكين على أي نحو كان واتخاذ إجراءات وغيرها من الضمانات لمنع المشاركة أو التورط في أي سلوك غير تنافسي.

68. احترام مصالح الأشخاص الذين لهم مصلحة مع الشركة، بمن في ذلك المساهمون والعاملون في الشركة والدائنون والموردون والمستثمرون المحتملون، كما يجب تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء في الشركة.

69. تطبيق ممارسات العمل المناسبة والمتضمنة كافة السياسات والممارسات المتعلقة بالعمل المؤدى داخل المنشأة أو بواسطتها أو بالنيابة عنها بما في ذلك أعمال المقولة من الباطن والتوظيف والترقية والإجراءات التأديبية والشكاوى ونقل وتغيير مواقع العمل، وكذلك الاعتراف بمنظمات العمال وجمعياتهم المشهورة وعدم القيام بأي من ممارسات الفصل التعسفي أو التمييزي، وحماية البيانات الشخصية للموظف والحفاظ على سريتها.

70. تدريب ورفع وعي موظفيها ومندوبيها حول الفساد وكيفية مكافحته.

مؤتمرات المسؤولية الاجتماعية للشركات بدولة قطر

انطلقت فكرة مؤتمرات المسؤولية الاجتماعية للشركات عام 2008، وكان المدخل للدولة وزارة الأعمال والتجارة حيث ذهبت مباشرة للسيد أحمد آهن مدير إدارة المنظمات التجارية والتي أصبحت فيما بعد إدارة التعاون الدولي والاتفاقيات التجارية، وكان المدخل هو تنظيم مؤتمر يهتم بالتواصل مع المنظمات الدولية، كالبنك الدولي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان ذلك في أغسطس 2008، ولكن لم تتمكن من عقد المؤتمر إلا في فبراير 2009، الوزير حينها كان المغفور له سعادة الشيخ فهد بن جاسم بن عبدالرحمن آل ثاني وهو شاب متفهم وواع وله قدرات عظيمة في التواصل مع الآخرين، ورغم أن المؤتمر كان يجب أن تتبناه إدارة تطوير الأعمال بالوزارة لأنه يختص بتطوير بيئة الأعمال في قطر لكن إدارة التعاون الدولي أعطته دفعات قوية للأمام، فالسيد آهن رجل جاد ويجب أن يخدم الدولة بشتى الوسائل وله قدرات عالية في التنظيم وفهم الأمور، فقد تم رفع طلب لمكتب سعادة الوزير وكان مدير مكتبه حينها السيد عبدالله علي الخويطر، حيث جاءت الموافقة في اليوم التالي مباشرة.

مركز المديرين القطري الذي أشرف بإدارته هو الجهة التي قامت بوضع الترتيبات الكاملة لعقد المؤتمر، كانت تساعدني في التنظيم شابة إيطالية تدعى ايلاريا غولتيري، لم تكن

”

مركز المديرين القطري
الذي هو الجهة التي
قامت بوضع الترتيبات
الكاملة لعقد المؤتمر الأول
للمسؤولية الاجتماعية
للشركات

“



لديها فكرة في حينها عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ولكن وكأب الغربيين عموماً استطاعت في وقت وجيز أن تتعرف على الفكرة وأن تساهم في التواصل مع عدد من المتحدثين من الخارج.

استقبل مجتمع الأعمال القطري الفكرة ببرود، فالفكرة نفسها لم تكن معروفة على نطاق واسع والخلط بين المسؤولية الاجتماعية والأعمال الخيرية كبير، ولكن مع ذلك فقد استقطب المؤتمر عدداً من الرعاة يمثلون أبرز البنوك والشركات، فالراعي الرئيسي هو الشركة الإسلامية للأوراق المالية وشركة اتصالات قطر (أريدوا) والشريك الاستراتيجي البنك الوطني والذهبي بنك الدوحة، والفضي إحدى الشركات الصغيرة في حجمها ولكنها كبيرة في فهمها للموضوع.

قدم الرعاة عدداً من المحاضرات حول فهمهم وجهودهم في المسؤولية الاجتماعية، ركزوا على جهود شركاتهم ولكن الدكتور سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة حلق بعيداً في الآفاق عندما ركز محاضرتة على ما سماه الصيرفة الخضراء وجهود بنك الدوحة في تطبيقها ومن هذا المنطلق استطاع أن يبحر في أعماق المسؤولية الاجتماعية للبنوك. أما السيد عبدالباسط الشيببي الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي والعضو المنتدب للشركة الإسلامية للأوراق المالية فقد تحدث عن الرؤية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية كواجب على المنظمات الإسلامية القيام بها في إطار واجبها الإسلامي.

استقطب المؤتمر أيضاً متحدثين من غرفة التجارة الأمريكية وجامعة ريلاند والجمعية الدولية للعلاقات العامة.

كان يوماً حافلاً؛ فقد افتتح الوزير المؤتمر بكلمة رائعة حث فيها منظمات رجال الأعمال على التنبيه إلى الأفكار العالمية الجديدة لتطوير أعمالهم، وأعلن من خلال المؤتمر عن توجه وزارته لتأسيس مؤشر للمسؤولية الاجتماعية لقياس أداء الشركات في هذا الصدد، وفيما يلي كلمة الوزير:

الحضور الكريم:
السلام عليكم ورحمة الله

يسرني أن أرحب بكم في مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات وهو المؤتمر الأول الذي يناقش هذه القضية المهمة في دولة قطر، وكما تعلمون فقد أضحت مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد أهم موجبات بيئة الأعمال حول العالم، وأصبحت الدول تقيس أداء شركاتها استناداً إلى هذه المبادئ والتي تتمحور في جوهرها حول حماية البيئة والمحافظة على حقوق الإنسان وحقوق العمال والالتزام بمعايير الشفافية ومكافحة الفساد.

إن مثل هذه المبادئ كانت جزءاً من ثقافتنا وإرثنا الحضاري، كما أنها موجودة أيضاً في قوانيننا وتعليماتنا سواء للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي، وهي موجودة كذلك في القوانين والمواثيق الدولية ولكن ما جرى مؤخراً هو أن هذه المبادئ تم وضعها في صدارة الاهتمامات الدولية لتحسين بيئة الأعمال ولجعلها أكثر مصداقية وأكثر إنتاجية لمصلحة المجتمعات.

لقد توصل العالم مؤخراً إلى قناعات مفادها أن عدم انضباط مجتمع الأعمال وسعيه اللامحدود إلى تحقيق الأرباح وعدم الالتفات إلى مصلحة المجتمعات المحلية أدى إلى كوارث اجتماعية واقتصادية لا يمكن حصرها، لذلك بدأ العالم يفكر إلى ضرورة وضع مبادئ إدارية وهي في الوقت نفسه اختيارية لضبط حركة الأعمال وجعلها تستجيب لمصالح المجتمع على نحو فعال وتسخير إمكاناتها لخدمة المجتمعات المحلية.

نحن لدينا في قطر وبفضل الرؤية الثاقبة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى نهضة اقتصادية لا تخطئها عين، ويستند جزء كبير من هذه النهضة على أداء الشركات القطرية سواء تلك المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية أو المملوكة للقطاع الخاص ونعلم جميعاً



**قناعات العالم أن عدم
انضباط مجتمع الأعمال
وسعيه اللامحدود
إلى تحقيق الأرباح أدى
إلى كوارث اجتماعية
واقتصادية**



أن لدى هذه الشركات أهدافا تتعلق بخدمة المجتمع وتنميته ولكننا نحتاج إلى جعل هذه الخدمة وهذه الأهداف تنطلق من قواعد راسخة من المبادئ والعمل.

إن الرسالة الأساسية والتي نريد إرسالها إلى مجتمع الأعمال في قطر من خلال هذا المؤتمر هي أن الأعمال لا تتعلق فقط بتحقيق الأرباح رغم مشروعية ذلك ولكن بوضع الأهداف الكلية للمجتمع نصب العين.

نعلم جميعاً أن بعضاً من أسباب الأزمة الاقتصادية والتي يعاني العالم منها اليوم تعود إلى عدم تصرف قطاع الأعمال على نحو مسؤول، لذلك فإن العالم أحوج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى وضع الاعتبار إلى مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات وإلى تحسين بيئة الأعمال.



ستكون المعايير
هي المرجعية القطرية
لقياس أداء شركاتنا
المحلية وسيتم تمثيل
القطاع الخاص
في اللجنة حتى نخرج
برؤية موحدة وعملية

لذلك يشرفني أن أعلن من هذا المنبر عن عزمنا إلى إنشاء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية للشركات القطرية بهدف قياس أداء الشركات استناداً إلى معايير دقيقة في المسؤولية الاجتماعية وسيتم منح الشركات ذات الأداء الأفضل جوائز سنوية تقديراً لأدائها وتحفيزاً لغيرها لسلوك الاتجاه نفسه.. ويسرني أن أعلن أيضاً أننا بصدد تشكيل لجنة وطنية لوضع معايير دقيقة للمسؤولية الاجتماعية استناداً إلى المبادئ العشرة لأخلاقيات العمل التجاري والتي وضعتها الأمم المتحدة.

ستكون هذه المعايير هي المرجعية القطرية لقياس أداء شركاتنا المحلية وسيتم تمثيل القطاع الخاص في هذه اللجنة حتى نخرج برؤية موحدة وعملية.



نعتقد أن مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات القطرية أو العاملة في دولة قطر سيرسخ من مبادئ التنافسية والسوق الحر في الدولة وسيكون محفزاً لقطاع الأعمال لتفعيل دوره في خدمة المجتمع.

يسرني أن أرحب بالمتحدثين الكرام والذين قدم بعضهم من أماكن بعيدة ليشاركوا آراءهم وخبراتهم في هذا الصدد، وأتمنى أن نستفيد جميعاً من هذه الأفكار والخبرات لتطوير بيئة الأعمال وجعلها أكثر تنافسية.

كما يشرفني أيضاً أن أرحب بغرفة تجارة وصناعة قطر وعلى رأسها سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس مجلس الإدارة، وأن أثنى على جهودهم ومثابرتهم لتطوير القطاع الخاص وتحفيزه ليأخذ دوره الطبيعي والرائد في عجلة التنمية.

وفي الختام أتمنى لكم جميعاً الاستفادة القصوى مما سيطرح في هذا المؤتمر من أفكار وتجارب كما أتمنى أن تكون هذه الأفكار والتجارب هادياً لنا لمزيد من التقدم والرقي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

توصيات المؤتمر الأول

انتهى المؤتمر بعد يوم حافل من المناقشات إلى توصيات ستكون هي الأساس والموجه لقطاع الأعمال في الدولة خلال السنوات المقبلة، وفيما يلي أبرز التوصيات:

في ختام أعمال مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي نظّمته إدارة المنظمات التجارية بوزارة الأعمال والتجارة بالتعاون مع مركز المديرين القطري بفندق شيراتون الدوحة خلال يوم الأربعاء 24 فبراير 2009 يتوجه المشاركون بخالص الشكر والتقدير لسعادة الشيخ فهد بن جاسم بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الأعمال والتجارة لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر كما يقدرون لغرفة تجارة وصناعة قطر حرصها للمشاركة في تنظيم هذا المؤتمر مما يؤكد متابعتها الدائمة للتطورات والمتغيرات العالمية والمحلية وحرصها على إفادة القطاع الخاص القطري من هذه التطورات ويتقدمون بالشكر إلى المتحدثين في المؤتمر والذين يمثلون جهات دولية ومحلية مرموقة.

وإذ يثمن المشاركون تلك الجهود فإنهم يوصون بالتالي:

1. النظرة إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات بوصفه خياراً اقتصادياً وبيئياً أمام الحكومة والشركات القطرية والعاملة في دولة قطر لتطبيقه بهدف إفادة المجتمع القطري وتجنبيه جميع السلبيات التي تنتج عن ممارسات الشركات أثناء تأديتها لأعمالها.
2. إطلاق مؤشر قطري للمسؤولية الاجتماعية للشركات يأخذ في الاعتبار التجارب الدولية المشابهة ويستند على معايير الأمم المتحدة ذات الصلة.
3. العمل والمساعدة على تشكيل شبكة للمسؤولية الاجتماعية للشركات تضم في عضويتها الشركات القطرية عامة والشركات المسجلة بالبورصة القطرية بصفة خاصة بهدف تبادل الأفكار والآراء وكذلك جعل هذه الشركات تعمل على نحو وثيق لتطبيق معايير ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية على نحو ملموس.

4. أهمية نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي في مجتمع الأعمال العام

”

المسؤولية الاجتماعية
للشركات بوصفه خياراً
اقتصادياً وبيئياً أمام
الحكومة والشركات
القطرية والعاملة
في دولة قطر

“

والخاص مع تأهيل الكوادر البشرية في القطاع الحكومي وقطاع الشركات من خلال الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية.

5. الاستفادة من خبرات الدول الأخرى والمؤسسات العالمية المتخصصة في استنباط نموذج قطري للمسؤولية الاجتماعية خصوصاً ما يتعلق بوضع مؤشر قطري للمسؤولية الاجتماعية يكون متوافقاً مع خصوصية وطبيعة دولة قطر.

6. اقتراح إنشاء لجنة تنسيقية عليا تضم ممثلين عن الأجهزة الحكومية المختصة مثل وزارة البيئة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة العمل وهيئة قطر للأوراق المالية ومصرف قطر المركزي وغرفة تجارة وصناعة قطر إضافة إلى وزارة الأعمال والتجارة وتضم في عضويتها شركات وبنوكاً قطرية مختارة تهتم برسم واقتراح السياسات والمشاريع وسبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

7. اقتراح عقد مؤتمر سنوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات القطرية بهدف تبادل التجارب والخبرات على المستويين المحلي والدولي.

المؤتمر الثاني:

في مطلع مايو 2010 تم البدء في التحضير لعقد المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات، كان الجو مشحوناً بالشكوك؛ هل الأمر يتعلق بعقد مؤتمر كسابقه خرج بتوصيات لا يتم تنفيذها؟، هل هو مجرد مؤتمر لتحصيل مزيد من أموال الرعايات؟، أم هو مؤتمر فقط لتستعرض الشركات جهودها في مجال العلاقات العامة؟.

جرت مناقشات مستفيضة في هذا الجانب وانتهت المناقشات بضرورة استطلاع وجهات نظر الشركات القطرية في توجهاتها في هذا الشأن وتم تكليف مركز المديرين القطري بإعداد أول استبيان من نوعه حول توجهات قطاع الأعمال في المسؤولية الاجتماعية للشركات وتم توزيع الاستبيان على 100 شركة في ثلاثة قطاعات رئيسية هي الشركات الأجنبية العاملة في دولة قطر - شركات المساهمة العامة - الشركات العائلية والحكومية والمختلطة، وخرج الاستبيان الذي حلله خبير التنمية البشرية الدكتور سعد محمد خليل لحساب مركز المديرين القطري بنتائج مبهره منها رغبة الشركات في إنشاء جهاز مشترك مع الحكومة يسمى جهاز قطر للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وكان من المؤمل أن يتم



تم تكليف مركز المديرين
القطري بإعداد أول
استبيان من نوعه حول
توجهات قطاع الأعمال
في المسؤولية الاجتماعية
للشركات



نشر الاستبيان متزامنا مع عقد المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية والذي عقد في 27 سبتمبر 2010 تحت رعاية سعادة وزير الأعمال والتجارة بفندق الفورسيزون ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

في هذه الأثناء تم تشكيل فريق عمل لوضع معايير محلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وتم أيضاً تكليف مركز المديرين القطري بوضع تصور لهذا الفريق ومهامه والجهات التي يجب أن تشارك فيه وكان ذلك جزءاً من مهمة المركز في إطار جهوده لتنظيم المؤتمر الثاني والهدف هو خلق أرضية لانطلاق أفكار وممارسات المسؤولية الاجتماعية في دولة قطر وبالفعل تم تشكيل فريق عمل وخاطب وزير الأعمال بالوكالة الدكتور خالد محمد العطية الجهات التالية لإرسال ممثل عنها بالفريق وهي: وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة البيئة، مصرف قطر المركزي، هيئة قطر للأسواق المالية، ديوان المحاسبة، غرفة تجارة وصناعة قطر، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وعقد ممثلو هذه الجهات عددا من الاجتماعات تحت رئاسة السيد أحمد آهن مدير إدارة التعاون الدولي والاتفاقيات التجارية رئيس الفريق، وتم التوصل إلى إطار عمل واضح حيث تم الطلب إلى جميع الممثلين باقتراح معايير مبنية على تصور وزارته وجهة عمله وبالفعل اجتهد ممثلو هذه الجهات في اقتراح معايير وتمت إحالتها لمركز المديرين القطري لتنقيحها، حيث وظف المركز خبيراً متخصصاً في هذا الشأن وأجاز الفريق 70 معياراً أطلق عليها المشروع القطري لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات وتم توزيعها في المؤتمر الرابع بعد سنتين من إجازتها.

استقطب المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات عدداً كبيراً من المتحدثين من حول العالم ولكن أبرزهم هو السيد جورج كيل المدير التنفيذي لوكالة الاتفاق العالمي بالأمم المتحدة، والذي جاء إلى قطر متحمساً ليخلق قاعدة لانطلاق وكالة الاتفاق العالمي من قطر ولتصبح قطر قائداً إقليمياً للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ففي نيويورك حيث مقر الوكالة في مبنى الأمم المتحدة طلب اثنان من كبار موظفي الوكالة اجتماعاً مع السيد ناصر العطية الممثل الدائم لدولة قطر في الأمم المتحدة وعرضاً عليه جهود وكالة الاتفاق العالمي وسعيها للتواجد في دولة قطر حيث يتم التحضير لمشاركة السيد جورج كيل في المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات ورحب السيد ناصر العطية بالزيارة وصرح بأن حكومته ترحب بالتعاون مع الوكالة وبتواجدها في الدولة ومساعدتها في إنجاز مهامها.

جاء السيد جورج كيل مفعماً بالأمل في انطلاق شبكة للشركات القطرية الموقعة على



استقطب المؤتمر الثاني
عدداً كبيراً من المتحدثين
من حول العالم أبرزهم
جورج كيل المدير التنفيذي
لوكالة الاتفاق العالمي
بالأمم المتحدة





الاتفاق العالمي، تم تعيين مركز المديرين القطري كنقطة اتصال للوكالة بدولة قطر لترتيب تشكيل الشبكة القطرية، كما قام المركز أيضاً بهذه الصفة بترتيب اجتماع للسيد جورج كيل بكبار الموظفين في الوزارة في فندق الفورسيزون على هامش المؤتمر للتباحث في كيفية المضي قدماً في هذا الشأن وعرض جورج كيل الخدمات التي يمكن للوكالة تقديمها لدولة قطر في إطار تنظيم جهود الدولة في تأسيس وكالة للمسؤولية الاجتماعية وعرض عليهم فكرة توقيع مذكرة تفاهم ولكنه اصطدم بعدم تفهم الجانب القطري لهذه الخدمات وعدم وجود يقين في جدوى التعاون مع المنظمة الدولية وانتهت تلك الجهود بانتهاء ذلك الاجتماع وعاد السيد كيل إلى نيويورك في اليوم التالي واعتذر مجدداً عن الحضور لدولة قطر للمشاركة في مؤتمرات المسؤولية الاجتماعية واكتفى بإرسال أحد مساعديه للمؤتمر الثالث واعتذر عن المؤتمر الرابع.

ولكن خلال المؤتمر تم تقديم محاضرة حول توجهات وزارة الأعمال والتجارة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات قدمها السيد أحمد محمد المرزوقي رئيس قسم المنظمات

الإقليمية بإدارة التعاون الدولي بالوزارة، استعرض فيها الجهود التي قامت بها الوزارة في تنظيم مؤتمرات المسؤولية الاجتماعية، كما استعرض فيها أهمية إنشاء جهاز للمسؤولية الاجتماعية ورغم الاهتمام الذي أولاه الحضور لهذه المحاضرة غير أن السيد أحمد المرزوقي بدا متحفظا في عرضه لفكرة الجهاز بدعوى أن ذلك يحتاج إلى موافقات من الجهات العليا. ألقى كلمة الوزارة نيابة عن الوزير سعادة السيد محمد حسن السعدي الوكيل المساعد لشؤون التجارة وهو أعلى شخصية بعد الوزير، كانت الكلمة معدة بعناية وعبرت عن فكرة التوجهات النظرية للوزارة في هذا الشأن.

خرج بتوصيات من أهمها ضرورة إنشاء جهاز شبه حكومي يعمل على الترويج لهذه المفاهيم في دولة قطر وينظم فعاليات المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي أبرز التوصيات..

توصيات المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات

"سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الشركات" في نهاية أعمال المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات وبعد المشاركات الجادة والحوارات المثمرة من جانب المشاركين والحضور، يتوجه المشاركون بخالص الشكر والتقدير لوزارة الأعمال والتجارة وعلى رأسها سعادة الشيخ جاسم بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني وزير الأعمال والتجارة لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وخلص المؤتمر إلى التوصيات التالية:

إن ما قامت به الشركات من مساهمات إيجابية - والتي تمت الإشارة إليها أثناء المؤتمر - عبرت عن مدى رسوخ فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات وارتباطها العميق بالتنمية المستدامة، والنماذج الموجودة من نشاطات للشركات في مجالات المسؤولية الاجتماعية يعكس الفهم الجيد لهذا المفهوم.

أهمية دور الحكومة في تحفيز وتشجيع استدامة نشاط الشركات وذلك عن طريق العمل كجهة منظمة تخلق الوعي وتدعم تنمية القدرات في هذا المجال والذي من شأنه تمكين الحكومات من توفير حوافز مشجعة تساعد في تسريع وتوسيع أداء الشركات بصورة جيدة.

اتضحت المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة لقيادات ومديري شركات القطاع المالي



المساهمات الإيجابية
للشركات والتي تمت
الإشارة إليها أثناء المؤتمر
عبرت عن مدى رسوخ فكرة
المسؤولية الاجتماعية



في هذا المؤتمر رغم أن القطاع ذاته لم يرها بالصورة الكاملة حيث إن هؤلاء القادة يرون أن المسؤولية الاجتماعية هي أحد مكونات التنافسية بجانب تقليل المخاطر والنظر إلى الفرص ذات القيمة العالية المتاحة حالياً.

الحاجة إلى وضع معايير معترف بها كما هو موجود ومتعارف عليه في الميثاق العالمي للأمم المتحدة بوصفها الأداة الأكثر عالمية وشمولية مع إخضاعها لتقاليد وموروثات المجتمع القطري.

مما قدم في هذا المؤتمر من تجارب جيدة حققت الكثير للمسؤولية الاجتماعية في دولة قطر فإن التحدي الآن هو أن نبني على هذه التجارب المزيد من التقدم وخطوط العمل العريضة للوصول لمزيد من إنجازات في هذا المجال وذلك عن طريق الآتي:

أ) تحفيز المزيد من الشركات للانضمام إلى شبكات المسؤولية الاجتماعية.

ب) حث الشركات القطرية للاندماج في شبكة فعالة تبرز صورة دولة قطر على المستوى العالمي في هذا المجال.

ج) التركيز على القضايا ذات الأولوية التي تهم القطاعين العام والخاص وأهمية تزايد دور الحكومة في تقديم المواضيع ذات الأولوية السنوية على أساس مشاورات مع شركات القطاعين بصورة دورية.

د) انتهاز أساليب تتسم بالتخصصية في اختيار محور معين لإنجاز ما يحتاجه من جهد هذه الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية مثل اختيار محور البيئة أو التعليم أو الصحة العامة وإنجاز مشاريع المسؤولية الاجتماعية على أعلى مستويات الكفاءة المهنية.

أهمية قيام الشركات والمؤسسات بوضع خطط واستراتيجيات واضحة لتنفيذ برامج مستدامة تعود بالفائدة والنفع على المجتمع، ووضع هذه الخطط والاستراتيجيات ضمن رسالتها ورؤيتها وثقافتها.

أهمية قيام الشركات الكبرى بإصدار تقارير المسؤولية الاجتماعية سنوياً، حتى يتضح للمستثمرين والمساهمين والعملاء وموظفي الشركة وجميع فئات المجتمع مقدار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار المعايير المحددة من قبل الهيئات الحكومية المعنية. حماية البيئة، سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.



أهمية قيام الشركات الكبرى بإصدار تقارير المسؤولية الاجتماعية سنوياً



إصدار نشرات دورية توزع على جميع الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتوقع استفادتها من برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية لتعزيز الاستفادة المتوقعة لتوظيفها التوظيف الصحيح وتحقيق أفضل العوائد. إشعار الجهات الحكومية والوزارات بما خلصت إليه نتائج المؤتمرين الأول والثاني في مجال المسؤولية الاجتماعية من قبل وزارة الأعمال والتجارة لتفعيل توصيات المؤتمرين لدعم سياسات وتوجهات الدولة ربطاً بسياسات المسؤولية الاجتماعية بما يحقق أفضل عوائد على الأجيال القادمة لتحقيق تنمية مستدامة وفاعلة منسجمة مع أهداف وغايات رؤية قطر الوطنية 2030.

المؤتمر الثالث:

تم عقد المؤتمر الثالث خلال يومي 3-4 أكتوبر 2011 بفندق شيراتون الدوحة بمشاركة البنك الدولي ووكالة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وعدد من المتحدثين من الداخل والخارج وخرج بتوصيات من أهمها ضرورة إنشاء جائزة المسؤولية الاجتماعية واعتماد معايير قطرية للمسؤولية الاجتماعية.

توصيات المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات

تحت شعار "كن جزءاً من الحدث"
فندق الشيراتون 3-4 أكتوبر 2011

في نهاية أعمال المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات وبعد المشاركات الجادة والحوارات المثمرة من جانب المشاركين والحضور، يتوجه المشاركون بخالص الشكر والتقدير لوزارة الأعمال والتجارة وعلى رأسها سعادة الشيخ جاسم بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني وزير الأعمال والتجارة لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر والذي خلص إلى التوصيات التالية..

أوصى المجتمعون بالآتي:

أولاً: ضرورة وجود آلية (جهاز أو هيئة أو لجنة) تهتم بمتابعة تنفيذ كافة التوصيات التي تصدر فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للشركات وتتابع مع كافة الجهات المسؤولة في



خرج المؤتمر الثالث
بتوصيات من أهمها
ضرورة إنشاء جائزة
المسؤولية الاجتماعية
واعتماد معايير قطرية





الدولة أو منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، كل ما يستجد في هذا الأمر، كما تقوم بتنسيق كافة المبادرات في برنامج أو استراتيجية موحدة ينفذ بالتنسيق مع برامج وخطط التنمية في دولة قطر.

ثانياً: ضرورة قيام مراكز البحث العلمي في دولة قطر بدراسة الآثار البيئية الناتجة عن أعمال الشركات الكبرى العاملة في دولة قطر وتقييم ما تقوم به من مساهمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن خطط وبرامج التنمية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من برامج التنمية المستدامة.

ثالثاً: وضع معايير المسؤولية الاجتماعية ضمن أولويات الجهات التي تقوم بتنفيذ أعمالها من خلال المناقصات، وذلك بأن تخصص شهادة أشبه ما تكون بشهادة الأيزو تمنح للشركات التي تساهم مساهمة فاعلة في تنفيذ برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن يصبح تقديم هذه الشهادة واحدة من متطلبات الحصول على القروض والرخص والمنافسة في المناقصات.

رابعاً: إنشاء جائزة سنوية للمسؤولية الاجتماعية للشركات تسمى جائزة الدولة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

خامساً: إنشاء موقع إلكتروني خاص بالمسؤولية الاجتماعية وأن تقوم وكالة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة بتقديم العون الفني مع تفعيل دور الإعلام لتوعية جميع المواطنين والمقيمين بأهمية المسؤولية الاجتماعية والمزايا التي تقدمها الدولة مقابل الالتزام بها.

سادساً: أن يدعم القطاع الحكومي مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك بالتحفيز والتشجيع وتسهيل إجراءات الشركات لإقامة وتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية التي تنبثق عن هذه المبادرات مع إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسؤولية الاجتماعية وتوصيل دورها نظراً لكبر هذا القطاع.

سابعاً: إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن المناهج الدراسية لإعداد أجيال قادرة لديها وعي وإدراك بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ثامناً: تشكيل رابطة محلية بين المجتمع المدني والشركات لطرح معوقات المسؤولية الاجتماعية واقتراح الحلول الناجعة لتفعيلها.

تاسعاً: طرح فكرة تبني المشروعات المستدامة للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها أبقى وأقوى من المساعدات المادية المؤقتة.

رعاة المؤتمر الثالث:

قام عدد من الشركات المحلية والأجنبية العاملة بالدولة بتوفير الرعاية للمؤتمر وكان أبرز هذه الشركات هي:

- 1- شركة راس غاز، 2- شركة اتصالات قطر (كيوتل)، 3- شركة فودافون، 4- البنك الخليجي
- 5- بنك قطر الوطني، 6- بنك الدوحة، 7- اكسون موبيل، 8- توتال، 9- الشركة الإسلامية للأوراق المالية، 10- المتحدة للتنمية، 11- قطر كويل، 12- شركة الديار القطرية، 13- شركة بروة، 14- شركة دولفين للطاقة، 15- مجموعة الفردان.

المؤتمر الرابع - مايو 2013

استغرق الإعداد لهذا المؤتمر عامًا كاملاً ولم يكن السبب هو محاولة للإعداد الجيد ولاستكشاف فرص جديدة في المسؤولية الاجتماعية ولكن السبب يكمن في عدم القدرة على استكشاف هذه الفرص الجديدة أو الزوايا الجديدة في المسؤولية الاجتماعية، كانت الفكرة في البداية أن يتم عقد المؤتمر في شهر أكتوبر 2012 ليصبح بحق مناسبة سنوية، ثم طرأت فكرة أن يعقد كحدث مترام مع المؤتمر العالمي للتغير المناخي والذي استضافته دولة قطر في ديسمبر 2012، سعى المركز وبهمة لربط المؤتمر بهذا الحدث العالمي، والزاوية



ضرورة إنشاء موقع إلكتروني خاص بالمسؤولية الاجتماعية وأن تقوم وكالة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة بتقديم العون الفني



التي يمكن ربطها بها هي دور الشركات في جهود الحفاظ على البيئة ومنها بطبيعة الحال تخفيض الانبعاثات الكربونية، ووافقت منظمة الأمم المتحدة للتغير المناخي على المشاركة في المؤتمر، كما وافقت وكالة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي لتلقي محاضرة في المؤتمر،

ووردت موافقات أخرى من جهات ومنظمات دولية للمشاركة، يبدو أن الفكرة وجدت هوى في نفوس هذه المنظمات والشخصيات، لقد أصبح الدور الذي تلعبه الشركات في مجال التغير المناخي واضحا للعيان وهناك جهود عالمية لإقناع الشركات بأنّها تلعب هذا الدور وأن عليها واجبا قانونيا وأخلاقيا للحد من الانبعاثات الكربونية في إطار اتفاقيات التغير المناخي ورغم أن جهودنا أثمرت عن موافقة المنظمين للمؤتمر العالمي للتغير المناخي لكن كان هناك صعوبات فنية وأمنية تحول دون نجاح مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات ليكون حدثا متزامنا مع مؤتمر التغير المناخي، ومرة أخرى تم تأجيل المؤتمر ليعقد أخيرا في أواخر مايو 2013.



**الأطراف المشاركة
في الإعداد للمؤتمر
من داخل الوزارة شملت
مكتب الوزير ومكتب
الوكيل ومكتب الوكيل
المساعد إضافة إلى إدارة
التعاون الدولي**

كانت الأطراف المشاركة في الإعداد للمؤتمر من داخل الوزارة عديدة تشمل مكتب الوزير ومكتب الوكيل ومكتب المساعد إضافة إلى إدارة التعاون الدولي والاتفاقيات التجارية وإدارة العلاقات العامة وإدارة الشؤون الإدارية والمالية، وبدا واضحا أن هناك صعوبات في التواصل بين كل هذه الجهات فيما يتعلق بخطوات تنظيم المؤتمر وجاءت النتيجة مخيبة للآمال من ناحية التنظيم خصوصا ما يتعلق بمشاركة الشركات في عرض تجاربها وفي الترويج للمؤتمر في وسائل الإعلام ولكن النجاح شمل إطلاق مشروع المعايير القطرية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وانتهى المؤتمر إلى ضرورة تبني التوصيات التالية..

توصيات المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية:

نحن المجتمعين في المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية للشركات وبعد التداول وتبادل الآراء والمقترحات نوصي بما يلي:

(1) أهمية دور الحكومة في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ووضع استراتيجيات كفيلة بتحقيق رؤية قطر 2030.

(2) نشكر وزارة الأعمال والتجارة وفريق العمل على إعداد مشروع معايير قطرية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر مع أهمية وضع تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر وكذلك وضع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن





المعايير مع إشراك منظمات المجتمع المدني والحرص على مراجعة هذه المعايير كل 4 سنوات.

(3) التأكيد على التوصيات الصادرة عن المؤتمرات السابقة بشأن إنشاء جائزة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

(4) النظر في إمكانية دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن المسؤولية المجتمعية لشموليتها.

(5) العمل على نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والمجتمع والشركات بعمل دورات تدريبية وورش عمل، وكذلك من خلال الصحافة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي.

(6) حث الشركات ومؤسسات الأعمال على تحديد أبعاد مسؤوليتها الاجتماعية التي تقوم بها طوعاً وتبعاً لخصوصية البيئة التي تعمل بها، وتوجيه جهودها في مسارات التنمية المستدامة.

الفصل

3

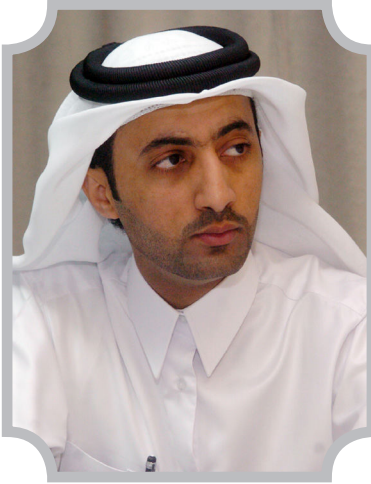
دراسات من قطر

لا يمكن فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات دون معرفة توجهات قطاع الشركات والتعمق في دراسة أوضاعها من ناحية التزاماتها البيئية أو الاجتماعية.

في هذا الفصل هناك خمس دراسات في غاية الأهمية جرى إعدادها في قطر حول توجهات الشركات، حصل منها باحثون على درجة الماجستير وهما منصور السعدي و يحيى إبراهيم بينما يتأهب ناصر المسند لنيل درجة الدكتوراة ومنى الخليفي لنيل درجة الماجستير ، فيما انجزت دينا الكعبي دراسة هامة حول التقطير . لقد قمنا بنشر أجزاء هامة من هذه الدراسات كما قمنا بتحليل توجهات معديها وخصصنا هذا الفصل لهذه الدراسات لأنها تابعة من قطر وتصب في مصلحتها.

محرر الكتاب

صفحة 60 ابيض



لا يكفي القول إن لدى الشركة مسؤولية اجتماعية دون أن تمارسها على نحو أكمل ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسد هذه الثغرة النظرية والميدانية

الفجوة بين الوعي والممارسة أكبر من المتوقع

منصور السعدي

أول باحث قطري ينال ماجستير

في المسؤولية الاجتماعية للشركات

”

لا يكفي القول إن لدى
الشركة مسؤولية
اجتماعية دون أن تمارسها
على نحو أكمل ، لذلك
جاءت هذه الدراسة لتسد
هذه الثغرة النظرية
والميدانية

نال السيد منصور احمد السعدي درجة الماجستير في ادارة الاعمال من جامعة هال في بريطانيا و كان موضوع الدراسة هو المسؤولية الاجتماعية للشركات بدولة قطر و تعتبر هذه الشهادة هي الاولى التي ينالها طالب قطري في موضوع المسؤولية المجتمعية فالسيد منصور يشغل حالياً مدير إدارة الاتصال بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة وهو يعكف حالياً في اعداد رسالة الدكتوراه في التخطيط الاستراتيجي ، حول: استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر كما حصل ايضا على ماجستير في القانون حول: العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية و ليسانس في الحقوق وله تجربة ثرة في العمل الوظيفي في ادارات العلاقات العامة والاتصال في عدد من الشركات القطرية الكبرى

لذلك فإن دراسته للماجستير في المسؤولية الاجتماعية لا تنبع اهميتها من كونها الاولى التي يعدها باحث قطري ولكنها تأتي في انها مزج فريد بين الدراسة النظرية والتجربة العملية وعنوان الدراسة ايضا له اهمية خاصة حيث ان الدراسة جاءت بعنوان الفجوة بين الوعي والممارسة

“

يقول في مقابلة مع مؤلف الكتاب ، لا يكفي القول إن لدى الشركة مسؤولية اجتماعية دون أن تمارسها على نحو أكمل ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسد هذه الثغرة النظرية والميدانية. يضيف (لقد درسنا الواقع وقمنا بتحليله فوجدنا ان الفجوة أكبر مما كنا نتوقع و بالإشارة الى النسب والتحليلات في الدراسة يتضح ان هناك اكثر من 80% من الشركات في قطر ليس لديها اي ممارسات في المسؤولية الاجتماعية ، رغم ان الوعي بهذه المسؤولية يزيد عن 90% ، فتجد ان مدير شركة لديه وعي بالمسؤولية الاجتماعية ولكن

ممارسة هذه المسؤولية لا يتعدى 10% من الامكانيات المتوفرة له، وفي بعض الاحيان يساهم في بعض الانشطة من منطلق حبه للمجال الذي يدعمه (

وانتقد السيد السعدي بعض الشركات التي تدعم التقطير وتفاخر بالالتزام به في اطار المسؤولية الاجتماعية للشركة في حين ان التقطير هو واجب وسياسة وليس اختياراً و تطوع، وهذا في الواقع يجافي المنطق (يضيف) حتى توظيف ذوي الاعاقة فهناك قانون يفرضه وحدد له نسبة لا تقل عن 2% و يستطيع ذوي الاعاقة مقاضاة الشركة او المنظمة التي لا توظفهم انطلاقاً من هذا القانون)

ويختم تصريحاته بالقول (لذلك اخترت أن ابحث في هذا الموضوع من خلال هذه الدراسة التي املت من ورائها سد الفجوة بين الوعي والممارسة) و رأينا من جانبنا ان ننشر فقرات مطولة من هذه الدراسة القيمة التي تكشف جوانب خفية في مفاهيم الشركات القطرية حول مسئوليتها الاجتماعية كما كشف الباحث ايضا عن الدور الحكومي الواجب الاطلاع به لوضع هذه المسؤوليات في اطارها الصحيح

ممارسات المسؤولية الاجتماعية في قطر

تعتبر المسؤولية الاجتماعية في قطر مفهوماً جديداً نوعاً ما، وممارساته محدودة ولم يتم قياسها بعد. ومع أن مؤسسات أخرى غير المجلس الأعلى لشؤون الأسرة أصبحت أكثر وعياً بالمسؤولية الاجتماعية وطورت ممارسات ممتازة في هذا المجال فإن هذه المبادرات والممارسات لازالت تنفذ بلا سياسة ونظم واضحة التوجهات. وفي المقابل هناك مؤسسات كثيرة لا تفعل شيئاً تجاه المسؤولية الاجتماعية.

وحتى الآن تتم جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قطر بمبادرات ذاتية. وهذا يعني أن المؤسسات حرّة في تطوير ممارساتها في هذا المجال. وتبدي بعض المؤسسات اهتماماً كبيراً بقضايا المسؤولية الاجتماعية، بينما لا تهتم مؤسسات أخرى بهذه القضايا.

يضاف إلى ذلك أن هذا الاهتمام مرتبط إلى حد كبير بمواقف كبار المديرين الذين يؤمن بعضهم بالمسؤولية الاجتماعية فيما يعتبرها آخرون مضيعة للوقت والجهد والمال. ففي دولة قطر هنالك ممارسات محدودة للمسؤولية الاجتماعية من قبل بعض الشركات نتيجة لغياب سياسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية. وكما ذكرنا سابقاً، إحدى المؤسسات

”

تعتبر المسؤولية
الاجتماعية في قطر
مفهوماً جديداً نوعاً ما،
وممارساته محدودة ولم
يتم قياسها بعد

“

الحكومية القادرة على لعب دور بارز في تطوير سياسة المسؤولية الاجتماعية هي المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي يملك الحق وفقاً للقانون القطري باقتراح السياسات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والأسرية.

تُظهر أمثلة أن بعض الشركات في قطر تهتم بالمسؤولية الاجتماعية، لكن رغم كل جهود الحكومة والمبادرات الخاصة يبدو أنه لا توجد سياسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية أو سياسة مسؤولية اجتماعية للشركات في قطر.



إن سياسة المسؤولية
الاجتماعية مهمة لأنها
تحدد المسؤوليات
وتنظم أنشطة المسؤولية
الاجتماعية وممارساتها
وتجعلها مستدامة



وهكذا، لأجل تعزيز ممارسات السياسة الاجتماعية وتحويلها من ممارسات غير منظمة إلى ممارسات مؤسسية إضافة إلى تنظيم المبادرات ذات الصلة، على الحكومة أن تلعب دوراً أكبر من خلال وضع سياسات ونظم للمسؤولية الاجتماعية (Clarkson, 1995) فمن دون هذه السياسات ستستمر أنشطة وممارسات المسؤولية الاجتماعية في قطر في الاعتماد على المبادرة الذاتية وعلى قرارات الإدارة العليا للشركات.

سياسة المسؤولية الاجتماعية

تُعرف السياسة بوجه عام على أنها مبدأ أو قاعدة لإرشاد القرارات وتحقيق النتائج الوطنية. والسياسة عبارة عن مجموعة من القرارات الموجهة نحو هدف طويل الأمد أو نحو معالجة مشكلة معينة حيث تنظم وتوجه وتضبط التصرفات والسلوك (McNarma, 2010) وبالتالي إن سياسة المسؤولية الاجتماعية وثيقة مكتوبة تتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بممارسات وأنشطة ومسؤوليات الشركات على صعيد المسؤولية الاجتماعية.

أهمية سياسة المسؤولية الاجتماعية:

إن سياسة المسؤولية الاجتماعية مهمة لأنها تحدد المسؤوليات وتنظم أنشطة المسؤولية الاجتماعية وممارساتها وتجعلها مستدامة. كما أنها تفرض بعض أنواع السلوك المؤسسي تجاه أصحاب المصلحة وترشد ممارسات المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية، لاسيما ضمان امتثالها للقوانين واللوائح والمتطلبات الحكومية. وكما يشرح (Duff, 2010, P.33) "تساعد نصوص السياسة على توضيح القصد، وتصف كيف تدار السياسة وتُعرف خصوصياتها، وتحمي المؤسسات من أي سوء فهم قد يوقعها في سلوكيات مخالفة للقانون أو يعرضها لمواجهة الشكاوى القانونية".

الحاجة إلى سياسة للمسؤولية الاجتماعية في قطر:

يبدو من الواضح وجود حاجة حقيقية لتطوير المسؤولية الاجتماعية العامة في قطر. فمن دون سياسة كهذه يتوقع استمرار كل أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أساس المبادرة الذاتية، وبقاء هذه الأنشطة في مستوى متدنٍ.

ان الشركات المحلية أو الاجنبية العاملة في الدولة عليها التزام اخلاقي يندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية بتخصيص نسبة من الوظائف الى افراد المجتمع المحلي ، لمعرفة توجهاتها في هذا الصدد

دراسة التقطير من منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات

دينا الكعبي

اجرت دار الانماء الاجتماعي وهي منظمة تابعة لمؤسسة قطر للتربية والعلوم بحثا مستفيضا بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تطبيق سياسة توظيف الوظائف (التقطير) واجرت هذا المسح الميداني دينا الكعبي باحث أول دراسات اجتماعية بينما اشرف على البحث علميا و تحريريا الدكتور محمد عبدالمنعم شلبي رئيس قسم البحوث والدراسات الاجتماعية

القاء الضؤ على الفرص المتاحة والتحديات القائمة امام تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات

تطرق البحث الى موضوع في غاية الاهمية ألا وهو التقطير ، باعتبار ان الشركات المحلية أو الاجنبية العاملة في الدولة عليها التزام اخلاقي يندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية بتخصيص نسبة من الوظائف الى افراد المجتمع المحلي ، وكانت وظيفة هذا البحث هو سبر اغوار هذه الشركات لمعرفة توجهاتها في هذا الصدد ، وقد جاء البحث وافيا من حيث المادة المسحية القيمة أو الاستنتاجات العلمية

وحسب معدي الدراسة فإن اهميتها تتمثل في (استكشاف نظرة وتجربة الشركات القطرية في مجال المسؤولية الاجتماعية) وكذلك (القاء الضؤ على الفرص المتاحة والتحديات القائمة امام تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات من جانب والتعرف على دور الشركات في القيام بتوظيف الكوادر القطرية وتدريبها مما يساهم في تحقيق الاهداف التنموية المستخدمة من جانب آخر) *

ولم تقتصر اهداف الدراسة القيمة التي اجرتها الدار على معرفة توجهات قطاع الاعمال القطري نحو التقطير ولكن جاء المسح شاملا حيث جرى التعرف على مدى ادراك مديري الادارات بالشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام و فيما يتعلق بالتقطير بشكل خاص.

- مدى مساهمة الشركات في توظيف وتدريب القطريين
- الكشف عن الاستراتيجيات والخطط التي تتبعها الشركات عند تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية
- مدى رضا المديرين عن الاداء الوظيفي للعمالة القطرية وأهم جوانب القصور التي تتطلب تطويراً للأداء
- تقدير المديرين لأسباب احجام المواطنين عن العمل في القطاع الخاص
- أهم الأعباء والتحديات التي تواجه الشركات عند تطبيقها لمبادئ وقواعد المسؤولية الاجتماعية بشكل عام وسياسة تقطير الوظائف بشكل خاص
- وتأثير أهمية الدراسة في أنها حاولت تقديم اجابات مبنية على المسح والتحليل لأسئلة في غاية الأهمية فيما يتعلق بتوجهات مديري الشركات نحو المسؤولية الاجتماعية من قبيل :
 - ما مدى ادراك مديري الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ؟
 - ما دوافع واسباب مشاركة مديري الشركات في الأعمال الاجتماعية
 - ما مدى مساهمة شركات القطاع الخاص في توظيف وتدريب القطريين
 - ما هي التحديات التي تواجه مديري الشركات التي تتجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية او تسعى لتوظيف القطريين ؟

إشكالية الدراسة

تحتل دولة قطر المرتبة الأولى عالمياً في معدلات التنمية، حيث سجلت - وفقاً للتقارير الدولية - ما مقداره 18,5 % في العام 2010. هذه التنمية التي تم الاعتماد بشكل رئيسي في إحداثها على العمالة الأجنبية، من كل حدب وصوب، حتى أن نسبة هذه العمالة تدور حول 90% من إجمالي القوة العاملة بالدولة، وهو الأمر الذي نجد له أشباهاً بباقي الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي. هذا في حين تنحصر مشاركة المواطنين بسوق العمل في القطاع الحكومي، دون الخاص والمختلط.

هذا ونظراً لسيادة تركيبة سوق العمل بهذا الشكل، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها دولة قطر قد سعت منذ سنوات عدة إلى تبني سياسات تسعى إلى توطين الوظائف والمهن بالبلاد، وسنت في سبيل تنفيذ تلك السياسات مجموعة من القوانين والتشريعات اللازمة وذات الصلة.

وإذا كانت المشكلة تعد بعيدة نسبياً عن القطاع الحكومي، فإنها تظل قائمة وبشدة في القطاعين الخاص والمختلط، ومن ثمَّ كان التساؤل مثاراً بشأن مدى تحمل الشركات



تحتل دولة قطر المرتبة الأولى عالمياً في معدلات التنمية، حيث سجلت - وفقاً للتقارير الدولية - ما مقداره 18,5 % في العام 2010.



والمؤسسات بهذين القطاعين؛ الخاص والمختلط لمسؤولياتهما الاجتماعية إزاء تطبيق سياسة الدولة المتعلقة بتوطين الوظائف؛ التقطير؟ بتعبير آخر؛ ما دور الشركات والمؤسسات العاملة ضمن القطاعين الخاص والمختلط في توفير فرص العمل، وتوطينها، وكذا توفير التدريب.

والتأهيل للعمالة المواطنة من أجل تحسين مستوى أدائها الوظيفي؛ باعتبار أن هذا الدور يمثل ركنا أساسيا من أركان المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات في دولة قطر؟

أهداف الدراسة

هذا وبناء على ما سبق، وانطلاقاً من الهدف الرئيسي للدراسة، والذي يتمثل في: الوقوف على مدى التزام الشركات والمؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية إزاء تطبيق سياسة توظيف الوظائف / التقطير وما قد يترتب على تطبيق هذه السياسة من نتائج؛ إيجاباً وسلباً، يمكننا اشتقاق وصياغة مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وذلك على النحو التالي:

① التعرف على مدى إدراك مديري الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام، وفيما يتعلق بالتقطير بشكل خاص.

② التعرف على مدى مساهمة الشركات في توظيف وتدريب القطريين.

③ الكشف عن الاستراتيجيات والخطط التي تتبعها الشركات عند تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية.

④ التعرف على مدى رضا المديرين عن الأداء الوظيفي للعمالة القطرية، وأهم جوانب القصور التي تتطلب تطويراً فيما يتعلق بهذا الأداء.

⑤ التعرف على تقدير المديرين لأسباب إحجام المواطنين عن العمل في القطاع الخاص.

⑥ التعرف على أهم الأعباء والتحديات التي تواجه الشركات عند تطبيقها لمبادئ وقواعد المسؤولية الاجتماعية بشكل عام وسياسة التقطير بشكل خاص.

تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من ذلك تسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات، نجملها فيما يلي:

① ما الأنشطة أو البرامج الاجتماعية التي شاركت فيها الشركات في المجتمع القطري في إطار مسؤولياتها الاجتماعية؟



مدى رضا المديرين عن
الأداء الوظيفي للعمالة
القطرية، وأهم جوانب
القصور التي تتطلب
تطويراً فيما يتعلق بهذا
الأداء.



- ② ما مدى إدراك مديري الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- ③ ما دوافع وأسباب مشاركة مديري الشركات في الأعمال الاجتماعية؟
- ④ ما مدى مساهمة الشركات في القطاعين الخاص والمختلط في توظيف وتدريب القطريين؟
- ⑤ ما التحديات التي تواجه مديري الشركات لمشاركتهم في المسؤولية الاجتماعية، وبالتركيز تحديداً على تطبيق سياسة التقطير؟
- ⑥ ما تقدير المديرين لأسباب إحجام المواطنين عن العمل في القطاع الخاص؟
- ⑦ ما تقدير مديري الشركات للعقبات التي تواجه تطبيق سياسة التقطير؟

أهم النتائج

من خلال تحليل المعلومات الميدانية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي بالإمكان بلورتها على النحو التالي:

أولاً

مسؤولية وضع أجندة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

رغم أنه من المتعارف عليه عالمياً هو أن تقوم الحكومة، والنشطاء في منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المستهلكين بتوجيه أجندة المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن ما يتم تطبيقه في دولة قطر مغاير، حيث اتضح - من خلال الدراسة الميدانية - أن القطاع الخاص القطري هو المعنى بالأساس بوضع أجندة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع القطري! وهو أمر يحمل من الإيجاب كما يحمل من السلب في الوقت نفسه؛ حيث يعتبر إيجابياً لأن الشركات لا تحتاج، وفقاً لذلك، إلى مبادرات تأتي من خارجها من أجل دفعها إلى تبني مسؤولياتها الاجتماعية، أما الجانب السلبي فيتمثل في غياب الجهود المتضافرة لكل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وكذا المستهلكين من أجل توجيه أجندة المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى وطني وتنموي متعدد الأبعاد والمستويات.

ثانياً

مدى وعي مديري الشركات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

- ① أوضحت النتائج أن هناك قدراً ملحوظاً من الوعي الاجتماعي والثقافي لدى المديرين

”

القطاع الخاص القطري
هو المعنى بالأساس
بوضع أجندة المسؤولية
الاجتماعية في المجتمع
القطري

“

(عينة الدراسة) بالقضايا التنموية، خاصة قضايا: التعليم والتدريب والتوظيف، وكذلك قضايا تقنيات المعلومات والاختراع، حيث شكلت تلك القضايا درجة عالية من الاهتمام من جانبهم، وهو الاهتمام الذي يتوافق ويتقاطع مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للدولة، ومن ثم فإن الاهتمام بهذه النوعية من القضايا والتعاطي الإيجابي معها يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي من ناحية، ويدعم عملية التنمية الاجتماعية، ويعمل على ضمان استدامتها من ناحية أخرى.

② ورغم توافر الوعي الاجتماعي والثقافي لدى هؤلاء المديرين بالقضايا التنموية، فإن أغلب الأنشطة والبرامج والمشروعات الاجتماعية التي تقدمها شركاتهم، بالتأسيس على مسؤولياتها الاجتماعية، تتسم بالطابع الخدمي. حيث إن عملية تقديم الإعانات المالية للجمعيات الخيرية، وكذلك رعاية المناسبات الوطنية، والمؤتمرات، ودعم الأنشطة الرياضية.. وغيرها، لا تكاد تخرج عن الإطار الخدمي، مما يجعل هذه المساهمات، بحسب تقيميننا، محدودة الاستدامة والعائد.

ولكن ورغم غلبة هذا التوجه الخدمي على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أننا نجد اتجاهها آخر مغايراً لبعض الشركات، يركز على تقديم مجموعة من المشروعات والأنشطة ذات الطابع الإنتاجي، تلك التي تسهم في عملية التنمية الاجتماعية في المجتمع من جانب، وتجسد المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات؛ من منظور أكثر تقدماً وفاعلية من جانب آخر؛ كإيجاد فرص عمل وتوظيف للعاطلين، وتوفير البرامج التدريبية والتأهيلية الملائمة. إلا أنها تأتي غالباً في المرتبة الأقل أهمية من الأنشطة الخدمية.. ومن هنا فالأمر يتطلب أن تعيد هذه الشركات النظر في البرامج والمشروعات والأنشطة التي تتبناها وتنفذها بما يجسد فعلياً مسؤولياتها الاجتماعية تجاه القضايا المجتمعية الملحة، ويعكس بشكل أكثر إيجابية وفعالية دورها المجتمعي كشريك للدولة في تحقيق الرفاه للمواطنين.

③ نجد أن هناك اتفاقاً كبيراً بين الباحثين، رغم تباين قطاعات العمل والأنشطة الأساسية لشركاتهم، على بعض المعاني التي تشير إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وكان من أهم المعاني التي أشاروا إليها في هذا الصدد: توظيف أبناء المجتمع المحلي (التقطير)، وهي من الأدوار المهمة التي تمثل من وجهة نظرهم المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى تأكيدهم على مجموعة أخرى من المعاني والمضامين مثل:

(أ) التزام المؤسسة أخلاقياً في كل أعمالها، (ب) المسؤولية تجاه كل من الحكومة والعاملين



هناك اتفاقاً كبيراً بين
المبجوثين، رغم تباين
قطاعات العمل والأنشطة
الأساسية لشركاتهم، على
بعض المعاني التي تشير
إلى مفهوم المسؤولية
الاجتماعية



والمستهلكين والمستثمرين، (ج) تقديم المنح والإعانات للمنظمات الخيرية، (د) توفير السلع الملائمة للبيئة.. وهي التي تعكس وجهات نظرهم وتوجهاتهم حول هذا المفهوم ومدى تجسده على أرض الواقع في شكل أنشطة وخدمات مختلفة، سواء ما تعلق منها بالأفراد أو الشرائح الاجتماعية والمهنية المختلفة، أو على مستوى المجتمع بصورة عامة.

4 بالنظر إلى أنشطة معظم الشركات وتنظيمها، تبرز إشارة إلى تجاهل واضح من قبل بعض الشركات لوضع الخطط والميزانيات السنوية للبرامج والأنشطة الاجتماعية المقدمة إلى المجتمع، وهو ما يعني أن أنشطتهم هذه تتصف بأنها غير منهجية وغير منسقة أو مخططة، بالإضافة إلى غياب اهتمام بعض الشركات بربط برامجها وأنشطتها بالاستراتيجيات الوطنية للدولة، ونسبتهم في هذا تصل إلى (40%)، وهي نسبة لا يستهان بها. ومن ثم فمن الضروري أن يتم وضع الخطط والميزانيات السنوية للبرامج والأنشطة الاجتماعية، وربط استراتيجيات الشركة ببرامج المسؤولية الاجتماعية وبالأولويات الوطنية، وذلك لما له من أثر كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر.

وفي اتصال بما سبق، وللتأكيد عليه نجد أن نسبة كبيرة من مسؤولي هذه الشركات (77%) ليس لديهم الوعي الكافي بأهمية تخصيص إدارة للمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم فإن غياب الوعي من قبل مديري الشركات لأهمية وجود إدارة متخصصة لبرامج المسؤولية الاجتماعية يؤثر على وضع الاستراتيجيات والخطط لبرامج المسؤولية الاجتماعية، ومدى تحقيق هذه البرامج لأهداف المنظمة وفعاليتها.

5 وفيما يتعلق بالعوامل التي تقف وراء ضعف تطبيق سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، فقد أرجعها المدبرون - في تقديرهم - إلى ما يلي: (أ) عدم وجود جهاز مختص بالمسؤولية الاجتماعية لمتابعة أداء الشركات، (ب) غياب دور وسائل الإعلام، التي ليس لها من دور فعال في نشر مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في المجتمع من ناحية، وعدم نشرها لنشاطات وأدوار الشركات في المجتمع من ناحية أخرى، (ج) غياب دور مؤسسات المجتمع المدني، وغياب وعي المستهلك، (د) وأخيراً؛ غياب دور الحكومة في تشجيع الشركات، وكذا مراقبتها ومحاسبتها.

”

تبرز إشارة إلى تجاهل واضح من قبل بعض الشركات لوضع الخطط والميزانيات السنوية للبرامج والأنشطة الاجتماعية المقدمة إلى المجتمع

“

ثالثاً

مدى التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية إزاء توظيف القطريين:

1 تتوقف نوعية النشاطات التي تشارك بها الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية على طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه، سواء أكان مختلطاً أم خاصاً، مما يشير إلى مدى تأثير التوجهات والسياسات واللوائح والقوانين الخاصة بكل قطاع في هذا الصدد، فضلاً عن تأثير الإمكانيات المادية المتاحة على توجهات الشركات نحو اختيار نوعية الأنشطة التي تشارك بها، والتي تعكس في الوقت ذاته مدى ودرجة المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها كل شركة بشأن القضايا المجتمعية التي تعطيها الاهتمام والأولوية.

”

نجد أن هناك بعض
الشركات التي تسجل
نسبة العمالة القطرية بها
ضعفاً، مثل شركات القطاع
التجاري، وهو ما قد يرجع
إلى طبيعة عملها

2 يتباين التزام الشركات بتحقيق النسبة المقررة قانوناً للتقطير، وهي المتمثلة في 20% من العمالة في تلك الشركات، حيث نجدها ترتفع أكثر في القطاع المشترك (المختلط) بأكثر منها في القطاع الخاص. وهو الأمر الذي يوضح لنا وجود علاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركات، وتباين تحقيقها لنسب التقطير المقررة.

3 وكما يتباين التزام الشركات بتوظيف القطريين حسب القطاع؛ خاصاً ومختلطاً، نجد أن هناك تباينات في هذا الصدد أيضاً، ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي للشركة. حيث اتضح لنا أن الشركات العاملة في المجالات العقارية، والبنوك والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، وكذلك الشركات العاملة في مجال الخدمات، أكثر توظيفاً للعمالة القطرية، بينما نجد أن هناك بعض الشركات التي تسجل نسبة العمالة القطرية بها ضعفاً، مثل شركات القطاع التجاري، وهو ما قد يرجع إلى طبيعة عمل هذه الشركات؛ فهي تحتاج إلى العمالة التي تحترف عمليات البيع والشراء والعرض، إلى جانب بعض الأعمال المهنية، وهي نوعية من الأعمال التي لا تجد إقبالاً من القطريين، لذلك يتم توظيف عمالة أجنبية للقيام بها. وهو ما قد يشير إلى أن ثمة علاقة بين نوع نشاط الشركة، ومدى تواجد العمالة القطرية بها.

“

4 وفي هذا السياق يؤكد مديرو الشركات على أهمية توافر عدة متطلبات لدى التوظيف في القطاعين الخاص والمختلط بوجه عام، وقد جاء ترتيبهم لتلك المتطلبات على النحو التالي: (أ) الحصول على الشهادة الجامعية أو الثانوية كحد أدنى، (ب) إجادة اللغة الإنجليزية، (ج) القدرة على استخدام الحاسب الآلي، (د) الانضباط في العمل، (هـ) الخبرة المهنية، (و) تحمل ضغط العمل.. وهذا يعني أن فرص استيعاب العمالة المواطنة في القطاعين الخاص والمختلط

مرتبطة بمدى توافر هذه الشروط والمتطلبات، وبدون تحقيق ذلك يجعل أداء الموظفين القطريين أقل من المستوى المطلوب ويجعل استخدام العمالة غير القطرية أمراً لا بد منه في كثير من الحالات، أما في حال استيعاب العمالة المواطنة دون تحقيق الشروط المطلوبة؛ فإن ذلك سيكون على حساب تدني مستوى الأداء وارتفاع تكاليف الإنتاج.

⑤ وفي هذا السياق أيضاً؛ طرحت نسبة عالية من المديرين (عينة الدراسة) مجموعة من العوامل والأسباب التي يعدونها - في تقديرهم - المسؤولة عن عزوف المواطنين القطريين عن العمل بالقطاع الخاص، وقد جاء ترتيب تلك العوامل حسب أهميتها ودرجة تأثيراتها على النحو التالي: (أ) طول ساعات العمل اليومية والأسبوعية، (ب) انخفاض قيمة أنظمة التقاعد الوظيفي في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، (ج) ضعف مستوى الأجور والحوافز المادية والمعنوية، (د) قصر مدد الإجازات مقارنة بالقطاع العام، (هـ) محدودية فرص الترقى الوظيفي.

⑥ ولكن؛ ومن ناحية أخرى مغايرة نجد أن هناك اتفاقاً بنسبة مقدره بين مديري الشركات (عينة الدراسة)، رغم تنوع القطاعات التي ينتمون إليها، على الرضا عن الأداء الوظيفي للعمالة القطرية، حيث بلغت النسبة الإجمالية لمن عبروا عن رضائهم 72% من إجمالي العينة، غير أن نسبة الرضا بين المسؤولين والمديرين تتباين وفقاً لنوعية القطاع الذي تنتمي إليه شركاتهم؛ حيث نجد أن النسبة المئوية للرضاء بالشركات العاملة ضمن القطاع المختلط أكثر ارتفاعاً مقارنة بالقطاع الخاص، وهو ما قد يرجع إلى أن قيمتي العمل اللتين تسودان القطاع الخاص - إجمالاً - والمتمثلتان بشكل رئيسي في قيمتي الإنجاز والربح، تؤديان بطبيعتهما إلى التعامل بشكل أكثر موضوعية مع عناصر العمل الأساسية، دون تحيزات وطنية قد تفضي إلى انتهاكهما، وهو الأمر الذي يجعل من اتجاهات مديري القطاع الخاص إزاء العاملين، أي كانت جنسياتهم، أقل تسامحاً وأكثر تشدداً قياساً إلى المصالح المحققة للعمل بالمؤسسة.

رابعاً

مدى التزام الشركات بوضع الخطط والميزانيات لتدريب العمالة الوطنية:

① أما فيما يتعلق بمدى تواجد الخطط والميزانيات السنوية لتدريب العمالة المواطنة، فقد أكد 72% من أفراد العينة "المديرين" على أنهم يضعون الخطط السنوية التدريبية لكل الموظفين القطريين، وهو ما قد يدل على أنهم ينظرون إلى العمالة القطرية كعناصر بشرية استثمارية.

”

هناك اتفاقاً بنسبة مقدره

بين مديري الشركات

(عينة الدراسة)، رغم تنوع

القطاعات التي ينتمون

إليها، على الرضا عن الأداء

الوظيفي للعمالة القطرية

“

حيث يهتمون برفع مستوى أدائها من خلال البرامج والدورات التدريبية. بينما يرى 28% من أفراد العينة أن عملية التخطيط غير ضرورية، وأن التدريب يكون على حسب الحاجة إليه، ومدى توافر الميزانية المتطلبية لإنجازه، كما ينظرون إلى هذه الميزانيات والخطط السنوية على أنها تمثل مصدر تكلفة وأعباء على المنشأة لا داعي لها، فهم يوظفون القطريين ويطبقون (سياسة التقطير) كنسبة فقط، ولا يهتمون بنوعية العمالة القطرية والحرص على تطويرها.

وبالنظر إلى أهمية وعوائد التدريب - من وجهة نظر مسؤولي الشركات - بالنسبة للمنشأة؛ فقد جاء ترتيبها على النحو التالي: (أ) رفع مستوى أداء الموظفين مما يفضي إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة، (ب) ومن ثم؛ المساعدة على ارتفاع الإيرادات والربحية، (ج) المساعدة والتشجيع على رفع نسبة التقطير بالشركة، (د) تأهيل الموظفين القطريين للمناصب القيادية، (و) انخفاض التسرب الوظيفي ومعدل دوران العمل. هذا ونلاحظ أنه رغم سيادة النظرة الاقتصادية التقليدية بشكل عام لعوائد التدريب من قبل مسؤولي الشركات، وهي تحقيق الزيادة في الأرباح والإيرادات، إلا أن هناك من جهة أخرى، نظرة إيجابية لتدريب العمالة القطرية من قبل قيادات القطاعين الخاص والمختلط وهي الانتعاش والالتزام بأهمية العنصر البشري الوطني كمورد استثماري (تطبيق سياسة التقطير) ولو كان على المدى الطويل. وكذلك وعيهم بالرؤية الوطنية 2030، والتي تحث على تمكين القطريين في القطاعين الخاص والمختلط، ورفع مستوى مهاراتهم، ومستوى الإنتاجية في سوق العمل، بالإضافة إلى تمكينهم في مناصب قيادية.

خامساً

مدى الرضا عن تطبيق سياسة التقطير وصعوبات تطبيقها:

هذا ورغم أن ما نسبته (53%) من العينة قد أفادت برضاها عن سياسة التقطير، فإن نسبة مقدره من هذه العينة تقدر بـ (47%) منها قد أعربت عن عدم رضاها عن تطبيق هذه السياسة (التقطير)، ويرون أنها تحتاج إلى إدخال بعض التغييرات في آلياتها وإستراتيجياتها، وقد أرجعوا أسباب عدم رضاها عن هذه السياسة إلى ما يلي:

(أ) إن تطبيق سياسة التقطير يتم بطريقة إلزامية وليست طوعية وتشجيعية.

(ب) إن تحقيق التقطير يتم بصورة كمية (حسب النسب المقررة قانونياً) وليست نوعية.



إن تطبيق سياسة
التقطير يتم بطريقة
إلزامية وليست طوعية
وتشجيعية.



مما تنتج عنه آثار سلبية مثل البطالة المقنعة، وتوظيف الكوادر القطرية في وظائف قد لا تطورهم ولا تناسبهم، مما يؤدي إلى إهدار الطاقات البشرية وعدم تطويرها.

(ج) قلة عدد الكوادر القطرية مقارنة بمتطلبات سوق العمل الضخمة من المهن والوظائف والتي تتعدى بكثير حجم قوة العمالة القطرية.

② أما فيما يتعلق بالصعوبات والمعوقات التي تواجهه مديري الشركات عند توظيف القطريين، وتطبيق سياسة التقطير؛ فجاء ترتيبها حسب درجة أهمية وتأثير كل منها على النحو التالي:

- كثرة الاستقالات وترك العمل دون مبرر.
- مخرجات التعليم للمواطن لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
- عدم توافر الخبرة والمهارة المهنية لدى الموظف القطري.
- ارتفاع نسبة التسرب أثناء العمل "الدوام".
- ضعف ثقافة العمل لدى الموظف.
- ضعف الانضباط وعدم التقيد بأنظمة العمل.
- ارتفاع تكلفة تشغيل المواطن مقارنة بالوافد.
- ضعف مستوى اللغة الإنجليزية للكوادر القطرية.
- المتقدم للوظيفة يرغب في راتب أو منصب أعلى من المحدد والمتوقع.
- رفض العمل خارج مدينة الدوحة أو لدوامين.
- عدم استعداد الشباب القطري للتدريب بشكل جاد.
- قلة عدد العمالة القطرية بالنسبة لمتطلبات الشركات من المهن والوظائف المطلوبة.
- عدم توافر قاعدة بيانات عن سوق العمل والفرص المتاحة ومتطلباتها.
- النظرة الاجتماعية السلبية لدى الشباب القطري للعمل المهني أو قطاع الخدمات الشخصية.
- صعوبة الاستغناء عن العمالة الوطنية في حالة ثبوت عدم كفاءتها لأسباب كثيرة، مما يشكل عبئاً على صاحب المنشأة.

③ ومن جهة أخرى؛ نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة قد أكدوا عدم قدرة وزارة العمل على حل مشاكل ومعوقات التقطير التي يواجهونها، وهو ما يرجعونه إلى الأسباب والعوامل التالية:

”

أكد بعض المديرين أنهم ملزمون بتوظيف القطريين بنسب معينة في شركاتهم بطريقة إجبارية من قبل وزارة العمل

“

(أ) عدم قدرتها على توفير عمالة قطرية في التخصصات المطلوبة؛ حيث أكد بعض المديرين أنهم ملزمون بتوظيف القطريين بنسب معينة في شركاتهم بطريقة إجبارية من قبل وزارة العمل من خلال ترشيحات للطلبات، وتوظيف أغلبهم ضمن تخصصات وخبرات غير مطلوبة أو لا تتناسب مع احتياجات الشركات، ويرى المديرين أن الأغلبية منهم غير حاصلين على مؤهل تعليمي جامعي؛ فهم من خريجي الثانوية والإعدادية، مما يترتب عليه إهدار الوقت في تدريبهم وتأهيلهم.

(ب) عدم معرفة الوزارة باحتياجات القطاع الخاص من المهن والمهارات المطلوبة.

(ج) عدم وجود متابعة دورية وتواصل مستمر من قبل الوزارة لتسهيل عقبات التوظيف من جهة، وعدم متابعتهم للموظف القطري حول وضعه الوظيفي ومدى تطوره أو ترقيته، أو استقراره الوظيفي في الشركة من جهة أخرى.

(د) عدم توافر مستوى الوعي الكافي لدى العمالة القطرية المرشحة للعمل بالتحديات وبطبيعة العمل في القطاع الخاص.

سادساً

المقترحات من أجل تطوير سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية:

① جاءت مقترحات (المديرين) بشأن تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وسبل القضاء على التحديات التي تواجههم عند تطبيق هذه البرامج على النحو التالي:

(أ) إنشاء جهاز خاص للإشراف على برامج المسؤولية الاجتماعية ومراقبة الشركات.

(ب) دعم وتفعيل منظمات المجتمع المدني بما يتجاوز نطاق الاهتمامات ذات الطابع الخيري إلى الاهتمام بمسائل مثل البيئة، وحماية المستهلك، والاهتمام بحقوق العمال وغيرها من القضايا.

(ج) ضرورة أن تبذل الحكومة جهوداً حثيثة من أجل تعزيز الربط بين العمل الخيري من ناحية، والتنمية المستدامة من ناحية أخرى. إضافة إلى العمل على نشر التوعية بأهمية دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة للمجتمع.

”
ضرورة أن تبذل الحكومة
جهوداً حثيثة من أجل
تعزيز الربط بين العمل
الخيري من ناحية،
والتنمية المستدامة من
ناحية أخرى

“

(د) تشجيع الشركات على إعطاء معلومات ورفع تقارير عن مساهماتها الاجتماعية. مثال على ذلك دور هيئة السوق المالية في تشجيع الشركات المساهمة على نشر هذه التقارير وتطبيق نظام حوكمة الشركات.

(هـ) بث الوعي العام عبر المؤتمرات ووسائل الإعلام وورش العمل بشأن المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك تشجيع مختلف القطاعات الحكومية على المشاركة الفعالة.

(و) تقديم الحوافز المختلفة للشركات من قبل الحكومة.

② على جانب آخر؛ فقد أفاد مديرو الشركات (عينة الدراسة) بأهمية تنفيذ سياسة التقطير - بعد ترشيدها - بالنسبة لعمليات التوظيف، لما لها من دور في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في القطاعات والمجالات المختلفة: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية.



« أن رؤية قطر 2030 تركز على أربعة أعمدة رئيسية هي: تنمية اقتصادية - تنمية بشرية - تنمية اجتماعية - استدامة بيئية وهل تعمل الشركات في قطر لتحقيق هذه الرؤية وهل لدى هذه الشركات استراتيجيات في هذا الشأن؟ »

أسباب شخصية وأخرى وطنية

ناصر المسند

أول باحث دكتوراة قطري

في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات

”

بحكم عمله كمدير لإدارة الخدمات العامة في شركة قطر غاز فقد نشأ بينه وأنشطة المسؤولية المجتمعية ارتباط وثيق

بعد أن أنهى ناصر محمد المسند دراسة الماجستير في جامعة هال البريطانية حول الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة قطر، اتجهت أنظاره مباشرة إلى تحصيل درجة الدكتوراه وبدأت الأفكار تطرأ عليه من كل جانب ولكنه رأى أن يخصص وقته وعلمه إلى ما يفيد المجتمع والدولة بشكل فعال حسب تعبيره وصدف أن قرأ بحثاً تقدم به شاب قطري طموح، لنيل درجة الماجستير في المسؤولية الاجتماعية، البحث أعده الطالب منصور السعدي ونال به درجة الماجستير من جامعة (هال) وعنوان البحث (إعداد سياسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية) وبعد مشاورات مع معد البحث استقر رأي ناصر المسند على تقديم بحث حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر لنيل درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر البريطانية.

أسباب شخصية

“

لم تكن استجابته وحماسه للبحث في قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات نابعا من ثراء الموضوع على المستوى العلمي والبحثي فقط ولكن ميله إلى هذا الموضوع تقف خلفه أسباب شخصية وأخرى على مستوى الدولة، فالأسباب الشخصية تعود إلى فترة عمله في شركة قطر غاز لمدة 10 سنوات في منطقة راس لفان التي تعد واحدة من أكبر المناطق الصناعية البترولية، وبحكم عمله كمدير لإدارة الخدمات العامة فقد نشأ بينه وأنشطة المسؤولية المجتمعية ارتباط وثيق ولكن في ذلك الوقت لم تكن بهذا الاسم بل كانت تسمى مساهمة الشركة للمجتمع، ولم تكن تلك المساهمات كبيرة، ولكنه وجد أن اهتمام الشركات البترولية كقطر غاز بالبيئة أكبر بكثير لأن هذه الشركات بصورة أو أخرى لها تأثير سلبي على البيئة سواء في البحر أو الساحل أو الجو وخلال فترة عمله في تلك الشركة وخلال تلك

الفترة تم تشكيل لجنة أهلية بالمناطق المحيطة بعمل الشركة مثل الخور والذخيرة بهدف لفت انتباه الشركات العاملة في منطقة راس لفان بخصوص ما يتعرض له السكان من تأثير بيئي سلبي على مناطقهم

ويبدو أن الشركات أخذت الأمر على محمل الجد وأبدت الكثير من التجاوب الإيجابي حسب وصف السيد ناصر المسند الذي حضر بعضاً من تلك الاجتماعات التي عقدها مسؤولو الشركات مع لجنة الأهالي بهدف توضيح الرؤية، فالأهالي متخوفون من التوسع الهائل في إنتاج النفط والغاز وأن هذا التوسع سوف يضر بالبيئة السكانية ولكن الشركات من جانبيها خاطبت اللجان الوطنية من وجهة نظر تقول إن التوسع في إنتاج البترول والغاز يتم ضمن معايير دولية متعارف عليها وأن لدى كل هذه الشركات إدارات للبيئة والسلامة وأن زيادة الإنتاج سيعكس مزيداً من الرفاهية للمجتمع

فالشركات توسعت في إنشاء المحميات في منطقة راس لفان وصممت برامج لحماية السلاحف وبعض الأحياء الفطرية بالمنطقة كما كانت لها أنشطة ملموسة على مستوى البيئة، وعلى الجانب الآخر كان لبعض هذه الشركات إسهامات ملموسة في دعم التعليم المدرسي في الخور وفي دعم الأنشطة الرياضية الأخرى.

من هذا المنطلق تحديداً رأى الباحث ناصر المسند أن يعنون دراسته للدكتوراه حول مدى فاعلية أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قطر وبعد مشاورات مع مختصين لهم دراية بهذا الموضوع أشاروا عليه بحصر الموضوع قليلاً لأن العنوان كبير ومتشعب، واستقر الرأي على حصر الأمر في ثلاثة قطاعات "قطاع الطاقة وقطاع البنوك وقطاع الاتصالات" ورأى أن يربط كل ذلك برؤية قطر 2030 والتي تمثل الرؤية المستقبلية للدولة، وأن يبحث عن المجال الذي يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وعندما شرع السيد ناصر المسند في تطوير البحث الذي يربط المسؤولية الاجتماعية برؤية قطر 2030 ذهب أولاً إلى دار الإنماء الاجتماعي للحصول على ما يتوفر لدى هذه الدار من بحوث ودراسات حول الموضوع ولم تخيب السدار ظنه فقد وجد الكثير من البحوث في هذا الجانب وأولها رؤية قطر 2030 ووجد أن رؤية 2030 تركز على أربعة أعمدة رئيسية هي: تنمية اقتصادية - تنمية بشرية - تنمية اجتماعية - استدامة بيئية، وبحكم اهتمامه الكبير بالبيئة فقد وجد أن رؤية 2030 ركزت على الاستدامة البيئية برؤية مستقبلية تنطلق إلى قطر في ذلك التاريخ لتكون قطر ذات بيئة نظيفة، خضراء وصالحة.

”

الشركات توسعت في إنشاء المحميات في منطقة راس لفان وصممت برامج لحماية السلاحف وبعض الأحياء الفطرية بالمنطقة

“

ولكن هل تعمل الشركات في قطر لتحقيق هذه الرؤية وهل لدى هذه الشركات استراتيجيات في هذا الشأن أم أن ذلك ينبع من اجتهادات شخصية؟، وهل لديهم تصور لرؤية قطر؟

وعلى الجانب الآخر ماذا تتوقع الدولة من الشركات، وهل هناك ارتباط مؤسسي بين الدولة والشركات لتحقيق هذه الرؤية؟، وإذا تبين أن هناك فجوة بين الدولة والشركات في هذا الشأن كيف يمكن ردم هذه الفجوة؟ من وجهة نظر الطالب ناصر المسند فهناك فجوة لأن الأمر في مجمله يستند على اجتهادات متفرقة، فكل شركة لديها إدارة للبيئة وأقسام للمساهمات الاجتماعية وعادة تندرج هذه الأقسام تحت إدارة العلاقات العامة.



التسجيل في جامعة مانشستر

في بحوث الدكتوراه لا بد
أن يكون البحث جديداً،
فالحصول على درجة
الدكتوراه من جامعة
مانشستر في بريطانيا
ليس أمراً سهلاً

منذ مطلع هذا العام 2013 سجل السيد ناصر المسند اسمه كطالب دكتوراه في جامعة مانشستر حيث تستغرق الدراسة أربع سنوات، ولكن قبل ذلك قدم المسند مقترح البحث الذي أجرى حوله مناقشة مع المشرفين وتمت الموافقة عليه مبدئياً

ففي بحوث الدكتوراه لا بد أن يكون البحث جديداً، فالحصول على درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر في بريطانيا ليس أمراً سهلاً، فخلال الأربع سنوات القادمة يتعين على السيد ناصر المسند الانتظام في الدراسة وتقديم أبحاث والخضوع لامتحانات خلال السنة الأولى وفي السنة الثانية يتعين عليه تقديم مشروع البحث وإجراء دراسة تجريبية أي دراسة مصغرة عن الرسالة لتوضح هيكل الدراسة.



أحد متطلبات الجامعة هو توفر مصادر البحث ولكن السيد ناصر المسند لا يحملهما في هذا الصدد، حيث يتوفر له عدد هائل من الأصدقاء بحكم عمله في قطر غاز وفي مؤسسة النقد قبل ذلك إضافة إلى بعض الأصدقاء في وزارة التجارة والاقتصاد وأيضاً في وزارة البيئة حيث إن الوصول للمعلومات لا يشكل هاجساً بالإضافة إلى المصادر المفتوحة كالأترنت وغير ذلك.

الآن يجتهد ناصر المسند لإكمال رسالة الدكتوراه خلال سنوات حول مدى فاعلية مساهمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية وهو في هذه الرحلة العلمية لمس كيف أن الدولة تشجع الطلاب القطريين على إكمال دراساتهم العليا ولديه الكثير من الشواهد في هذا الشأن منها العدد الكبير من الجامعات الغربية والأمريكية التي فتحت فروعاً لها في دولة قطر وبدأت

تفتح بابا للدراسات العليا، يرى المسند أن شهادة الدكتوراه أصبحت في غاية الأهمية للتقدم المهني حيث لم تعد شهادة البكالوريوس مميزة في الوقت الحالي، ففي السابق كان ينظر إلى حامل شهادة البكالوريوس وكأنه دكتور ولكن اليوم من يحمل البكالوريوس ينظر إليه وكأنه يحمل شهادة الثانوية.



يدور النقاش حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار جدل واسع في أدبيات السياسة العامة حول حدود دور الدولة بين اتجاه يرى توسعه وآخر يدافع عن تقليصه

جدل حول دور الدولة في المسؤولية الاجتماعية

منى الخليفة

”

سجلت السيدة منى الخليفة في كلية الدراسات الإسلامية التابعة لمؤسسة قطر للتحضير لدراسة الماجستير حيث اختارت موضوعاً في غاية الأهمية وهو "السياسة العامة للمسؤولية الاجتماعية في دولة قطر ودور منظمات المجتمع المدني".

الدراسة في غاية الأهمية فهي تتناول «السياسة العامة للمسؤولية الاجتماعية في دولة قطر ودور منظمات المجتمع المدني».

تهتم هذه الدراسة بالبحث في السياسة العامة للمسؤولية الاجتماعية حسب رؤية قطر 2030 من خلال المقارنة بين عدد من منظمات المجتمع المدني وهي:

(مركز الاستشارات العائلية، مركز التأهيل الاجتماعي، المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، ودار الإنماء الاجتماعي) لتقييم دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية.

تهتم الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما هي الآثار المتوقعة للبيئة السياسية على تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

هل توجد سياسات وإجراءات متبعة للمسؤولية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني؟

ما هي طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني؟

إلى أي درجة تتوافق برامج منظمات المجتمع المدني مع الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية في رؤية قطر 2030؟

أهمية الدراسة: للدراسة أهمية نظرية وأخرى عملية..

أولاً

الأهمية النظرية:

يدور النقاش حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار جدل واسع في أدبيات السياسة العامة حول حدود دور الدولة بين اتجاه يرى توسعه وآخر يدافع عن تقليصه، وهو جدل قائم في الأدبيات الغربية، كما أن الموضوع مطروح في الأدبيات الإسلامية حول دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. مما يجعل الدراسة تهتم برصد الاتجاهات النظرية حيال مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات المختلفة.

ثانياً

الأهمية العملية:

قلة عدد الدراسات حول هذا الموضوع بالأخص في حالة قطر.

تزويد منظمات المجتمع المدني (محل الدراسة) بدراسة قد تساعد على تطوير أدائها في مجال المسؤولية الاجتماعية.

تحديد برامج منظمات المجتمع المدني في مجال المسؤولية الاجتماعية وإلقاء الضوء عليها. التعرف على دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية وعمل مقارنات بين أدوارها.

تقييم الواقع الحالي لبرامج المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والخطط المستقبلية لها، تعتمد الدراسة المقارنة على وضع مقياس من إعداد الباحثة يركز على المعايير المقترحة في مواصفة الأيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية بما يناسب طبيعة نشاط هذه المنظمات، ولتحديد مدى التزام هذه المنظمات بهذه المعايير.

ينتظر أن تفرغ السيدة منى الخليفة من إنجاز دراستها في غضون عام واحد فقط لتضيف إلى المكتبة القطرية دراسة ستكون في غاية الأهمية لسبر أغوار المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في دولة قطر

”

الهدف تزويد منظمات

المجتمع المدني

(محل الدراسة) بتحليل

قد يساعدها على تطوير

أدائها في مجال المسؤولية

الاجتماعية

“



أعد يحيى إبراهيم باحث تنموي في غرفة تجارة وصناعة قطر دراسة تحليلية لآراء عينة من شركات المساهمة القطرية لتقييم مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين بها

التزام شركات المساهمة القطرية بمسؤوليتها المجتمعية من وجهة نظر العاملين بها

يحيى إبراهيم

محور مسؤولية الشركة
تجاه المالكين جاء في
المرتبة الأولى وجاءت
البيئة والموارد الطبيعية
في المرتبة الأخيرة

أعد يحيى إبراهيم باحث تنموي في غرفة تجارة وصناعة قطر دراسة تحليلية لآراء عينة من شركات المساهمة القطرية لتقييم مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين بها، بعد أن أوضح الباحث أن الذين عبأوا استثمار البحث في الشركات المستهدفة بالدراسة أغلبهم من الذكور 72,3 وأن أكثرهم تقل أعمارهم عن 40 سنة 46% وأن معظمهم من الموظفين 48,8 بينما عبأ الاستثمار 1,7% من المديرين العموم، وقد خلص إلى نتائج هامة منها أن محور مسؤولية الشركة تجاه المالكين جاء في المرتبة الأولى يليه محور المنافسين والموردين، ثم المستهلكين.

والعاملين والمجتمع وجاءت البيئة والموارد الطبيعية في المرتبة الأخيرة وأن العبارات التي اهتمت بتوزيع الأرباح على العاملين وبيئة العمل وبت روح التعاون والترقي كانت في الترتيب الأخير مما يؤشر حسب الباحث إلى أهمية مراجعة الشركات القطرية لبيئة العمل داخلها ولا تركز في نجاحاتها المالية على التحفيز السلبي للعاملين.

وبالنظر إلى أن دولة قطر لديها قوانين وقواعد صارمة وحوكمة جيدة فقد اتفق ما يقارب 75% من أفراد العينة إلى أن التزام شركاتهم يأتي في المرتبة الأولى تجاه المالك، في حين أن نسبة 14-25% اتخذ قرارا محايدا بشأن مسؤولية الشركة تجاه المجتمع مما يؤشر حسب الباحث إلى أهمية الدور التوعوي من قبل شركات المساهمة العامة القطرية لبيان ما تقوم به من إجراءات تجاه مسؤوليتها نحو المالكين، أشارت الدراسة إلى أن المشاريع التي تقيمها الشركات لا تتم بشكل منهجي يفهمه العاملون أو أن الإدارة العليا لا تتطلع إلى إعلام الموظفين بهذه المشاريع أو لا يتم إشراكهم في تقديم مقترحات في تنفيذ جزء من المشاريع بشكل طوعي.

أوصت الدراسة بأهمية مراجعة الشركات لمراعاة دفع تعويضات مناسبة للمستهلك في حال تعرضه للضرر جراء استخدامه لأحد المنتجات أو خدمات تلك الشركات خاصة تلك الشركات التي تمتلك وكالات حصرية بدولة قطر حيث تأخذ تلك العبارة الترتيب قبل الأخير لمحور المستهلكين وقلة من أعطوا درجة موافقة عالية تقل عن نصف العينة، وخلصت الدراسة إلى أن ما يقرب من 42% من أفراد عينة الدراسة لا يعرفون إن كانت شركاتهم تقوم بالتزاماتها نحو تدوير جزء من أرباحها لصالح تقديم منتجات أو خدمات تراعي بعض شرائح المستهلكين من ذوي الاحتياجات الخاصة، علما بأن المتوسط الحسابي للمحور حظي بانحراف معياري 0,64 مما يؤكد على تمركز الآراء وعدم تشتتها في جميع عبارات المحور، الأمر الذي يدل حسب الباحث إلى اتفاق آراء أغلب العاملين على التوجه العام لدى أفراد العينة نحو مدى التزام شركاتهم بمسؤوليتها المجتمعية نحو المستهلكين.

وانتهت النتائج الفرضية للدراسة إلى أهمية مراجعة الشركات للسياسات الخاصة بالبيئة والمجتمع عبر معالجتين أساسيتين داخليا وخارجيا وذلك حسب الباحث عبر عدد من الآليات التي تهتم بنشر ثقافة الشركة نحو المسؤولية المجتمعية ودورها في زيادة قدرة الشركة وكفاءة أدائها بين العاملين وثانيا بالعمل على زيادة تبني العاملين لتلك السياسات الرشيدة تجاه الأطراف المعنية، بالنظر لتراوح رأي العاملين الذين عبروا عن رأي محايد بين (20-50) مما يعد أمرا لازما من وجهة نظر الباحث الذي يعتقد بضرورة أن يتعرف العاملون في الشركة على ما تقوم به شركاتهم تجاه تحقيق مسؤوليتها المجتمعية لصالح الأطراف المعنية.

داخليا:

يرى الباحث ضرورة زيادة الاهتمام من قبل إدارة الشركة لتفعيل الممارسات الرشيدة للمحافظة على البيئة، وخارجيا: فيوصي الباحث بزيادة التواصل مع المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والجهات البحثية لزيادة الممارسات والأنشطة التي تهتم الأطراف جميعا خصوصا ما يتعلق بالمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

أهم توصيات الدراسة

- إنشاء هيئة تابعة لرئاسة الوزراء القطرية تتولى توحيد جهود الشركات المساهمة نحو
- التزامها بمسؤوليتها المجتمعية تتضمن مجلس أمناء من غرفة تجارة وصناعة قطر
- والجهات المعنية بالدولة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام.



خلصت الدراسة إلى أن ما يقرب من 42% من أفراد عينة الدراسة لا يعرفون إن كانت شركاتهم تقوم بالتزاماتها تجاه المجتمع



- زيادة الدور التوعوي من قبل الشركات المساهمة القطرية للعاملين بها نحو ما تقوم به الشركة تجاه الأطراف ذات المصلحة خاصة المجتمع والبيئة والموارد الطبيعية خاصة حاملي الشهادة الثانوية ومن في المستويات الإدارية التنفيذية وأصحاب الخبرات الأقل من 5 سنوات.
- زيادة الدور التوعوي لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني نحو الممارسات المثلى للشركات المساهمة تجاه المسؤولية الاجتماعية.
- إنشاء إدارة بكل شركة مساهمة تعنى بتنفيذ إجراءات التزام الشركة بمسؤوليتها المجتمعية تجاه الأطراف المعنية مع توفير الموارد المالية والبشرية الكافية، زيادة اهتمام الشركات المساهمة القطرية بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة.
- هناك فجوات يتوجب على الإدارة العليا بالشركات المساهمة القطرية العمل على سدها خاصة تجاه حاملي الثانوية ومن لهم خبرة أقل من عشر سنوات والموظفين.
- مراعاة الشركات المساهمة لتخطيط المشاريع المجتمعية للتقليل من اعتماد المجتمع القطري على الأنشطة الخيرية.
- سعي الشركات إلى زيادة الاهتمام برسم صورة ذهنية جيدة عنها لدى المجتمع.
- منح الشركات فرصاً متساوية لكافة العاملين للتدريب وللتقدم في الوظائف.
- زيادة عقد الدورات التدريبية للعاملين وبشكل دوري لتوعيتهم بأهمية حماية وسلامة البيئة.
- زيادة التنسيق بين الشركات والجهات المعنية بتحسين ونظافة المدن والشواطئ.
- زيادة التزام الشركات بتدوير جزء من أرباحها لصالح تقديم خدمات أو منتجات تراعي بعض شرائح المستهلكين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إلزام الشركات بدفع تعويضات مناسبة للمستهلك في حال تعرضه لأضرار جراء استخدام أحد المنتجات أو الخدمات.
- عدم قيام الشركات ببيع منتجات أو خدمات مقابل سعر ضئيل بهدف إبعاد المنافسين.
- زيادة التزام الشركات بدعم وتشجيع المنافسة العادلة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- إجراء دراسات مستقبلية حول أثر وسائل الإعلام القطرية ومنظمات المجتمع المدني في قيام الشركات بمسؤوليتها المجتمعية.

هناك فجوات يتوجب على الإدارة العليا بالشركات المساهمة القطرية العمل على سدها خاصة تجاه حاملي الثانوية ومن لهم خبرة أقل من عشر سنوات

صفحة 86 ابيض

الفصل

4

مقالات ذات معنى

تأصيل المسؤولية الاجتماعية للشركات أو لقطاع الأعمال، كما يرغب الدكتور طلال أبوغزالة بتسميتها، ثم تعريفات عميقة ومتجددة للمسؤولية الاجتماعية بقلم رجل يشغل منصباً رفيعاً في إحدى شركات المساهمة العامة القطرية، ذلكم هو الدكتور عدنان سنتيتية، وأخيراً "ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات في الحفاظ على حقوق الإنسان من خلال التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية" هو عنوان لمقابلة صحافية مع كريستوفر أفري مدير مركز موارد حقوق الإنسان في لندن.

هذه المقالات الثلاث والتي توصل لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية تكتسب أهمية لمن يرغب في التعمق في فهم توجهات قطاع الأعمال في هذا الشأن.

محرر الكتاب

صفحة 88 ابيض



الدكتور طلال أبو غزالة في هذه المقالة يوضح - على نحو تأصيلي - مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ويربطها بالتطورات الفكرية والإصلاحية الجارية في العالم، فالرجل شغل مناصب دولية هامة في الأمم المتحدة

الأعمال والمجتمع

د. طلال أبو غزالة

ينصبُّ التركيز على الشركات الكبيرة تحديداً نظراً لما تتمتع به من كبر حجم ونطاق وقوة تأثير في النظام السياسي

ينطوي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على دمج القيم والاهتمامات والاعتبارات الاجتماعية في الأنشطة اليومية والاستراتيجية للشركة. وتثير هذه المسؤولية الاجتماعية قضية أساسية بالنسبة إلى الشركات والمجتمع على حد سواء، وتتمثل هذه القضية في ماهية دور المؤسسة الخاصة ومسئوليتها... الدكتور طلال أبو غزالة في هذه المقالة يوضح - على نحو تأصيلي - مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ويربطها بالتطورات الفكرية والإصلاحية الجارية في العالم، فالرجل شغل مناصب دولية هامة في الأمم المتحدة، وكان ضمن النخبة العالمية التي أسست وكالة الاتفاق العالمي بالأمم المتحدة، وهي الوكالة المعنية بنشر مبادئ ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وها هي مقالة د. طلال أبو غزالة والتي هي تلخيص لكلمة ألقاها في مؤتمر الفساد والإصلاح الاقتصادي في العالم العربي عام 2012..

بداية: لماذا نستخدم مصطلح "الشركات" في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة بدلاً من المصطلح الأعم والأكثر شمولاً "قطاع الأعمال"؟، وهل هذا يعني ضمناً أن المسؤولية الاجتماعية تقع على عاتق الشركات فحسب، ولا تقع على المؤسسات الصغيرة؟، والجواب بالطبع بالنفي.

ينصبُّ التركيز على الشركات تحديداً نظراً لما تتمتع به من كبر حجم ونطاق وقوة تأثير في النظام السياسي، وفي البيئة والاقتصاد والمجتمع ككل، كما تتمتع الشركات بشكل عام بموارد كبيرة تفوق بكثير موارد المؤسسات الصغيرة، حيث يمكنها إصدار سندات بيع أسهم، وفي بعض الحالات ترتيب ديون ضخمة لسنوات عدة، تماماً كما تفعل الحكومات، بل تُعد بعض الشركات غير الوطنية الكبيرة (العابرة للقارات) أكبر من بعض البلدان إذا ما

قورنت من حيث حجم المبيعات السنوية مع الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان. إضافة إلى ذلك قد يجوز القول صراحة إنه من الأسهل توجيه بعض موارد الشركة نيابة عن جمهرة المساهمين لمصلحة المجتمع مقارنة مع الموارد من الفرد مباشرة.

في المقابل تتمتع الشركات والمؤسسات الصغيرة بقدرات محدودة للحصول على مصادر التمويل أو القروض، وعلى قدر أقل من الموارد للحفاظ على بقائها واستمراريتها، خصوصاً إذا ما حدث أي تدهور في الأوضاع الاقتصادية، كما تفتقر الشركات الصغيرة إلى التأثير الكبير في النواحي السياسية والاقتصادية والبيئية مقارنة مع الشركات الضخمة.

أولاً:

الرقابة الحكومية على الشركات

ينطبق الأمر نفسه على قضية الرقابة الحكومية على الشركات، إذ تكون الحكومات، وبخاصة الحكومات المحلية، أقل قدرة على مراقبة الشركات الكبرى مقارنة بقوة رقابتها على المؤسسات الأصغر حجماً والأقل قوة وعالمية؛ ذلك أن الشركات الكبرى سواء أكانت سلاسل بيع التجزئة، أم شركات الطاقة، أم المؤسسات المالية، فإنها غالباً ما تكون خارج نطاق المراقبة لانتشارها الجغرافي ولتعدد جنسياتها، إضافة إلى أنه من الصعب مقاومة الجاذبية الاقتصادية التي تتمتع بها تلك الشركات، وأيضاً ما يتيح لها حجم مواردها ومدى نفوذها من فرصة لتعاظم تأثيرها (سواء في الخير أم في الشر).

يمكننا أن نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية للشركات نشأت نتيجة التغيرات في الوضع الاقتصادي، ومحاولة لتحقيق بعض التوازن في معدلات الدخل، إذا جاز التعبير، بحثاً عن التوازن، وبمواجهة هذه التغيرات في دور الشركات ونفوذها نشأت تغييرات مقابلة في توقعاتنا واحتياجاتنا منها.

شملت أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات مصطلحات معينة مثل "عطاء الشركات" في المجتمع، وكان ينظر إلى هذه البرامج أحياناً باعتبارها ذات طبيعة استراتيجية، بينما كانت تهدف في الأغلب إلى المصالح الشخصية لمؤسسي الشركة أو مدراءها التنفيذيين، وفي معظم الحالات تميل هذه البرامج إلى أن تكون مجرد تعزيز للمظهر الخارجي للشركة، أو علاقات عامة، أو دعماً لدائرة التسويق، ومن الأمثلة المعاصرة المثالية على هذا الأمر رعاية الشركات للرياضة.

”

يمكننا أن نستنتج أن
المسؤولية الاجتماعية
للشركات نشأت نتيجة
التغيرات في الوضع
الاقتصادي

“

ومن الممتع أن نتخيل كيف سيكون كأس العالم، أو سباق فرنسا للدراجات، أو سباقات السيارات، أو بطولات الغولف لولا رعاية الشركات لهذه الفاعليات! إن في ذلك تبادلاً واضحاً ينطوي على المنفعة المشتركة.

فإذا نظرنا إلى الشركة بصفاتها شخصاً معنوياً وفق المعايير نفسها التي ننظر بها إلى الأشخاص الطبيعيين، نرى أنه لا يوجد أي شيء غير عادي أو معيب في هذه العلاقات المفيدة بشكل تبادلي.



لكن عندما نضع المعايير لسلوك أخلاقي أمثل، سواء للشركات أم للأشخاص الطبيعيين، فإننا نكون قد انتقلنا لتفحص فكرة الإيثار.

ثانياً:

تعريف الإيثار

يمكن تعريف الإيثار بشكل أساسي باعتباره الاهتمام بمصالح الغير، ونبذ الأنانية لصالح الآخرين وخيرهم، ويمكن اعتبار مفهوم العمل الخيري ذا صلة وثيقة بمصطلح الإيثار عندما يستخدم من الأفراد، أو المنظمات ذات الموارد الكبيرة لتوفير رأس المال والتعليم، أو منافع أخرى لباقى البشر دون مصالح مقابلة، وكما قال توماس باين: "إن ديانتى هي عمل الخير".

فإذا نظرنا إلى الشركة
بصفاتها شخصاً معنوياً
وفق المعايير نفسها التي
ننظر بها إلى الأشخاص
الطبيعيين نرى أنه
لا يوجد أي شيء غير عادي



يترك كثيرون من الأفراد الأثرياء ثروتهم أو أجزاء منها في تلك التركات، عند وفاتهم، أو قبل ذلك، لقضايا اجتماعية جديرة بالاهتمام مثل إنشاء المستشفيات، ودور الموسيقى، والمكتبات، والمدارس، والمؤسسات، والأعمال المفيدة الأخرى، ومنذ القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين شهدنا ثروات هائلة وأعمالاً خيرية كبيرة من أمثال كورنيليوس فاندربيلت، أندرو كارنيغي، وج. ب. مورغان وآخرين من أباطرة الصناعة، وكما يمثل بيل غيتس (مايكروسوفت)، ومؤسسة غيتس مثلاً حياً في الزمن الحالي، إلا أن الأمانة تقتضي أن نشير إلى أن القانون الأمريكي أكثر من غيره شجع على تلك التبرعات لأنه أعفاها من الضريبة وحسمها منها، وفي المقابل ويميز من أمانة الرأي نقول إن هذه التبرعات قد لا تكون تماماً إيثاراً، بل لمصلحة شخصية مادية هي الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، وأحياناً للتهرب منها. ذلك أن ما يودعه أحد الأغنياء من ثروته في صندوق خيري يحسن ذلك المال من الضرائب بما فيه الضريبة على الفوائد.

باللغة اليونانية تعني "الأعمال الخيرية" حب البشرية، والأعمال الخيرية هي الأعمال التي تهدف أساساً إلى تعزيز رفاهية إخواننا في المجتمع، ذلك أن التفاوتات في المجتمع والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء استدعت الحاجة إلى الأعمال الخيرية، ولعل ذلك هو ما قصده فرانكلين روزفلت حين قال: "إنني أؤمن أنه مادام هنالك خير كثير، فإن الفقر شر كبير".!

ثالثاً:

مصطلح المسؤولية الاجتماعية الإنسانية

يشير مصطلح المسؤولية الاجتماعية الإنسانية أو الإيثارية للشركات إلى مسؤولية حقيقية واختيارية تنطوي على الاهتمام والرعاية، وأن تكون الشركة "مواطناً صالحاً" من خلال "رد الجميل" إلى المجتمع، وتعزيز الخير الاجتماعي بغض النظر عما إذا كانت الشركة سوف تجني مالياً ثمار ما زرعه روحياً. وهذا يتطلب أن تساعد الشركات في التخفيف من الآفات والأمراض الاجتماعية؛ مثل الفساد والمخدرات والفقر والجريمة والأمية ونقص التمويل للمؤسسات التمويلية لدعم الفنون والبطالة المزمنة وغيرها من المشكلات الأخرى في المجتمع، وتستند المسؤولية الاجتماعية الإيثارية للشركات إلى "مسؤولية وواجبات القدرة"، ما يعني أن على الشركة التي تمتلك الموارد التي تمكنها من القيام بعمل خيري اجتماعي واجبات يتوجب عليها القيام بها. وكما أشرت سابقاً، إننا نتحدث عن المسؤولية الاجتماعية لـ"الشركات"، لأن الشركات تحديداً تمتلك رؤوس الأموال والقوة والإمكانات لتحمل قدرأ أكبر من "مسؤولية القدرة".

من هذا المنطلق تشمل المسؤولية الاجتماعية الإيثارية للشركات السياسات والمبادئ والإجراءات والأفعال التي تهدف إلى تعزيز رفاه المجتمع وتحسين جودة المعايير المعيشية، دون أي بديل، أو عوض، كما أنها تنطوي على مقاربة القدرات الرئيسة للشركات مع الاحتياجات المجتمعية. لذلك تدمج مسؤولية الشركة الاجتماعية الإيثارية الأخلاق ضمن عمليات الشركة وأنشطتها، بحيث تركز على رسالتها بجعل العالم مكاناً أفضل من خلال المساعدة في حل المشكلات الاجتماعية. وبخلاف المسؤولية الاجتماعية الاستراتيجية للشركات، التي يعتقد فيها أن الأموال تستثمر في أعمال خيرية لتحقيق عائد لمؤسسة العمل، لا يكون هذا هو الدافع في مسؤولية الشركات الاجتماعية الإيثارية، رغم أن الشركة يمكن أن تستفيد من ذلك باعتباره منتجاً ثانوياً.

”

تشمل المسؤولية الاجتماعية الإيثارية، السياسات والمبادئ، والإجراءات والأفعال التي تهدف إلى تعزيز رفاه المجتمع وتحسين جودة المعايير المعيشية

“

رابعاً:

الإيثار والإدارة الطوعية

حيث إن الإيثار تعريفاً هو الاهتمام بمصلحة الغير (نبذ الأنانية)؛ فإن العطاء من أجل الحصول على فوائد لا يُعد إيثاراً، ويتسم الإيثار أيضاً بطبيعته بالإدارة الطوعية، لذلك، فإن الإجراءات التي تُملئها الواجبات والالتزامات والقوانين بشكل عام لا تشكل إيثاراً. كذلك فإن الزكاة في الإسلام التي تفرضها الحكومة على أرباب العمل، أو أي استحقاقات أخرى مطلوبة، لا تشكل إيثاراً بحد ذاتها، وهذا لا يعني أن الأشخاص الذين يعطون الزكاة، أو توفير أصحاب العمل للحوافز التي نص عليها القانون لا يمتلكون مشاعر الإيثار الحقيقية في قلوبهم، بل في كثير من الأحيان يتزامن الإيثار مع أداء الواجبات، أو المتطلبات، لكن الإيثار الحقيقي يكون بطبيعته الأساسية طوعياً.. "الدين الحقيقي هو حياة الواقع: هو أن تعيش حياتك بكل جوارحك، وبكل ما في نفسك من خير واستقامة وصلاح"، كما يقول ألبرت أينشتاين.

خامساً:

المسؤولية الاجتماعية.. قضية جدلية

أود أن أذكر هنا أن حقيقة المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تزال قضية جدلية، ويعود السبب في ذلك إلى أن أول سؤال سألته في البداية هو: "ما هي أدوار ومسؤوليات المؤسسات الخاصة؟" لا يزال موضع نزاع. فمن ناحية يتشكل لديك قناعة وإيمان بمبادئ الاقتصاد الحر، وبأن الدور الوحيد للمؤسسة التجارية هو المساهمة في تعزيز قيمة حقوق المساهمين.

يرجع هؤلاء الأصوليون الاقتصاديون فلسفتهم التي تستند إلى الإيمان إلى اقتصاديين غربيين مثل آدم سميث وريكاردو اللذين شرحا مفاهيم "اليد الخفيفة" و"الميزة المقارنة"، واشتهر سميث بالاستشهاد بـ"اليد الخفيفة" في سوق الاقتصاد، التي تنظم بكفاءة توريد العمل ورأس المال والبضائع والخدمات في الاقتصاد في مؤلفه الأكثر شهرة "ثروة الأمم"، حيث كتب عبارة اشتهرت عنه هي: "لا نتوقع العشاء من إحسان الجزار أو الطاهي أو الخباز، وإنما من اهتمامهم بمصالحهم الشخصية، لا نقتنع أنفسنا بإنسانيتهم ولكن بحبهم لذاتهم، ولا نخطبهم احتياجاتنا ولكن بمزاياهم".

تاريخياً: تقبل كثير من المفكرين والعاملين في الاقتصاد الحر "أي الشركات والعملاء"

”

كتب آدم سميث عبارة
اشتهرت عنه هي:
«لا نتوقع العشاء
من إحسان الجزار
أو الطاهي أو الخباز،
وإنما من اهتمامهم
بمصالحهم الشخصية

“

فكرة أن هذه هي طريق الشركات إلى تحقيق العالم الأفضل، فمن خلال المصالح الشخصية المشتركة نحسن جميعاً حصتنا المشتركة. أو بكلمة أخرى فإن تحقيق الأرباح يُضاف إلى الناتج القومي، الأمر الذي يحقق المصلحة للمجتمع.

إلا أن مؤلف سميث الأول "نظرية المشاعر الأخلاقية"، الذي اعتبره شخصياً أفضل أعماله، الذي نص فيه على "نظرية" أن المشاعر الأخلاقية تنشأ من مكانة الرجل في المجتمع، إلا أن الأشهر في تعريفه يبقى كيفية عمل المصلحة الشخصية يبدأ بيد مع اقتصاد السوق لتحقيق أفضل توزيع ممكن للسلع والخدمات.

أظهر التاريخ لنا على حد سواء تفوق اقتصاد السوق، فضلاً عن عيوبه، مثل الظروف البائسة للعمال والفقراء الذين في كثير من الأحيان يجدون أنفسهم فيها. فمنذ بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر في إنجلترا إلى وقتنا الحاضر لا تزال انتهاكات العمل موجودة في عشرات الدول من مختلف أنحاء العالم، ونشأت الماركسية والشيوعية في القرن العشرين للرد على انتهاكات اقتصاد السوق الرأسمالي هذه.

من المثير للاهتمام أن ماركس وإنجلز، مؤسسي الشيوعية في القرن العشرين، غريبان، ولم تنجح الشيوعية قط في مد جذورها بشكل حقيقي في الغرب، بدلاً من ذلك أصبحت مرتبطة مع الشرق، ولعل أحد أسباب فشل الشيوعية في الغرب هو أن الحكومات الغربية مدعومة من المصلحين الاجتماعيين، والحركات العمالية طورت أخيراً قواعد السوق الحرة التي تقدم بطريقة ما الحماية إلى هؤلاء العمال والفئات الضعيفة من السكان بالمقارنة مع غيرهم في أجزاء أخرى من عالم الشيوعية الجدد المعادين للرأسمالية والسوق الحرة.

أدى انتصار اقتصاد السوق الحرة على الاقتصادات المخططة والمدارة مركزياً في الصين والاتحاد السوفيتي السابق خلال القرن العشرين إلى تدعيم الأنظمة الاقتصادية والقانونية في الغرب والجذور الفكرية والفلسفية والاجتماعية التي نمت من خلال تلك النظم، وترسيخ القناعة بأن دور الشركة هو تراكم الثروات للمساهمين، وبالتالي للمجتمع.

”

أظهر التاريخ لنا على
حد سواء تفوق اقتصاد
السوق، فضلاً عن عيوبه،
مثل الظروف البائسة
للعمال والفقراء الذين
في كثير من الأحيان
يجدون أنفسهم فيها

“

سادساً:

تحدي فلسفي عالمي

بالتالي؛ إن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أول تحدٍ فلسفي رئيس عالمي ناجح أمام أيديولوجية محافظي السوق القائمة على أساس المعتقدات.

أستطيع القول إن معتقدات المحافظين الاقتصادية هي التي تحكم تفكيرهم لأن الموضوع بالنسبة إليهم هو أمر معتقدات، حيث إن السعي إلى تحقيق مصالح شخصية لا يشكل المسؤولية الوحيدة لمؤسسات الأعمال، لكنه يشكل الدافع الوحيد الذي يؤدي إلى نتائج اقتصادية سليمة للمجتمع ككل، وهذا هو البعد الوحيد في فلسفتهم الذي يُعد أخلاقياً حقاً. إنهم يعتقدون بأن محاولة تخفيف ما يعتبرونه الغرض الوحيد للأعمال التجارية (تعزيز قيمة حقوق المساهمين) من خلال إضافة البعد الأخلاقي إلى هذا الهدف سوف يُعكس المياه، ويقلل الحيوية الاقتصادية، وبالتالي يُخفف الفوائد التي يوفرها النشاط التجاري للأفراد والمجتمعات والدول، وتعتبر مجلة الايكونومست (الاقتصادي) الإخبارية المعروفة عالمياً أحد أبرز المؤيدين المعاصرين لهذا التفكير، وهي المجلة الأكثر قراءة وموثوقية من قبل العاملين في التجارة العالمية والقادة الاقتصاديين والسياسيين. وقادت الايكونومست الجدل ضد المد المتصاعد لمؤيدي المسؤولية الاجتماعية للشركات، الذين دعوا على نحو متزايد إلى إعادة النظر في دور التجارة من حيث بعدها الاجتماعي. ومن وجهة نظر مجلة الايكونومست ومؤيدي ماثلين، فإن الدور الوحيد الذي يجب أن تؤديه التجارة هو صنع الثروة، وأي استهتار بهذا الدور من خلال المسؤوليات الإضافية (اجتماعية أو غيرها) سيضر بالمساهمين والمجتمع.

سابعاً:

مشاكل متعددة.. ووجهات نظر مختلفة

الحقيقة؛ توجد هناك مشاكل متعددة في وجهات نظر محافظي السوق التي تستند إلى الإيمان، إذ بالعودة إلى "أب" الاقتصاد الغربي، آدم سميث، نرى أن نظريته "اليد الخفية" كانت مجرد ملاحظة وليست واجباً أخلاقياً، والحقيقة أن التركيز على الذات يؤدي بشكل أكبر أو أقل، إلى الأفضل عندما ينظر إلى الصورة بكاملها، وليس بشكل مغلق.

علاوة على ذلك؛ فشل أصوليو السوق الذي يركزون على العقيدة في الاعتراف أو الإقرار

”

تحقيق مصالح شخصية
لا يشكل المسؤولية
الوحيدة للأعمال،
لكنه يشكل الدافع الوحيد
الذي يؤدي
إلى نتائج اقتصادية
سليمة للمجتمع

“

بالتغييرات الجوهرية التي حصلت في المشهد الاقتصادي، ذلك أن آثار العولمة وارتقاء الشركات من كيانات محلية إلى كيانات وطنية، ومن ثم إلى كيانات عابرة للقارات، بل إلى كيانات شبيهة حكومية أوجب حدوث تغيير موازٍ في نظرتنا إلى دور الشركات في الاقتصاد الوطني، وفي العالم بأسره. أدت كوارث وأزمات الثمانينيات الصغيرة والكبيرة في أمريكا، والكارثة النووية الأخيرة في اليابان، والتسرب النفطي لشركة BP في خليج المكسيك، والأزمات المالية الأخيرة، على سبيل المثال، إلى ضرورة تأسيس صناديق احتياط لمواجهة أخطاء الشركات (سواء أكانت تلك الأخطاء إدارية أم أخلاقية) التي من شأنها أن تلحق ضرراً مدمراً بالمجتمعات، وليس بمجتمع واحد بمفرده، بل على العالم، لا تعد المخالفات التي ترتكبها الشركات شيئاً جديداً، إلا أن الجديد هو أننا نعيش اليوم في فضاءات عالمية، وما يحدث في مكان معين يؤثر في بلدان أخرى سواء أكانت قريبة أم بعيدة، وتبقى ضمن هذه الفضاءات العالمية الحدود السياسية والفردية التقليدية ثابتة بشكل أكبر أو أقل بالنسبة إلى الحكومات والأشخاص الطبيعيين، لكنها لا تكون كذلك بالنسبة إلى الشركات غير الوطنية. وارتقت بعض الشركات الكبرى إلى مستويات تجاوز بلدها. على سبيل المثال عندما تنقل شركة أمريكية تعمل على نطاق عالمي مقرها الرئيسي إلى قطر، أين يكون وطنها وولاؤها الحقيقي؟.

وعندما تنقل شركة فرنسية عالمية ممتلكاتها التقنية الأساسية كلها، بما في ذلك البحث والتطوير إلى الصين، عندها هل يظل من الصحيح أن نقول إن الشركة ما زالت شركة فرنسية؟.

يبرز سؤال موازٍ بشأن تحقيق الإضافة إلى قيمة حقوق المساهمين، فعندما يكون المساهمون سلبيين ومتباينين ومن بلدان مختلفة (لا دور لهم في الإدارة) في كثير من الأحيان، ومستثمرين كليين، مثل صناديق التقاعد والهيئات الحكومية، عندها ماذا يعني الالتزام تجاه "قيمة المساهم" حقاً؟، وعندما يجري توزيع ملكية الأسهم إلى درجة أن أكبر المستثمرين لا يمتلكون سوى نسبة صغيرة وغير مؤثرة من حقوق التصويت، فهل يصبح تركيز الإدارة حقاً على تعزيز "قيمة المساهم"؟ أم أن هذا يعد ستاراً لتعزيز السلطة التنفيذية؟، وللدلالة على ذلك نستذكر أنه وفقاً لايكويلاز فإن معدل أجور كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات الأمريكية المتتبعين الكبري في عام 2010 ارتفع بنسبة 23 في المئة مقارنة مع عام 2009، بينما ارتفع معدل البطالة إلى أرقام قياسية تاريخية، كما فشل معدل أجور العمال في مواكبة زيادة أسعار الخدمات الصحية والطاقة رغم أن تركيز الجميع تقريباً كان في تلك الفترة على "الأزمة الاقتصادية"!

”

لا تعد المخالفات التي
ترتكبها الشركات شيئاً
جديداً، إلا أن الجديد
هو أننا نعيش اليوم
في فضاءات عالمية،
وما يحدث في مكان معين
يؤثر في بلدان أخرى

“

ثامناً:

الكوارث الاقتصادية والبيئية

لا تشكل الكوارث الاقتصادية والبيئية التي سببتها الشركات مشكلة لهذه الشركات بشكل مباشر؛ إذ إن لعمليات الشركات العادية واليومية آثاراً بعيدة المدى في العمال والموردين والاقتصادات المحلية والوطنية وحسب. وسمعنا جميعاً عن الجدل الدائر حول صانع الأحذية الرياضية العالمي "نايك" بخصوص الشروط المجحفة التي يفرضها في عقود المصانع الموردة.

”

ووفقاً لنموذج قيمة المساهمين من المسؤولية، فإن أوضاع العاملين البائسة في تصنيع أحذية لشركة "نايك" لا تعد مشكلة "نايك"، ولا يعد ذلك من مسؤولية الشركات الأمريكية والأوروبية أو العربية التي تندرج هذه المصانع ضمن سلسلة التوريد الخاصة بها، ولا يكون الحال كذلك على الأقل إذا كنت مقتنعاً بوجهة نظر الأصوليين التي تستند إلى الإيمان بخصوص المعايير التي يجب محاسبة الشركات وفقاً لها.

لا تشكل الكوارث
الاقتصادية والبيئية
التي سببتها الشركات
مشكلة لهذه الشركات
بشكل مباشر، ولكن هذه
العمليات لها آثار بعيدة
المدى

“

على النقيض من هذا لدينا توجيهات المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية، بما في ذلك عدد كبير من الشركات الكبرى التي تؤمن بأن الشركات مثل الأفراد يجب أن تكون معنية بأكثر من مجرد الربح، وأنه يجب الاهتمام بتداعيات سلوكهم على المجتمع بشكل أوسع، ويصب هذا الاهتمام في التوجه إلى تأسيس معايير جديدة لسلوك الشركات.

في المقابل لناخذ شركات النفط العالمية التي تسعى إلى الحصول على امتياز تجاري في الكونغو ونيجيريا والسودان مثلاً، تعد هذه المناطق مناطق صراعات، حيث يشعر السكان الأصليون في المناطق التي تتركز فيها الموارد بالحرمان والإهمال وسوء المعاملة، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى العنف، وقد تُرهق الشركة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إن أخذت بالاعتبار صوت الشعب، حتى لو لم يرق حكام الدول بذلك، ويمكن أن تصل التكلفة بسهولة إلى ملايين أو مليارات الدولارات، ويمكن أيضاً استحالة متابعة المشروع من قبل الشركة.

من المعروف أن بعض الدول تتحفظ في التعامل مع الأنظمة الاستبدادية، بينما دول أخرى لا تتورع عن القيام بذلك، يمكن للاهتمام الأخلاقي والمسؤولية والاجتماعية للشركات أن تشكل عوائق أو حواجز أمام نجاح الشركة في الميدان العالمي.

تاسعاً:

طرق تحقيق الأرباح غير المشروعة

من جهة أخرى؛ إذا كنت تهتم بتحقيق الأرباح فقط، فهناك عدد لا يحصى من الطرق لكسب المال بطريقة غير مشروعة تُلحق الأذى بالعملاء؛ إذ يمكنك بيع المواد الغذائية والمشروبات غير الصالحة للاستهلاك الآدمي، كما يمكنك تقليل جودة مواد البناء في المباني إلى درجة تنهار على الساكنين أثناء الزلازل، وهناك عدد لا حصر له من الأنشطة غير الأخلاقية التي يمكن القيام بها لتحقيق الربح، إن لم تكن تهتم بالأخلاق، إلا أنه من المفيد أن نتذكر دوماً قول فيكتور هيغو: "إن من هو طيب أفضل ممن هو عظيم".

لا يمكن لأصوليي السوق العقائديين أن يذهبوا أبعد من ذلك ليقولوا لكم إن ذلك جائز، من الأرجح أنهم سوف يقولون إن الشركات يجب أن تطبق القانون، فهي موجودة لتعزيز قيمة المساهمين، لكن كلما تطورت الشركات يصبح من الصعب إيجاد تنظيم فاعل للمؤسسات غير الوطنية، وحتى عندما توضع لوائح فإن تعقيد العمليات وسلاسل التوريد الدولي الهائلة يجعل المراقبة والامتثال أكثر صعوبة، وخير دليل على ذلك هو الفضائح الأخيرة بشأن ظروف العمل في مصانع الموردين.

عاشراً:

اليابان.. نموذج مختلف

هناك نموذج مختلف قائم منذ فترة طويلة في الشرق، وهو نقيض لذلك الموجود في الغرب، ويمكننا مثلاً على ذلك أن ننظر في حالة اليابان، حيث ترتبط الشركة تاريخياً بعلاقات متكاملة وثيقة مع الحكومة والمجتمع، ومن المتوقع أن تقوم الشركات في اليابان برعاية العاملين فيها، بحيث تضمن لهم الأمن وفرص العمل مقابل الحصول على حق مطالبة الموظفين بوقتهم وولائهم الشامل، وبالمثل تتمتع الشركات اليابانية والحكومة بعلاقات وطيدة حيث كان ينظر إليها باعتبارها علاقات تكافلية، وليست علاقة تخاصمية أو تنظيمية صارمة.

تشكل هذه التقاليد في اليابان جزءاً من مفهوم شرقي أوسع وأعم ليس فقط للشركة ولكن للمجتمع، التي تنعكس بشكل أكبر على مجموع مكونات المجتمع، فهي تؤكد دائماً حقوق ومسؤوليات عضوية كل من الأفراد والشركات في النظام الاجتماعي، ويتناقض هذا مع

”

هناك نموذج مختلف
قائم منذ فترة طويلة
في الشرق،
وهو نقيض لذلك الموجود
في الغرب

“

وجهة النظر التي نراها قادمة من الغرب بطريقة فردية، خصوصاً لرؤية المجتمع، وبالنسبة إلى الغرب، يعود نجاح المجتمع الأعظم إلى الفرد لا إلى المجتمع، وجرى في طبيعة الحال توسيع هذه النظرة العامة لتشمل دور التجارة، وكما أن التجارة تطورت إلى أشكال قانونية وتنظيمية أكبر وأكثر تفصيلاً، وأصبحت تدعى "شركات" فإن هوية الغرب الاجتماعية والفردية والمستقلة التي تؤكد الاعتماد على الذات والحرية الشخصية، كانت ممتدة لا محالة تجاه الشركة الجديدة "الأشخاص".

لكن من الناحية التاريخية؛ لا الاتجاه الثقافي، الاقتصادي، الجمعي الشرقي، ولا الاتجاه المستقل، الفردي، المعتمد على الذات الغربي، كان قادراً على تحقيق النصر الكامل والهيمنة لميولهم الثقافية، وأثبتت اقتصادات السوق الغربية تفوقها باعتبارها وسيلة للتخصيص الاقتصادي، لكن صعود مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات يشير، إن لم يؤكد، إلى أن الميول التاريخية في الغرب تتخلى بشكل قليل عن التأثيرات الاجتماعية العظمى التي تستخدمها الشركات في نشاطاتها اليومية، وعن المسؤولية الإضافية التي يجب أن تُصاحب تلك الصلاحية.

حادي عشر:

الحاجة إلى صياغة أنظمة أفضل

من هنا كانت الحاجة إلى صياغة أنظمة أفضل، وتطبيق أمثل على الصعيد العالمي باعتبارها جزءاً من الحل لسوء سلوك الشركات، نشأ عن هذا التوجه نهج فلسفي أساسي أدى بطبيعة الحال إلى توسيع مفهوم الأمور التي يجب مساءلة الشركات عنها في نهاية المطاف، وكيف يجب علينا فهم أدوار ومسؤوليات المؤسسات الخاصة فهماً صحيحاً.

ببساطة أصبح واجباً استبدال التركيز على "قيمة المساهمين" بوجهة نظر أشمل تقضي بأن تكون الشركة مسؤولة عن "مصالح أصحاب المصلحة" فيها، ولا يشمل أصحاب المصلحة أولئك الذين لديهم حصة مالية في المؤسسة فحسب، بل أيضاً الموظفين والموردين وموظفي الموردين والجيران والمساهمين والمديرين وكل من له علاقة مصلحة مع الشركة، بل تشمل جميع الذين تأثروا بالعمليات الجارية المستمرة للشركة، وظهرت وجهة النظر الأوسع هذه أول مرة في عام 1970 حيث أصبحت النموذج السائد لمسؤولية الشركات.

من ناحية قانونية تُعد الشركة شخصاً، لكنها فعلياً لا تعد شخصاً، وكتبت سيدة أخيراً

”

ببساطة أصبح واجباً
استبدال التركيز على
«قيمة المساهمين» بوجهة
نظر أشمل تقضي بأن
تكون الشركة مسؤولة
عن «مصالح أصحاب
المصلحة» فيها

“

في صحيفة نيويورك تايمز متسائلة: إذا كانت الشركات هي حقاً تُمثل أشخاصاً فهل جنرال إلكتريك متزوج؟ أود لقاءه. كما أعلن ميت رومني، المرشح الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة، اعتقاده بشكل واضح أن "الشركات هي الناس".

مع أن الشركة هي مجرد كيان قانوني، إلا أن المرء يُدرك بوضوح مدى الاستفادة من تصرف الشركات "الأشخاص الاعتباريين" بصفتهم مواطنين صالحين. اليوم يجري تدريس مبدأ "أصحاب المصلحة" في مسؤولية الشركات في الجامعات في مختلف أنحاء العالم (وفي كلية طلال أبو غزالة للدراسات العليا في إدارة الأعمال) ويجري التشديد عليه من قبل الشركات الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وأعتقد أن هذا يُعد تطوراً جيداً، ولا أستطيع أن أفهم كيف تستطيع المصلحة الشخصية الضيقة التي تطبقها مدرسة "قيمة المساهم" القديمة أن تكون فلسفة مجدية ونظام حكم اجتماعياً واقتصادياً قابلاً للحياة.

بالطبع يمكنني أن أفهم كيف يفلسف بعض منظري الأعمال وفق النموذج القديم هذا الموضوع؛ إذ إن هناك بساطة ووضوحاً في السعي لتحقيق هدف واحد ألا وهو جني الأرباح، وهو ما يجعل من السهل بلوغ الأهداف الرئيسية وتقويمها. وإنني أتعاطف إلى حد ما (بصفتي رجل أعمال ومحاسباً) مع ممارسي الأعمال الذين يجدون أنه من الصعب التعامل مع الأهداف المتعددة والقيمة الجديدة للأطراف ذات المصلحة في المسؤولية الاجتماعية للشركات، فهي أكثر تعقيداً وإرهاقاً، إذ لم تعد القضية الرئيسية لهذا اليوم تتعلق ببساطة بما هو أحمر وأسود، بل أصبحت تتجاوز ذلك، فأنت بحاجة ليس فقط إلى دراسة العمالة الخاصة بك، بل إلى دراسة العمالة الخاصة بمورديك، وأن تبحث ليس فقط في الأثر البيئي لعملياتك، بل أيضاً في الأثر البيئي لسلسلة التوريد كاملة. وأنت لا ترغب في الشراء من شركات لا تلبى المعايير المعقدة، التي غالباً ما تكون غير مطبقة لدى الأطراف المعنية والمجموعات المختلفة ذات العلاقة، إلا أن المشكلة تبقى كما قالت الأم تريزا: "إذا كنا لا نستطيع أن نحب الناس الذين نراهم، فكيف لنا أن نحب الله الذي لا نراه؟".

ثاني عشر:

مؤسسات الأعمال الناجحة

نعم إنها معقدة، لكن الأعمال حالها حال الحياة التي دائماً ما كانت معقدة. إذ تظهر مؤسسات الأعمال الناجحة لأنها تحل المشاكل وتُلبي احتياجات الناس. وليس من المتناقض على الإطلاق أن يجري المزج بين احتياجات الناس، وليس من المتناقض على

”

إنني أتعاطف إلى حد ما (بصفتي رجل أعمال ومحاسباً) مع ممارسي الأعمال الذين يجدون أنه من الصعب التعامل مع الأهداف المتعددة للشركة

“

الإطلاق أن يجري المزج بين الأخلاقيات وجني الأرباح ضمن أغراض الأعمال، وأعتقد أنه لا يجوز لأحد أن يوافق على أن يكون للأفراد حرية القيام بما يريدون لإثراء أنفسهم والسعي بأنانية إلى تحقيق مصالحهم على حساب أسرهم وجيرانهم ومجتمعهم وزملائهم، لذا إن السؤال الذي يثار بطبيعة الحال هو كيف يمكن لأشخاص عدة مجتمعين في مشروع أعمال مشترك، وهو المقصود بالشركة، أن يحولوا ما ليس أخلاقياً بالنسبة إلى فرد عادي إلى أمر أخلاقي بالنسبة إلى الشركة؟ وتذكروا أن الشركة هي فنياً عبارة عن "شخص".

يمكن أن تبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل بسيط جداً، وسوف أستخدم مثال الشركة الخاصة التي أعمل فيها، إذ قبل سنوات عدة (منذ تأسيسها في عام 1972) وقبل أن تحتل المسؤولية الاجتماعية للشركات هذه المكانة المهمة في يومنا الحاضر التزمت مجموعتنا من نفسها أن تبني ما يتجاوز مجرد جني الأرباح، ووضعت رسالة لها "تقديم خدمات عالية الجودة وبناء القدرات والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن العربي"، وتلك العبارة "الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن العربي" هي التي أحدثت الفرق كله. وينبغي ألا أقول "عبارة"، بل يجب أن أقول رسالة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تكون فعلاً بتلك البساطة، وهو أن يكون لدى أي مؤسسة أهداف أخلاقية، بالإضافة إلى الأهداف المالية، وتعد شركة الأثاث السويدية العملاقة "IKEA" خير مثال على ذلك، وهي شركة ناجحة ومبتكرة أنشئت لهدف بسيط وهو صنع أثاث ذي نوعية جيدة يمكن لأي شخص أن يتحمل تكاليف شرائه، وغيرت الشركة الصورة الكلية لصناعة الأثاث، وحققت في الوقت نفسه نمواً هائلاً وأرباحاً طائلة في سعيها إلى تحقيق ليس الغرض المالي فحسب، وإنما الغرض الأخلاقي أيضاً، وأقول هنا بشفافية إن مجموعتنا حققت هي أيضاً نجاحاً أكبر بسبب التزامها الأخلاقي تجاه وطنها العربي.

بالطبع: التعقيدات والإغراءات التي تعترض سلوك الأفراد الأخلاقي يقابلها قوة الشركات ومواردها، وسوف تبقى المسؤولية الاجتماعية للشركات أمراً جديلاً ليس بسبب التباين القائم بين مفاهيم "قيمة المساهمين" قديمة الطراز، والمؤيدين المعاصرين لمنهج تعددية أصحاب المصالح في إدارة الشركات.

تجدد الإشارة إلى أن هناك أيضاً كثيرين ممن يعتقدون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعمل ستاراً عازلاً يخفي استمرار السلوكيات السيئة للشركات.



المسؤولية الاجتماعية
للشركات يمكن أن تكون
فعالاً بتلك البساطة، وهو
أن يكون لدى أي مؤسسة
أهداف أخلاقية، بالإضافة
إلى الأهداف المالية



ثالث عشر:

استخدام المسؤولية الاجتماعية لخدمة المكانة التجارية

وفق هذا التحليل، تستخدم الشركات الكبيرة مصالحتها الحديثة في المسؤولية الاجتماعية للشركات لتطوير سمعتها ومكانتها التجارية ولحماية نفسها من الدعاية السلبية. على سبيل المثال؛ يمكن أن تبرز شركات التعدين دعماً للبحوث البيئية، بينما تستمر في جني الأرباح من أنشطة لطمر سلاسل جبلية كاملة وتلوث مياه المجتمعات التي تعمل فيها، هذه هي على الأقل وجهة نظر كثيرين، خصوصاً مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تراقب أنشطة عمليات الشركات وآثارها، وهذا هو المنظور الذي قد تكون بعض المنظمات غير الحكومية زادتته سوءاً عبر الطريقة التي "تباع" (أو تسوق) بها المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأعتقد أنه من الطبيعي أنه عندما تحاول إقناع شخص ما، بما في ذلك شركة معينة، أو مدير تنفيذي في شركة، القيام بما تريد منهم القيام به فإنك تحاول إقناعهم بأن هذا الأمر يصب في صالحهم أيضاً، لذلك نحن نسمع كثيراً عن كيفية إسهام المسؤولية الاجتماعية للشركات في سمعة الشركة، وكيف يمكن أن تُعزز من الربحية.

بينما قد تتوافر بعض الصحة في تلك العبارات، إلا أنني أفضل منهجاً مختلفاً، أود القول ببساطة إنه يتعين على الشركات (التي تعترف بأنها أشخاص اعتباريون) أن تكون أخلاقية تماماً، كما يكون الأفراد الطبيعيون، إذ تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد إطار أخلاقي للشركات، بالطريقة نفسها التي لدينا فيها أطر أخلاقية للأفراد، وإلا يجب أن يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها البلمس الشافي، إننا بحاجة أيضاً إلى الاستمرار بالعمل على تحسين اللوائح والأنظمة التحوطية على المستويين الوطني والعالمي، والحفاظ في الوقت نفسه على بيئة معينة يمكن أن تزدهر فيها ريادة الأعمال وابتكارها.

لكن المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤدي دوراً بارزاً ومهماً في الحوار العالمي بشأن دور الشركات في حياتنا، فحقيقة أن معظم الناس في أنحاء العالم كله أصبحوا يألفون الآن هذا المصطلح هو بحد ذاته أمر مفيد، كما يولد بالتوازي نوعاً من الضغط الإيجابي في العمل، إذ يمكن أن تواجه الشركات التي ترتكب أعمالاً خاطئة استنكاراً مدمراً، وأن تشهد انتقادات عامة واسعة مثل تلك الانتقادات الأخيرة التي واجهتها مؤسسة "News Corp" طيلة فترة فضيحتها الأخيرة في المملكة المتحدة، التي نتج عنها إغلاق أقدم صحيفة في إنجلترا، وأهم إصدار للشركة، إضافة إلى خسارة صفقة عمل كانت ستحقق مكافآت مالية وسياسية ضخمة لأعمال روبرت موردوخ.

”

ببساطة إنه يتعين
على الشركات (التي
تعترف بأنها أشخاص
اعتباريون) أن تكون
أخلاقية تماماً، كما يكون
الأفراد الطبيعيون

“

رابع عشر: دور الأمم المتحدة

استوفت الأمم المتحدة متطلبات دورها القيادي العالمي فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للشركات، عن طريق وضع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وهو مبادرة مهمة في مجال المسؤولية للشركات على المستوى الدولي، ورغم أن الاتفاق العالمي هو مبادرة طوعية بحتة ويفتقر إلى آليات الإشراف والإنفاذ، إلا أنه حقق درجة قيِّمة من التنظيم والمصداقية في المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبناء على أهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة (MDGs)، التي أتاحت لي تولي رئاسة الائتلاف الدولي لتحقيق أهدافها من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات (UNGAID) يسعى الاتفاق العالمي إلى استمرار التحسين من قبل أعضائه في مجالات تتوافق مع أهداف الإنمائية الألفية، مثل العمالة والبيئة... الخ. وكانت شركتنا أحد المشاركين في الاتفاق العالمي منذ إنشائه، وكان لي شرف تولي منصب أول نائب لرئيسه (أمين عام الأمم المتحدة) وإنني أشجع الشركات الأخرى على المشاركة فيه أيضاً.

خامس عشر:

مفهوم قيد التطوير والإنجاز

ذكرتُ آنفاً أن الحياة هي رحلة بحث عن التوازن، وهي أيضاً صراع لإيجاد التنظيم، وتبقى المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوماً قيد التطوير، عملاً قيد الإنجاز، وتوجد شكوك من جميع الأطراف بخصوص المكانة التي تحتلها المسؤولية الاجتماعية في عالم الشركات، وفي مؤسسات الأعمال العالمية، وما سأقوله لكم هو أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تقوم بدور مهم في عالم الأعمال العالمية، وينبغي ألا يجري التقليل من قدرها أو أهميتها، نعم إنه نظام طوعي، وهو عرضة لمخاطر النفاق والتلاعب، لكن تذكروا أن القوانين هي أيضاً عرضة للتلاعب، إذ يمكنكم أن تلاحظوا بعد قيامكم بالتفحص في وول ستريت وجود كثير من التلاعب في أنظمة ولوائح متقدمة، وآليات إنفاذ فاعلة.

سادس عشر:

إطار مجتمعي أخلاقي فلسفي

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست إطاراً تنظيمياً، ولا يُقصد منها أن تكون كذلك، بل هي إطار مجتمعي، وهي إطار فلسفي وأخلاقي معزز وحديث للأعمال في ضوء التطورات

الحياة هي رحلة بحث عن التوازن، وهي أيضاً صراع لإيجاد التنظيم، وتبقى المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوماً قيد التطوير

الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وحقيقة أنه يجري تدريس المسؤولية الاجتماعية للشركات ومفهوم تعددية أصحاب المصالح في مساءلة الشركات في مختلف الجامعات في أنحاء العالم كافة لهو دليل راسخ على قوة الأفكار، ولن ينظر قادة أعمال الغد، بالإضافة إلى أولئك الذين يتسوأون مناصب قيادية حقيقية في يومنا الحاضر، إلى تعقيد القضية الرئيسية المتعددة باعتبارها مشكلة، بل سينظرون إليها باعتبارها أداة قيمة تسمح لهم بأن يكونوا مواطنين جيدين في الإسهام بتنمية المجتمعات العديدة التي تؤثر فيها أنشطتهم. ومن خلال قيامهم بذلك فإنهم سوف يركزون على النتائج الملموسة، مثلما تميل مؤسسات الأعمال لفعل ذلك، تاركين كثيراً من قضايا الفلسفة السياسية والأخلاقية المعقدة للعلماء السياسيين والفلاسفة.



يعتبر السؤال الفلسفي
المتعلق بالإيثار أحد
الأسئلة التي لم تتم
الإجابة عنها بطريقة كلية
ونهاية

يعتبر السؤال الفلسفي المتعلق بالإيثار أحد الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها بطريقة كلية ونهاية.. يؤمن كثير من الناس بالإيثار، في حين أن بعضهم الآخر يؤمن بالفكرة المعاكسة، الأناية التي تفرض أن لتصرفات الإنسان كلها دافع حب الذات والأناية، لا أنوي الخوض في مجال الفلسفة، لكنني أخشى القول إن الإيثار أفضل من الأناية، وأنا متأكد من أن معظمكم يوافقني هذا الرأي.

ما سأقوله لكم هو أن المسؤولية الاجتماعية للشركات اليوم برأيي هي سعي إيثارى، لأنه أمر طوعي مفروض فرضاً، بل هو الصحة الأخلاقية للاهتمام برعاية الآخرين في كل من مجتمعاتنا العالمية الفورية والكبيرة.

أنا شخصياً أعتبر أن إيثار الشركات واجب ومسؤولية، وأعتقد أن الأنشطة التي تعكس المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي شكل من أشكال المواطنة الصالحة، وبناء على خبرتي بصفتي أحد الأعضاء في مجتمع الأعمال، أعتقد أن بذل جهود مطورة في المسؤولية الاجتماعية الإيثارية للشركات سيحقق تغييراً نوعياً فاعلاً في الوطن العربي.



السبب الحقيقي لوجودي هنا اليوم لأتحدث إليكم لأنني أمنت دوماً بأن الشركات الناجحة التي تملك السلطة ورأس المال والنفوذ عليها واجب أخلاقي لفعل الخير في العالم. لذا فإن مهمة الفريق الذي أنتمي إليه - مجموعة طلال أبو غزالة - هي "المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي"، وأود أيضاً أن أشير إلى أن السعي أخلاقياً لا يعني التضحية بشكل دائم، وحقت المجموعة نشاطات عظيمة في حين تبذل قصارى جهدها لإنجاز مهمتها، وبالمثل فإن الشركات التي تلتزم بحماية البيئة في أنشطتها، أو

حماية عمال مقاوليها من سوء المعاملة، يجدون أن خير السلوك غالباً ما يكون وفيير الأرباح حتى ولو لم تكن تلك الأرباح في الجداول والحسابات. وعبر ألبرت شويتزر عن ذلك بقوله: "يكون المرء فعلاً أخلاقياً عندما يهب لمساعدة الناس جميعهم الذين باستطاعته مساعدتهم، ويمتنع عن إلحاق الضرر بأي من المخلوقات".

سابع عشر:

تأييد مبادرات المسؤولية الاجتماعية

أُيد سائر مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في أنحاء العالم كله، وبالمعنى الأعم أنا أُيد وأشجع السلوك الإيثاري للشركات، ولا أُيد فكرة وجود الشركات لكسب المال فحسب، تتجاهل المصفوفة الاجتماعية والاقتصادية والحكومية التي هي فيها، والتأثيرات الاجتماعية المركبة والمصنعة من خلال وجودها، وقبل كل ذلك تنسى أن رب العمل هو المجتمع صاحب الفضل ومصدر الرزق والخير.

لكن كلمة تحذير: لا أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي "الحل" لمشاكل عالمنا الاجتماعية والاقتصادية، بل هي مجرد طريقة واحدة محدودة، وإن كانت إيجابية، وهي أيضاً الخطوة الأولى على الطريق لفهم جديد لدور الشركة في المجتمع، إنها الوسيلة لقيادة بعض من الأنصار القدامى لفكرة استقلال الشركات عن المجتمع.

في ظل هذا التحول الذي يتطور يوماً بعد يوم، يصبح ضرورياً أن تستكمل المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنظمة عالمية أكثر صرامة، لفهم ما أعنيه، عليك النظر إلى دور الإيثار والعمل الخيري في المجتمعات المحلية الخاصة بك. إعطاء الزكاة والكرم البسيط في المجتمع ميزة مفيدة وقيّمة جداً، لكنها لا تتبدل بأنظمة الحكم الجلييلة التي توفر التأمين ضد البطالة ومعايير العمل والجمعيات المهنية، والرعاية الصحية للفقراء، وما إلى ذلك.

بالمثل؛ في الساحة العالمية، إن كثيراً مما اشتمل عليه الميثاق العالمي من مبادئ وقيم يجب أن يُحكم من قبل المؤسسات العالمية، مثل محكمة العدل الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وما إلى ذلك. ونحن بحاجة إلى مؤسسات عالمية أقوى من أجل تحقيق الجزء الأكبر مما تسعى إليه مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

لكن جمود مصالح الشركات الراسخة والمصالح الوطنية المتعارضة ستفرض تقدماً بطيئاً

”

في ظل هذا التحول
الذي يتطور يوماً بعد
يوم، يصبح ضرورياً
أن تستكمل المسؤولية
الاجتماعية للشركات
بأنظمة عالمية أكثر صرامة

“

على الواجهة التنظيمية العالمية، وفي غضون ذلك، ستظل المسؤولية الاجتماعية للشركات واحدة من الطرق المركزية والمهمة التي يمكن أن تصور الشركات العالمية باعتبارها مواطنين جيدين (نظرياً).

ورغم أنه قد يكون من الصعب تمييز جذور الإيثار، لكن فروع الإيثار ونتائجه واضحة للمجتمع.

اسمحوا لي أن أزعّم أنه تتعاظم السعادة أكثر في العطاء منها في الأخذ، وأن الشكر يستحق على المعطاء للمعطى له لأنه أتاح للمعطاء سعادة العطاء.

قال فيكتور هيغو: "لكي تكتمل السعادة لا يكفي أن تملك السعادة بل من الضروري أن تستحقها".

”

يقول فيكتور هيغو:
«لكي تكتمل السعادة
لا يكفي أن تملك السعادة
بل من الضروري
أن تستحقها»

“



الدكتور عدنان ستيتية يعمل مديراً تنفيذياً في شركة السلام العالمية وله وجهة نظر خاصة حول مسؤولية الشركات من منطلق ان هناك عدة تعريفات لها ، في هذا المقال يوضح مغزى هذه التعريفات

المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مدير تنفيذي

د. عدنان ستيتية

”

رغم الاتفاق على المبدأ ظهر
بين المهتمين تفاوت في
مرجعية المفهوم؛ فالبعض
يعتبر أن المسؤولية
هي مسؤولية الإدارة

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات الأعمال، تختلف باختلاف وجهات النظر؛ فالبعض يراها تذكيراً للشركات والمؤسسات بمسئوليتها وواجباتها في تطوير المجتمع الذي تعمل فيه، وعلى النقيض هناك تيار آخر يرى أن تلك المسؤولية هي مسؤولية طوعية واختيارية تقوم بها الإدارة بإرادتها المنفردة، إلا أننا نميل إلى التشدد بأنها يجب أن ترتقي لتصبح بمثابة فرض وواجب أساسه التزام عقدي وواجب قانوني.

لا بد من التوافق بين أصحاب المصالح المتعارضة؛ وهم: أصحاب رأس المال، والعمال، والعملاء، ومؤسسات التمويل، ومؤسسات المجتمع المدني الهادفة إما لحماية حقوق العمال، أو لحماية المستهلكين أو لحماية البيئة.. وبهدف تحقيق التوافق المنشود ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وساد وفاق عام حول أهميته في تحقيق التوافق بين أصحاب المصالح المتعارضة.

“

رغم الاتفاق على المبدأ ظهر بين المهتمين تفاوت في مرجعية المفهوم؛ فالبعض يعتبر أن المسؤولية هي مسؤولية الإدارة، ويطلق على المفهوم "المسؤولية الاجتماعية للإدارة"، والبعض الآخر يعتبر أن المسؤولية هي مسؤولية رأس المال، فيطلق على المفهوم "المسؤولية الاجتماعية لرأس المال".

مع استقرار مبدأ فصل الملكية عن الإدارة فإننا نرجح مرجعية المسؤولية للإدارة، وبالتالي نتبنى مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للإدارة"، وليس لرأس المال، فالإدارة هي المسؤولة عن التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة وتحقيق توازن دقيق بينهم بما يحقق أقصى منفعة ممكنة ومقبولة من جميع العناصر المكونة للمجتمع الذي تنشط فيه المؤسسات والشركات، كما كان من أهم نتائج الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة - تلك الأزمة

التي ظهرت في النصف الثاني من العام 2008 - بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية مجدداً في عالم المال والأعمال والاقتصاد، وترسيخ مبدأ مسؤولية الإدارة، وإثارة مسؤولية الإدارة عن هدر وتبديد الثروات الناجمين عن الأزمة المذكورة.

المسؤولية الاجتماعية واجب أخلاقي

يثير مفهوم المسؤولية الاجتماعية السؤال عن مدى التكامل والترابط، أو التباين ما بين الأخلاق والقيم من جهة والاقتصاد والمال والأعمال من جهة أخرى، وهل تسود العلاقات الاقتصادية والتجارية مبادئ العدالة في إطار النظام الاقتصادي العالمي؟.

يجب على الإدارة ومؤسساتها في عالم المال والأعمال والاقتصاد أن تنظر إلى نفسها على أنها جزء من المجتمع الذي تعمل فيه وليست كياناً مستقلاً منفصلاً عن هذا المجتمع، وعليها أيضاً أن تضحى بمصلحتها الذاتية البحتة في أي وقت من الأوقات تتعارض تلك المصلحة مع مصلحة المجتمع الذي تعمل فيه، سواء كان مجتمعاً محلياً أو عالمياً.

وفي هذه المقولة نرى أسس المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة المحلية والعالمية، فالعلاقة وثيقة ما بين الشركات والمجتمع الذي تعمل به سواء محلياً أو عالمياً، حيث تكمن أسباب وجود واستمرار الشركات وأنشطتها في المجتمع، فالمجتمع هو مصدر عوامل الإنتاج بما فيها الموارد الطبيعية والعمالة والخدمات اللازمة، وهو في الوقت نفسه المستوعب لمنتجات تلك الأنشطة من السلع والخدمات.

ويجب أن يتم النظر إلى المجتمع في هذا الصدد ضمن المفهوم الواسع إلى ما وراء الحدود السياسية والطبيعية، فقد أتاح نظام العولمة وتحرير الاقتصادات المحلية، وفتح أسواقها، وثورة تكنولوجيا الاتصالات، وتطور الاقتصاد المعرفي مجالاً واسعاً للمنافسة، وأدى بالتالي إلى توسع مفهوم المجتمع لينتقل من المفهوم المحلي إلى المفهوم العالمي، بحيث أصبح العالم بأسره قرية واحدة شديدة الحساسية وسريعة التأثير.

المسؤولية الاجتماعية عقدية وتقديرية:

مع ظهور الاتجاهات الجديدة في الإدارة، أصبحت الإدارة على يقين بأن هدفها في الازدهار لن يتحقق ما لم تكن في خدمة المجتمع، فالمجتمع يضع ثقته في الإدارة لاستغلال عوامل



يجب على الإدارة
ومؤسساتها أن تنظر إلى
نفسها على أنها جزء من
المجتمع الذي تعمل فيه
وليست كياناً مستقلاً
منفصلاً عن هذا المجتمع،



الإنتاج الاجتماعية بكفاءة عالية تعود على الشركات بعوائد مجزية، وبتقدير واحترام لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعود على المجتمع برمته بالخير والمنفعة من جهة، وفي تلبية احتياجاته من الخدمات والسلع وتطوير الموارد البشرية وحماية البيئة من جهة أخرى.

كما يتوقع المجتمع من الإدارة أن تلتزم بالقوانين والنظم، وكامل الإطار القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى مبادئ العدالة والإنصاف.

”

المسؤولية الاجتماعية
هي مسؤولية عقدية
يمكن أن تثار في أي وقت
من الأوقات تتعارض
به مصالح المجتمع مع
مصالح إدارة الشركات

وانطلاقاً من هذا المفهوم تكتسب الإدارة صفة الوكيل المؤتمن في مجال نشاطها، حيث يأتئنها المجتمع على استغلال عوامل الإنتاج الاجتماعية لتحقيق مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يرغب المجتمع بتحقيقها، فالعلاقة ما بين المجتمع والشركات هي علاقة الموكل بالوكيل، وإن من شأن عدم التزام الشركات في حدود الوكالة التي كلفها بها المجتمع أن يثير مسؤوليتها اتجاه المجتمع، وفي هذا الصدد تعتبر مسؤولية الشركات مسؤولية مزدوجة، فهي مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية بأن واحد.

لذا فإن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية عقدية يمكن أن تثار في أي وقت من الأوقات تتعارض به مصالح المجتمع مع مصالح إدارة الشركات، وتجاوز بالتالي مساءلة الإدارة عن عدم التزامها وإخلالها بالعقد الاجتماعي الضمني

“

كما تجوز من جهة أخرى مساءلتها عن المسؤولية التقصيرية لعدم التزامها بمبادئ القانون الاجتماعي والطبيعي التي تتضمن تغليب المصلحة الاجتماعية على المصلحة الذاتية، ولعدم التزامها أيضاً بمبادئ العدالة والإنصاف، التي تنص على التزام الشركات في خدمة المجتمع الذي تعمل به، وأن تعطيه بقدر ما تأخذ منه، وهذا هو المفهوم الجديد في المسؤولية الاجتماعية لإدارة الشركات.

ومن الجدير بالذكر تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالصيغة الغربية الحديثة هي ضرورة حيوية للمجتمع العالمي، وذلك بهدف الحد من جموح الرأسمالية، وما نتج عنها من ظلم اجتماعي واستغلال ومعاناة وبؤس وفقير وإخلال بعدالة التجارة الدولية.. إلا أن تطبيق المفهوم في مجتمعنا العربي الإسلامي لا يستوجب تطبيق المفهوم الغربي البحت، بل هو عودة إلى الأصول لتطبيق مفهوم التكافل المجتمعي وقيم الحضارة العربية والإسلامية أصالة ومعاصرة، أي تطبيق قيم التكافل الاجتماعي الأصيلة بأسلوب حديث ومعاصر.

مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تقوم المسؤولية الاجتماعية على مبادئ وأسس من أهمها التزام الشركات بتأمين احتياجات المجتمع من السلع والخدمات.

أولاً:

الربح ليس الهدف الوحيد

بما أن الإدارة تكتسب صفة الوكيل المؤتمن بتأمين احتياجات المجتمع، وتطوير موارده البشرية كما سبق وأسلفنا، لذا يجب ألا يكون الربح المادي البحت هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي، بل يجب أن يكون الالتزام بالجودة الشاملة هو الهدف الذي يؤدي إلى تحقيق الازدهار ومزيد من الثروة والجودة الشاملة بالمفهوم الواسع، بمعنى تأمين احتياجات المجتمع وتطوير موارده البشرية وتحسين البيئة، وتحقيق عوائد تضمن لتلك الشركات الاستدامة، وإعادة الإنتاج والتوسع في الاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج الاجتماعية.

ثانياً:

تطوير الموارد البشرية

أثناء ممارسة الشركات لأنشطتها الإنتاجية، يجب أن تسعى إلى تطوير الموارد البشرية للمجتمع، وذلك بتأمين سبل اكتساب المهارات، وتحويل العمالة غير الماهرة إلى عمالة ماهرة فنية متخصصة، وتأمين برامج الرعاية الصحية المناسبة، وتدريب الخريجين الجدد، وتأهيلهم للعمل في مؤسسات أخرى في المجتمع، والعمل على محو الأمية وترويج الاقتصاد المعرفي، أي بعبارة أخرى المساهمة في تطوير المجتمع.

ثالثاً:

حماية البيئة

إن من أهم مكونات المسؤولية الاجتماعية أن ننقل البيئة التي استلفناها من أجدادنا إلى أحفادنا بصورة أفضل، لذا فإن من أهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا أن تسعى إدارة الشركات فقط إلى حماية البيئة أثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية، بل أن تعمل على تحسينها، ويضاف إلى المبادئ السابقة.

”

أثناء ممارسة الشركات
لأنشطتها الإنتاجية،
يجب أن تسعى إلى تطوير
الموارد البشرية للمجتمع
وذلك بتأمين سبل
اكتساب المهارات

“

المشاركة في الثروة:

بما أن المجتمع هو مصدر الثروات وعوامل الإنتاج، وهو السوق المستهلك للمنتجات والخدمات التي تنتجها وتقدمها الشركات بأن واحد، على إدارة الشركات أن تخصص جزءاً من تلك الثروة المكتسبة من المجتمع، لإعادة توظيفها في الأنشطة المجتمعية مثل البحث العلمي، والأنشطة الرياضية والثقافية، ومؤسسات الخدمة المجتمعية الأخرى.

تخصيص المرافق وتقديم التسهيلات:

على إدارة الشركات أن تخصص مرافقها وتسهيلات لها لمؤسسات المجتمع المدني والخدمة المجتمعية، ودعم الأبحاث والدراسات وإتاحة المخابر لإجراء الأبحاث غير الصناعية لخدمة المجتمع وتحسين البيئة.

المسؤولية المجتمعية:

رغم تركيزنا على المسؤولية الاجتماعية لإدارة الشركات، نود أن ننوه إلى عدم إساءة الفهم بأن المسؤولية الاجتماعية تقع حصراً على عاتق إدارة الشركات، بل هي مسؤولية مجتمعية تقع على عاتق المجتمع بجميع مكوناته سواء كانت شركات أو مؤسسات خاصة أو أفراداً أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية.

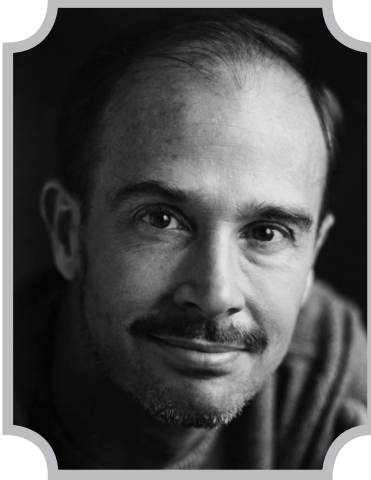
إضافة إلى ذلك فعندما نتطرق للمسؤولية الاجتماعية للشركات، يجب ألا نتناسى بأن للشركات أيضاً حقوقاً على المجتمع الذي تعمل فيه باعتبارها عضواً ومكوناً من مكوناته، فمقابل المسؤولية هناك حقوق لكل فرد من أفراد المجتمع بما فيها الشركات، وعلى المجتمع أن يضمن تلك الحقوق ويحميها في الوقت الذي يسائل فيه الشركات عن أنشطتها وأثرها في المجتمع وعلى البيئة. إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وفقاً لما عرضناه، لا يعني بأي شكل من الأشكال التناقض مع مقولة ”إن عمل الشركات هو تحقيق الربح“، فالمقولة أنفة الذكر هي مقولة منطقية، ونعتقد بأن هدف تعظيم الأرباح يعني الاستخدام الكفء لجميع موارد المجتمع.

”

إن الالتزام بالمسؤولية
الاجتماعية وفقاً لما
عرضناه، لا يعني بأي
شكل من الأشكال التناقض
مع مقولة ”إن عمل
الشركات هو تحقيق الربح

“

صفحة 112 ابيض



تزايدت مؤخراً محاولات جادة لربط الأعمال التجارية بحقوق الإنسان من منظور أن هذه الأعمال يجب أن تكون جزءاً من الحفاظ على كرامة الإنسان ونشأت لهذا الغرض منظمات ومبادرات عديدة

حقوق الإنسان في صلب اهتمامات الأعمال التجارية

كريستوفر آفري

مدير مركز موارد حقوق الإنسان والأعمال التجارية ومقره لندن

”

للشركات تأثير كبير ومتعدد الأوجه على حقوق الإنسان، سواء بصورة مباشرة أو عبر سلاسل توريدها أو استثماراتها

للشركات تأثير كبير ومتعدد الأوجه على حقوق الإنسان، سواء بصورة مباشرة أو عبر سلاسل توريدها أو استثماراتها، فإذا نظرنا مثلاً إلى المسألة التي وقعت في بنجلادش مؤخراً، إذ توفي أكثر من 1000 شخص تحت أنقاض مصنع رانا بلازا للألبسة، في هذه الحالة مثلاً، تقع المسؤولية على العديد من الأطراف تشمل الجهات المسؤولة؛ الحكومة ومثليها المحليين، كما تشمل المسؤولين عن إدارة المبنى، لكنها تشمل أيضاً الشركات صاحبة العلامات التجارية الدولية التي يتم إنتاجها في هذا المصنع؛ فالشركات التجارية التي تمتلك عمليات دولية وسلاسل إنتاج وتوريد باتت أكثر خضوعاً للمراقبة والتدقيق في أعمالها، حتى أن عدداً من هذه الشركات بات يدرك أنه مسؤول عن استخدام نفوذه لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ولتأمين سبل الوقاية من وقوع أحداث مشابهة للمسألة مصنع بنجلادش.

“

كما أن العديد من الشركات بات يسعى لحل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على اعتبار أنها تشكل جزءاً من مسؤوليته الاجتماعية، وتخصص بالتالي مبادرات خاصة بذلك. ويمكن أن تشمل هذه المسائل: تمكين المرأة، إدارة السلامة، التوعية بحقوق الطفل ومعالجة آثار النشاط التجاري على المجتمعات المحلية كما الحال في المناجم ومشاريع البناء، ومن المبادرات أيضاً اتخاذ الشركات خطوات وقائية لمنع التلوث الناجم عن أعمالها، على غرار البقعة النفطية في خليج نيومكسيكو التي أثرت على صحة وسبل معيشة القاطنين على السواحل والمناطق القريبة منها.. كل هذه المسائل وغيرها تندرج ضمن قضايا حقوق الإنسان، فهذه الحقوق لم تعد مفهوماً مبهماً بل أصبحت تحظى باهتمام جدي من جانب قيادات الشركات، وتمثل حالات حقيقية تواجه الشركات عند أداء عملها.

لكن لماذا يتم التعامل مع هذه القضايا من منظور حقوق الإنسان؟

إن السبب الرئيسي لذلك هو أن مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان بات منصوصاً عليها في المعايير الدولية؛ ففي عام 2011 وافق بالإجماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ما أعطى بعداً دولياً لهذه المبادئ بموافقة المجموعة التي تمثل الشرق الأوسط في المجلس وهي البحرين ودولة قطر والمملكة العربية السعودية.

وتتمحور هذه المبادئ على ثلاث ركائز رئيسية حددها إطار الأمم المتحدة المعنون بـ "الحماية والحرية والانتصاف" وهي: واجب الدولة في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، ومسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان، وضمان وصول الضحايا إلى الانتصاف الفعال؛ القضائي منه وغير القضائي. إن حقوق الإنسان تغطي مجموعة واسعة من القضايا، وهي تمكّن الشركات من التحكم بتأثير عملياتها على المجتمع والتحكم بالمخاطر التي يمكن أن تنجم عن تنفيذ الأعمال.

هل هناك معايير أخرى متاحة للشركات التجارية في هذا المجال؟

نعم، هناك العديد من معايير حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات؛ إذ إننا نشهد تزايداً في عدد الشركات في العالم وفي منطقة الخليج التي التزمت بالمبادئ العشرة لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، علماً بأن اثنين من هذه المبادئ يتعلقان تحديداً بحقوق الإنسان، كما أن مواصفة أيزو 26000 للمنظمة العالمية للتقييم حول المسؤولية الاجتماعية تشمل حقوق الإنسان كأحد "المواضيع الرئيسية"، كما أن حقوق الإنسان موجودة أيضاً في معايير الأداء لدى مؤسسة التمويل الدولية (المؤسسة هي جزء من مجموعة البنك الدولي). كما يوجد توجيهات ومعايير خاصة لإدارة حقوق الإنسان في قطاعات محددة؛ فعلى سبيل المثال وضع "مركز دبي للسلع المتعددة" دليلاً إرشادياً حول استخراج المعادن الثمينة بطريقة مسؤولة، وقامت كل من مبادرة الاتفاق العالمي ومنظمة اليونيسيف ومنظمة Save the Children بالتعاون لتطوير "مبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية"، بالإضافة إلى "مبادئ داكا حول الهجرة بكرامة" التي طورتها مؤسسة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

”

حقوق الإنسان تغطي
مجموعة واسعة من
القضايا، وهي تمكّن
الشركات من التحكم
بتأثير عملياتها على
المجتمع والتحكم بالمخاطر
الناجمة عن الأعمال

“

ما هي الخطوات التي تقوم بها الشركات التجارية لتعزيز حقوق الإنسان؟

الخطوة الأولى غالباً ما تكون الإعلان عن التزام المؤسسة عبر تبني بيان سياسات بحقوق الإنسان؛ فالعديد من الشركات - على اختلاف اختصاصاتها؛ مثل أديداس، والبنك التجاري الدولي، كومبا ايرن اور Kumba Iron Ore، ماريوت، شل، فال - تملك سياسات حول حقوق الإنسان، ثم يأتي دور ما يسمى بإيلاء العناية الواجبة بحقوق الإنسان، أي عندما تبحث الشركة في مجمل قضايا حقوق الإنسان والمخاطر والأضرار التي قد تنجم عن عمليات الشركة، وتضع آلية تنفيذية للتعامل مع كل من هذه القضايا والمخاطر، بعد ذلك تقوم الشركة بالتطبيق العملي للإجراءات، ورصد التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال وتوثيقه وكتابة تقارير في هذا المجال.. كما أن عدداً من الشركات يقوم بوضع تقارير حول كيفية التزامها وتطبيقها للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان - الأمم المتحدة، كما فعلت شركة ميكروسوفت التي كتبت تقريراً كاملاً عما قامت به في هذا المجال خلال العام الماضي.



إن عالم الأعمال لا يعرف
حدوداً جغرافية،
وبالتالي فإن من شأن
الالتزام بحقوق الإنسان
مساعدة الشركات التجارية
على إظهار التزامها
بالمعايير العالمية



ما أهمية هذا الموضوع بالنسبة للشركات القطرية؟

إن عالم الأعمال لا يعرف حدوداً جغرافية، وبالتالي فإن من شأن الالتزام بحقوق الإنسان مساعدة الشركات التجارية على إظهار التزامها بالمعايير العالمية خلال أداء أعمالها؛ العديد من الشركات القطرية باتت توسع أنشطتها على مستوى عالمي وتقوم باستقطاب قوى عاملة متعددة الجنسيات، فمؤسسات مثل "منتجات" و"تسويق" لهما حضور عالمي بارز واكتسبتا شهرة عالمية. لذلك فإن اعتماد الإطار العام لمبادئ حقوق الإنسان والأعمال التجارية يساعد الشركات العالمية والقطرية على التأكيد أنه يتم التعامل مع مواردها البشرية بطريقة جيدة، وأن كل العمليات التي تقوم بها ضمن سلاسل الإنتاج والتوريد إنما تتم وفق المعايير الدولية.

وكيف يمكن لمركز موارد حقوق الإنسان والأعمال التجارية أن يساعد الشركات القطرية وغيرها؟

نحن مؤسسة مستقلة لا تتوخى الربح، تأسست في عام 2002، ولنا حضور في كافة أنحاء العالم، وممثلون إقليميون في الأردن ولبنان، نستخدم الشركات موقعنا الإلكتروني

HYPERLINK "C:\\Users\\a.hafez\\AppData\\Local\\Temp\\www.business-humanrights.org"www.business-humanrights.org

للتعرف على ما تقوم به الشركات الأخرى في مجال تعزيز حقوق الإنسان، أو للتزود بموارد إرشادية كتلك التي أشرت إليها خلال المقابلة، ونحن نعمل باستمرار على تزويد موقعنا الإلكتروني بعدد أكبر من الموارد الإرشادية باللغة العربية.

كما تنشر الشركات عبر موقعنا إجاباتها على الاستفسارات التي نوجهها إليها حول بواعث قلق من ممارسات قد تكون مضرّة بحقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية التي تقوم بها، ونحن نرحب دوماً بالأخبار التي يزودنا بها زوار الموقع وبالأمثلة العملية عن تطبيقات المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان والأعمال التجارية بهدف نشرها وتعميم الفائدة.

”

نرحب دوماً بالأخبار
التي يزودنا بها زوار
الموقع وبالأمثلة العملية
عن تطبيقات المبادئ
التوجيهية لحقوق الإنسان
والأعمال التجارية

“

الفصل

5

هموم وشواغل رواد المسؤولية الاجتماعية للشركات في الخليج

عندما بدأت أفكار المسؤولية الاجتماعية للشركات في الانتشار في منطقة الخليج، كان هناك عدد من الرجال والسيدات خلف نشر هذه الأفكار، بعضهم تولى مناصب في هذا الإطار في بعض الشركات والبنوك الكبرى، ولكن آخرين أسسوا مبادرات ومنظمات مدنية وشركات خاصة تعمل لنشر هذه المبادئ، اخترنا في هذا الفصل أربع شخصيات، وهم:

المستشار أحمد الحمدان.. رئيس مركز المسؤولية الاجتماعية في غرفة جدة، والذي جعل أحد همومه الأساسية مكافحة الفقر في السعودية من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الدكتور محمد جاسم المسلماني.. من قطر، والذي يدير مركزا في قطر مهمته نشر هذه المبادئ من خلال مجلة شهرية يصدرها، ومؤتمرات سنوية للمسؤولية الاجتماعية.

الدكتور خالد القعود.. من البحرين، والذي يترأس الجمعية البحرينية للمسؤولية الاجتماعية، والذي وضع تدريب الشركات على ممارسة مسؤولياتها هم الأول له.

المهندس محمود التركستاني.. رئيس دائرة المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي السعودي، والذي يعمل بنحو جلي على دمج الشباب في التنمية من خلال التدريب والتأهيل ورعاية مشروعاتهم الصغيرة. هذه النماذج الأربعة تعطي فكرة عامة عن هموم وشواغل رواد المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنطقة.

محرر الكتاب

صفحة 118 ابيض



رغم أن المسؤولية الاجتماعية تعني في جوهرها مساعدة الشركات في تفهم هذه المبادئ والعمل بموجبها، غير أن السيد أحمد الحمد يشغله أمر آخر وهو مكافحة الفقر في المملكة العربية السعودية

مكافحة الفقر في السعودية همه الأول

أحمد عبدالعزيز الحمدان
رئيس مركز المسؤولية الاجتماعية
بغرفة جدة

”
هناك قصورا في تنفيذ
خطط الدولة الرامية
إلى مكافحة الفقر رغم
اعتماد مبالغ قد تصل
إلى 10 مليارات ريال

تولى السيد أحمد عبدالعزيز الحمدان تأسيس وإدارة مركز المسؤولية الاجتماعية في الغرفة التجارية والصناعية بجدة، لقد تأسس هذا المركز قبل نحو 5 سنوات، وهو يعتبر من المراكز الرائدة في نشر مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في أوساط رجال الأعمال والشركات السعودية ويعقد لهذا الغرض الكثير من المؤتمرات وورش العمل، كما يدرّب عدداً كبيراً من الشباب الذين يرغبون في الانخراط بهذا المجال، ورغم أن المسؤولية الاجتماعية تعني في جوهرها مساعدة الشركات في تفهم هذه المبادئ والعمل بموجبها، غير أن السيد أحمد الحمد يشغله أمر آخر وهو مكافحة الفقر في المملكة العربية السعودية، فهو يعتقد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تلعب دوراً في مكافحة هذه الآفة من خلال توجيه مساعدات الشركات والجمعيات الخيرية نحو مساعدة القرى وخلق أجيال عاملة بدلا من كونها خاملة.

حسب الإحصاءات فإن نحو 5 ملايين سعودي تم تصنيفهم تحت خط الفقر، ورغم أن معايير تصنيف الفقراء تختلف من دولة إلى دولة؛ حيث إن الفقير السعودي ربما يعتبر غنيا مقارنة بأوضاع الفقير في الصومال، ولكن بالنظر إلى الثروات الضخمة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية فإن أي مواطن لا يتمكن من توفير سكن صحي أو علاج مناسب أو تعليم راقٍ لأبنائه ربما يصنف بمثابة رجل فقير، إضافة إلى البطالة المستشرية في أوساط الشباب، ولكن السيد أحمد الحمد رئيس مركز المسؤولية الاجتماعية بغرفة جدة يعتقد أن هناك قصورا في تنفيذ خطط الدولة الرامية إلى مكافحة الفقر رغم اعتماد مبالغ قد تصل إلى 10 مليارات ريال، ويحمل هذا القصور إلى جهات لم يسمها لعدم تنفيذ هذه الخطط، يقول إن (الدولة بعد اعتمادها لهذه الأموال لن تنزل إلى الميدان لكي تنفذ هذه الخطط، إنما يأتي دور الجهات المعنية بذلك للقيام بهذه المهمة).

وتتقاطع هموم مكافحة الفقر لدى السيد أحمد الحمد مع هموم أخرى أهمها أسئلة حول أين تذهب أموال الخيريين من رجال الأعمال؟، وما هي الآلية التي تعمل من خلالها الجمعيات الخيرية في استقطاب أموال التبرعات أو إنفاق هذه الأموال على المستفيدين؟، فهذه الأسئلة وغيرها ربما لا تجد إجابة لها في مجتمع الأعمال السعودي، ولكن السيد أحمد الحمد يقول إن (الأعمال الخيرية والاجتماعية والجهات التي تعمل بها أصبحت كثيرة لكونها شهدت توسعاً كبيراً غير أنها تحتاج إلى تنظيم، فهناك الكثير من أهل الخير الذين لديهم استعداد كامل للبدل إذا ما تأكدوا من صحة القنوات التي ينفقون من خلالها وضمن وصول مساعداتهم إلى مستحقيها فعلاً بالشكل السليم).

وهو يرى أن العمل الخيري لرجال الأعمال بخير لاسيما أن تجار السعودية ورجال أعمالها لديهم توجه قوي إلى هذا الجانب يجعلهم ينفقون الملايين من أجله، غير أن (الموضوع يحتاج إلى طمأنينة في الإنفاق ومعرفة الجهات التي تذهب إليها هذه المبالغ، فاليوم أصبح هناك تخوف من المشاركة في الأعمال الاجتماعية، خصوصا في ظل استخدام البعض هذا الجانب لتمويل جهات غير سوية، كالمنظمات الإرهابية).

ومن وجهة نظر السيد الحمدان فإن هناك ملايين من التبرعات التي يتم جمعها لصالح الجمعيات الخيرية ويتم تسريب مبالغ ضخمة منها لغير الأهداف التي جمعت من أجلها، فمن أهداف جمع التبرعات مكافحة الفقر وتسديد فواتير الفقراء، ولكن عند سؤاله عن البديل يقول: (بإمكان تلك الجهات أن تتعاقد مع المستشفيات لتقديم الخدمات العلاجية أو تسديد فواتير الكهرباء أو الإيجارات، كي تكون مساعداتها أجدى، في ظل وجود فئة من المجتمع مندوسة لأعمال الشر، حيث إن مئات الملايين التي تتم مصادرتها لدى الجماعات الإرهابية تأتي من مثل تلك الفئات التي تستغل قنوات المساعدات الخيرية الاجتماعية في هذه الأمور).

لكن إذا اعتبرنا جدلاً أن هذه الأموال إنما تذهب لسد حاجات الفقراء فإن المشكلة بحسب السيد الحمدان هي في كثرة الجهات التي تجمع التبرعات وكثرة القنوات التي يتم من خلالها صرف الأموال والأشدد قسوة هو في التمييز بين المحتاجين، لذلك يقدم السيد الحمدان حلاً وسطاً وهو (أن يتم تجميع تلك المؤسسات ضمن إطار واحد من خلال الغرفة التجارية والصناعية بجدة ومركز المسؤولية الاجتماعية والربط فيما بينهما باتصال إلكتروني والقيام ببحث موحد، بحيث يتم تفادي مثل هذه السلبيات والابتعاد عن تكرار تقديم المساعدة لأفراد معينين دون الآخرين).

”

يرى أن العمل الخيري
لرجال الأعمال بخير
لاسيما أن تجار السعودية
ورجال أعمالها لديهم
توجه قوي إلى هذا الجانب
يجعلهم ينفقون الملايين
من أجله

“

ويبقى الحل في نظر أحمد الحمدان ليس في توزيع الأرز والسكر والشاي وغيرها من المواد الغذائية على الفقراء نهاية كل شهر لأن هذه الجمعيات بذلك (تساعد على استمرار الفقر ولكن أهم شيء في المسؤولية الاجتماعية هو توفير مصدر رزق للفرد أو العائلة بحيث يستطيعون أن يعولوا أنفسهم، وذلك من خلال معاهد التدريب وإعداد كوادر مدربة في أي مجال كان، خصوصا أنه الآن لم يعد يوجد من لا يرغب في العمل).

”

يبقى الحل في نظر
الحمدان ليس في توزيع
الأرز والسكر والشاي
على الفقراء نهاية
كل شهر ولكن الحل
في توفير مصدر رزق
للفرد أو العائلة

“

صفحة 122 ابيض



الدكتور محمد جاسم المسلماني أول من أسس إدارة للبيئة في مؤسسة حكومية في دولة قطر حيث كانت البيئة حينها عبارة عن لجنة وطنية دائمة في أوائل التسعينات، واكتمل انشاء هذه الادارة تحت اشرافه في قطر للبتترول عام ٢٠٠٠ بوضع الإجراءات التي يجب على مشاريع البترول الالتزام بها

الهم البيئي الشغل الشاغل له

د. محمد جاسم المسلماني

”

عندما تأسس المجلس
الأعلى للبيئة عام 2002
كان د. المسلماني عضواً
فعالاً فيه واستمر عطاؤه
لعام 2009 عندما تحول
المجلس إلى وزارة البيئة

الدكتور محمد جاسم المسلماني أول من أسس إدارة للبيئة في مؤسسة حكومية في دولة قطر حيث كانت البيئة حينها عبارة عن لجنة وطنية دائمة في أوائل التسعينات، واكتمل انشاء هذه الادارة تحت اشرافه في قطر للبتترول عام 2000 بوضع الإجراءات التي يجب على مشاريع البترول الالتزام بها من اشتراطات الأمن والسلامة وحماية البيئة وتدرج د محمد في المجالات الادارية الرفيعة في قطر للبتترول مديرا للشؤون الصحة والسلامة والبيئة خلال الفترة من 1987 الى عام 2008 .

أنهى د محمد المسلماني رسالة الدكتوراه في جودة الهواء عام 2008 من جامعة برونييل مركز الأبحاث البيئية في بريطانيا . ثم أنتخب عضوا في المجلس البلدي المركزي في عام 2011 في دورته الرابعة عن دائرة المرخية.

“

وعندما تأسس المجلس الأعلى للبيئة عام 2002 كان د. المسلماني عضواً فعالاً فيه واستمر عطاؤه لعام 2009 عندما تحول المجلس إلى وزارة البيئة ولكن خلال تلك الفترة شارك في وضع القانون العام للبيئة وخصوصاً الاشتراطات الخاصة بالقطاع الصناعي وآلية تقييم المشاريع بالقطاع وآلية الترخيص للمشاريع الكبرى الجديدة، وتصحيح أوضاع المصانع القائمة كما شارك في وضع اللوائح التنفيذية للقانون وترأس العديد من اللجان مثل لجان المناخ و التظلمات ولجنة التنمية المستدامة.

كما نظم د. المسلماني منتدى الغاز والتنمية المستدامة 2006 والذي رفعت مخرجاته للجمعية العامة للتنمية المستدامة وتوصيات المنتدى التي صدرت عنه رسخت الدور العالمي للغاز الطبيعي وأهميته لدعم التنمية النظيفة ويدعم سلعها الجديدة من الغاز ومشتقاته.

كما كان له دوراً كبيراً في لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة 2002-2010 وفي عام 2007 ترأست دولة قطر هذه اللجنة التي ناقشت التحديات الكبرى للبيئة في العالم مثل التنمية الصناعية ومستقبل الطاقة ومصادرها الجديدة وتحديات المناخ ومواجهة تلوث الهواء وصدرت توصيات وتقارير عالمية وكان المسلماني رئيساً للفريق الذي أعد هذا التقرير وتم التصديق عليه ومناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة مما يمهّد الآن الطريق للأمم المتحدة لإنشاء منظمة جديدة تسمى منظمة الأمم المتحدة للبيئة والتي ستعقد أولى اجتماعاتها المبدئية في نيروبي -كينيا في العام القادم 2014 وذلك بديلاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

في عام 1998 أسس د. المسلماني اللجنة الوطنية للتغير المناخي لدولة قطر وترأسها حتى عام 2008 كما ترأس مجموعة مجلس التعاون للتغير المناخي وكان له دور كبير في اتخاذ القرارات المناسبة ورفعها للسادة الوزراء في قطاعات البيئة والطاقة والصناعة في مجلس التعاون، ولقد اتخذت هذه اللجنة الكثير من المواقف التي رسخت وحدة الصف الخليجي والتي تتصدى للتأثير على مصالحها التنموية خصوصاً على سلعها الأساسية المتمثلة في النفط والغاز والمشتقات الصناعية ورفض جميع الضرائب التي ينادى بها على الوقود الاحفوري والنقل البحري والجوي تحت مظلة حماية المناخ العالمي، لاسيما بما يسمى ضريبة الكربون.

كما أسس الدكتور المسلماني مبادرة دولة قطر عام 2004 من أجل إعفاء المشتقات الغازية والبتروكيماويات من الضرائب البيئية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والتي خاطب بها سمو الأمير الوالد الرؤساء وأصحاب الجلالة والسمو قادة دول العالم في منظمة التجارة العالمية والتي حظيت بالقبول والدعم العالمي مما أسس لتصنيف هذه السلع والمشتقات في قائمة السلع التجارية والبيئية المعفية من الضرائب تحت قرارات لجنة التجارة والبيئة في المنظمة "WTO".

كما قامت المجموعة الخليجية تحت رئاسته برفع توصية لأصحاب السادة الوزراء ومن ثم أصحاب الجلالة والسمو للتصديق على بروتوكول كيوتو قبل دخوله حيز التنفيذ مما حفظ للدول الخليجية حقها للمشاركة والاستفادة من الآليات وقرارات هذا البروتوكول الاستراتيجي العالمي.

ومن ضمن هذه الاستفادة أول مشروع للتنمية النظيفة تحت مظلة بروتوكول كيوتو لدولة

”

في عام 1998 أسس
د. المسلماني اللجنة
الوطنية للتغير المناخي
لدولة قطر وترأسها
حتى عام 2008 كما ترأس
مجموعة مجلس التعاون
للتغير المناخي

“

قطر ولصالح قطر للبترول والذي يعد الأكبر على مستوى العالم في قطاع الطاقة والذي يسمى بمشروع الشاهين لوقف حرق الغاز وإنشاء قيمة سوقية للكربون في دولة قطر بأكثر من مليار دولار في عام 2007 وقد وضع الدكتور المسلماني خطة وطنية لمصادر الكربون في الدولة توازي مائة مليون طن مكافئ من البترول .

وفي هذا الاتجاه ساهم الدكتور في تعديل قانون المحافظة على الثروة البترولية في دولة قطر الذي ألزم الصناعة والقطاعات بالعناية بالأبعاد البيئية ووضعها في عين الاعتبار والزامية دراسات الإخطار في الأمن والسلامة في قطاعات الطاقة وضرورة خضوعها وتبنيها لأفضل الممارسات العالمية. ووجب تبنيها لسياسة وقف حرق الغاز الطبيعي وحساب كميات الانبعاثات والتحكم فيها وفرض المخالفات التي تحمي البيئة الحضرية وتحافظ على صحة وسلامة الحياة البشرية.



في عام 2010 كان له دور كبير في تأسيس معهد الطاقة والبيئة في مؤسسة قطر حيث كلف من مكتب صاحبة السمو رئيسة المؤسسة مجالات المعهد

في عام 2010 كان للدكتور المسلماني دور كبير في تأسيس معهد الطاقة والبيئة في مؤسسة قطر للعلوم والتكنولوجيا حيث كلف من مكتب صاحبة السمو رئيسة المؤسسة بوضع المجالات التي يعنى ببحثها المعهد وخصوصاً حرق الغاز والانبعاثات الصناعية ومشاكل مصادر المياه والاستخدام الأمثل للمياه المعالجة وطرق الاستفادة منها ومعالجة المخلفات الخطرة والحضرية وحماية البيئة الفطرية وتنميتها وغيرها من التحديات.



كما تولى مجلس ادارة مركز المديرين القطري (الشركة القطرية الرائدة في تنظيم المؤتمرات خصوصاً البيئية و المتخصصة) حيث نظمت الشركة مؤتمرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتبنى خلال المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات والذي عقد في فندق شيراتون الدوحة في اكتوبر 2011 مبادرة لخلق شراكة بين المجلس البلدي والشركات القطرية في اطار مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات ، حيث يمكن تحت ظل هذه المفاهيم بناء شراكات بين المجلس والشركات لتطوير المناطق والدوائر المختلفة في الدولة كما بادر بالدعوة لمنتدى يجمع متخذي القرار في الشأن البلدي والمجلس لخلق مناقشة يشارك فيها المواطن لبث همومه التي تواجهه من خلال تنفيذ المشاريع المستقبلية.

وفي مسيرة الدكتور العالمية، ترأس لجان عدة في مجالات المناخ والمنظمة البحرية العالمية IMO وخصوصاً تطبيق اتفاق ماربول للنقل البحري من أجل ضم الخليج العربي لاتفاقية حماية البحار التي تحظر رمي مخلفات السفن تحت مظلة الاتفاقية، وقد تبني قادة دول المجلس هذه الاتفاقية عام 2008.

كما ترأس مناقشات التغيير المناخي مدافعاً عن مصالح دول 77 والصين وممثلاً لدول آسيا وكان للنشاط المشهود له في هذه المجالات التنسيق المباشر مع المفاوضين مع جميع الدول من أجل تقريب وجهات النظر والوصول للقرارات التي تحفظ الدول النامية وتقوي موافقتها.

وفي عام 2009 وحتى 2011 شغل الدكتور المسلماني منصب مدير الشؤون الفنية لبرنامج الأمن الغذائي التابع لمكتب سمو ولي العهد والذي استكمل الخطة الاستراتيجية للدولة في هذا المجال، كما أطلق مبادرة تحالف البلدان الجافة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة والذي يهدف لتحفيز التعاون بين دول الجنوب النامية ودول الشمال المتقدمة في مجال نقل التقنية وبناء القدرات ومكافحة الفقر والتصدي لظاهرة التصحر والأمن الغذائي .

والان يطلق د. المسلماني مبادرة جديدة مبنية على مفهوم الاستدامة و تشكيل شبكة وطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات ، تجمع تحت مظلتها الشركات والمنظمات القطرية التي تتبنى ممارسات مسؤولة في مجال التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة وفي هذا الصدد ترأس عدة اجتماعات ضمت شركات قطرية مرموقة موقعة على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة و كان الهدف من هذه الاجتماعات جعل هذه الشبكة ضمن شبكات الامم المتحدة للاتفاق العالمي، وقد وجد هذا التوجه القبول من عدة شركات و منظمات قطرية و سترى هذه المبادرة النور قريبا بدعم العديد من الهيئات ذات العلاقة.

”

والان يعمل د. المسلماني
على اطلاق مبادرة
جديدة مبنية على مفهوم
الاستدامة وتشكيل
شبكة وطنية للمسؤولية
الاجتماعية للشركات

“



يتمتع المجتمع البحريني بحيوية فائقة في جميع المجالات؛
خصوصا مجال المجتمع المدني حيث ينهض عدد كبير من
جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بدور كبير في خلق التوازن
السياسي والاقتصادي والاجتماعي

مهموم بكيفية تدريب الشركات للقيام بمسؤولياتها

خالد القعود

رئيس الجمعية البحرينية للمسؤولية الاجتماعية

الجمعية تهدف بدورها
إلى توجيه الشركات
العامة والخاصة
والمؤسسات الحكومية
على الطريقة الصحيحة
في صرف الأموال لخدمة
المجتمع

يتمتع المجتمع البحريني بحيوية فائقة في جميع المجالات؛ خصوصا مجال المجتمع المدني حيث ينهض عدد كبير من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بدور كبير في خلق التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفور ظهور مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية تم تأسيس منظمة ذات نفع عام أطلق عليها الجمعية البحرينية للمسؤولية الاجتماعية قبل نحو عام، وتم انتخاب الدكتور خالد القعود كأول رئيس لمجلس إدارتها.

يقول إن فكرة إنشاء الجمعية كانت بمبادرة من الدكتور خالد بومطيع، (لإنشاء جمعية ذات قوام صلب تعم بتطوير وبناء التنمية المستدامة بمملكة البحرين)، فالمسؤولية الاجتماعية هي إحدى الأساسيات والركائز لأي مجتمع ناجح، وأضاف أن الجمعية تهدف بدورها إلى توجيه الشركات العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية على الطريقة الصحيحة في صرف الأموال المرصودة لخدمة المجتمع والمساهمة في مشاريع تهتم بتطوير التنمية المستدامة بمملكة البحرين، موضحاً أن التركيز من الجمعية سيكون على أربع أساسيات لتنمية المشاريع وهي خدمة الاقتصاد والأفراد والبيئة والتراث

بالإضافة إلى أن دور الجمعية هو دور تثقيفي شراكي وإنجازي في ذات الوقت، حيث سنقوم بتثقيف الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية، وسنكون شريكا حليفا مع الشركات لإبراز بعض المقترحات وسنكون مساهمين في إنجاز بعض الأمور عن طريق الإشراف بإعطاء الإحصاءات والتي ستعود على المنشأة التي ستخدم المجتمع بأمور تعطي معدلات صحيحة لمدى أهمية تفعيل هذه البرامج.

وأضاف القعود: إن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، إضافة للمساهمة

في إنجاز أهدافها وفق ما خطط له مستقبلاً، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي، مشيراً إلى أن المبادرات لا بد وأن تكون ذات منفعة مستدامة وأن توجه وتستهدف جميع فئات المجتمع، وأن يكون التركيز على مشاريع مستدامة وموجودة طوال العمر بدلاً من أن تكون المبادرات وقتية وقصيرة..

موضحاً أن الجمعية ستسعى إلى سد النقص من نواحٍ مجتمعية عديدة، وستقدم العديد من الدراسات ذات الصلة والمنفعة والتي تساهم في ترشيد الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والتنمية المستدامة والتي لا يتم استغلالها استغلالاً صحيحاً، قائلاً: «لو حصرنا المبالغ التي تم صرفها في الخمس سنوات الماضية والتي صرفتها الشركات الكبرى لاستطعنا أن نبني مجمعاً لذوي الاحتياجات الخاصة أو مستشفى لعلاج الكثير من الأمراض»، لاسيما أن للشركات دوراً أساسياً في تنمية المجتمع ولكن بالطريقة الصحيحة.

وبيّن القعود أن دور الجمعية يكمن في إبراز ثقافة المسؤولية لدى الشركات العامة والخاصة، وإبراز مشاريع ذات تنمية حيوية وتنمية مستدامة للمجتمع البحريني عن طريق التكاتف بين الجمعية والشركات، إضافة إلى إبراز دور الشركات وعمل إحصاءات وتقارير مدى الجودة في إبراز وتطوير المجتمع البحريني، حيث ستخصص الجمعية جائزة لأفضل شركة ممارسة للمسؤولية الاجتماعية.

كما تم إدراج شهادة معتمدة عالمياً تعنى بـ CSR ضمن شهادات الأيزو مما يؤكد أهمية المسؤولية الاجتماعية على مستوى العالم، مؤكداً أن مستوى الأفراد يخلق السبب لأهمية إبراز مشاريع ذات أهمية حيث إن من سيقوم بتلبية هذه الاحتياجات هم الشركات والذين بمساهماتهم سيسهمون بما يساعد على تخفيف أعباء الأفراد.

وأضاف: فتحنا قسماً جديداً اسمه «شباب إيجابي»، لغرس خصلة في شباب المستقبل والذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 سنة فما فوق ليقوموا بمبادرات الزيارة والأعمال التي تهتم بخدمة المجتمع، كزيارة الأطفال المرضى والعجزة وزيارة الأيتام، حيث إن هذا القسم سيطور من شباب المستقبل ومدى انتمائهم للمجتمع كبرامج بسيطة كان يقوم بها الكبار سابقاً لخدمة المجتمع.

”

فتحنا قسماً جديداً اسمه
«شباب إيجابي»، لغرس
خصلة في شباب المستقبل
والذين تتراوح أعمارهم ما
بين 12 سنة فما فوق

“



يعتبر البنك الأهلي السعودي أحد أبرز البنوك العربية التي انتبعت إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات مبكراً فأنشأ دائرة أطلق عليها دائرة المسؤولية الاجتماعية ووضع على رأسها المهندس محمود التركستاني

يشغله دمج الشباب السعودي في التنمية

محمود التركستاني

مدير دائرة المسؤولية الاجتماعية في الأهلي السعودي

”

يعتقد أن المسؤولية الاجتماعية يجب أن يكون هدفها دعم إنتاجية المجتمع بالمساهمة في تحويل الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع إلى طاقات إنتاجية

يعتبر البنك الأهلي السعودي أحد أبرز البنوك العربية التي انتبعت إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات مبكراً فأنشأ دائرة أطلق عليها دائرة المسؤولية الاجتماعية ووضع على رأسها المهندس محمود التركستاني، كما خصص لها ميزانية سنوية تتراوح بين 60 و70 مليون ريال سعودي وهو مبلغ يمثل حوالي 1% من أرباح البنك السنوية.

المهندس محمود التركستاني يعتقد أن برامج المسؤولية الاجتماعية يجب أن يكون هدفها دعم إنتاجية المجتمع السعودي بالمساهمة في تحويل الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع إلى طاقات إنتاجية، واستغلال جميع الطاقات والموارد المتاحة لتوفير فرص عمل مختلفة تناسب فئات المجتمع كافة من خلال تأهيل الكوادر السعودية وتطوير قدراتهم العملية، ما يساعد شركات القطاع الخاص على توظيف مواردها البشرية، وتشجيع الشباب والشابات الراغبين في إقامة مشاريعهم الصغيرة، وكذلك مساعدة الأسر المحتاجة وتحويلها إلى أسر منتجة.

“

فالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظره هي مكافحة البطالة من خلال دعم الموارد البشرية وتأهيل الشباب لسوق العمل، ولكنه يعتقد أن كل شركة يجب أن تصمم برامج تخدم أهدافاً معينة انطلاقاً من مجالات عملها ومن البيئة المحيطة بها، فشركات التعدين التي تعمل في مناطق ريفية يجب أن تكون برامجها في المسؤولية الاجتماعية مختلفة عن شركات تعمل في مناطق حضرية، ويعتقد التركستاني - وهو أحد أبرز ممارسي المسؤولية الاجتماعية في المملكة السعودية - أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية في أي مؤسسة له أثر إيجابي عظيم (لأن ممارسة المسؤولية الاجتماعية تزيد من ولاء الموظفين لمؤسستهم وتصبح مصدر فخر وإعزاز بما تقوم به مؤسساتهم من أعمال، وبالتالي تزيد من عطائهم وإسهامهم في

تنمية وتطوير الأداء في المؤسسة، وارتفاع الروح المعنوية للموظف وزيادة الولاء ترفع بشكل مباشر من إنتاجيته.. وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت الأثر الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على العمل والإنتاج، ولا أنسى أن العملاء أصبح لديهم وعي بمجال المسؤولية الاجتماعية ما يجعلهم يفضلون التعامل مع الشركات التي لديها برامج مستدامة للمسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع على وجه الخصوص، ما ينعكس إيجابياً على أرباح تلك الشركات.

ويعتقد التركستاني أن تحفيز الشركات لممارسة مسؤوليتها تجاه المجتمع وتجاه موظفيها يأتي من عدة أوجه أولها التحفيز من خلال الجوائز، وثانياً الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في هذا الشأن، ورغم أنه يعتقد أن هناك تشجيعاً كبيراً من الدولة لبرامج المسؤولية الاجتماعية من خلال تكريم المؤسسات المتفوقة في هذا المجال من قبل ولاية الأمر تأكيداً منهم على أهمية هذا الجانب وتأثيره الإيجابي في نهضة المجتمع وتطوره إضافة إلى ما تقدمه الدولة وما تبذله من أجل تنمية وتطوير الأعمال والاستثمارات في المملكة وما تؤمنه لها من مناخ يمثل في حد ذاته أكبر المحفزات للشركات لتتنافس في هذا المجال، لكنني متأكد أن الدولة ما زال لديها الكثير لتقدمه كدعم وتحفيز للشركات المسؤولة.

ويرى التركستاني الذي يشغل منصبه كمدير لدائرة المسؤولية الاجتماعية لدى البنك الأهلي السعودي منذ ما يقرب من العقد من الزمن أن تفهم المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات السعودية يسير على نحو طيب، ولكنه يعتقد أن هناك ضرورة لدمج المسؤولية الاجتماعية في المناهج المدرسية: (أنا من أنصار تدريس المسؤولية الاجتماعية في المدارس، وهذا يوفر لنا فرصاً مستقبلية عظيمة ويزودنا بأجيال تتفهم حاجات مجتمعها وتفهم دورها في تحقيق تلك الاحتياجات).

”

**تحفيز الشركات لممارسة
مسؤوليتها يأتي من عدة
أوجه أولها التحفيز
من خلال الجوائز، وثانياً
الدور الذي يمكن أن تلعبه
الدولة في هذا الشأن**

“

الفصل

6

رائدات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الخليج

في بداية الألفية الثالثة انطلقت على الساحة العالمية أفكار المسؤولية الاجتماعية للشركات بقيادة الأمم المتحدة وبدأت معها جهود محمومة للترويج لهذه الأفكار وتشكيل المنظمات والشركات المتخصصة حول العالم، ولكن في هذا الوقت بدا لافتا للنظر أن من أخذ زمام المبادرة في منطقة الخليج للترويج والعمل على نشر هذه المبادئ العالمية هن سيدات خليجيات مثقفات، حيث أخذن على عاتقهن الترويج لهذه المبادئ، وبرزن في هذا المجال كناشطات أو خبيرات.

الكتاب الأبيض وفي هذا الفصل يرصد نشاط خمس من الناشطات في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر، ورغم اليقين بوجود سيدات كثر في هذه الدول لديهن إسهامات عظيمة ومقدرة في هذا الصدد؛ ولكن تظل أسماء مثل آسيا آل الشيخ في المملكة العربية السعودية وحبيبة المرعشي وإيمان المدني في الإمارات ومريم البغلي في الكويت وأخيرا أمال المناعي في دولة قطر رائدات بحق في هذا المجال.

محرر الكتاب

ابيض 132



السيدة آسيا آل الشيخ درست الماجستير في السياسة العامة في إحدى الجامعات الأمريكية وهي تعتبر واحدة من السعوديات القلائل اللاتي يتحدثن بطلاقة إلى وسائل الإعلام وينشرن صورهن في الصحف

مهمومة بخلق استراتيجياتية وطنية من خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص

آسيا عبدالله آل الشيخ

”

تعتبر آسيا آل الشيخ أبرز ناشطة على مستوى الخليج في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، فهذه السيدة السعودية التي تنحدر من أسرة آل الشيخ العريقة، أخذت على عاتقها مسؤولية نشر هذه المبادئ في أوساط مجتمع الأعمال السعودي.

أبرز ناشطة على مستوى
الخليج فهذه السيدة
السعودية التي تنحدر من
أسرة آل الشيخ، أخذت على
عاتقها مسؤولية نشر هذه
المبادئ في أوساط المجتمع

“

وأُسست عام 2006 أول شركة سعودية تعمل في هذا المجال وهي (شركة تمكين للاستدامة)، وتؤمن السيدة آسيا بأن الاستدامة أشمل من المسؤولية الاجتماعية، وتعتقد أن منظمة مثل المبادرة العالمية للتقارير (global Reporting Initiative) والتي تعرف اختصاراً بـ (GRI) أكثر أهمية من مبادرة الأمم المتحدة والتي تعرف بالاتفاق العالمي (Global Compact)؛ لأن مبادرة تقارير الاستدامة تضع إطاراً للشركات تكتب بموجبه تقاريرها السنوية للاستدامة. وأصبحت هذه التقارير تحظى بأهمية بالغة خصوصاً للشركات التي ترغب في الانتشار العالمي.

وتعيب على الشركات العربية عدم اهتمامها بإدراج أسمائها ضمن الشركات المسجلة لدى هذه المنظمة؛ ففي المملكة العربية السعودية ليس هناك أكثر من عشر شركات مسجلة لدى هذه المنظمة، بينما في قطر لا توجد سوى شركة واحدة هي شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو).

السيدة آسيا آل الشيخ درست الماجستير في السياسة العامة في إحدى الجامعات الأمريكية وهي تعتبر واحدة من السعوديات القلائل اللاتي يتحدثن بطلاقة إلى وسائل الإعلام وينشرن صورهن في الصحف، وقد لقي هذا التوجه استحساناً من وسائل الإعلام.

ولكن الأمر لا يخلو من هجوم سافر يطلقه البعض من على مواقع الإنترنت على سيدة يرون أنها متحررة ولا تلتزم بالحجاب على الطريقة السعودية، فيما وصفت صحيفة عكاظ السعودية السيدة آسيا كأول امرأة من أسرة آل الشيخ تنشر صورها في الصحف والمجلات، مما يُعتبر سبقاً لها سيُسجله التاريخ.

ترى آل الشيخ أن السنوات العشر القادمة ستشهد نمواً في الوعي المجتمعي بأهمية دور المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال، وقالت في حوار مع المؤلف: إن المسؤولية الاجتماعية ستكون المحرك الأول لهذا القطاع في ظل الدعم الكبير الذي تحظى به من قبل الدولة، والذي يهدف إلى تحقيق غد أفضل للمجتمع السعودي.

وكانت آل الشيخ قد أطلقت شركة متخصصة في هذا المجال في خطوة تعد الأولى من نوعها، ويأتي إطلاقها لهذه الشركة انطلاقةً من قناعتها بأن المجتمع هو وعاء الاقتصاد وأن أي تطور فيه ينعكس على الاقتصاد وبشكل إيجابي، وتعتقد أن الصرف على الأنشطة الاجتماعية استثمار اقتصادي بعيد المدى وأن المسؤولية الاجتماعية تعني التزام المنشأة تجاه المجتمع باستخدام العوائد المادية والجهود لدعم وتطوير المجتمع، ولكنها ترى في المقابل أن هناك شركات أجنبية تتغابي بتجاهل القيام بأي دور كمسؤولية اجتماعية في البلاد، وبعض الشركات السعودية تتذاكى بوضع «خدمة المجتمع» محل «المسؤولية الاجتماعية»، مؤكدة أنها ستعمل من خلال منصبها في مجلس الشورى على نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهمية دمجها في الأنظمة، وتحفيزه أيضاً، وترى أن المسؤولية الاجتماعية ستلعب دوراً هاماً في دمج القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وهي من النقاط الأساسية للأهداف التنموية الألفية «MDGs»، التي وقع عليها عدد من الدول العربية من بينها المملكة العربية السعودية.

ولكن من جانب آخر؛ تحاول السيدة آسيا آل الشيخ التفريق بشدة بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية ومسؤولية الشركات، وتقول إن الخلط في هذا الجانب جعلها تعتمد تسمية مسؤولية الشركات كبديل لكلمة المسؤولية الاجتماعية والتي تستخدم في كثير من الأحيان للتعبير عن مفاهيم العمل الخيري والاجتماعي.

ورغم أن استطلاعات الرأي التي تجريها شركات ومؤسسات دولية ومحلية تظهر نمواً في وعي الشركات بأهمية القيام بدور يتخطى التركيز على الربح المادي فقط، غير أن هذا الدور في نظر السيدة آسيا آل الشيخ لا يزال في حاجة إلى مزيد من الوعي والإدراك،

”

أطلقت شركة متخصصة
في مجال الاستدامة
في خطوة تعد الأولى
من نوعها في السعودية

“

ويواجهه معضلات ومخاطر، إضافة إلى الآثار المترتبة عليه من خلال عمليات إنتاج هذه الشركات.

ومن جهة أخرى؛ ترى أن الأزمة المالية التي ضربت العالم خلال السنوات القليلة الماضية جعلت عدداً كبيراً من الشركات حول العالم يتجه إلى تطبيق مفهوم استراتيجي واسع النطاق للمسؤولية الاجتماعية، لأنها ترى في هذه الأزمة فرصة سانحة لإعادة تقييم الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها المسؤولية المتقدمة، وهي تتجه الآن إلى اعتماد مفهوم شامل للمسؤولية الاجتماعية، يدمجها في الأسس والنظم الإدارية الخاصة بإدارة الموارد البشرية، ومنها إلى إدارة المشتريات والموردين وخدمة العملاء وغيرها من الإدارات، كما تقلص في الوقت نفسه ميزانية المسؤولية الاجتماعية المحصورة في الأعمال الخيرية وخدمة المجتمع.



وبخصوص الشركات السعودية تشعر آل الشيخ بالتفاؤل وتقول: ”تمكنا من رصد تقدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من نطاقه الضيق المعتمد على خدمة المجتمع والعطاء الخيري غير الاستراتيجي، إلى نطاق واسع يشمل ربط المسؤولية الاجتماعية للشركات بجوهر عمل الشركات، ومحاذاتها مع الأولويات الوطنية للبلاد، وهذا التوجه أفسح مجالاً أمام الشركات للبحث عن إمكان وضع استراتيجية مرنة للمسؤولية الاجتماعية تعتمد على أصحاب العلاقات والقضايا ذات الاهتمام بالنسبة إلى الشركات، وهذا للتمكن من لمس الآثار الإيجابية الأكثر نفعاً للمجتمع“.

تعمل السيدة
آسيا آل الشيخ
الآن مع وزارة التجارة
والصناعة على وضع
استراتيجية وطنية
للمسؤولية الاجتماعية



تعمل السيدة آسيا آل الشيخ الآن مع وزارة التجارة والصناعة على وضع استراتيجية وطنية للمسؤولية الاجتماعية، وأصبحت بموجب اتفاق مع الوزارة (الشريك المحلي لفريق العمل الحكومي الذي يتولى هذا الموضوع)، بينما وظفت واحداً من أبرز الخبراء العالميين للمساهمة في بلورة هذه الاستراتيجية وهو الدكتور ديجرجيو بتكوسكي، الذي عمل سنوات طويلة خبيراً في البنك الدولي وأسهم في وضع استراتيجيات لدول عديدة منها روسيا، وقال في تصريحات للمؤلف أثناء مشاركته في المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية للشركات القطرية: ”إن الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات هي عملية تغير مستمرة تسمح للدول بتعريف ومن ثم تحديد أولويات التنمية الوطنية، مما يمكن قطاع الشركات من المساهمة في حلها“.

فيما ترى آسيا ضرورة وجود حوار بين القطاعين العام والخاص حول الاستدامة، وإيجاد البيئة المناسبة لإشراك أكبر عدد من الجهات المعنية، هذا الحوار سيمكن من إيجاد مفهوم مشترك للمسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى ارتباطه ببيئة العمل في المملكة العربية

السعودية مما يساعد في تحديد أبرز التحديات التي تواجه مسيرة التنمية الوطنية ومن هنا ربط هذه التحديات بنشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات.. وهذا الحوار سيتطلب التزاماً من قبل القطاعين العام والشركات، ولكنها تعتقد أن جهود الحوار يجب أن تكون بقيادة الجهات الحكومية ذات الصلة بالشركات، وتعتقد من هذا المنطلق أن المملكة العربية السعودية يمكن أن تكون رائدة في هذا المجال؛ خصوصاً أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبحت تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام الشركات رغم أن هذا الاهتمام يأخذ شكلاً عرضياً وليس بالعمق المطلوب، ولكنها بينت أن بعض الشركات السعودية تستطيع وضع المملكة على خارطة الاستدامة العالمية حيث إن هناك العديد من الشركات التي وصلت إلى مصاف العالمية؛ على سبيل المثال لا الحصر: سابك، أرامكو السعودية، مجموعة صافولا، وتعتقد أنه في حال تنظيم أدوار الجهات المعنية والعمل على التطوير المستمر للاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، بالإمكان خلق نموذج فريد بالمملكة العربية السعودية للاستدامة يمكن قياس أثره في معالجة التحديات الوطنية الملحة.

”

ظلت السيدة آسيا آل الشيخ ضيفاً عزيزاً في مؤتمرات المسؤولية الاجتماعية التي يعقدها مركز المديرين القطري برعاية وزارة الأعمال والتجارة، فقد شاركت في المؤتمر الثاني عام 2010 ثم في المؤتمر الرابع عام 2013، وأشادت خلال حديثها لوسائل الإعلام القطرية بالمبادرات التي تطلقها قطر، قالت في تصريحات لها لصحيفة العرب القطرية إن ”المنتدى السنوي الذي تقيمه وزارة الأعمال القطرية بخصوص هذا الموضوع مفيد للغاية في هذا المجال، خاصة أن هذا المنتدى يحضره العديد من الخبراء الاقتصاديين والمتخصصين من مختلف الدول العربية والأجنبية.

ظلت السيدة
آسيا آل الشيخ ضيفاً عزيزاً
في مؤتمرات المسؤولية
الاجتماعية التي يعقدها
مركز المديرين القطري
برعاية وزارة الأعمال
والتجارة

“

وبالتالي فهو يقدم المزيد من المعلومات الجديدة والخبرات المتعلقة بموضوع المشاركة المجتمعية للشركات.. فيما أشارت إلى أن الدور الحكومي الذي تلعبه قطر في موضوع المسؤولية المجتمعية مشابه إلى حد كبير للدور الحكومي الذي تلعبه السعودية في هذا المجال، خاصة أن الأهداف المرجوة من هذا الدور لا تتعلق بعملية مراقبة الشركات فقط ولكن مساعدتها بشكل كبير في التوسع والتميز بعملية المشاركة المجتمعية، وقالت: «وزارة الأعمال في الدولتين تعتبر هي الشريك المناسب الذي يمثل مصالح القطاع الخاص».



تتمتع هذه السيدة القوية بدرجة عالية من التفكير الإيجابي، فقد نهضت بمسؤولية إدارة دار الإنماء الاجتماعي التابعة لمؤسسة قطر، وجعلت لهذه الدار حضوراً قوياً على الساحة المحلية

مهمومة برسم الابتسامه في وجوه الاسر

آمال عبداللطيف المناعي

سيدة المسؤولية الاجتماعية في قطر

”

حصلت السيدة آمال المناعي - التي تتولى مسؤولية المدير التنفيذي لدار الإنماء الاجتماعي - على ماجستير إدارة أعمال من كلية إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية ببيروت، كما حصلت على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة قطر ودبلوم عال في السياسة العامة والإدارة العامة من جامعة لندن.

نتيجة لأعمالها الرائدة تم
تكريمها خلال السنوات
الأخيرة من منظمات
عديدة منها تواصل في
سلطنة عمان بمنحها
جائزة الريادة في العمل
التطوعي

“

وتتمتع هذه السيدة القوية بدرجة عالية من التفكير الإيجابي، فقد نهضت بمسؤولية إدارة دار الإنماء الاجتماعي التابعة لمؤسسة قطر، وجعلت لهذه الدار حضوراً قوياً على الساحة المحلية، ويحضر مناسبتها السنوية والتي يطلق عليها العشاء الخيري عشرات من قادة المجتمع في جميع المجالات، كما شرف هذه المناسبة في إحدى دوراتها سمو الأمير الوالد وسمو الشيخة موزا بنت ناصر.

ونتيجة لأعمالها الرائدة في دار الإنماء الاجتماعي تم تكريمها خلال السنوات الأخيرة حيث كرمتها منظمة تواصل في سلطنة عمان بمنحها جائزة الريادة في العمل التطوعي عام 2011 ثم كرمتها مؤخرا ITP الشركة الناشرة للمجلات النسائية في الخليج بمنحها جائزة المرأة العربية. محرر الكتاب الأبيض التقاها العام الماضي وأجرى معها الحوار التالي:

متى بدأ الاهتمام بموضوع مسؤولية الشركات؛ خصوصاً أن هذا الأمر بمثابة تبشير بفكر وسلوك جديدين؟

قطر بدأت مبكراً اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات حرصاً على خدمة الاقتصاد وتعزيز جهود التنمية، والتجربة القطرية في هذا المجال ثرية وجديرة بالتقدير، وأسهمت في

إيجاد تعاون متوازن بين القطاعات كافة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

كيف تنظرين إلى نشاطك في هذا المجال؛ هل هو تفكير متعلق بالأعمال أم بالأفكار وكيف يمكن التوفيق بينهما؟

نشاطي في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات يجيء انطلاقاً من رؤية دار الإنماء الاجتماعي الرامية إلى بناء أسرة مستقرة تعتمد على ذاتها لتساهم في تطوير المجتمع، وانسجاماً مع رسالة دار الإنماء الاجتماعي التي تسعى باستمرار إلى تطوير قدرات أفراد الأسر والمجتمع في دولة قطر عبر توفير برامج متخصصة لتعزيز هذه القدرات وتنميتها وإتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة في المجتمع من أجل بناء أسرة مستقرة معتمدة على نفسها ومكتفية ذاتياً.

معروف أن التبشير بأفكار جديدة ومفاهيم جديدة يواجه صاحبه باستمرار تحديات وصعوبات، ما هو تقييمك لهذه الصعوبات وهل تم تحقيق نجاحات ملموسة؟

التغيير المجتمعي بشكل عام يستغرق وقتاً طويلاً، وتجربة المسؤولية الاجتماعية للشركات في بداياتها، لكنها حققت نجاحات مهمة، نحن في دار الإنماء الاجتماعي نبذل قصارى جهدنا من أجل المساهمة في صنع الفرق بتغيير حياة الكثيرين.

هناك صعوبات في التفريق بين مسؤولية الشركات كمبادئ ومسؤولياتها كعمل خيري، كيف هو الوضع هنا في دولة قطر فيما يتعلق بهذا الأمر؟

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام شركات ومؤسسات القطاع الخاص نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولقد دخلت دار الإنماء الاجتماعي في تجارب ناجحة مع عديد من الشركات التي رسخت لدورها المجتمعي في قطر بشكل متميز، ونتطلع إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لخدمة المجتمع القطري.

”

نشاطي في مجال المسؤولية الاجتماعية يجيء انطلاقاً من رؤية الدار الرامية إلى بناء أسرة مستقرة تعتمد على ذاتها لتساهم في تطوير المجتمع

“

ما هي طبيعة الصعوبات التي تواجه التقدم في مجال تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات القطرية من وجهة نظرك؟

تجني الشركات التي تتفاعل مع مسؤوليتها الاجتماعية فوائد عديدة تسهم في تحقيق التميز التنافسي في عالم الأعمال، والشركات التي تشارك في المسؤولية الاجتماعية تحسن فرص الحصول على رأس المال، وتكسب الموظفين والعملاء، وتشكل تحالفات وشراكات مع شركات أخرى، وتعزز صورتها الذهنية، وغيرها الكثير من الفوائد.



بالأرقام؛ كم عدد الشباب والشابات الذين استفادوا من برامج دار الإنماء الاجتماعي خلال السنوات القليلة الماضية؟

نسعى دائماً أن نستفيد
الشباب والشابات
من برامجنا المختلفة
التي تلبي طموحاتهم
من أجل مستقبل أفضل

يبلغ عدد الأسر التي تخدم حالياً (650) أسرة و تتعدد برامج الدار التي تستهدف الشباب وتنشعب؛ فيبلغ عدد الأعضاء بمشروع الأسرة العصرية بالوقت الحالي بحدود 160 عضواً، وتتعدد مشاريعهم ما بين مشاريع الطبخ والأطعمة التي تمثل النسبة الأكبر بحدود 30% من عدد المشاريع، وتأتي مشاريع العطور والبخور بالمرتبة الثانية وبنسبة 20% من إجمالي عدد المشاريع، وبالمرتبة الثالثة مشاريع الخياطة والتي تشكل 10% من إجمالي عدد المشاريع الأعضاء إضافة إلى مشاريع منزلية تقليدية أخرى... إحصائياً للفترة من 2007 : 2011؛ لقد بلغ عدد الطالبات المستلمة في صندوق رساميل ما يزيد على 425 طلباً، وتم تدريب ما يزيد على 300 متقدم وإقراض ما يزيد على 45 متقدماً، وبلغ عدد المتدربين لبرنامج الخطوة الأولى منذ التأسيس 366 متدرباً.



نسعى دائماً أن نستفيد الشباب والشابات من برامجنا المختلفة التي تلبي طموحاتهم من أجل مستقبل أفضل.

هل أنت سعيدة بالنجاحات التي حققتها على المستوى الشخصي؟

السعادة تكمن في نجاح الدار في رسم ابتسامة على وجوه الأسر الكريمة التي تحقق أهدافها من خلال برامج وأنشطة الدار التنموية، فنحن نسعى دوماً لخلق ودعم فرص حياتية ملائمة للتأهيل والتطوير المهني من خلال مساعدة الأفراد على اكتشاف وصقل قدراتهم ومهاراتهم لتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل.

140 ابيض



بفضل جهودها الدؤوبة وثقة الإدارة في عملها أصبحت غرفة دبي واحدة من أفضل المؤسسات الوطنية تميزاً ونالت رضا موظفيها وعملائها لثلاث سنوات متتالية.

رضا الموظفين في الغرفة شغلي الشاغل

إيمان المدني

مدير تنفيذي في غرفة دبي

إيمان المدني متحدثة
لبقة ونالت استحسان
المستمعين إليها
في المؤتمرات
التي درجت على تمثيل
الغرفة فيها

عقب تخرجها في جامعة زايد قبل خمس سنوات تخصص الصحة البيئية؛ انضمت إيمان المدني إلى غرفة تجارة وصناعة دبي كموظفة إدارية، وأصبحت بعد فترة وجيزة مديراً تنفيذياً للمسؤولية المؤسسية بالغرفة لتشرف على تطوير استراتيجيات الغرفة في هذا الصدد، وبفضل جهودها الدؤوبة وثقة الإدارة في عملها أصبحت غرفة دبي واحدة من أفضل المؤسسات الوطنية تميزاً ونالت رضا موظفيها وعملائها لثلاث سنوات متتالية.

السيدة إيمان المدني متحدثة لبقة ونالت استحسان المستمعين إليها في المؤتمرات التي درجت على تمثيل الغرفة فيها؛ من ذلك المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية والذي عقد في الدوحة في مايو 2013، في هذه المقابلة والتي أجراها معها محرر الكتاب تتطرق إلى الكيفية التي تعمل بها الغرفة لتعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الإماراتية ولكنها تركز على الكيفية التي تخدم بها موظفي الغرفة أولاً.

غرفة دبي تريد أن تصبح الغرفة الأكثر التزاماً بالمسؤولية الاجتماعية.. كيف تريدون تحقيق ذلك؟

هذه ضمن رؤية الغرفة حيث تعمل لتكون أفضل غرف التجارة في العالم من ناحية المسؤولية الاجتماعية المؤسسية ونعمل لتحقيق هذا الهدف من خلال المحافظة على البيئة وذلك بتخفيض استهلاك الكهرباء والاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة، ومن جانب آخر العمل على المحافظة على ولاء العملاء والموردين والمجتمع.

ما هو الدور الذي تقوم به الغرفة مع الشركات؟

نحن مؤسسة ذات نفع عام ولكن لدينا قسم أخلاقيات الأعمال وهذا القسم يحاول تحقيق أهدافه من خلال التدريب والتوعية والاستشارات كما نساعدهم بتوفير الأدوات التي تجعل منهم مؤسسات مسؤولة ولدينا موقع على الإنترنت للأعمال المسؤولة.

على نحو شخصي كيف تنظرين إلى هذه الجهود؟

أعتقد أن المؤسسات أصبحت أكثر اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية لأن هذه المبادئ لها تأثير على سمعتها فكل ما كان لدى المؤسسة التزام بالبيئة وبالحفاظ على حقوق عمالها كلما زادت ثقة الناس بها، وأرى أن شركاتها بدأت تسير على هذا المسار ولكن ما زال الطريق أمامنا طويلاً.

كيف تنظرين إلى جهودك الشخصية في هذا المجال، وهل أنت راضية؟

أنا في غاية الرضا حيث أعمل على زيادة وعي المجتمع بهذه المبادئ مثل أهمية الحفاظ على البيئة والمحافظة على المجتمع وأيضاً الحفاظ على مصادر الطاقة وكانت هذه هي أهدافي منذ البداية ولكن أقول إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جديد ومثل هذه المبادرات كانت تطبق سابقاً ولكننا وضعناها في قالب جديد تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

تحدثت عن توفير بيئة عمل للموظفين في الغرفة؛ فكيف هي الإنجازات في هذا الجانب؟

موظفو الغرفة يستخدمون مكاتب صديقة للبيئة وبالنظر إلى أنهم يعملون لساعات طويلة في المكاتب فقد غيرنا نوعية المكاتب، وأصبحنا نستخدم كراسي مكتبية تساعد في وضعيات الجلوس ويتم استخدامها من الجميع، ولا توجد تفرقة بين الموظفين في هذه الناحية، إضافة إلى ذلك فإن الغرفة تولي اهتماماً كبيراً بصحة موظفيها كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية.

وهناك مبادرات عديدة في هذا الجانب، كما أن إدارة الغرفة منفتحة للغاية تجاه المبادرات



أنا في غاية الرضا حيث
أعمل على زيادة وعي
المجتمع بمبادئ مثل
أهمية الحفاظ على البيئة
والمحافظة على المجتمع
وأيضاً الحفاظ
على مصادر الطاقة



التي تصدر عن موظفين فيما يتعلق بتحسين بيئة العمل ونحن نهتم للغاية فيما يسمى بزيادة رضا الموظفين.

هل هناك جوائز حصلت عليها الغرفة في هذا الصدد؟

نعم لقد حصلنا على جائزة التميز في الأداء الحكومي في فئة أفضل مؤسسة في رضا الموظفين ورضا العملاء لمدة ثلاث سنوات على التوالي، وذلك نتيجة للكثير من الجهود التي تم بذلها في هذا الصدد، ودعني أذكر بعضاً مما نقوم به للعمل على زيادة إنتاجية موظفينا حيث وضعنا أجهزة لقياس ثاني أكسيد الكربون فكلما زادت نسبة هذا الغاز في المكاتب تقل الإنتاجية، وهذه حقيقة علمية لذلك نعمل على مراقبة نسبة العاز ومن ثمّ نزيد التهوية في حال زيادتها على المعدل المقبول، كما نستخدم أيضاً نوعية معينة من السجاد لا تفرز مواد سامّة أو متطايرة.



نحن نتقبل المبادرات
التي تأتينا من موظفين
أو أقسام ونقوم بتطبيقها
إذا رأينا أنها مفيدة

مثل هذه الأفكار هل تخرج من قسمكم أم هناك أقسام أخرى متخصصة؟

نحن نتقبل المبادرات التي تأتينا من موظفين أو أقسام ونقوم بتطبيقها إذا رأينا أنها مفيدة وقد شكلنا لجنة الصحة والسلامة والبيئة، وأعضاؤها من مختلف الأقسام ومهمتها تجميع المبادرات والدراسات فيما يتعلق ببيئة العمل وصحة الموظفين.

ما مدى تجاوب الإدارة العليا مع مثل هذه الأفكار والمبادرات؟

تجاوب المدير العام كان أكبر حافز للاستمرار في تحقيق الإنجازات في هذا الصدد، ولدى المدير العام روح إنسانية عالية فقد اعتاد على الاهتمام بجميع الموظفين والعمال، وله تقليد ممتاز في الاهتمام حيث يوزع هدايا سنوية لعمال النظافة بنفسه، وهذا مثال لرفع درجات الاهتمام.



صفحة 144 ابيض



ارتبط اسمها كناشطة بيئية لها وزنها الثقيل في الإمارات، وعندما برزت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في المنطقة كانت السيدة حبيبة سباقة في هذا المجال

مهمومة بتكريم الشركات الملتزمة بمعايير المسؤولية الاجتماعية

حبيبة المرعشي

جوائز المسؤولية الاجتماعية تستند على معايير الاستدامة وأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن

تعتبر السيدة حبيبة المرعشي - التي أسست منظمة أريبيبا سي إس آر بدولة الإمارات العربية المتحدة - أول سيدة خليجية تعمل في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أنها السيدة الأولى التي تمكنت بفضل جهودها الدؤوبة من أن تصبح عضواً في مجلس إدارة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.. السيدة حبيبة المرعشي لها علاقة وطيدة بالبيئة، فقد أسست مجموعة الإمارات للبيئة عام 1992، ومنذ ذلك الوقت ارتبط اسمها كناشطة بيئية لها وزنها الثقيل في الإمارات، وعندما برزت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في المنطقة كانت السيدة حبيبة سباقة في هذا المجال، فأُسست أول شبكة للمسؤولية الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي تحت مظلة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وفور تأسيس هذه الشبكة أطلقت جوائز المسؤولية الاجتماعية في عام 2008 من قبل الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (ACSRN)، وهي منصة لأصحاب المصلحة المتعددين القائمين بتطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المنطقة العربية.

جوائز المسؤولية الاجتماعية تستند على معايير الاستدامة وأفضل الممارسات الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتم توزيعها سنوياً في احتفال ضخم بإمارة دبي تحت رعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للطيران المدني؛ الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات، وبدعم من الميثاق العالمي للأمم المتحدة والشبكة الإقليمية للميثاق العالمي للأمم المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

تكشف المرعشي أن جوائز المسؤولية الاجتماعية، خلال الـ "خمس دورات" منذ إطلاقها تمكنت من الوصول إلى أكثر من 400 منظمة حكومية وغير حكومية ومؤسسات القطاع الخاص من 13 دولة عربية، ومن ضمن المؤسسات الفائزة في عام 2012 شركات عربية

وخليجية عديدة؛ مثل: شركة الكويت الوطنية للبترول - الكويت، الفطيم كاريليون - دولة الإمارات، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات - البحرين، وشركة ودي إل أيه بايبر الشرق الأوسط؛ بنك ساراسين ألبن - الشرق الأوسط المحدودة، وشركة ABB LLC عمان، وشركة بوينغ - الإمارات، وبنك سال بي إل سي - لبنان.

وفي المقابل؛ فإن جوائز هذا العام 2013 تنظم تحت شعار "قيادة الاستدامة من خلال الشركات المواطنة"، التي ستضم 6 فئات تتمثل بالشركات الصغيرة (1 : 99 موظفاً)، والشركات متوسطة الحجم (100 : 499 موظفاً)، والشركات الكبيرة (500 موظف وأكثر)؛ فضلا عن مؤسسات القطاع العام (الإدارات الحكومية وهيئات القطاع العام من أي حجم والتي تقدم خدمات غير تجارية)؛ الشركات والمنظمات غير الحكومية (أفضل مشروع تعاوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات بين مؤسسة ومنظمة غير حكومية)، والأعمال الجديدة (المؤسسات حديثة العهد التي يقل عمر تأسيسها عن 3 سنوات، من أي حجم).

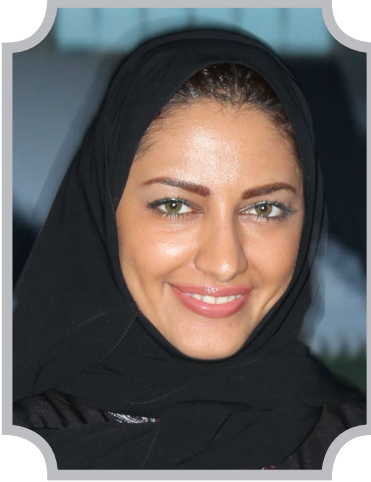
”

التقييم يتم من قبل
لجنة تحكيم تضم
فريقا من الخبراء العرب
والدوليين

وفيما يختص بالتقييم ومبادئ الشفافية نوهت المرعشي إلى أن التقييم يتم من قبل لجنة تحكيم تضم فريقا من الخبراء العرب والدوليين، ولفتت إلى أنه يمكن للشركات الترشح للجائزة ضمن إحدى الفئات الثلاث للمؤسسات (كبيرة، متوسطة أو صغيرة) اعتمادا على حجمها، والتي تنطبق أيضا على الشركات والمنظمات غير الحكومية التي سيكون عليها ملء استبيان مستقل، وأضافت أنه مع التطور المستمر للجائزة فقد تم عمل استبيان جديد ليتناسب مع اختلاف المعايير المطلوبة من فئة الشركات والمنظمات غير الحكومية، حيث يتألف من 17 بنداً، وسيتم النظر في طلبات جميع المتقدمين المؤهلين للحصول على جائزة الأعمال الجديدة التي أنشئت منذ أقل من ثلاث سنوات، كما قدم أيضا استبيان منفصل معني بالمشاريع الصغيرة (نسخة مختصرة من استبيان الشركات المتوسطة والكبيرة)، والذي يأخذ بعين الاعتبار محدودية نطاق عملياتها.

وتقول: إن الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للشركات هي جائزة غير نقدية حيث يتم تقديم دروع من الكريستال للفائزين، وهي بمثابة رمز دائم يدل على قيادتهم المتميزة والالتزام لاستدامة مؤسساتهم في العالم العربي، وتعكس الدرغ المكونة من بلورة مغلقة - تحتوي على رمال الصحراء مع إفساح المجال لها للتحرك عن تفرد في هذه المنطقة - بطبيعتها المتميزة وتكون بمثابة تذكير دائم بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات للفائزين بها، وكذلك أهمية التكيف والتأقلم مع تغير الظروف المحيطة.

“



أسست دلال الدوسري - التي يمكن أن نطلق عليها دون موارد صفة رائدة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الرياضي - وكالة إمباكت في الدوحة قبل نحو ثلاثة أعوام، وهي أول شركة متخصصة في تقديم حلول المسؤولية الاجتماعية المتكاملة للقطاع الرياضي

هما الأول وضع المسؤولية الاجتماعية في صلب اهتمامات الرياضيين

دلال الدوسري

رائدة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الرياضي

”

قدمت "إمباكت" حلولها المبتكرة، المختلفة وغير التقليدية للعديد من المؤسسات الرياضية منها: مشروع المسؤولية الاجتماعية لنادي السد الرياضي

أسست السيدة دلال الدوسري - التي يمكن أن نطلق عليها دون موارد صفة رائدة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الرياضي - وكالة إمباكت سي إس آر في الدوحة قبل نحو ثلاثة أعوام، وتصف هذه الوكالة بأنها أول وكالة متخصصة في تقديم حلول المسؤولية الاجتماعية المتكاملة للقطاع الرياضي والوحيدة في منطقة الخليج العربي تقوم على خلق قيمة مشتركة تربط الرياضة والرياضيين والشركات المستثمرة في القطاع الرياضي بالمجتمع من خلال برامج مسؤولة هادفة.

ابتدأت رحلة "إمباكت" في مايو 2011م من العاصمة القطرية الدوحة بعد أن أدركت مؤسسيتها والمدير العام السيدة دلال الدوسري الفجوة بين المؤسسات الرياضية والمجتمع، وعقدت العزم على الاستغلال الأمثل لقوة وشعبية الرياضة كلفة عالمية للتواصل تجاه قضايا مختلفة في الخليج العربي من خلال أول عقد للوكالة مع نادي السد الذي حققت معه النجاحات.

“

تضم "إمباكت" خبرات متخصصة دولية معتمدة في الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث التفوا في توفير حلول مسؤولة تتناسب مع ثقافة البيئة الخليجية والمتماشية مع معايير الاحتراف القارية والعالمية.

قدمت "إمباكت" حلولها المبتكرة، المختلفة وغير التقليدية للعديد من المؤسسات الرياضية منها: مشروع المسؤولية الاجتماعية لنادي السد الرياضي بموسميه الأول والثاني، خطة تطوير جائزة المسؤولية الاجتماعية في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم 2012، خطة تفعيل

المسؤولية الاجتماعية في الاتحاد السعودي لكرة القدم 2012، مبادرة مشروع المسؤولية الاجتماعية في كأس الخليج (21).. واليوم أقل ما يقال عن الوكالة إنها أدخلت فكر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الرياضي في دولة قطر واستقطبت الشركات الخليجية الرائدة مثل: البنك التجاري، روتا، شركة ناصر بن خالد للسيارات، شركة المنع، مكتبة جرير وشركة المراعي السعودية للاستثمار في برامج المسؤولية الاجتماعية الرياضية.

وتطمح "إمباكت" لوضع المعايير المحلية لبرامج المسؤولية الاجتماعية الرياضية في منطقة الخليج العربي وفق المواصفات والمعايير الدولية في هذا المجال.

وكانت أكبر نجاحات دلال الدوسري هو إقناعها لإدارة نادي السد بتبني استراتيجية من خمسة أعوام في المسؤولية الاجتماعية، لم يكن هذا المفهوم شائعاً في الأوساط الرياضية العربية، فكانت مهمة إقناع النادي ليكون رائداً في هذا الصدد ضرباً من الخيال قبل عدة أعوام، غير أن السيدة دلال استطاعت تحقيق هذا الإنجاز بقدراتها التعبيرية الهائلة، جاءت إلى الدوحة كأول سيدة خليجية متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية في القطاع الرياضي، وفي يدها اليمنى شهادة ممارس دولي معتمد في الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وبخبرة 9 سنوات في المجال الإداري، منها 4 سنوات في العمل بالقطاع الرياضي، ابتداءً من رابطة دوري المحترفين السعودي كمديرة ملف الاتحاد الآسيوي كما تحمل أيضاً شهادة الماجستير في تخصص الإدارة من جامعة كونكورديا الكندية، وفي يدها الأخرى وكالة "إمباكت" لحلول المسؤولية الاجتماعية - الوكالة الأولى والوحيدة لحلول المسؤولية الاجتماعية المتكاملة المتخصصة في القطاع الرياضي في منطقة الخليج العربي، وعندما تبنى النادي هذا المفهوم وأدخله ضمن استراتيجيته التشغيلية أصبح بذلك ودون ريب النادي الخليجي والعربي الأول المسؤول اجتماعياً، ولم يكتف بذلك بل عين سفراء من لاعبيه ليكونوا سفراء له في المسؤولية الاجتماعية.

والآن ومن خلال عملها في المجال الرياضي تدرك السيدة دلال عمق الفجوة بين المؤسسات الرياضية والمجتمع حيث تقول: "عقدت العزم على الاستغلال الأمثل لقوة وشعبية الرياضة كلغة عالمية للتواصل تجاه قضايا مختلفة في الخليج العربي".

”

تطمح دلال لوضع المعايير المحلية لبرامج المسؤولية الاجتماعية الرياضية في منطقة الخليج العربي وفق المواصفات والمعايير الدولية في هذا المجال.

“



رسالتها للماجستير كانت بعنوان (نحو صياغة منهجية مؤسسية لخدمة أهداف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال) وهي دراسة تحليلية على أحد البنوك الكويتية

الالتزام بالمبادئ العشرة للميثاق العالمي تشغيلي الشاغل

مريم البغلي

أول ناشطة في المسؤولية الاجتماعية بالكويت

اختارت الناشطة الكويتية مريم البغلي أن تكون قضية المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقاتها في الكويت) موضوع رسالتها للماجستير في عام 2011م، التي انطلقت منها فكرة وجود موقع متخصص للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الكويت، من خلال مشروع (KuwaitCSR.net)، وبينت دراسة البغلي - التي عكفت عليها - مدى الحاجة لوجود برامج وأنشطة متخصصة في المسؤولية الاجتماعية، وكذلك الحاجة إلى توعية المجتمع والعاملين بالشركات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية أسوة بما يحدث في الشركات العالمية، وضرورة وجود قاعدة بيانات متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الكويت تكون مرجعاً لكل الشركات ولكل مهتم في مجال المسؤولية الاجتماعية، لذلك كانت الحاجة نواة تكوين هذا المشروع.

وفيما يتعلق بمدى استجابة قطاع الأعمال في الكويت لنشر الأخبار في الموقع (KuwaitCSR.net) تقول الناشطة مريم البغلي: إن الموقع حديث النشأة تأسس في فبراير 2012، وقد تمت مخاطبة عدد من الشركات التي رحبت بالتعاون مع الموقع، سعياً لتحقيق تنمية مستدامة للمجتمع الكويتي من خلال رؤية وطنية.

وفي المقابل؛ تعتبر الناشطة الكويتية أن هذا المشروع يعتبر جهداً فريداً، يتميز بما يحتويه من دليل إلكتروني لشركاء المسؤولية الاجتماعية في الكويت، يشتمل على نبذة للشركات ذات الأنشطة المجتمعية ويمكن لأي شركة كويتية أو لديها فروع بالكويت وتقديم أنشطة وبرامج مجتمعية الانضمام لدليل شركاء المسؤولية الاجتماعية، وفتت البغلي إلى أن الموقع يعتبر مرجعاً للشركات ولكل مهتم في مجال المسؤولية الاجتماعية، ويهدف إلى تشجيع القطاع الخاص في دولة الكويت على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع، وتقديم أنشطة

الموقع الإلكتروني حديث النشأة تأسس في فبراير 2012، وعدد من الشركات رحبت بالتعاون معه، سعياً لتحقيق تنمية مستدامة للمجتمع الكويتي

مجتمعية وفق الالتزام بالمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي ركزت على حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

وبخصوص الجهود الأخرى في مجال نشر وتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات، بجانب الموقع الإلكتروني هناك صفحة على الفيس بوك kuwaitcsr.net، والتويتر @Kuwaitcsr واليوتيوب KuwaitCSR، ومن المتوقع قريباً إنشاء قسم متخصص في الاستشارات للشركات الراغبة في تطوير برامجها للمسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن المشاركة في معرض Kuwait GIVE في الفترة من 12 : 16 أبريل الماضي في أرض المعارض بمشرف - الكويت، وهنا فقد خصت مريم البغلي بالشكر الشركة الوطنية للاتصالات التي قامت بدعم هذا المعرض.

وقد جاءت رسالة الماجستير للناشطة مريم البغلي بعنوان (نحو صياغة منهجية مؤسسية لخدمة أهداف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال) وهي دراسة تحليلية على أحد البنوك الكويتية، تناولت الباحثة من خلالها دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق أهدافها وفي خدمة مجتمعاتها بشكل عام، وأهمية المنهجيات المؤسسية في إدارة برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

”

تعتبر الناشطة الكويتية
أن هذا المشروع يعتبر
جهداً فردياً، يتميز بما
يحتويه من دليل إلكتروني
لشركاء المسؤولية
الاجتماعية في الكويت

“



تقر العليمي بكونها في السابق «متهمّة بممارسة أشكال أكثر تقليدية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمركزة على الهبات في أوائل سنوات الـ 2000 ولكنها تخلّت عن المقاربة تلك بالكامل

ان تكون رياديا يجب ان يسئ الناس فهمك لمدة عشر سنوات

لينا العليمي

الناشطة الاجتماعية المرموقة من البحرين

حازت لينا العليمي على ماجستير من جامعة دارتموث Dartmouth ودرست في كلية جامعة هارفرد للأعمال في الولايات المتحدة، ثم عادت إلى وطنها البحرين لتشارك في تأسيس Triple Bottom Lin Associate (3BL) وهي مؤسسة للاستشارات في مجالي التأثير والاستدامة الاجتماعيين.

عادت إلى البحرين وحافظها الأول كان رؤيا طويلة الأمد لبيئتها الأصليّة. تقر العليمي بكونها في السابق «متهمّة بممارسة أشكال أكثر تقليدية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمركزة على الهبات في أوائل سنوات الـ 2000 ولكنها تخلّت عن المقاربة تلك بالكامل، بعد أن اكتشفت المؤسسة الاجتماعية في جامعة دارتموث، وتمعنّت في دراسة أعمال المعلم في التمويل الأصغر محمد يونس و يكمن التحديّ في إقناع القطاع الخاص بأنّ الاستدامة فرصة لإنتاج الدخل بنسبة خطر محدودة، وليست مجرد أداة تسويق غير استراتيجية.

طارق، شقيق العليمي، درس في كلية كاس Cass للأعمال وعمل لدى مؤسسة اجتماعية محلية في لندن، عاد عام 2009 مع شقيقته إلى البحرين، في مقابلة تلفونية مع محرر الكتاب تحكي لينا العليمي عن تجربتها في تأسيس منظمة 3BL تقول لم يكن في البلاد موقعا أو نقطة مخصّصة لنوع الأعمال التي أردنا أن نحققها، والتي يشير إليها بعض زبائننا اليوم بالمكان المهني الأمثل. فالمنظمات غير الحكومية «تقليدية للغاية في مقاربتها، وكانت الحكومات والهيئات الدولية غارقة في المعاملات البيروقراطية، لذا لم يبق لنا إلا خيار ابتكار منظمة هجينة توسيع الرؤيا الشاملة تشق 3BL اليوم طريقاً جديدة للشركات الناشئة في البحرين، إذ تساعدها على التحليّ بوقوع اجتماعي أكبر من خلال التنمية على أساس تعددية المساهمين.

يكمن التحديّ في إقناع القطاع الخاص بأنّ الاستدامة فرصة لإنتاج الدخل بنسبة خطر محدودة، وليست مجرد أداة تسويق غير استراتيجية

تؤكد العليمي في هذا المجال: (اذا كنا نعمل على قضية تستدعي مسؤولية الشركات الاجتماعية لشركة معينة ، وتكون القضية الإسكان الميسور على سبيل المثال، فنحن نسعى إلى الحصول على دعم وزارة الإسكان، البلديات المحلية، منظمات دعم المؤسسات ك Tamkeen والمنظمات غير الحكومية المحلية، « ربما تبدو العملية بسيطة بعض الشيء، إلا أن المشكلة غالباً ما تكمن في غياب التنسيق والتعاون بين مختلف أقسام المنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.

تحتم على العليمي وشقيقها تثقيف السوق وتوعيته شيئاً فشيئاً من أجل تأمين مصدر عمل ثابت لهما. تقرر العليمي أن العملية كانت صعبة في البداية فتقول (كان علي أن أسأل نفسي في كل مرة إن كنت سأتناقضى أجر أ في الشهر القادم) نجحت العليمي في البقاء وتخطي المرحلة عبر العيش مع العائلة واتباع مقاربة تقشفية.

وتضيف العليمي أن النقط سعره بخس على الأقل « وأنها لا توافق على سياسة دعم الصناعات النفطية الثقيلة لأنها تتفوق على دراسات التنمية والبحوث حول الطاقة المتجددة في المنطقة.

رغم كل العوامل الضاغطة، يزداد العمل يوماً بعد يوم ويبرهن الأخوين المنافع المالية والاجتماعية والبيئية من مقاربتهم. وهما يعملان أيضاً جانباً على مسائل الدفاع عن الحقوق. تفيد العليمي بأن « الطريق ما زالت طويلة ونحن نتعلم مع كل خطوة جديدة. لا نملك نموذجاً أو مرجعاً نقارن به أنفسنا وعلما ومستوانا.

في نهاية المطاف، نحن نبذل جهوداً لزيادة الوعي حول ماهية عملنا وأهميته، (مرجع واحد للعليمي يبقى جدها الذي أسس شركة إعلانات في السبعينيات. تقول بفخر إنه في ذلك الوقت في البحرين، كان الإعلان يعتبر حاجة لشركة ما، من دون النظر في الحاجة إلى العلاقات العامة. اما اليوم، فمعظم الشركات تتعامل أيضاً مع شركة علاقات عامة أحاول ألا أنسى ذلك أبداً... لكن أمل ألا تستغرق العملية 40 عاماً بالفعل،

في مطلع العام الماضي ، حضرت العليمي منتدى سكول Skoll العالمي للريادة الاجتماعية في جامعة أكسفورد Oxford ، حيث كانت 3BL أول منظمة بحرينية مدعوة للمشاركة، وتتذكر قول احد المحاضرين (أنه لكي تكون ريادياً اجتماعياً يجب أن يسي الناس فهمك لمدة عشر سنوات.



تحتم على العليمي
وشقيقها تثقيف السوق
وتوعيته شيئاً فشيئاً
من أجل تأمين مصدر
عمل ثابت لهما



الفصل

7

منظمات المسؤولية
الاجتماعية للشركات

خلال العقدين الماضيين ومنذ أن بدأت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية تظهر للعيان رافقت ذلك ظهور منظمات وهيئات دولية ومحلية عديدة، الأمر الذي هيا المجال لتبلور الأفكار والتوجهات، فبعض هذه المنظمات استطاعت أن تصبح ومع مرور الوقت منظمات ذات نفوذ واسع والبعض الآخر أصبح يعمل كمنظمات مجتمع مدني.

كما انتشرت أيضا مواقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقتنا العربية، حيث تعمل هذه المواقع كمنصات مرموقة للتوعية والتوجيه والنشر.

في هذا الفصل من الكتاب نتعرف على أبرز هذه المنظمات وما تقوم به من مبادرات وجهود، كما نتعرف أيضا على أبرز المواقع الإلكترونية العاملة.

محرر الكتاب

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)

هي مبادرة وضعت من قبل سكرتارية الأمم المتحدة ومشاركين من الأطراف المعنية لتنمية القدرة والتدريب في توجهات دورة الحياة، وأطلق عليها الاتفاق العالمي لأنه إطار يسمح للمؤسسات التجارية المتزمة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها مع عشرة مبادئ مقبولة عالميا في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، وهذه المبادرة موجهة للمنشآت الإدارية أو الصناعية وهي مفتوحة لأي منشأة.. ويتوقع من المنشآت المشاركة أن تحذو خطوات تتماشى مع التزامها وأن تتواصل حول مجهوداتها.

يتم منح شهادات واستخدام شعار المنشأة بناء على موافقة من UNGC دون أي رسوم، وقد وضع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبادرات وأدوات ومواد لدعم هذه المبادئ العشرة مثل:

- ① التفويض الخاص بالمياه للرئيس التنفيذي للأمم المتحدة.
- ② العناية بالمناخ: برنامج قيادي للأعمال التجارية.
- ③ أداة الأمم المتحدة لتقييم الشراكة.
- ④ دليل لتشغيل المشروعات المتوسطة الحجم.
- ⑤ مبادئ محددة ومتنوعة بالمشاركة مع منشآت أخرى.
- ⑥ دلائل إرشادية وتدريبية عديدة حول تطبيق هذه المبادئ العشرة.

وباعتبار الاتفاق أكبر مبادرة عالمية لخلق حس المواطنة لدى الشركات - إذ يشارك فيه آلاف الشركات من أكثر من 100 بلد من جميع أنحاء العالم - فإنه يعني أولا وقبل كل شيء بإظهار واكتساب المشروعية الاجتماعية للمؤسسات التجارية والأسواق، وتتشاطر الشركات التي تنضم إلى الاتفاق الاعتقاد بأن انطلاق ممارسات الأعمال التجارية من مبادئ عالمية يساهم في إقامة سوق عالمية أكثر استقرارا وإنصافا وشمولا ويساعد في بناء مجتمعات تعيش في رخاء وازدهار.

إن قطاع الأعمال والتجارة والاستثمار هي الركائز الأساسية لتحقيق الرخاء والسلام، غير أن قطاع الأعمال يواجه أحيانا كثيرة معضلات كبيرة في عدة مجالات، منها مثلا الممارسات الاستغلالية، والفساد، وتفاوت الدخل، والعقبات التي تقف حائلا أمام الابتكار وتنظيم المشاريع الجديدة. أما الممارسات المسؤولة في هذا القطاع فتساعد على بناء الثقة ورأس المال الاجتماعي، مما يساهم في تحقيق تنمية ذات قاعدة عريضة وأسواق مستدامة.

والاتفاق العالمي مبادرة ذات طابع طوعي بحت؛ وله هدفان هما:

- ① تعميم المبادئ العشرة في أنشطة المؤسسات التجارية في أنحاء العالم كافة.
 - ② التحفيز على العمل من أجل دعم أهداف الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، مثل الأهداف الإنمائية للألفية.
- وتحقيقاً لهذين الهدفين يتيح الاتفاق فرصاً للتعليم والمشاركة من خلال عدة آليات هي: الحوارات بشأن السياسة، والتعلم، والشبكات المحلية، ومشاريع الشراكة.

التزام المؤسسات التجارية بالاتفاق العالمي

يعد الانضمام إلى الاتفاق العالمي التزاماً واضحاً بالمبادئ العشرة العالمية، وتقوم الشركات التي قطعت على نفسها هذا الالتزام بما يلي:

- ① الشروع في إدخال تغييرات على عملياتها التجارية لكي يصبح الاتفاق العالمي والمبادئ التي تقوم عليها جزءاً من أسلوبها في الإدارة وإستراتيجيتها وثقافتها وعملياتها اليومية؛
 - ② تضمين تقريرها السنوي أو أي تقرير علني مماثل يصدر عن الشركة (مثل التقرير المتعلق بالاستدامة) وصفا للطرق التي تدعم بها التحالف العالمي ومبادئه (التقرير المتعلق بالتقدم المحرز).
 - ③ استقطاب الدعم الجماهيري للتحالف العالمي ومبادئه عبر وسائل اتصال مثل المنشورات الصحفية والخطب، وما إلى ذلك.
- وإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الاستفادة إلى أقصى حد من مشاركتها في الاتفاق عن طريق الإسهام في الحوارات بشأن السياسات العامة ومنتديات التعلم والشراكات.
- HYPERLINK “http://www.unglobalcompact.org/”www.unglobalcompact.org

مؤسسة التمويل الدولية

منظمة تمنح القروض للحكومات والمؤسسات الخاصة وتتبع هذه المؤسسة مجموعة البنك الدولي ولها مكاتب تمثيلية في معظم دول وأقاليم العالم.

تعد مؤسسة التمويل الدولية مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، إيماناً منها بأن النمو الاقتصادي السليم هو المفتاح لتخفيض أعداد الفقراء، بحيث يقوم على تنمية روح المبادرة

بالمشاريع الخاصة والاستثمار الناجح في القطاع الخاص؛ كما تؤمن بضرورة توفير بيئة أعمال مواتية لكي يزدهر القطاع الخاص ويساهم في تحسين أحوال الناس المعيشية. قبل عقود من الآن لم تكن الالتزامات البيئية والاجتماعية تؤخذ سابقا في الحسبان عند منح القروض، ولكنها أصبحت واجبا وتتم مراجعة الأداء البيئي والاجتماعي قبل الشروع في إجراءات منح القروض، وهذا التوجه جاء حديثا وتطور خلال السنوات الأخيرة، ولم تكتفِ مؤسسة التمويل الدولية باتباع هذه الإجراءات في القروض التي تمنحها ولكنها وضعت معايير طلبت من البنوك اتباعها قبل تمويل المشروعات الخاصة أو العامة وهي المعايير المعروفة باسم (نظام الإدارة الاجتماعي والبيئي).

(Social environmental management System)

HYPERLINK “http://www.ifc.org/”www.ifc.org)

اتحاد الأمم المتحدة UNCTAD:

(مجموعة عمل بين الحكومات تضم خبراء معنيين بالمواصفة الدولية للمحاسبة وتقديم التقارير)

مجموعة عمل مخصصة لقضايا المحاسبة والشفافية للشركات التي تم تناولها في المحاسبة الدولية وتقديم تقارير مالية، المحاسبة من قبل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الكشف عن الحوكمة للشركات، تقديم تقارير بيئية.

تجتمع مجموعات الأطراف المعنية سنوياً للمناقشة والاتفاق بشأن التوجهات الخاصة بالقضايا التي تتناولها المجموعة، وهي متاحة لجميع المنشآت دون رسوم.

(HYPERLINK “http://www.unctad.org/isar” www.unctad.org/isar)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة “الشبكة الحيادية للمناخ”:

هي مبادرة مفتوحة لكل المنشآت التابعة للبرنامج وتسهل تبادل المعرفة لمساعدة المنشآت في تحقيق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويشرف على البرنامج مجموعة من المديرين من الأطراف المعنية المحددة.

(HYPERLINK “http://www.climateneutral.unep.org/”

www.climateneutral.unep.org)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة "مبادرة دورة الحياة":

هي مبادرة مفتوحة لخبراء المنشآت العاملة في مجال إدارة الحياة، تتطلب دفع رسوم عضوية سنوياً، وتسعى فرق العمل التي تضم سكرتارية الأمم المتحدة ومشاركين من الأطراف المعنية لتنمية القدرة والتدريب في توجيهات دور الحياة، وتتيح هذه المبادرة برامج الأمم المتحدة للبيئة.

(HYPERLINK "http://lcinitiative.unep.fr/" http://lcinitiative.unep.fr)

الميثاق العالمي للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أداة الأمم المتحدة لتقييم الشراكة:

أداة تخطيط التقييم الذاتي لتعزيز التأثير التنموي والمساهمة في التنمية المستدامة للشركاء في القطاعين العام والخاص، وهي متاحة مجاناً لجميع المنشآت.. تقدم منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة التدريب للمستشارين لنشر التوجهات الإدارية للمسؤولية المجتمعية للشركات والتقنيات لدى المنشآت في جميع أنحاء العالم.

HYPERLINK "http://www.unglobalcompact.org/issues/partnership/pat.html"

www.unglobalcompact.org/issues/partnership/pat.html

القسم الثاني:

مبادرات في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات

القابلية للمساءلة سلسلة AA1000:

منظمة قائمة على أساس العضوية برسوم وهي مفتوحة لكل المنشآت والأفراد، ومجال عملها الرئيسي هو التأكد من الاستدامة وتقارير المسؤولية المجتمعية ومشاركة الأطراف المعنية. ولقد نتج عنها 3 مواصفات المراد استخدامها من قبل المنشآت:

توفر المبادئ العامة للقابلية للمساءلة: AA1000APS

توفر المتطلبات اللازمة لإجراء التأكد من الاستدامة: AA1000AS

توفر إطار عمل لإشراك الأطراف المعنية: AA1000SES

(HYPERLINK "http://www.accountability21.net/" www.accountability21.net)

العضو العام الدولي لمبادئ حقوق الإنسان للشركات:

منظمة قائمة على أساس العضوية المتاحة للأفراد الذين يسعون إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، وتعد هذه المبادرة مصدراً للمعلومات حول احترام حقوق الإنسان ويتضمن إصدار "مبادئ حقوق الإنسان للشركات" قائمة فحص.

(HYPERLINK "http://www.bsi-eu.org/"www.bsi-eu.org)

مبادئ الإذعان الاجتماعي الخاص بالأعمال التجارية:

مبادرة صناعية تركز على الممارسات العمالية في سلاسل الإمداد (التزويد) للشركات الكبرى في تجارة التجزئة بشكل أساسي. ويكون معظم الأعضاء من تجار التجزئة وشركات التسويق الذين يدفعون رسوم العضوية ويوافقون على مراجعة المزودين (الموردين) وفقاً لقاعدة السلوك، وتمنح هذه المبادرة شهادة.

(HYPERLINK "http://www.bsci-eu.org/"www.bsci-eu.org)

مركز الأخلاقيات التجارية (نظم إدارة القيم) ZFW :

منظمة ألمانية تسعى لتعزيز الأخلاقيات التجارية في ألمانيا وأوروبا، وهي تقدم إطار عمل حوكمي حول القضايا القانونية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية.

(HYPERLINK "http://www.dnwe.de/wertwmanagement.php"www.dnwe.de/wertwmanagement.php)

مبادئ سيلرس:

منظمة قائمة على أساس العضوية تضم في عضويتها منشآت معنية بالبيئة بشكل أساسي سوياً مع المستثمرين الذين يسعون لاستخدام أسواق استثمارية إنتاجية بهدف إشراك الشركات في قضايا الحوكمة والبيئة، وتتم دعوة الشركات لإقرار المبادئ، ويتضمن تطبيق هذه المبادئ عمليات مراجعة وتقديم تقارير عامة، وهناك رسوم عضوية ويمكن للشركاء الأعضاء الحصول على مساعدات فنية في القضايا البيئية وإدارتها.

(HYPERLINK "http://www.ceres.org/"www.ceres.org)

المسؤولية المجتمعية للشركات "شبكة الشركاء العالميين":

تعزز تبادل المعلومات دولياً حول المسؤولية المجتمعية للشركات، ويتطلب الأمر المساهمة والموافقة لكي تصبح "منشأة شريكة" وتجتمع الشبكة من خلال المشروعات التجارية بالملكة المتحدة.

(HYPERLINK "http://www.csr360.org/"www.csr360.org)

إطار عمل للمسؤولية المجتمعية للشركات ونموذج التميز EFQM:

أداة للتقييم الذاتي مصممة لكي يتم استخدامها في إدارة المسؤولية المجتمعية للشركات، مفتوحة أمام (EGQM) وفيما سبق كانت العضوية في المنظمة الأوروبية لإدارة الجودة المنشآت التجارية والصناعية والحكومية وتلك التي لا تهدف للربح في مقابل رسوم للعضوية، وتسهل المنظمة تبادل المعلومات وتقديم الخدمات لأعضائها

(HYPERLINK "http://www.efqm.org/"www.efqm.org)

مبادرة التجارة الأخلاقية:

منظمة قائمة على أساس العضوية المفتوحة لجميع الشركات والمنظمات الأهلية والاتحادات التجارية والغرض منها هو جعل الشركات تعمل مع المنظمات الأهلية والاتحادات التجارية لتتعلم أفضل الطرق لتطبيق قواعد سلسلة الإمداد الخاصة بالممارسة العمالية، وتدفع الشركات رسوم العضوية وتوافق على تطبيق قواعد الممارسات العمالية على مورديها وتقديم تقارير حول أنشطتها ومراعاة المتطلبات الأخرى.

(HYPERLINK "http://www.ethicaltrade.org/

"www.ethicaltrade.org)

الشبكة الأوروبية للأخلاقيات التجارية EBEN:

منظمة قائمة على أساس العضوية مقابل رسوم سنوية تخصص لتعزيز الأخلاقيات التجارية وهي تنظم مؤتمرات وتصدر مطبوعات.

(HYPERLINK "http://www.eben-net.org/"www.eben-net.org)

جمعية العمل العادل FLA:

مبادرة متعددة الأطراف المعنية تهدف لتناول الممارسات العمالية لسلسلة الإمداد، ومن بين المشاركين فيها الشركات والجامعات والجمعيات الأهلية، ويجب أن تدعم الشركات.
(HYPERLINK “http://www.fairlabor.org/”www.fairlabor.org)

نظم الإدارة الأخلاقية والمسؤولية المجتمعية للشركات FORETICA:

المبادرة التي تضع المعايير بشأن إرساء وتطبيق وتقييم نظام الإدارة الخاص بالأخلاقيات والمسؤولية المجتمعية (إسباني).
(HYPERLINK “http://www.foretica.es/”www.foretica.es)

مبادرة التقرير العالمي GRI ”دلائل إرشادية حول تقديم تقارير بشأن الاستدامة“:

تقدم المبادرة دلائل إرشادية أو أدوات توجيهية حول عمل تقارير بشأن الاستدامة، وتقدم الأطراف المعنية بالمنشآت الإرشادية والحوكمة للمنشأة، وتتاح الدلائل الإرشادية الخاصة بالمبادرة وكذلك الملحقات والمرفقات مجاناً على الموقع الإلكتروني الخاص بالمبادرة، ولكن يتم دفع مقابل اسمي فقط من أجل الحصول على المواد التدريبية الأخرى وثيقة الصلة، وتشمل مبادراتها وأدواتها ما يلي:

الدلائل الإرشادية حول تقديم التقارير حول: الاستدامة.

ملحقات متنوعة خاصة بقطاع معين في مجالات مثل: البناء، المنسوجات، الاتصالات.
(HYPERLINK “http://www.globalreporting.org/”www.globalreporting.org)

المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان ”تقييم الالتزام بحقوق الإنسان“:

هذه المؤسسة القومية المعنية بحقوق الإنسان لديها مشروع لحقوق الإنسان والمشروعات التجارية والذي يقدم المعلومات بشأن موقف العديد من الدول وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما يقدم أيضاً الإرشادات وأدوات الإدارة والتي تكون أحياناً في مقابل رسوم مالية، ويعد تقييم الالتزام بحقوق الإنسان أداة مفصلة تتم إتاحتها على الموقع الإلكتروني في مقابل رسوم مالية.

أما بالنسبة لـ ”HRCA Quick Check“ الأقل تفصيلاً فهي متاحة مجاناً.

(HYPERLINK “<http://www.humanrightsbusiness.org/>”www.humanrightsbusiness.org)

الاتحاد الدولي للاعتماد البيئي والاجتماعي ISEAL: و وضع بطاقات البيانات

منظمة قائمة على أساس العضوية في مقابل رسوم للهيئات الدولية المعنية بوضع المواصفات البيئية والاجتماعية، وهي تدعم المواصفات الاختيارية وتقييم المطابقة فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية كما أنها تقدم الأدوات لوضع المواصفات والتقييم.

(HYPERLINK “<http://www.isealalliance.org/>”www.isealalliance.org)

جمعية الدعم الإداري للبنود المشتركة JAMP:

برنامج لتبادل المعلومات قائم على أساس العضوية في مقابل رسوم وذلك لمساعدة الهيئات لتتوافق مع الاشتراطات القانونية الخاصة بالمواد الكيميائية في المنتجات، يقدم هذا البرنامج قائمة بالبيانات لشرح ونقل المعلومات الخاصة بالمواد الكيميائية الموجودة داخل المنتجات وكذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتبادل قوائم البيانات، ويتضمن هذا البرنامج عقد جلسات تدريبية وتعليمية لنشر خطته.

(HYPERLINK “<http://www.jamp.info.com/english>”

<http://www.jamp.info.com/english>)

الاتفاق الدولي لإطار العمل:

اتفاقيات يتم التفاوض عليها فيما بين المؤسسات التجارية عبر الحدود وحكومات الاتحاد العالمي، وهي معدة لتناول المشاكل وبصفة أساسية تلك التي تتعلق بالممارسات العمالية في عمليات شركة معينة متعددة الجنسيات على المستوى الدولي.

(HYPERLINK “<http://www.global-unions.org/spip.php?rubrique70>”

<http://www.global-unions.org/spip.php?rubrique70>)

اتحاد مزارعي الغابات:

منظمة قائمة على أساس العضوية والتي تم إنشاؤها لوضع المواصفات الاجتماعية والبيئية ومنح الشهادات للمنتجين في مجالات الزراعة والسياحة، وهي تقدم التدريب والمساعدات الفنية الأخرى في الصناعات التي تشملها أنشطتهم لمنح الشهادات.

(HYPERLINK “<http://www.rainforest-alliance.org/>”

www.rainforest-alliance.org)

مشروع سيجما “دلائل سيجما”:

الدلائل الإرشادية لسيجما وثيقة إرشادية تقدم النصح للمنشآت حول كيفية المساهمة في التنمية المستدامة.

(HYPERLINK “<http://www.projectsigma.co.uk/guidelines/default.asp>”

www.projectsigma.co.uk/guidelines/default.asp)

دليل إرشادي حول تقييم تأثير حقوق الإنسان IBLF:

تعد IBLF مؤسسة لا تهدف للربح تدعمها منظمات تجارية واقتصادية كبيرة والتي تعزز من شأنها المساهمة التجارية للتنمية المستدامة، وتصدر هذه المؤسسة مطبوعات وأدوات عديدة مثل: حقوق الإنسان المترجمة:

دليل إرشادي مرجعي للمشروعات، وفي عام 2007 أصدرت IBLF بالتعاون مع الاتحاد الدولي للتمويل التابع للبنك الدولي دليلاً إرشادياً لتقييم تأثير حقوق الإنسان ومشروع اختبار طرق الإدارة.

(HYPERLINK “<http://www.iblf.org/resources/general.isp?id=123946>”www.
iblf.org/resources/general.isp?id=123946)

مواصفة نظام إدارة الإذعان القانوني الأخلاقي R-BEC:

مواصفة نظام إداري تتاح مجاناً لكافة المنشآت التي ترغب في وضع نظم إدارة الإذعان القانوني والأخلاقي. (ياباني)
(HYPERLINK “<http://r-pec-reitaku-u.ac.jp/>”<http://r-pec-reitaku-u.ac.jp/>)

اتحاد المسؤوليات الاجتماعية:

مجموعة من أدوات التدريب والتحليل التي تقدم دعماً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية لتطوير مبادراتها وممارستها فيما يتعلق بمسؤولياتها المجتمعية. (إسباني)

(HYPERLINK “<http://www.produccionmaslimpia-la.net/herramientas/index.htm>”www.produccionmaslimpia-la.net/herramientas/index.htm)

الاتحاد الدولي للمساءلة مجتمعياً SAI:

اتحاد متعدد الأطراف المعنية يتناول الممارسات العمالية لسلسلة الإمداد، ويضع مواصفة قابلية المساءلة مجتمعياً SA 8000 والقابلة للتدقيق لأماكن العمل، وبكونه كياناً مستقلاً فإنه يعتمد مانحي الشهادات SAI 8000، ويصدر هذا الاتحاد دليلاً لتطبيق نظام إدارة سلسلة الإمداد المسؤول مجتمعياً وأدوات أخرى. وينظم هذا الاتحاد مؤتمرات والتدريب الخاص بالقضايا العمالية لسلسلة الإمداد.

(HYPERLINK “<http://www.sa-inti.org/>”www.sa-inti.org)

الشفافية الدولية “أدوات متنوعة” IT:

المنظمة غير الحكومية العالمية التي تسعى إلى محاربة الفساد، وتوفر أدوات وبيانات للشركات ولقطاعات اقتصادية معينة وهيئات حكومية، وفيما يلي أمثلة لهذه الأدوات: ميثاق التكامل.

دليل محاربة الفساد.
المبادئ التجارية لمحاربة الرشوة.
مجموعة أدوات محاربة الفساد.

(HYPERLINK “<http://www.transparency.org/>”www.transparency.org)

القسم الثالث: مبادرات أحادية وفردية

(مبادرات وأدوات تم إعدادها أو إدارتها من خلال عمليات ذات طرف معني واحد)
المائدة المستديرة كوكس ”مبادئ الأعمال التجارية“:
شبكة رجال الأعمال الذين يسعون إلى تعزيز المبادئ الأخلاقية والحوار والتعاون بين المديرين والموظفين العموميين والمواطنين. توفر مبادئ الأعمال التجارية بياناً بالمبادئ المطلوب اتباعها للقيام بالأعمال التجارية بشكل أخلاقي.

(HYPERLINK “<http://www.cauxroundtable.org/>”www.cauxroundtable.org)

الاتحاد الدولي للمستهلكين ”ميثاق الأعمال التجارية العالمية“:

مبادرة قائمة على أساس العضوية برسوم وهي مخصصة للشركات الأوروبية والمؤسسات القومية المعنية بالمسؤولية المجتمعية للشركات، وتقيم هذه المبادرة مشروعات وتنظم اجتماعات وتصدر مطبوعات.

المسؤولية المجتمعية للشركات بأوروبا:

مبادرة قائمة على أساس العضوية برسوم وهي مخصصة للشركات الأوروبية والمؤسسات القومية المعنية بالمسؤولية المجتمعية للشركات، وتقيم هذه المبادرة مشروعات وتنظم اجتماعات وتصدر مطبوعات.

معهد Ethos - مؤشرات Ethos للمسؤولية المجتمعية للشركات:

منظمة برازيلية تركز على تعزيز المسؤولية المجتمعية في القطاع التجاري وهي توفر مجاناً أدوات متعددة للمسؤولية المجتمعية للشركات متضمنة مجموعة من مؤشرات المسؤولية

المجتمعية للشركات.

(اللغة البرازيلية) (HYPERLINK “http://www.ethos.org.br/”www.ethos.org.br)

مبادئ العالمية للمسؤولية المجتمعية:

قواعد السلوك الاختيارية العالمية حول الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وتلتزم المنشآت باتباع المبادئ عند وضع السياسات الداخلية والتدريب وتقديم التقارير، وليست هناك رسوم أو عضوية مطلوبة لاستخدام هذه القواعد ولا تشارك الأطراف المعنية في إعداد القواعد.

(HYPERLINK “http://www.thesullivanfoundation.org/gsp/default.asp”www.)

(thesullivanfoundation.org/gsp/default.asp)

مبادرة الشركة لمحاربة الفساد:

قواعد اختيارية للسلوك لمحاربة ممارسة الرشوة التي تتطلب التزاما بعدم التهاون (التسامح) بشأن الرشوة من قبل الشركات الموقعة على هذه المبادرة أي رسوم مالية، ويشترك فيها الأطراف المعنية من خلال 3 مجموعات عمل ومجلس الحكام.

(HYPERLINK “http://www.weforum.org/en/initiatives/paci/index.htm”www.)

(weforum.org/en/initiatives/paci/index.htm)

الغرفة الدولية للتجارة ”مبادرات وأدوات متنوعة“:

هي منشأة عالمية للأعمال التجارية وهي قائمة على أساس العضوية برسوم، وتهدف لتمثيل المصالح التجارية. ولقد قدمت العديد من المبادرات والأدوات المتعلقة بجوانب مختلفة من المسؤولية المجتمعية مثل:

قواعد الغرفة المدمجة الخاصة بممارسة الاتصال للإعلان والتسويق.

الخطوات التسع الخاصة بالغرفة للسلوك التجاري المسؤول.

الدليل الإرشادي الخاص بالغرفة حول سلسلة الإمداد.

الدليل الإرشادي الخاص بالغرفة حول المصادر المسؤولة.

الميثاق التجاري الخاص بالغرفة حول التنمية المستدامة.

(HYPERLINK “http://www.iccwbo.org/”www.iccwbo.org)

المجلس التجاري العالمي للتنمية المستدامة ”مبادرات وأدوات متنوعة“:

منظمة قائمة على أساس العضوية في مقابل رسوم سنوية موجهة في الأساس إلى الشركات الكبيرة الحجم، ولقد قدمت العديد من المبادرات والأدوات المتاحة العامة مثل: أداة المياه العالمية.

تحسين مشاركة الأطراف المعنية.
الحوكمة المؤسسية: إصدار إدارة قياس التأثير.
التنمية المستدامة: أداة تعليمية.

وثائق إرشادية ومبادرات وأدوات عديدة حول قضايا مجتمعية وبيئية معينة.
(HYPERLINK “<http://www.wbcsd.org/>” www.wbcsd.org)

المجلس التجاري العالمي للتنمية المستدامة والمعهد العالمي للموارد ”بروتوكول غاز الاحتباس“:

مواصفة حسابية وتقريرية متاحة بصفة مجانية للشركات لكي تقوم بعمل تقارير حول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الستة المذكورة في بروتوكول كيوتو لاتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة المعنية بالتغير المناخي، وتقدم هذه المواصفة أدوات متنوعة لمساعدة الشركات في حساب الانبعاثات الصادرة عنها.

(HYPERLINK “<http://www.ghgprotocol.org/>” www.ghgprotocol.org)

أمثلة من المبادرات القطاعية: قطاع الزراعة:

مبادرة قصب السكر الأفضل (هيئة المواصفات البريطانية):

مؤسسة تضم في عضويتها تجار تجزئة للسكر، مستثمرين، تجارا، منتجين، جمعيات أهلية التي وضعت المعايير والمبادئ بهدف تناول مختلف القضايا البيئية والاجتماعية في إنتاج السكر، وهناك رسوم للعضوية بلجنة التسيير، مستشار خاص لمجموعة عمل أو عضوية بمجموعة عمل.

(HYPERLINK “<http://www.bettersugarcane.org/>” www.bettersugarcane.org)

مبادرة الكاكاو الدولية:

اشترك فيها الاتحادات التجارية والمنظمات الأهلية ومعالجو الكاكاو وماركت الشوكولاتة العالمية. تسعى هذه المبادرة إلى التأكد من عدم استغلال الأطفال وكذلك إنهاء الممارسات العمالية التعسفية عند زراعة الكاكاو.

(HYPERLINK “<http://www.cocoainitiative.org/>” www.cocoainitiative.org)

القاعدة المشتركة لجمعية المجتمع المحلي للبن (القهوة) (4c) “قواعد السلوك”:

جمعية قائمة على أساس العضوية المفتوحة لمنتجي القهوة (البن) والهيئات التجارية والصناعية (تجار التجزئة والقائمين بالتسويق والمصنعين) والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية) بهدف الارتقاء بالظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية عند إنتاج البن.

ويتضمن البرنامج قاعدة مشتركة للمجتمع المحلي للبن (4c)، نظاما للتحقق، دعما فنيا للمنتجين. ويشارك الأعضاء في مبادرات الحوكمة والتحقق.

(HYPERLINK “<http://www.4c-coffeeassociation.org/>” www.4c-coffeeassociation.org)

المنظمات الدولية لوضع بطاقات البيانات للتجارة العادلة:

المنظمة المعنية بمبادرات وضع بطاقات البيانات في 20 دولة من خلال شبكة من الجهات المانحة للشهادات والمنتجين، وتقدم منح الشهادات وفقا لمواصفات التجارة العادلة إما بوجه عام أو محددة بقطاع معين، ويمكن للأعضاء الحاصلين على شهادات أن يستخدموا علامة منح الشهادات ويشاركوا في الجمعية العامة ومجلس الحكام.

(HYPERLINK “<http://www.fairtrade.net/>” www.fairtrade.net)

الممارسات الزراعية الجيدة العالمية:

جمعية لا تهدف للربح، تم إنشاؤها لوضع المواصفات الاختيارية لأغراض منح

الشهادات للمنتجات والممارسات الزراعية، يدفع أعضاؤها رسوما مالية للمشاركة في عملية إعداد هذه المواصفات.

(HYPERLINK “http://www.globalgap.org/” www.globalgap.org)

مواصفات شبكة الزراعة المستدامة ”اتحاد المنتجين للمحاصيل الاستوائية“:

منظمة قائمة على أساس العضوية تتكون من المزارع ومجموعات المنتجين الذين يقومون بزراعة المحاصيل الاستوائية المصدرة، وتسعى المنظمة إلى تعزيز أفضل ممارسة إدارية عبر سلاسل القيمة الزراعية من خلال تشجيع المزارعين للانصياع إلى مواصفات شبكة الزراعة المستدامة وتحفيز التجار والمستهلكين لدعم الاستدامة.

(HYPERLINK “http://www.rainforestalliance.org/agriculture.”)

(cfm?id=standards” www.rainforestalliance.org/agriculture.cfm?id=standards

منح الشهادات لـ UTZ:

مبادرة قائمة على أساس قاعدة للسلوك التي تضع المعايير الاجتماعية والبيئية للممارسات الزراعية المسؤولة والإدارة الزراعية الفعالة، تستخدم مراجعين ”طرف ثالث“ وهي تركز على إنتاج البن، الكاكاو، الشاي وزيت النخيل، وتشمل الخدمات نظام التتبع الذي يتابع المنتج الحاصل على شهادة من خلال السلسلة بدءاً من الصانع وصولاً إلى المعالج وذلك لإمداد المشتريين برؤية عن مصدر المنتج.

(HYPERLINK “http://www.utzcertified.org/” www.utzcertified.org)

المنظمة العالمية للكاكاو:

منظمة قائمة على أساس العضوية في مقابل رسوم والتي تضم عضويتها في شركات الشوكولاتة، تحاور معالجي الكاكاو، الاتحادات الصناعية. وهي تدعم البرامج التي تعزز الزراعة السليمة بيئياً والمستدامة، تنمية المجتمع المحلي، المواصفات العمالية، التقارير المحسنة والعادلة.

(HYPERLINK “http://www.worldcocoaoundation.org/” www.

worldcocoaoundation.org)

قطاع الكساء - الملابس: حملة الملابس النظيفة:

جمعية دولية تضم الهيئات القومية في 12 دولة أوروبية مخصصة لتحسين ظروف العمل في صناعة الملابس والدفاع عن العمال في الصناعة التي تسعى إلى التغيير، وهي تشن حملة بشأن بعض الحالات وتشارك مع الشركات والسلطات لحلها. وتقدم هذه الجمعية أيضاً معلومات حول ظروف العمل والممارسات العمالية في قطاع الصناعة ولديها قاعدة خاصة بها.

(HYPERLINK “http://www.cleanclothes.org/” www.cleanclothes.org)

اتحاد الممارسات العادلة في مجال الملابس:

اتحاد وأطراف معينة متعددة يهدف إلى تناول الممارسات العمالية لسلسلة الإمداد في قطاع الملابس والأحذية، وتصبح الشركات المصنعة عضواً بهذا الاتحاد من خلال المساهمة سنوياً وتبني قواعد الممارسات العمالية والالتزام بالمتطلبات الأخرى، ويتم تقييم الشركات سنوياً فيما يتعلق بمدى التزامها بالقواعد.

(HYPERLINK “http://www.fairwar.nl/” www.fairwar.nl)

قطاع الوقود الحيوي: المائدة المستديرة حول الوقود الحيوي المستدام:

منظمة قائمة على أساس العضوية برسوم، وهي تسهل المناقشات بمشاركة الأطراف المعنية لوضع المبادئ والمعايير لإنتاج الوقود الحيوي.

(HYPERLINK “http://cgse.epfl.ch/page65660.html”

http://cgse.epfl.ch/page65660.html)

قطاع البناء والتشييد: برنامج الأمم المتحدة للبيئة “مبادرة البناء والتشييد والمباني المستدامة”:

المشاركة متاحة لجميع المنشآت المنخرطة في صناعة البناء والتشييد وذلك مقابل رسم

عضوية سنوي وتتضمن برنامج عمل مشتركاً لتعزيز استدامة البناء والتشييد مع منظور دور الحياة، ويشارك الأعضاء في برنامج العمل لوضع الأدوات والمبادرات التي تدعم شأنها برنامج العمل وهذه المبادرة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
(HYPERLINK “http://www.unepsbci.org/” www.unepsbci.org)

برنامج بيع الفرو بالتجزئة مجاناً:

مبادرة تهدف إلى تزويد المستهلكين بالمعلومات حول سياسة بيع الفرو بالتجزئة، تهدف المبادرة إلى إنهاء بيع منتجات الفرو من خلال محلات التجزئة عن طريق تقديم المساندة إلى بائعي التجزئة الذين تعهدوا كتابياً للالتزام بسياسة عدم بيع الفرو.
(HYPERLINK “http://www.information.com/ffr.php”
www.information.com/ffr.php)

القطاع الكيميائي: المجلس الدولي للجمعيات الكيماوية ”الرعاية المسؤولة“:

منظمة قائمة على أساس العضوية برسوم وهي مفتوحة أمام الشركات الكيميائية، ويكون التركيز على الصحة والسلامة والأثر البيئي للمنتجات والعمليات.
ونعطي برنامج الإنتاج واستخدام المواد الكيماوية وسلسلة الإمداد.
(HYPERLINK “http://www.responsiblecare.org/” www.responsiblecare.org)

قطاع السلع الاستهلاكية/ البيع بالتجزئة: مبادرة الإذعان الاجتماعي للمشروعات التجارية:

منظمة صناعية تهدف لتناول الممارسات العالمية لسلسلة الإمداد، العضوية متاحة لشركات البيع بالتجزئة، والشراكات الأخرى المتوقع أن تراجع الشركات والأعضاء بهذه المنظمة مورداً بها وفقاً لقواعد السلوك الخاصة بالمبادرة، وتمنح المبادرة شهادة للمراجعين.
(HYPERLINK “http://www.bsci-eu.org/” www.bsci-eu.org)

قطاع الإلكترونيات: ائتلاف المواطنة الخاص بالصناعات الإلكترونية ”قواعد السلوك الخاص بالصناعات الإلكترونية“:

منظمة قائمة على أساس العضوية مقابل رسوم عضوية سنوية تعتمد على إيرادات الشركة وحالة العضوية. ويطلب من كافة الأعضاء العاملين تطبيق قواعد السلوك، ويقدم مجلس الإدارة المكون من الأطراف المعنية بقطاع الصناعة الإرشاد استعراضا للمنظمة.
(HYPERLINK “http://www.eicc.info/index.html” www.eicc.info/index.html)

قواعد السلوك الخاصة بالمسؤولية المجتمعية للشركات:

منظمة قائمة على أساس العضوية، تقدم قواعد السلوك دليلا إرشاديا لتحسين الأداء البيئي والاجتماعي في صناعة الإلكترونيات. (ألماني)
(HYPERLINK “http://www.zvei.de/” www.zvei.de)

قطاع المستخرجات: مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية:

مبادرة ذات أطراف معنية متعددة تضم في عضويتها الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمستثمرين؛ بما يدعم الكشف والتحقق من مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة في قطاعات البترول والغاز والتعدين، وتوافق الشركات المشاركة على تقديم تقارير بالمدفوعات للحكومات، كما توافق الحكومات التي تطبق هذه المبادرة على تقديم تقارير بالمدفوعات المتلقاة من الشركات، وتشارك منظمات المجتمع المدني في إعداد ومراقبة خطط معينة.

(HYPERLINK “http://www.eitransparency.org/” www.eitransparency.org)

الجمعية الدولية للمحافظة على البيئة وعلى الصناعات البترولية ”أدوات ومبادرات متنوعة“:

جمعية صناعية قائمة على أساس العضوية المتاحة لجميع شركات الغاز والبترول وتقوم بتقديم أدوات عديدة متاحة للجميع مثل مطبوعات:

مجموعة الأدوات التدريبية لحقوق الإنسان لصناعة البترول والغاز.
 دليل إرشادي لصناعة الغاز والبترول حول تقديم التقارير الطوعية للاستدامة.
 دلائل إرشادية خاصة بالصناعات البترولية حول تقديم التقارير بشأن انبعاث غازات الاحتباس الحراري.
 دليل التشغيل في مجالات النزاع لصناعة الغاز والبترول.
 (HYPERLINK “http://www.ipieca.org/” www.ipieca.org)

المجلس الدولي للتعددين والمعادن ”إطار عمل التنمية المستدامة“:

منظمة صناعية قائمة على أساس العضوية المفتوحة أمام شركات التعدين والمعادن والاتحادات الصناعية ذات الصلة، ويلتزم الأعضاء بتبني إطار عمل للتنمية المستدامة الذي يتكون من مجموعة من 10 مبادئ.
 (HYPERLINK “http://www.icmm.com/our-work/sustainable-development-framework” www.icmm.com/our-work/sustainable-development-framework)

المبادئ التطوعية حول الأمن وحقوق الإنسان:

بادرت بها حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، توفر المبادئ دليلًا إرشاديًا للشركات والمنظمات الأهلية حول تعريف وتحديد حقوق الإنسان ومخاطر الأمن.. ولزيادة من الإرشاد تتم المشاركة والتعاون مع الدولة وقوات الأمن الخاصة، ويتطلب الأمر الحصول على مقابل من أجل استخدام هذه المبادئ.
 (HYPERLINK “http://www.voluntaryprinciples.org/” www.voluntaryprinciples.org)

القطاع المالي / الاستثماري: المبادئ المعتدلة:

معايير الصناعة المالية لتحديد وتقييم إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية في تمويل المشروع.
 (HYPERLINK “http://www.equatorprinciples.com/” www.equatorprinciples.com)

دليل إرشادي لتقديم تقارير حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحوكومية والتكامل في التحليلات المالية:

دليل إرشادي حول التقارير المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والحوكومية وحجر الأساس للمحللين الماليين حول كيفية تكامل هذه القضايا في تحليلها. (ألمانيا)
(HYPERLINK “http://www.dvfa.de/die_dvfa/kommissionen/non_financials/dok/35683.php” www.dvfa.de/die_dvfa/kommissionen/non_financials/dok/35683.php)

مبادئ الاستثمار المسؤول:

توفر إطار عمل للمستثمرين لأداء مهامهم مع إعطاء اعتبارات ملائمة للقضايا البيئية والاجتماعية والحوكومية، ويتم إعداد إطار العمل من خلال مجموعة من الخبراء من الأطراف المعنية يتم اختيارهم لذلك، ويتطلب وجود عضوية ولا توجد أي رسوم إجبارية ولكن يفترض تقديم رسم عضوية بشكل تطوعي.
(HYPERLINK “<http://www.unpri.org/>” www.unpri.org)

المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

مبادرة متاحة لجميع المنشآت في القطاع المالي مقابل رسم عضوية سنوي؛ حيث تعمل المبادرة والمنشآت المشاركة سوياً لتنمية وتعزيز الترابط بين البيئة والاستدامة والأداء المالي وتقدم الأطراف المعنية مقترحات لمشروعات والمشاركة في تطوير المشروعات.
(HYPERLINK “<http://www.unpri.org/>” www.unpri.org)

مجموعة وولفسبيرج ”مبادئ وولفسبيرج ضد غسيل الأموال“:

منظمة قائمة على أساس العضوية المفتوحة أمام البنوك العالمية لإعداد المواصفات الخاصة بصناعة الخدمات المالية والمبادئ لمحاربة الفساد وغسيل الأموال، وتقوم الأطراف المعنية بوضع المواصفات والمبادئ المتاحة للجمهور.
(HYPERLINK “<http://www.wolfsberg-principles.com/>” www.wolfsberg-principles.com)

قطاع الصيد: مجلس التمثيل البحري:

مبادرة لمنح الشهادات ووضع بطاقات البيانات البيئية لممارسات الصيد المستدامة وتشمل: قواعد السلوك للصيد المسؤول. قواعد الممارسة الجيدة لوضع المواصفات الاجتماعية والبيئية. دلائل إرشادية لبطاقات البيانات البيئية الخاصة بمنتجات الأسماك التي تم صيدها من البحر، وهناك رسوم لمنح الشهادات واستخدام بطاقة البيانات. (HYPERLINK “http://www.msc.org/” www.msc.org)

قطاع الغابات: مجلس التمثيل لخدمات الغابات:

مجموعة قائمة على أساس العضوية في مقابل رسوم وهي متاحة للأفراد والمنشآت، ويساعد الأعضاء في عملية الحوكمة ووضع السياسات، ويعد هذا المجلس نظاما لمنح الشهادات الذي يقدم خدمات دولية لوضع المواصفات وتوكيد العلامة التجارية والاعتماد للشركات والمنشآت والمجتمعات المحلية بالمسؤولية.

برنامج إقرار خطط منح الشهادات للغابات:

منظمة للاعتراف المتبادل لخطط (برامج) منح الشهادات الخاصة بإدارة المستدامة للغابات، وتقدم الجهات القومية الحوكمة والاعتراف بالمجموعات من الأعضاء. (HYPERLINK “http://www.pefc.org/” http://www.pefc.org)

قطاع تكنولوجيا المعلومات: برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للاتصالات ”المبادرة العالمية للاستدامة الإلكترونية“:

منظمة لجميع الشركات والمنظمات وثيقة الصلة المنخرطة في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث توفر دليلا إرشاديا وأداة تقييم لتحسين الأداء المستدام الخاص بأعضائها. (HYPERLINK “http://www.gesi.org/” www.gesi.org)

قطاع النقل:**الاتحاد الدولي للنقل بالطرق "ميثاق التنمية المستدامة":**

الجهة الدولية الممثلة لصناعة النقل بالطرق يهدف الميثاق إلى الارتقاء بالتنمية المستدامة في هذا القطاع. (www. iru.org/index/en_iru_com_cas HYPERLINK "http://www.iru.org/index/en_iru_com_cas")
(iru.org/index/en_iru_com_cas)

قطاع السفر والسياحة:**ائتلاف المنظمات المعنية بالسياحة "قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السياحة والسفر":**

قواعد اختيارية للسلوك التي تلزم المنظمات لتطبيق 6 معايير بهدف حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في قطاع السفر والسياحة، وفي تدريب مجاني حول تطبيق هذه المعايير، وتتولى ECPAT بالولايات المتحدة مهام السكرتارية.
(HYPERLINK "http://www.erp.net/" www.erp.net)

اتحاد الشركاء الآخرين:**"الشراكة العالمية لمعايير السياحة المستدامة":**

مبادرة من جانب الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، وهي تضم في عضويتها مختلف الجمعيات الصناعية والمنظمات غير الحكومية، والهدف من معايير السياحة المستدامة هي أن تصبح الأساس لفهم مشترك لما تعنيه السياحة المستدامة.

(HYPERLINK "http://www.sustainabletourismcriteria.org/" www.sustainabletourismcriteria.org)

أشهر المواقع الإلكترونية للمسؤولية الاجتماعية**للشركات عربيا وعالميا:****موقع المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية:**

هي منظمة لبنانية تأسست عام 2012 بموجب المرسوم رقم 5818 صادر من وزير الداخلية والبلديات اللبناني، وأسس المنظمة السيد مكرزل وتستهدف في عملها السوق الخليجي من

خلال منح جوائز سنوية وعقد مؤتمرات ترويجية للمسؤولية الاجتماعية في بلدان الخليج.
HYPERLINK "http://www.arabsocialresponsibility.org/" http://www.
arabsocialresponsibility.org

البحرين للمسؤولية الاجتماعية:

يعتبر هذا الموقع المصدر الرئيسي لكل باحث أو متخصص أو مهتم بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يمكنه الحصول على الأخبار والتقارير والمعلومات حول المسؤولية الاجتماعية باللغتين العربية والإنجليزية، ويسعى هذا الموقع إلى تعزيز نمو المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الخليجي بوجه عام والمجتمع البحريني بوجه خاص، وقد تم احتضان هذا الموقع والإشراف عليه من قبل مركز البديل للتدريب والتطوير، والذي يقع في مملكة البحرين، ويسعى الموقع للحصول على رعاية من الشركات والمنظمات الحكومية والأهلية والخاصة.
HYPERLINK "http://www.bahraincsr.com/ar/"
http://www.bahraincsr.com/ar/

استدامة لاستشارات المسؤولية الاجتماعية:

أنشئ موقع استدامة ليملاً فراغاً كبيراً نتيجة حادثة برامج المسؤولية الاجتماعية للمجتمع بشكل عام و لمنشآت الأعمال بشكل خاص؛ فجاءت استدامة لتثري الساحة العملية والعلمية من خلال تقديم استشارات المسؤولية الاجتماعية وبرامجها وتقويمها بما لديها من خبرات، وتتمثل رسالتها في ربط منشآت الأعمال بالمجتمع من خلال تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية وفق المعايير الدولية المتفق عليها لإحداث توازن بين الدعم الحكومي والدعم الخاص للرقى بالمجتمع اقتصادياً وبيئياً. ويسعى الموقع أن يكون المركز السعودي الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية عربياً.

HYPERLINK "http://www.estedamah.com/" http://www.estedamah.com/

العطاء الاجتماعي من أجل التنمية:

تم إنشاء هذا الموقع لنشر معرفة العطاء الاجتماعي بمصر من خلال توفير
HYPERLINK "http://www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn=4" "قاعدة بيانات هائلة تضم مصادر مختلفة عن العطاء الاجتماعي والعطاء الديني، بالإضافة إلى توضيح بعض المفاهيم مثل

مفهوم العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وكذلك عرض لأشكال التكافل الاجتماعي ليس فقط في مصر بل في العالم أجمع.

بالإضافة إلى ذلك سيجد زائر الموقع قواعد بيانات متعددة تضم المنظمات غير الحكومية بمصر، وعرضا <http://www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn=9> HYPERLINK للمبادرات المحلية المميزة. <http://www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn=7> HYPERLINK ومبادرات القطاع الخاص بغرض تأييدها أو الانضمام إليها أو التعلم منها، كما يمكن للزائر أن يرشح أو يضيف إلى الموقع من خبراته بهدف التعلم والمشاركة. <http://www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn=45> HYPERLINK

موقع مجموعة الإمارات للبيئة:

هذا الموقع هو موقع مجموعة الإمارات للبيئة (Emirates environmental group)، وهي منظمة طوعية غير حكومية متخصصة في حماية البيئة، وهي تقوم بعملها هذا عن طريق وسائل وبرامج التعليم والعمل المختلفة بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية، وتجري هذه المجموعة نشاطاتها بتشجيع من المعنيين العاملين في الوكالات الحكومية المحلية والاتحادية، وهي منظمة مفتوحة أمام كل المهتمين بحماية البيئة من الرجال والنساء من جميع الجنسيات.

(<http://www.eeg-uae.org/> HYPERLINK "http://www.eeg-uae.org/")

دبي للعطاء:

موقع دبي للعطاء، هو منشأة خيرية أنشئت عام 2007 تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي حيث يؤمن سموه بأن التعليم هو أكثر وسيلة فعالة لكسر دائرة الفقر، ولهذا تهدف دبي للعطاء إلى تحسين وصول الأطفال إلى التعليم الابتدائي في الدول النامية عن طريق مساعدتهم بالمبادرات الخيرية وتعزيز المشاريع الاجتماعية، كما تعمل دبي للعطاء على تعبئة مجتمع دبي المتعدد الثقافات ليساهم في النمو والتنمية المستدامة حول العالم.

(<http://www.dubaicares.ae/> HYPERLINK "http://www.dubaicares.ae/")

الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

هو الموقع الخاص بالجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي نظمتها مجموعة الإمارات للبيئة مؤخرا تحت رعاية الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد إمارة دبي ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي. ويتضمن الموقع كل من شارك بالحدث من مشاركين ورعاة ووسائل إعلام وغيرهم، ويستطيع الزائر لهذا الموقع أن يتعرف على كل الأخبار والمعلومات التي يحتاجها عن هذا الحدث الهام.

(HYPERLINK “http://www.arabiacsrawards.com/index.php” http://www.arabiacsrawards.com/index.php)

موقع CSR Europe:

هو شبكة الأعمال الأوروبية الرائدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا ويشترك فيه حوالي 70 شركة متعددة الجنسيات إلى جانب مشاركة 29 منظمة وطنية كأعضاء في الموقع، وقد تأسس الموقع كمنظمة في العام 1995 من قبل كبار قادة الأعمال في أوروبا استجابة لنداء المفوضية الأوروبية في ذلك الوقت، وقد تطور الموقع منذ ذلك الحين ليصبح شبكة من رجال الأعمال الملهمين في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مختلف أنحاء أوروبا والعالم.

(HYPERLINK “http://www.csreurope.org/” http://www.csreurope.org)

موقع CSR Wire:

يمثل CSRwire مصدرا رئيسيا رائدا في مجال نشر أخبار وتقارير المسؤولية الاجتماعية في مختلف دول العالم، وقد تأسس هذا الموقع في العام 1999 لدفع عجلة النمو الاقتصادي في مختلف المجتمعات جنبا إلى جنب مع تحقيق التنمية البيئية المستدامة ممهدا الطريق لوضع معايير جديدة للمواطنة المؤسسية مثل كسب الاحترام الدولي لقادة الفكر ورجال الأعمال والأكاديميين، وأهل الخير، والنشطاء.

(HYPERLINK “http://www.csrwire.com/” http://www.csrwire.com)

موقع Business and Human Rights:

موقع إلكتروني يهتم بقطاع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ويغطي الموقع التأثيرات الاجتماعية والبيئية لأكثر من 5000 شركة تعمل في أكثر من 180 بلدا حول العالم. وقد أخذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان كنقطة انطلاق، حيث تشمل الموضوعات التي يغطيها التمييز: الفقر والبيئة والتنمية، العمل، الحصول على الأدوية، الصحة والسلامة والأمن والتجارة، وغيرها من القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

(HYPERLINK “<http://www.business-humanrights.org/>” <http://www.business-humanrights.org>)

صفحة 180 ابيض

الفصل

8

تقارير الشركات

تقرير الشركة هي المرحلة المفصلية في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، حتى ان كتابة هذه التقارير تحتاج الى تدريب، فالشركة تجهد كل العام لإبراز وضعها المالي والاداري و يصدر بذلك تقرير الحسابات، وخلال الخمسين عاما الاخيرة توصل المحاسبون الى ما بات يطلق عليها معايير المحاسبة المالية و على ضوء هذه المعايير يتم اصدار التقارير المالية السنوية، الان وخلال العشر سنوات الماضية برز اتجاه اخر لوضع معايير يتم بموجبها كتابة التقرير غير المالي او ما بات يعرف بتقرير الاستدامة أو تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة

في هذا الفصل تم استقطاب ما لا يقل عن 20 شركة ومؤسسة حكومية لكتابة تقرير المسؤولية الاجتماعية الخاص بها ورغم ان بعض هذه التقارير هو عبارة عن معلومات عامة لا تخوض في تفاصيل الأداء ولكن مجرد الوعي بضرورة كتابة هكذا تقارير يفتح الباب واسعا لمزيد من الانجاز والتطور، ولكن في الجانب الآخر فهناك تقارير على درجة عالية من الاحترافية وهي تشكل نماذج ممتازة لكيفية رصد المعلومات ومن ثم صياغتها و ابرازها على النحو الذي يشكل علامة فارقة في مسيرة تطور الشركة واهتمامها بالمجتمع الذي تعمل فيه

المحرر

تمهيد:

تقرير الشركة هي المرحلة المفصلية في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ، حتى ان كتابة هذه التقارير تحتاج الى تدريب ، فالشركة تجهد كل العام لإبراز وضعها المالي والاداري و يصدر بذلك تقرير الحسابات ، وخلال الخمسين عاما الاخيرة توصل المحاسبون الى ما بات يطلق عليها معايير المحاسبة المالية و على ضوء هذه المعايير يتم اصدار التقارير المالية السنوية ، الان وخلال العشر سنوات الماضية برز اتجاه اخر لوضع معايير يتم بموجبها كتابة التقرير غير المالي او ما بات يعرف بتقرير الاستدامة أو تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة.

هناك جهتين عالميتين على الاقل تعملان في هذا الجانب في تحديد معايير يتم بموجبها كتابة التقرير السنوي ، هاتان الجهتان هما الاتفاق العالمي بالأمم المتحدة (UN Global Compact) و مبادرة تقارير الاستدامة (Global Reporting Initiative) واختصارها (GRI) فوكالة الامم المتحدة للاتفاق العالمي وهي منظمة تضم حوالي 8000 عضو من الشركات حول العالم تطلب الى اعضائها كتابة التقرير السنوي محتويا على المحاور التالية:

- ① حقوق الانسان
- ② حقوق العمال
- ③ حماية البيئة
- ④ مكافحة الفساد

يتوجب على الشركة ان توضح بجلاء التقدم المحرز في هذا الصدد فيما يتعلق بعملياتها ، هذا التقرير قد يكون صفحة واحدة او ربما يتجاوز مائة صفحة ولكن الفيصل فيه ان الشركة تريد ان توضح لعملاءها ولزبائننها و لجميع الجهات ذات الصلة انها تحترم مبادئ الاتفاق العالمي وانها تفعل ما بوسعها لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ، تقول الامم المتحدة ان هذا التقرير لا يتم مراجعته او تقييمه من اي جهة كانت ، وهو يعكس رغبة الشركة في الافصاح عن جهودها في هذا الصدد ليكون هذا الافصاح متاحا للجميع ، فالتقرير يتم نشره في موقع الاتفاق العالمي ، اذن يجب الافصاح عن تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة في حال انها مسجلة في وكالة الاتفاق العالمي ، وهذا الامر يجب ان يكون التزاما سنويا و في حال فشل الشركة في اصدار التقرير لعامين متتاليين يتم شطب تسجيلها في الوكالة .

حسب الاحصاءات فإن هناك ما يزيد عن 300 شركة تفشل في اصدار التقرير السنوي ويتم بالتالي شطبها من وكالة الاتفاق العالمي ، وهذا الفشل يعود في الغالب الى عدم قدرة



حسب الاحصاءات فإن
هناك ما يزيد
عن 300 شركة تفشل في
اصدار التقرير السنوي
ويتم بالتالي شطبها
من وكالة الاتفاق العالمي



الشركة في كتابة التقرير او عدم الاهتمام بكتابته او عدم تقدير أهميته ولكن في كل الاحوال تحتاج كتابة مثل هذه التقارير الى وجود موظفين مختصين والى وجود نظام اداري في الشركة يتيح على نحو منظم الحصول على المعلومات لإعادة صياغتها وبالتالي الافصاح عنها وهذه الخاصية لا تتوفر الا في الشركات الكبيرة ذات الهيكل الاداري المرتب ، اما الشركات المتوسطة والصغيرة والتي تجهد نفسها في الحصول على الاعمال فإنها تواجه صعوبات جمة في كتابة مثل هذه التقارير وفي بعض الاحيان يأتي الفشل من عدم القدرة في رصد المعلومات

منظمة مبادرة تقارير الاستدامة (GRI)

هي منظمة طوعية عالمية تشكلت عام 1992 خلال قمة الارض في البرازيل وهي مدعومة من عدد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وتتخذ من إستكهولم في هولندا مقرا لها ، هذه المنظمة الاممية تفتح باب الانضمام اليها لجميع الشركات حول العالم ، ويطلب الى كل شركة ان تفصح عن انشطتها في مجال ما بات يطلق عليها الاستدامة، او بمعنى اخر الجهود الاحترافية التي تقوم بها الشركة في مجال الحفاظ على البيئة والطاقة والموارد المائية، وصممت المنظمة اسلوبا معينا للكشف عن مثل هذه الجهود، ثم عملت خلال السنوات العشر الاخيرة في وضع معايير لكتابة مثل هذه التقارير، وتعتبر هذه المعايير هي الاشمل حاليا واصبحت معتمدة من معظم الشركات العالمية الكبرى عندما تشرع في كتابة تقاريرها ، صدرت النسخة الاولى من معايير كتابة تقارير الاستدامة عام 2002 وهي 1- GRI ثم تطورت الى الاصدار الاخير وهو GRI-4، ورغم ان عددا كبيرا من الشركات الكبرى حول العالم انضمت الى هذه المنظمة وترسل تقاريرها السنوية، غير ان الشركات في العالم العربي ما زالت بعيدة عن هذه المنظمة او لم تسمع بها او لا تكثرث اليها، ففي قطر على سبيل المثال هناك شركة واحدة فقط حسب علمي وهي شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) التي انضمت الى هذه المنظمة.

ولكن في الجانب الاخر من الصورة فإن 36 شركة قطرية او عاملة في دولة قطر في قطاع الطاقة اصبحت ملزمة بتقديم تقرير الاستدامة السنوي لوزارة الطاقة والصناعة وحسب علمي فإن قطر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي الزمت الشركات العاملة في هذا القطاع لتقديم مثل هذه التقارير ، ولم تكتف الوزارة بإستلام التقارير ولكنها شكلت لجنة تحكيمية لتقييمها و من ثم منح جوائز لافضل ست شركات في مختلف المجالات ويتم تقديم هذه الجوائز في حفل سنوي ينظم خصيصا لهذا الغرض.

وجود موظفين مختصين
و وجود نظام اداري
في الشركة يتيح
على نحو منظم الحصول
على المعلومات لإعادة
صياغتها

صفحة 184 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



تلتزم ميرسك للبترول التزاماً تاماً بشراكتها مع دولة قطر، فلا تكتفي بالتركيز على تحقيق أقصى إمكانات حقل الشاهين للنفط بل تحرص أيضاً على لعب دور شامل ونشط في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 التي طُرحت في وثيقة بعيدة النظر تحدد أسس الازدهار والاستدامة بالبلاد، معتمدةً في ذلك على الركائز الأساسية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية

الشيخ فيصل بن فهد آل ثاني
نائب المدير العام

من اجل قطر



MAERSK
OIL



تمهيد

تلتزم ميرسك للبترول التزاماً تاماً بشراكتها مع دولة قطر، فلا تكتفي بالتركيز على تحقيق أقصى إمكانات حقل الشاهين للنفط بل تحرص أيضاً على لعب دور شامل ونشط في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 التي طرحت في وثيقة بعيدة النظر تحدد أسس الازدهار والاستدامة بالبلاد، معتمدة في ذلك على الركائز الأساسية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية.. ولقد احتفلنا في عام 2012 بمرور 20 عاماً على هذه الشراكة مع دولة قطر، والتي عملنا خلالها وبشكل وثيق مع قطر للبترول لتطوير حقل الشاهين بما يطرحه من تحديات وجعله أكبر حقل بحري لإنتاج النفط في دولة قطر.

وبالإضافة إلى تطوير الموارد الطبيعية لدولة قطر من خلال نهج يتسم بالمسؤولية والاستعانة بالمقاولين المحليين وتطوير الموظفين من الكوادر المحلية، فإننا نسهم في تحقيق الرؤية الوطنية من خلال شامل للاستثمار الاجتماعي، وهو برنامج "العمل من أجل قطر" الذي يقوم على التزام بالمشاريع عالية الجودة والشراكات القوية التي تحدث تأثيرات حقيقية طويلة الأمد، ونهدف دائماً إلى تحقيق فوائد مستدامة تفيد دولة قطر والمجتمع القطري من المواطنين والمقيمين.

وكما سترون فإن برنامج "العمل من أجل قطر" يقوم على ثلاثة فروع رئيسية هي العمل في مجال الصحة والسلامة والعمل في مجال البيئة والثقافة والعمل في مجال التعليم وبناء القدرات، وتستفيد هذه الفروع الثلاثة من المعرفة والمهارات والتكنولوجيا الفريدة المتوافرة في ميرسك قطر للبترول، كما أنها تعتمد عند الاقتضاء على دعم الشركاء من ذوي الخبرة ومجموعة إيه بي مولر ميرسك بنطاقها الأوسع ويستكشف هذا الكتاب ويبرز التزام ميرسك قطر للبترول تجاه دولة قطر.

عندما اعتزمت ميرسك قطر للبترول وضع برنامج "العمل من أجل قطر"، فقد استقت مبادئه التوجيهية من رؤية قطر الوطنية 2030 التي تركز على أربع ركائز رئيسية هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية.

وتشكل أعمالنا الأساسية في إنتاج الهيدروكربونات جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية بدولة قطر، ولهذا فقد تمثل التحدي الذي واجهنا في وضع برامج للاستثمار الاجتماعي تتناول الأهداف التنموية الأخرى لدولة قطر، بيد أننا أردنا أيضاً الذهاب لأبعد من ذلك



برنامج "العمل من أجل قطر" الذي يقوم على التزام بالمشاريع عالية الجودة





من خلال إكساب البرامج التي وضعناها قيمة إضافية عن طريق الاستفادة من الخبرات المتميزة لميرسك قطر للبترول والتعاون الوثيق مع شركائنا من المؤسسات المناسبة في الحالات التي احتجنا فيها متخصصين من خارج الشركة.

ويقول الشيخ فيصل بن فهد آل ثاني، نائب مدير عام ميرسك قطر للبترول "ميرسك قطر للبترول شركة مسؤولة اجتماعياً، وتركز أنشطتنا في مجال الاستثمار الاجتماعي بشكل كبير على مجالات الصحة والتعليم والبيئة، وهي المجالات التي نرى أنه يمكننا تقديم إسهام إيجابي بها يدعم التنمية في دولة قطر".

وبرامجنا الرئيسية هي:

العمل في مجال الصحة والسلامة

يُعد برنامج «العمل في مجال الصحة والسلامة» برنامجاً متعدد الفروع، فقد شهد عام 2012 البذرة الأولى لمشروع لحظة الذي أدى إلى شعار واحد لجميع مبادرات السلامة على الطرق في دولة قطر، إلا أن التركيز الأساسي لهذا لبرنامج في عام 2012 كان على التحدي



الكبير الذي يطرحه مرض السكري، فقد انطلق برنامج «لنعمل من أجل السكري» بمبادرة من ميرسك للبتترول وهو عبارة عن شراكة بين المجلس الأعلى للصحة والجمعية القطرية للسكري ومؤسسة حمد الطبية ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية وميرسك للبتترول ونوفو نورديسك وهي إحدى الشركات الرائدة في مجال رعاية مرضى السكري في العالم.

ويهدف المشروع إلى دعم دولة قطر في رفع مستوى الوعي بمرض السكري، ومساعدة المعرضين للإصابة به على الوقاية منه، وكذلك دعم من يتعايشون بالفعل مع السكري على التعامل مع وضعهم الصحي بشكل أفضل، ويتناول برنامج «لنعمل من أجل السكري» بوضوح ثلاثة مجالات هي البحث والتثقيف والتوعية.

www.action-on-diabetes.qa

العمل من أجل التعليم وبناء القدرات

يمثل التعليم أحد العوامل والركائز الرئيسة للتطور والتنمية في دولة قطر، فمن خلال التعليم عالي الجودة يستطيع الشباب القطري تعزيز آفاقهم المستقبلية بالإضافة إلى إحداث فارق بالشركات التي يعملون بها وللدولة بشكل عام، ومن مشاريعنا في هذا المجال برنامج «ميرسك للبتترول للمنهج الدراسية للمتفوقين» والذي نهدف من خلاله إلى تقديم الدعم المالي للطلاب القطريين المتميزين في مجالات الهندسة والقانون وإدارة الأعمال.



وينشط برنامج «العمل من أجل التعليم وبناء القدرات» في ثلاث ميادين رئيسية هي المدارس، والكليات والجامعات، ومكان العمل، وتشمل مبادراتنا فرصاً للأفراد والمجموعات، وللطلاب والمعلمين، وذوي المهبة في حل المشكلات والمهنيين الطموحين، وحيثما يلزم تركيز مشاريعنا على الهندسة والمهارات التقنية، وهو تركيز يرتبط بمجال تخصصنا.

العمل من أجل البيئة والثقافة

الهدف الرئيس لهذا البرنامج هو المساهمة في الحد من التأثير البيئي لعملياتنا في حقل الشاهين، حيث نريد العمل مع دولة قطر لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية للبلاد ودعم وإبراز التراث الثقافي لدولة قطر، ومن مجالات تركيزنا في هذا المجال البحث، والوعي البيئي، والتثقيف والتوعية، والبرامج المجتمعية، ودعم المؤسسات التي تبرز الإرث الطبيعي لدولة قطر وتنوعها البيولوجي وثقافتها.

ومن شركائنا في هذا البرنامج وزارة البيئة وقطر للبترول وجامعة قطر.

التقطير

ميرسك قطر للبترول شريك قوي لدولة قطر في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتقطير بالبلاد، ويشمل هذا الالتزام توفير فرص واسعة لموظفينا كي يطوروا مهاراتهم وخبراتهم، واستقطاب الكوادر القطرية المناسبة للالتحاق بالعمل بميرسك قطر للبترول، كما نقوم برعاية الموظفين للدراسة والحصول على مؤهلات عليا،

ونحتفل سنوياً بالنجاح الذي يتحقق من خلال حفل سنوي للتقطير، وشكلنا في عام 2012 لجنة داخلية للتطوير الوطني وباشرت اللجنة العمل بخطة خمسية استراتيجية للتقطير.

وبالإضافة إلى هذه الأنشطة الداخلية، فإننا نتعاون مع المدارس والكليات لإشراك التلاميذ الصغار في المواد والمشاريع التقنية، وتقديم الدعم للطلاب في تخصصات كالبترول والهندسة الكيميائية والميكانيكية والجيولوجيا.

www.maerskoil.com/global-operations/qatar/

qatarization

الالتزام بالتقطير يشمل توفير فرص واسعة لموظفينا كي يطوروا مهاراتهم وخبراتهم



الأعمال الخيرية

وفضلاً عن وضع برامج كبرى للاستثمار الاجتماعي تتمحور حول الصحة والتعليم والبيئة، تواصل ميرسك قطر للبتترول دعمها لعدد من الأعمال الخيرية التي تدعم التنمية بدولة قطر وتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، وتشمل مشاركتنا على هذا الصعيد تقديم المساهمات للمؤسسات الخيرية التي يدعم نشاطها الفئات الأضعف بالمجتمع، ودعم الشباب ممن يسعون لاكتساب المهارات والكفاءات التي تسهم في تقدم جوانب التنمية على اتساع نطاقها بالبلاد، ورعاية المؤسسات والفعاليات التي تعمل على تعزيز قوة المجتمع المدني والمهني.

العمل في مجال الصحة والسلامة

لنعمل من أجل السكري:

تغيير مستقبل مرض السكري في قطر

يؤثر مرض السكري في حوالي 8,5 بالمائة من البالغين حول العالم، وترتفع هذه النسبة إلى 11 بالمائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإلى 16,7 بالمائة في دولة قطر، فقد أدت سرعة التوسع العمراني وازدياد استخدام المركبات في التنقل والتحول في النظام الغذائي تجاه الأطعمة السريعة إلى تعرض عدد أكبر من البشر لزيادة الوزن أو السمنة اللذين يشكلان عاملاً رئيساً للإصابة بمرض السكري من النوع الثاني، وتشير التقديرات إلى تأثير السكري في حوالي 20 بالمائة من عدد السكان البالغين في دولة قطر بحلول عام 2030. ولهذه الأسباب، ركز برنامج "العمل من أجل الصحة والسلامة" خلال عام 2012 بشكل أساسي على مرض السكري، فتم إطلاق برنامج "لنعمل من أجل السكري" وهو عبارة عن شراكة مع المجلس الأعلى للصحة ومؤسسة حمد الطبية ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية والجمعية القطرية للسكري وميرسك للبتترول وشركة نوفو نورديسك، وتتمحور أنشطته حول ثلاثة مجالات هي البحث والتثقيف والتوعية.

أبرز الإنجازات في عام 2012

أصدر برنامج "لنعمل من أجل السكري" أول كتاب إحاطة بمرض السكري في قطر، وأطلق



يؤثر مرض السكري في حوالي 8,5 بالمائة من البالغين حول العالم، وفي 16,7 بالمائة في دولة قطر





السجل الوطني لمرضى السكري الذي يتم تسجيل جميع مرضى السكري في دولة قطر به، كما استقبل أول برنامج لتدريب واعتماد المرضين في مجال مرض السكري أول 25 مشاركة.

وتم إجراء اختبارات قياس السكر في الدم لألفي ومائة زائر بالحي الثقافي كتارا، وأطلقت ميرسك قطر للبتترول بالتعاون مع الجمعية القطرية للسكري حملة لزيادة الوعي بمرض السكري أثناء شهر رمضان المبارك، وشارك 21 فريقاً في النسخة الأولى من تحدي ميرسك للبتترول وقطر للبتترول والذي كانت محصلته جمع أكثر من 100 ألف دولار لصالح برنامج "لنعمل من أجل السكري".

كان من الأهداف المبكرة لبرنامج «لنعمل من أجل السكري» الوقوف على المعلومات والأرقام الهامة ذات الصلة بمرض السكري في دولة قطر، وبدأ العمل بدراسة لقياس الوعي بمرض السكري وأجرتها شركة نوفو نورديسك في عام 2011 بدعم من ميرسك قطر للبتترول، وأسهمت نتائج هذه الدراسة في وضع أساس للمعلومات التي استرشد بها كتاب «إحاطة بمرض السكري في قطر».

وكشفت دراسة إيسوس التي تم إجراؤها في بداية المشروع أن 37 بالمائة ممن شملتهم الدراسة كانوا عرضة للإصابة بمرض السكري، إلا أن 93 بالمائة منهم لم يكونوا على علم بخطر الإصابة به، وأن 46 بالمائة كانوا يعتقدون أن السكري لا يؤدي إلى أمراض القلب، وأن 54 بالمائة كانوا يرون أنه لا يؤدي إلى السكتة الدماغية، على الرغم من كونها مضاعفات معروفة لمرض السكري، وفي إطار برنامج «لنعمل من أجل السكري» تم توزيع أكثر من 1000 نسخة من الكتاب على مقدمي الرعاية الصحية في دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، وكان الإقبال على الكتاب كبيراً للغاية حتى أن الأمر تطلب إصدار طبعة ثانية منه.



السجل الوطني لمرضى السكري

تنشئ شراكة «لنعلم من أجل السكري» سجلاً وطنياً لمرضى السكري ليتم تسجيل جميع مرضى السكري في دولة قطر به، وسوف تمكن قاعدة بياناته مقدمي الرعاية الصحية من مستشفيات وعيادات بالإضافة إلى الجمعية القطرية للسكري لتبادل أفضل الممارسات وتحسين النتائج والمحصلات الخاصة بصحة المرضى، وتم تصنيف السجل بأنه حل للممارسات الجيدة بدولة قطر وكان ذلك أثناء زيارة تعليمية لبرنامج «لنعلم من أجل السكري» إلى كل من إيطاليا والدنمارك في مطلع عام 2012، وتم إعداد السجل بحيث يفي بمتطلبات المجلس الأعلى للصحة ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية ومؤسسة حمد الطبية والجمعية القطرية للسكري، وبدأ تصميم السجل والعمل به في عام 2012، وتم إصداره لمؤسسة حمد الطبية والجمعية القطرية للسكري ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية. في عام 2012 قام برنامج «لنعلم من أجل السكري» برعاية أول برنامج معتمد لتدريب الخريجين في دولة قطر وذلك بهدف تزويد المرضى بالمهارات التخصصية اللازمة لمعالجة مرضى السكري، ويقام هذا البرنامج العالمي بالتعاون مع الجمعية القطرية للسكري ومعهد ميشنر ومقره في كالجاري بكندا.



برنامج تدريب واعتماد الممرضين

وبدأ تدريب المجموعة الأولى من المشاركين في عام 2012، وسوف يتم اعتمادهم في عام 2013 عند انتهائهم من دورة تمتد على مدار 8 شهور من العمل بالغ الدقة يكتسبون من خلالها الخبرة والمعرفة لدعم المرضى وأسراهم في إدارة مرض السكري والسيطرة عليه.

مؤتمر الاتحاد الدولي للسكري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقد الاتحاد الدولي للسكري مؤتمراً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2012 في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، وكان الهدف من المؤتمر رفع مستوى الوعي بانتشار السكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن خلال المحاضرات وورش العمل تعرف المختصون والباحثون في مجال الرعاية الصحية بالمنطقة على أحدث المعلومات الخاصة بالبحث العلمي والعلاج الطبي لمرض السكري من جميع أنحاء العالم، وكانت ميرسك قطر للبتترول راعياً رئيسياً لهذا المؤتمر.



في عام 2012 قام برنامج
«لنعمل من أجل السكري»
برعاية أول برنامج معتمد
لتدريب الخريجين في قطر

ندوة رمضان والسكري للأطباء أقامت شراكة «لنعمل من أجل السكري» في السادس عشر من يونيو 2012 ندوة رمضان والسكري للأطباء، والتي تم خلالها تقديم الإرشاد والدعم للأطباء بشأن توجيه النصائح لمرضى السكري حول كيفية إدارة وضعهم الصحي أثناء الصيام في شهر رمضان المبارك، وبعد أسبوع من الندوة نظمت الشراكة ورشة عمل للمرضى أنفسهم.



الحملة التوعوية الرمضانية أطلقت ميرسك قطر للبتترول بالتعاون مع الجمعية القطرية للسكري حملة لرفع مستوى الوعي بمرض السكري أثناء شهر رمضان المبارك، ففي حين يجيز القرآن الكريم للمرضى عدم الصيام في رمضان إلا أن العديدين من مرضى السكري يرغبون في إدراك الصيام، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التخطيط والإدارة السليمة لوضعهم الصحي بيد أن الأمر يتطلب مزيداً من الحيلة، وتبين الدراسات أن خطر إفراط انخفاض وارتفاع السكر في الدم تزيد سبعة أضعاف بالنسبة لمرضى السكري أثناء الصيام في شهر رمضان بالمقارنة مع باقي أيام العام.

وقدمت الحملة التي امتدت طوال أربعة أسابيع المعلومات والإرشادات الخاصة بإدارة مختلف حالات مرض السكري أثناء شهر رمضان بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بالصيام، ومن المقترحات الخاصة بالرعاية الذاتية إجراء تقييم للحالة الصحية قبل شهر رمضان للوقوف



على مستويات هذه المخاطر، والإكثار من متابعة مستويات الغلوكوز بالدم أثناء شهر رمضان، وتعديل مواعيد وجرات الدواء، كما سلطت الحملة الضوء على الفرصة الفريدة التي يتيحها شهر رمضان لإحداث تغيير دائم في نمط حياة مرضى السكري كالإقلاع عن التدخين.

تحدي ميرسك للبترول وقطر للبترول

أقيمت النسخة الأولى من تحدي ميرسك للبترول وقطر للبترول يومي 17 و18 نوفمبر 2012، وهو عبارة عن سباق للشركات حافل بروح المغامرة والإثارة يجمع بين النشاط البدني وتحديات القيادة والعمل الجماعي، وأقيمت هذه الفعالية في شبه جزيرة زكريت الصحراوية بطبيعتها الساحرة على مدار يومين تم خلالها اختبار القدرات الذهنية واللياقة البدنية للفرق المشاركة بالإضافة إلى قدراتهم على العمل الجماعي والتخطيط تحت ضغط والتواصل بوضوح وحل المشكلات والتعامل مع التغيير. وشارك في المنافسات 21 فريقاً يمثلون 18 شركة ومؤسسة محلية مختلفة. وتكون السباق من 4 مراحل من بينها الاسترشاد بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وبناء يخت بري، ومع احتدام المنافسة حقق السباق نتائجاً إيجابية لم تقتصر على رفع مستوى الوعي بمرض السكري حيث أدى أيضاً إلى جمع 100 ألف دولار لصالح شراكة «لنعلم من أجل السكري» التي انطلقت بمبادرة من ميرسك قطر للبترول، ونظراً للنجاح الكبير الذي حققه السباق فسوف يقام مرة أخرى في عام 2013، ويبرز الموقع الإلكتروني المتميز لتحدي ميرسك قطر للبترول وقطر للبترول صور وتفصيل فعالياته بالإضافة إلى معلومات عن مرض السكري.

www.maerskoilandqpcchallenge.com

”
جمعنا 100 ألف دولار
لصالح شراكة «لنعلم
من أجل السكري»



العمل في مجال التعليم وبناء القدرات

يتألف إسهام ميرسك في التعليم بدولة قطر من ثلاثة فروع رئيسة تركز جميعها بقوة على العلوم والهندسة.

- ① بناء المهارات والقدرات
- ② تعزيز التنوع الاقتصادي
- ③ دعم المدارس
- ④ أبرز الإنجازات في عام 2012

كان من أبرز مشاريعنا برنامج الروبوت بالمدارس وأولمبياد الروبوت، حيث يجمع هذا البرنامج التعليمي الابتكاري بين الشباب بهدف تطوير مهاراتهم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة وللتنافس في مسابقات محلية ودولية.

وقام برنامج ميرسك للبتترول للمنح الدراسية للمتفوقين بدعم الطلاب القطريين المتميزين في العلوم والهندسة والجيولوجيا والقانون وإدارة الأعمال، بينما أتاح برنامج صناعة القادة لستين طالباً متفوقاً الفرصة لبناء مهارات القيادة من أجل المستقبل.. وقامت ميرسك قطر للبتترول برعاية النسخة الافتتاحية من المؤتمر العالمي للتعليم الهندسي الذي أسسته ونظمتها جامعة تكساس إيه أند إم في قطر، كما قدمت الشركة دعماً صادقاً لبرنامج أنشطة الأعضاء الشباب بجمعية مهندسي البترول الذي يتيح للمختصين بهذا القطاع تقديم الخبرات والمعرفة لطلاب المدارس الثانوية والطلاب الجامعيين والمهندسين الشباب.

وعلماً مع جامعة فرجينيا كومولث في قطر من خلال برنامج حاضنة الخريجين والذي يشكل أحد أجزاء سلسلة برامج الجامعة لرواد الأعمال من الشباب، كما عملنا مع الأمانة العامة للتخطيط التنموي وكلية شمال الأطلسي في قطر من خلال التعاون في تنظيم دورة للتدريب على إدارة المشاريع تم إعدادها بما يتناسب مع احتياجات العاملين بالأمانة العامة للتخطيط التنموي.





وأخيراً فقد قدمت ميرسك قطر للبتترول العديد من المساهمات لعدد من المدارس، ومن خلال هذه المساهمات تمكن مجمع الديان التربوي من الاستثمار في ورش العمل وفعاليات تدريب المعلمين، واستطاعت الفرق الرياضية بأكاديمية قطر من المشاركة في المنافسات الدولية، وتوفرت لمدرسة قطر التقنية المستقلة أجهزة ومعدات جديدة للورش التقنية بالمدرسة، كما قدمت هذه المساهمات الدعم لمجموعة من طلاب الفرقة الرابعة لحضور البرنامج الصيفي لأكاديمية قطر الخور.

برنامج الروبوت بالمدارس

أطلقت ميرسك قطر للبتترول في عام 2012 شراكة مع كلية شمال الأطنطي في قطر لإقامة أولمبياد قطر الوطني للروبوت وإنشاء برنامج ابتكاري للتعليم بالمدارس يعتمد على العصف الذهني المتصل بالروبوت، وعن طريق تقديم الأدوات الروبوتية والتدريب وتنظيم سلسلة من الفعاليات المتميزة وتمكين الطلاب من المشاركة في المسابقات الدولية تهدف الشراكة إلى تحفيز واستثارة واجتذاب الطلاب للإقبال على العلوم والهندسية وتعلم مهارات جديدة قيمة، ويجمع الأولمبياد بين الشباب بهدف تطوير مهاراتهم في الإبداع والعمل الجماعي وحل المشكلات.

وأتاحت الشراكة لكلية شمال الأطنطي في قطر التوسع في إشراك المدارس في دولة قطر في مسابقة أولمبياد قطر الوطني للروبوت، خاصة وأن الفرق الفائزة بالمسابقات المحلية حول العالم تتأهل للمشاركة في أولمبياد الروبوت العالمي والذي استضافته ماليزيا في عام 2012، حيث شارك أكثر من 400 فريقاً من 30 دولة في النهائيات العالمية، وشاركت دولة قطر بعشرة فرق في 6 فئات، وبحصول أحد فرقها على المركز السادس في الفئة المفتوحة للمدارس الثانوية تصدرت دولة قطر ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالأولمبياد.

وقال الدكتور ثيودور تشيسون، عميد مدرسة تكنولوجيا المعلومات بكلية شمال الأطنطي في قطر، وهو أيضاً الممثل المحلي لأولمبياد الروبوت العالمي في دولة قطر "لقد تمكنا من خلال دعم ميرسك للبتترول من التوسع في عدد الفرق المتنافسة في نهائيات أولمبياد الروبوت العالمي، ففي عام 2011 لم يتمكن سوى 3 فرق من المشاركة في النهائيات العالمية بينما زاد هذا العدد عن ثلاثة أضعافه هذا العام".



أطلقنا في عام 2012
بشراكة مع كلية شمال
الأطنطي أولمبياد قطر
الوطني للروبوت



اعتباراً من عام 2013 يقام برنامج الروبوت بالمدارس برعاية المجلس الأعلى للتعليم وبمشاركة قطر للبترول كشريك استراتيجي، ويلتزم جميع الشركاء بتعزيز التعليم الإبداعي في المدارس بجميع أنحاء البلاد مع العمل على إرساء أسس متينة لمستقبل قطر المشرق.

برنامج ميرسك للبترول للمنح الدراسية للمتفوقين

أطلقت ميرسك قطر للبترول في عام 2012 برنامج ميرسك للبترول للمنح الدراسية للمتفوقين الذي يقدم الدعم المالي للطلاب القطريين المتميزين الساعين لمواصلة التعليم العالي في تخصصات الهندسة والقانون وإدارة الأعمال، وسوف يتم الإعلان عن المستفيدين من هذا البرنامج سنوياً.

”

أطلقنا في عام 2012
برنامج ميرسك للبترول
للمنح الدراسية للمتفوقين
للطلاب القطريين المتميزين

ويقول الشيخ فيصل بن فهد آل ثاني، نائب مدير عام ميرسك قطر للبترول ”يعد هذا البرنامج أحد أهم إسهاماتنا وأكثرها قيمة من خلال استهداف الشباب القطري الطموح، فهو تعبير عن إيماننا بأن أكثر طلابنا نبوغاً واجتهاداً يستحقون الفرصة للدراسة بأرقى الجامعات، لا سيما وأن ما يكتسبونه من معرفة وخبرات سيعود بالفائدة على بلادنا لسنوات طويلة قادمة“.

“





صناعة القيادة ننظم البرنامج السنوي لصناعة القادة في الدوحة منذ عام 2007 بهدف توفير الفرصة للطلاب لبناء قدراتهم القيادية، حيث يساعد هذا البرنامج التعليمي النشط بما يطرحة من تحديات على تزويد الطلاب بالأدوات والمهارات والمعرفة اللازمة للعب دور القيادة في مجتمعهم. وفي شهر ديسمبر 2012 دعت ميرسك للبترول جامعة حمد بن خليفة في تمكين 60 طالباً متفوقاً من المشاركة في برنامج صناعة القادة، كما تواجد ممثلون لميرسك للبترول ضمن لجنة القيادة من الضيوف أثناء تنفيذ البرنامج.

وقالت أمينة حسين مدير المركز الطلابي بجامعة حمد بن خليفة "بناءً على رؤية صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر تم توجيه الدعوة إلى معهد صناعة القادة للحضور إلى دولة قطر، ويقدم البرنامج تجربة مكثفة للقيادة على مدار 6 أيام تتمحور حول تعليم الطلاب الجامعيين تولى القيادة بنزاهة".

ويشكل هذا الاستثمار مثالا آخر لالتزام ميرسك للبترول بتطوير قادة المستقبل بدولة قطر ودعم رؤية قطر الوطنية 2030.

المؤتمر العالمي للتعليم الهندسي يمثل المؤتمر العالمي للتعليم الهندسي ملتقى للباحثين والمهندسين والأكاديميين يقومون من خلاله بعرض ونشر ومناقشة نتائج أبحاثهم وأنشطة التطوير في التعليم الهندسي الحديث، وكان لميرسك قطر للبترول دور كبير في إقامة هذا المؤتمر السنوي في الدوحة من خلال ما قدمته للمؤتمر من رعاية حصرية وشراكة.

وأُسست جامعة تكساس إيه أند إم في قطر المؤتمر العالمي للتعليم الهندسي ونظمته لتعزيز تعليم الهندسة والهندسة التكنولوجية في المنطقة وخارجها، واجتذب المؤتمر أكثر من 400 من القادة والمعلمين والمبتكرين في المجال الهندسي من مؤسسات بدولة قطر وحول العالم، بالإضافة إلى الطلاب والمهنيين الشباب على المستوى المحلي، وتتوفر له الإمكانيات ليصبح تجمعا سنوياً بارزاً ومؤثراً، ومرة أخرى سوف تكون ميرسك قطر للبترول الشريك الحصري للمؤتمر في عام 2014.

برنامج أنشطة الأعضاء الشباب بجمعية مهندسي البترول أقيم برنامج أنشطة الأعضاء الشباب بجمعية مهندسي البترول في الدوحة في شهر مايو 2012 وساهمت ميرسك قطر للبترول بوصفها الراعي البلايني.



دعمنا جامعة حمد بن خليفة في تمكين 60 طالباً متفوقاً من المشاركة في برنامج صناعة القادة





وأقيم البرنامج لمدة ثلاثة أيام بالتزامن مع مؤتمر ومعرض جمعية مهندسي البترول للإنتاج والعمليات الدولي في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، واشتمل على ورش عمل وندوات وجلسات نقاشية تمكن من خلالها طلاب المدارس الثانوية والطلاب الجامعيين والمهندسين الشباب من اللقاء بالباحثين والقادة في قطاع النفط والغاز، وقدم المهنيون والمتخصصون بالقطاع المعلومات التقنية والصناعية للأعضاء الشباب بالجمعية مما وفر لهم رؤية قيمة للاتجاهات على الاتجاهات والخيارات المهنية الحالية والمستقبلية.

حاضنة الخريجين خطت ميرسك قطر للبترول خطوة للأمام بالعمل مع جامعة فرجينيا كومولث في قطر في برنامج ابتكاري يوفر فرصاً متميزة للمصممين الشباب الطموحين.

فيتم اختيار عدد من خريجي التصميم الجرافيكي للمشاركة في برنامج حاضنة الخريجين الذي يتم تنفيذه في إطار سلسلة رواد الأعمال الشباب التي تنظمها جامعة فرجينيا كومولث في قطر، حيث يتم إلحاقهم بالعمل مع إحدى الشركات البارزة لمدة 12 شهراً يقومون خلالها بتطوير مهاراتهم في التصميم من خلال العمل بمشاريع حقيقية، ويعملون عن كثب مع مرشد، ويتلقون توجيهاً وتدريباً فنياً بشأن تخطيط الأعمال، وهو كل ما يحتاجونه من دعم لتحقيق طموحاتهم في ريادة الأعمال عند إتمام البرنامج.

ويوضح روجر غريفيث، مدير ريادة الأعمال بجامعة فرجينيا كومولث في قطر "هدفنا هو بناء ثقافة حول ريادة الأعمال، حيث يتسنى للخريجين الاستفادة من ورش عمل تطوير



الأعمال والتطوير الشخصي والتدريب التقني الذي تقدمه شبكة من المؤسسات الشركاء وهيئة التدريس والاستشاريين الخارجيين“.

وتتم اختيار المجموعة الأولى من الخريجين وسوف يباشرون العمل بمشاريع في إطار برنامج ميرسك قطر للبترول للمسؤولية الاجتماعية.

مجمع البيان التربوي

مجمع البيان التربوي هو أحد أبرز مدارس العلوم والتكنولوجيا للبنات في البلاد، واشتمل دعم ميرسك قطر للبترول لمجمع البيان التربوي على المساهمة في ورش العمل التعليمية وفعاليات تدريب المعلمات، وذلك بهدف تمكين الطالبات من اكتساب معرفة واسعة بالعلوم والإسهام في تعزيز التدريس بالمدرسة.

ويبدو في الصورة فوزي العجي، مدير التقطير بشركة ميرسك قطر للبترول، وحصّة عبد الله، مديرة المدرسة.

أكاديمية قطر

أعلنت ميرسك قطر للبترول في شهر ديسمبر 2012 عن دعمها للصندوق الرياضي لأكاديمية قطر في عام 2013، وأعلن عن هذه الرعاية من خلال حفل حضره فوزي العجي، مدير التقطير بشركة ميرسك قطر للبترول، والدكتور إيريك ساندس، مدير أكاديمية قطر.

وتتوجه الفرق الرياضية لأكاديمية قطر إلى جميع أنحاء منطقة الخليج وخارجها لحضور فعاليات في عمان ومصر وأبو ظبي والكويت ودبي والأردن.

وقال الدكتور تيموثي تشوت، مساعد مدير المدرسة الثانوية بالأكاديمية «سوف يكون للمساهمة السخية من ميرسك للبترول في الصندوق الرياضي لأكاديمية قطر تأثير إيجابي كبير في مساعدة طلابنا على المشاركة في المسابقات الرياضية الدولية».

مدرسة قطر التقنية المستقلة

قدمت ميرسك قطر للبترول مساهمة بقيمة 800 ألف ريال لمدرسة قطر التقنية المستقلة



”هدفنا هو بناء ثقافة

حول ريادة الأعمال

ليستفيد الخريجون من

ورش عمل تطوير الأعمال



لتزويد ورش العمل التقنية بالمدرسة بأجهزة ومعدات جديدة، مما يتيح فرصاً جديدة للطلاب لاكتساب خبرات عملية قيمة، وتأتي هذه المبادرة تقديراً لأهمية الدور الذي تلعبه المدرسة في إعداد خبراء المستقبل من التقنيين بدولة قطر.

وقال عبد الله شمس، مدير المدرسة "نقدر كثيراً التعاون المستمر بين مدرسة قطر التقنية المستقلة وميرسك قطر للبترول، فهذا يساعدنا على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للقطاع الصناعي بدولة قطر خاصة قطاع النفط والغاز، وتلتزم المدرسة بالتطوير المستمر لتعلم الطلاب نظرياً وعملياً وإكسابهم المعرفة والمهارات اللازمة لمكان العمل ومواصلة التعليم".

البرنامج الصيفي لأكاديمية قطر الخور قامت ميرسك قطر للبترول في صيف عام 2012 برعاية البرنامج الصيفي لأكاديمية قطر الخور والذي شمل 25 طالباً من طلاب الفرقة الرابعة بهدف تحسين مهاراتهم في الرياضيات واللغة الإنكليزية، وأعربت غادة زين الدين، رئيسة الأكاديمية، عن شكرها لميرسك قطر للبترول على هذه المساهمة السخية في البرنامج.

العمل في مجال البيئة والثقافة

يدعم برنامج العمل من أجل البيئة والثقافة هدفنا للحد من من التأثير البيئي لعملياتنا، ويواكب هدف الرؤية الوطنية لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية لدولة قطر، ويشتمل على دعم وإبراز التراث الثقافي لدولة قطر، وتشمل المبادرات في هذا المجال التثقيف والتوعية بالبيئة، والبرامج المجتمعية، والمشاريع البحثية، ودعم المؤسسات البيئية التي تبرز الإرث الطبيعي والتنوع البيولوجي لدولة قطر وثقافتها.



”
سأهمنا بقيمة 800 ألف
ريال لمدرسة قطر التقنية
المستقلة لشراء أجهزة

“



أبرز الإنجازات في عام 2012

أطلق مركز ميرسك للبترول للأبحاث والتكنولوجيا بالتعاون مع وزارة البيئة مشروع أبحاث قرش الحوت، وخلال المهمة الاستكشافية الأولى والتي استمرت لمدة 12 يوماً واجه الفريق 200 من أسماك قرش الحوت، وتم إعداد فيلم وثائقي مذهل عن المشروع وهو متوفر بالتفصيل عبر الموقع الإلكتروني www.qatarwhalesharkproject.com، وكانت تغطية المشروع إحدى الجوانب البارزة التي سلطت الأضواء على تواجد ميرسك قطر للبترول في معرض قطر للبترول للبيئة.

وتعاوننا مع جامعة قطر في إنشاء كرسي ميرسك للبترول في الهندسة البيئية، وأول الشاغلين لهذا المنصب الجديد هو الأستاذ الدكتور سايمون جود الذي سيكون رابطاً قيماً بين التعليم والصناعة.

وكانت حملتنا لتقليل استخدام العبوات مثالا نموذجياً على كيفية إحداث فرق كبير من خلال فكرة بسيطة، فقد انخفض استخدام موظفي ميرسك قطر للبترول لعبوات البلاستيكية سعة 330 ملم بمقدار 225 ألف عبوة أثناء الحملة في عام 2012، وأخيراً فقد دعمنا إصدار كتابين ببرزان قيمة الإرث الطبيعي والثقافي لدولة قطر، أحدهما بعنوان الطيور الشائعة في قطر والآخر بعنوان تأملات بالماضي.

برنامج أبحاث التنوع البيولوجي البحري

في شهر مارس 2012 وقعت كل من وزارة البيئة ومركز ميرسك للبترول للأبحاث والتكنولوجيا مذكرة تفاهم بشأن أنشطة البحث العلمي التي تستكشف وتوثق تنوع الكائنات البحرية في المياه القطرية خاصة تلك الكائنات التي توجد في المياه أعلى حقل الشاهين. وتتمثل نقطة البداية في بحث عن أسماك قرش الحوت، يتعاون مركز ميرسك للبترول للأبحاث والتكنولوجيا مع وزارة البيئة بشأن مشروع بحث أسماك قرش الحوت في قطر، والذي بدأ في عام 2010.

وفي أواخر شهر مايو 2012 قام فريق من الباحثين القطريين والدوليين بمهمة بحرية استكشافية لمدة 12 يوماً ورافقهم خلالها فريق تصوير عالمي مزود بكاميرات تعمل تحت الماء، وذلك لمعرفة أسباب تجمع عدد كبير للغاية من أسماك قرش الحوت في منطقة الشاهين



اعددنا فيلم وثائقي مذهل
عن مشروع ابحاث قرش
الحوت في قطر



في كل صيف خلال الفترة بين شهري مايو وسبتمبر، وواجه الفريق أثناء رحلته حوالي 200 من أسماك قرش الحوت حيث قاموا بوضع أجهزة إرسال صوتية على 10 منها وبتوزيع 15 جهاز استقبال صوتي بقاع البحر بمنطقة الشاهين كي يتمكن الباحثون من تحديد نقاط تجمع أسماك قرش الحوت، كما سيتم لاحقاً وضع 40 أجهزة إرسال صوتية على 40 سمكة أخرى من أسماك قرش الحوت، وفي شهر سبتمبر قامت وزارة البيئة بالتعاون مع سلاح الجو القطري بإجراء أول مسح جوي لأسماك قرش الحوت في الخليج العربي.

كما تشارك ميرسك للبتترول في دراسة لأبقار البحر في المياه القطرية، حيث يضم الخليج العربي ثاني أكبر تجمع لأبقار البحر في العالم.

وتم إعداد فيلم وثائقي مذهل عن البحث الخاص بأسماك قرش الحوت في عام 2012، وقام بتنفيذه المصور مايكل بت، الحائز على جائزة إيمي، وتم تدشين موقع إلكتروني جديد يضم المصادر والأبحاث والأفلام والصور الخاصة بأسماك قرش الحوت في الخليج العربي.

وتدل هذه الشراكات على التزام ميرسك للبتترول بالعمل وفق نهج يتسم بالمسؤولية والاستدامة، وبالحد من تأثيرنا على البيئة، وسوف تؤدي نتائج الأبحاث إلى دعم جهود الحفاظ على الحياة البحرية على المدى الطويل، وإلى تطوير الخبرات العلمية والمعرفة في دولة قطر.

www.qatarwhalesharkproject.com





كرسي ميرسك للبترول في الهندسية البيئية بجامعة قطر

دخلت ميرسك قطر للبترول في شراكة مع جامعة قطر لإنشاء كرسي ميرسك للبترول في الهندسية البيئية، وأول الشاغلين لهذا المنصب الجديد هو الأستاذ الدكتور سايمون جود الذي التحق بجامعة قطر قادماً من معهد كرانفيلد للعلوم المائية بالمملكة المتحدة.

وسوف يدعم الأستاذ الدكتور جود برنامج الماجستير الجديد في الهندسة البيئية بكلية الهندسة بجامعة قطر، كما سيكون رابطاً قيماً بين التعليم والصناعة، وسوف يركز على الأبحاث التطبيقية وتطوير التقنيات للحد من التأثيرات البيئية على الحياة البحرية، وقدم نبذة عن ذلك في شهر أكتوبر 2012 أثناء ندوة حول معالجة مياه الصرف بصناعة النفط والغاز باستخدام تكنولوجيا الأغشية.

معرض قطر للبترول للبيئة

تلتزم ميرسك قطر للبترول بمشاركة الجمهور في القضايا البيئية، ويوفر معرض قطر للبترول للبيئة فرصة مثالية، وقمنا في شهر ابريل باستضافة وتهيئة زائري المعرض بتسليط الضوء على البرنامج البحثي بشأن أسماك قرش الحوت الذي ندعمه بالتعاون مع وزارة البيئة، حيث شاهد الزائرون فيلماً مذهلاً عن هذا النوع من الأسماك الذي يعد أكبر الأسماك حجماً في العالم والذي يقتات في مياه الخليج العربي، وقبل مشاهدة الفيلم لم يكن العديد من مرتادي المعرض على علم بوجود أعداد كبيرة من قرش الحوت في المياه القطرية خاصة بحقل الشاهين وحوله.

وعملاً على الوصول إلى أصغر الفئات السنية من مرتادي المعرض قامت أيضاً ميرسك قطر للبترول هذا العام بإعداد وإصدار كتاب خاص للأطفال يصور شخصيتين هما راشد وديتا تم ابتكارهما لتعريف الأطفال بالبيئة البحرية.

تقليل استخدام العبوات

استخدم موظفو ميرسك قطر للبترول أكثر من نصف مليون عبوة مياه بلاستيكية غير قابلة للتحلل سعة 330 ملم، وكان هدف حملة تقليل استخدام العبوات هو تقليل هذا العدد بشكل كبير عن طريق رفع مستوى الوعي بالتأثير البيئي للعبوات وتقديم بديلاً أكثر استدامة.



دخلنا في شراكة
مع جامعة قطر لإنشاء
كرسي ميرسك للبترول
في الهندسية البيئية





فتم تزويد كل موظف بعبوة مياه أنيقة قابلة لإعادة الاستخدام، وتشجيع الموظفين على إعادة تعبئتها من مبردات للمياه بسعة 5 غالونات، وأدى توافر كل مبرد من هذه المبردات إلى توفير حوالي 60 عبوة بلاستيكية، كما قدمت الحملة نظاماً لحساب حجم التوفير وهو عبارة عن القيام كل ثلاثة شهور بالإحاطة بأحدث المستجدات بشأن أعداد العبوات والمبالغ المالية التي يتم توفيرها نتيجة لحملة تقليل استخدام العبوات، ويتم عرض وإبراز حجم التوفير على ملصقات وشاشات عرض تلفزيونية.

وفي حين يتم توجيه هذا البرنامج بشكل رئيس للعاملين بميرسك قطر للبترول، فهناك خطط لإشراك مؤسسات أخرى في هذا البرنامج في المستقبل.

الطيور الشائعة في قطر

يبرز كتاب الطيور الشائعة في قطر الإرث الطبيعي لدولة قطر، وعقب الإقبال والنجاح الذي لاقته الطبعة الإنكليزية للكتاب في عام 2010 دعمت ميرسك قطر للبترول الترجمة العربية له بوصفه أول دليل ميداني للطيور يُنشر في دولة قطر، ويصف الكتاب 215 نوعاً من حوالي 280 نوعاً من الطيور المسجلة في دولة قطر.

ويتميز الكتاب الذي صدر بحجم الجيب بجمال تصويره حيث يقدم صوراً أخاذة قام بالتقاطها المصورين العالميين الشهيرين هانه وينس إريكسن، ويُعد مقدمة ممتازة للمبتدئين في هذا المجال، فيتناول بالتوضيح كيفية مشاهدة الطيور والتعرف عليها، ونوعية المعدات والأجهزة التي ينبغي استخدامها، وعدد من أفضل الأماكن لمشاهدة الطيور، وتبين كل



صفحة من صفحات الكتاب أحد الطيور بالإضافة إلى خريطة تظهر توزيع ذلك الطائر ورسم بياني يوضح الشهور التي يمكن خلالها مشاهدته في البلاد، كما يسلط الكتاب الضوء على هجرة أنواع جديدة من الطيور وازدياد أعداد تجمعات الطيور في دولة قطر.

قطر: تأملات بالماضي

تفخر ميرسك قطر للبتترول بقيامها في عام 2012 بإصدار كتاب قطر: تأملات بالماضي، وهو كتاب متميز يتتبع مسيرة البلاد بدءاً من حقبة صيد اللؤلؤ ومروراً بفترة اكتشافات النفط والغاز وانتهاءً بالمراحل المبكرة للدولة الحديثة المزدهرة التي وصلت إليها البلاد اليوم، وذلك من خلال مجموعة من الصور النادرة التي تسجل وتبرز العديد من جوانب المشهد الاقتصادي والصناعي والاجتماعي لدولة قطر خلال الفترة التي اتسمت بالتغير السريع وامتدت من عام 1968 حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي.

ويُعد كتاب قطر: تأملات بالماضي واحدة من سلسلة من مبادرات ميرسك قطر للبتترول للإسهام في الحفاظ على التراث الثقافي لدولة قطر ورؤيتها وتطورها، وتم إطلاق الكتاب في معرض خاص احتفاءً بالتراث الثقافي الثري لدولة قطر وتحولها إلى دولة حديثة، وكان ذلك أثناء منتدى الأعمال والاستثمار في قطر لسنة 2013، حيث تم استخدام الكتاب في إبراز الثقافة القطرية في هذا الحدث الهام في قطاع الأعمال.



الأعمال الخيرية

في حين تتمثل مجالات الاستثمار الاجتماعي الرئيسية لميرسك في الصحة والسلامة، والتعليم وبناء القدرات، والبيئة والثقافة، تحرص الشركة على دعم مجموعة أوسع نطاقاً من الأعمال الخيرية التي تدعم التنمية في دولة قطر وتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

أبرز الإنجازات في عام 2012



تشرفت ميرسك قطر للبتروك بتقديم الدعم للفئات الأكثر أضعف في المجتمع من خلال تقديم مساهمات لجمعية الهلال الأحمر القطري وقطر الخيرية للقيام بمشاريع خلال شهر رمضان

كتاب قطر تأملات بالماضي
يتميز بتتبع مسيرة
قطر من حقبة اللؤلؤ الى
اكتشاف النفط والغاز

ومن خلال مؤتمر تيد إكس للشباب بالدوحة والأندية الجامعية بالجمعية القطرية لمهندسي البترول، عملنا لدعم الشباب القطري الذين سيشكلون القوة العاملة والقادة بالبلاد في عام 2030 وما بعده، فهناك أهمية بالغة للاستثمار في مهاراتهم ومساعدتهم على ترسيخ قيم قوية.



وكان من دواعي اعتزازنا قيامنا مرة أخرى برعاية ملتقى قطر الدولي لسيدات الأعمال، كما كان من دواعي سرورنا المشاركة في منتدى بروكنغز الدوحة للطاقة لسنة 2012 والذي شهد تعاون كبريات الشركات والشركاء الحكوميين مع خبراء السياسات لبحث الجوانب الاستراتيجية لصناعة النفط والغاز بما لها من دور هام في صميم الاقتصادات المحلية والإقليمية.

الجمعية القطرية لمهندسي البترول

تلعب ميرسك قطر للبتروك دوراً ريادياً في الجمعية القطرية لمهندسي البترول، ولقد قمنا خلال عام 2012 برعاية عدد من فعاليات الجمعية من بينها الاجتماعات المحلية الشهرية للجمعية، ومؤتمر ومعرض الجمعية القطرية لمهندسي البترول للإنتاج والعمليات الدولي لسنة 2012، وورشنة عمل نظمتها الجمعية حول إدارة الآبار والمكامن، كما دعمت ميرسك قطر للبتروك مهندسي البترول بجامعة تكساس إيه أند إم والاجتماع الأول لإطلاق نادي طلاب جمعية مهندسي البترول بجامعة قطر.



اليوم الوطني

يوافق اليوم الوطني لدولة قطر الثامن عشر من ديسمبر، ويؤكد على هوية الدولة وتاريخها وما تأسست عليه من مثل وآمال، وهو فرصة لأبناء الشعب القطري لتكريم من شاركوا من الرجال والنساء في بناء الدولة.

ولقد كانت ميرسك قطر للبترول راعياً فضياً رسمياً لاحتفالات اليوم الوطني لسنة 2012، وهو نفس العام الذي احتفلت فيه ميرسك أيضاً بمرور 20 عاماً على عملها في شراكة وثيقة مع دولة قطر، وقبل اليوم الوطني أقامت الشركة خيمة تراثية أتاحت من خلالها الفرصة للعاملين بالشركة لمعرفة المزيد عن تاريخ دولة قطر وتراثها الغني.

منتدى بروكنغز الدوحة للطاقة 2012

أنشئ مركز بروكنغز الدوحة بمبادرة من مؤسسة بروكنغز ومقرها العاصمة الأمريكية واشنطن، وذلك بهدف تعزيز أنشطة تحليل السياسات والبحث المستقلة عالية الجودة حول الشرق الأوسط، وأقيم منتدى بروكنغز الدوحة للطاقة برعاية ميرسك قطر للبترول في شهر فبراير 2012، وركز المنتدى على التحولات الشاملة في التوازن العالمي بين العرض والطلب على الطاقة والتي صاحبت فترة من التغيير السريع في الشرق الأوسط، وبحث المؤتمر مراكز الطلب الجديدة في جنوب وشرق آسيا واثبات الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا ومدى قدرة ذلك على إحداث تحول في دور المنطقة والسياسات العالمية للنفط والغاز.

ملتقى قطر الدولي لسيدات الأعمال

عد ملتقى قطر الدولي لسيدات الأعمال أحد أنجح الفعاليات في المنطقة، حيث يركز على تواجد المرأة العربية في عالم الأعمال والحياة الاقتصادية، وتنظمه رابطة سيدات الأعمال القطريات بالتعاون مع شبكة الأعمال التفاعلية، وكان شعار الملتقى في عام 2012 الاستعداد لحقبة جديدة من التمكين في العالم العربي وتعتز ميرسك قطر للبترول بمساهمتها كراع ذهبي في النسخة الثالثة من الملتقى السنوي والتي أقيمت يومي 15 و16 أكتوبر 2012، وسلطت الضوء على الدور الهام الذي تستطيع المرأة لعبه بالفعل في صناعة النفط والغاز، وتشجيع المرأة على الإقبال على الهندسة كخيار مهني.



ميرسك قطر للبترول كانت

الراعي الفضي الرسمي
لاحتفالات اليوم الوطني

لسنة 2012





مؤتمر تيد إكس للشباب بالدوحة

أقيم مؤتمر تيد إكس للشباب بالدوحة برعاية ميرسك قطر للبترول في السابع عشر من نوفمبر، وكانت دولة قطر إحدى الدول العديدة حول العالم التي قامت بتنظيم فعالية لمؤتمر تيد إكس للشباب في عام 2012، وكانت ثاني نسخة للفعالية السنوية للمنظمة بالدوحة، وتعمد شعار المؤتمر استفزاز طاقات الشباب حيث جاء بعنوان «الفشل»، وذلك بهدف بحث فكرة أن الخوف من الفشل قد تعوق الشباب عن السعي لتحقيق أحلامهم، بينما كان عنوان المؤتمر «سلسلة من الأحداث الـ (غير) موفقة» وذلك في إشارة الفوائد التي يكتسبها تدريجياً من لديهم الاستعداد للتجربة والمجازفة حتى ولو بدت النتيجة إخفاقاً على المدى القصير.

جمعية الهلال الأحمر القطري

تشرفت ميرسك قطر للبترول بدعم مشروع جمعية الهلال الأحمر القطري للأسر المحتاجة خلال شهر رمضان المبارك، حيث تسنى من خلال المساهمة التي تبرعت بها الشركة توفير وجبات الطعام والدعم الأساسي للفئات الأقل حظاً بالمجتمع، حيث تمارس جمعية الهلال الأحمر القطري أنشطتها كمنظمة تطوعية إنسانية تهدف لمساعدة وتمكين الفئات الضعيفة.



جمعية قطر الخيرية

تعزز ميرسك قطر للبتترول بقيامها خلال شهر رمضان المبارك أيضاً بدعم برنامج مؤونة الذي تنظمه وتنفذه قطر الخيرية، ويسعى البرنامج لتعزيز الشعور بالتضامن المجتمعي وروح المواطنة، وذلك عن طريق تقديم المواد الغذائية للأسر المحتاجة، وأعرب يوسف بن أحمد الكواري، الرئيس التنفيذي لقطر الخيرية، عن شكره لميرسك قطر للبتترول على جهودها الكبيرة ودعمها المتميز لحملة الجمعية خلال شهر رمضان.

بطولة العالم للأندية لكرة الطائرة

قامت ميرسك قطر للبتترول برعاية بطولة العالم للأندية لكرة الطائرة 2012، حيث شهدت البطولة تنافس فرق من خمس قارات، ضمت بعضاً من أكبر الأندية المعروفة جنباً إلى جنب مع أندية أخرى رفعت راية التحدي لأول مرة، فقد تنافس ثمانية من أقوى الأندية في فئة الرجال وستة من أبرز الأندية في فئة السيدات على لقب البطولة التي أقيمت منافساتها على ملاعب أسباير زون بالدوحة خلال الفترة من 13 إلى 19 أكتوبر

وحصدت البرازيل على لقب البطولة في فئة السيدات بينما فازت إيطاليا بلقب فئة الرجال، وشارك فريق النادي العربي في البطولة ممثلاً لقارة آسيا بعد فوزه ببطولة الأندية الآسيوية لكرة الطائرة للرجال التي أقيمت منافساتها في مدينة شنغهاي الصينية في نفس العام.

التقطير

تستمر ميرسك قطر للبتترول في التزامها القوي بالتقطير طبقاً للخطة الوطنية الاستراتيجية لتقطير الوظائف، وانطلاقاً من دورها كجهة عمل تولي ميرسك أهمية كبيرة لهذا الأمر، فمن خلال مشاريع كبرنامج الروبوت بالمدارس نبدأ بإشراك التلاميذ الصغار في الدراسات التقنية، وعلى المستوى الجامعي ندعم الطلاب الراغبين في دراسة التخصصات ذات الصلة بالأعمال الجوهرية لميرسك للبتترول كهندسة البترول والهندسة الكيميائية والهندسة الميكانيكية والجيولوجيا، أما بالنسبة لخريجي الجامعات وكبار السن فإننا نركز على تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم وتطويرهم.

وتسهم خطط التطوير التي نقوم بتنفيذها في ضمان قدرة موظفينا القطريين على التطور



نعزز بقيامنا خلال شهر
رمضان المبارك بدعم
برنامج مؤونة لجمعية
قطر الخيرية





للوصول لأفضل قدراتهم مع الاستمتاع بتوازن إيجابي بين العمل والحياة، كما توفر ميرسك للبتترول سبل الحصول على البرامج التعليمية، ومن أمثلة ذلك رعاية الموظفين المشاركين في دورات بالتعليم العالي كدرجة الماجستير في إدارة الأعمال وبرنامج ميرسك للبتترول للمنح الدراسية للمتفوقين وعدد من البرامج التدريبية الداخلية والخارجية المتنوعة، ويتم الاحتفال بما يحققه الأفراد من نجاحات في حفلنا السنوي للتقطير.

أبرز الإنجازات في عام 2012

شاركت ميرسك قطر للبتترول خلال عام 2012 في 10 فعاليات للتوظيف ومعارض جامعية، وكانت الراعي الماسي لمعرض قطر المهني.

وشهدنا زيادة سنوية بنسبة 12,5 بالمائة في عدد المواطنين القطريين الذين يتم تعيينهم، ويبلغ عددهم الإجمالي حالياً 180 من بينهم 170 تم تعيينهم بشكل مباشر و6 متدربين و4 منتدبين من قطر للبتترول.

ومن مبادراتنا الهادفة لتشجيع الطلاب على دراسة مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، تعاوننا مع كلية شمال الأطلنطي في قطر لإنشاء برنامج طموح للروبوت



بالمدراس، ورعايتنا لمشاريع المدارس الثانوية، ودعمنا للطلاب بجامعة تكساس إيه آند إم ي قطر لحضور مؤتمر في سان أنتونيو بتكساس.

وبدأنا في العمل بخطة خمسية استراتيجية جديدة للتقطير تشتمل على برنامج قيادة للقطريين، كما أنشأنا لجنة داخلية للتطوير الوطني لتعطي زخماً وترابطاً لما نقوم به من تخطيط طويل الأمد.

معرض قطر المهني

مرة أخرى كانت ميرسك قطر للبتترول راعياً ماسياً لمعرض قطر المهني في عام 2012.

وتمكنت الشركة من تعيين 60 بالمائة من موظفيها القطريين سنوياً من خلال المعرض، وتلقت أكثر من 1000 طلب وظيفة في نسخة عام 2012 من المعرض، كما تتعاون ميرسك قطر للبتترول تعاوناً وثيقاً مع المدارس الثانوية المحلية والجامعات، وترعى الطلاب ممن يدرسون بتخصصات ذات صلة بأعمالها الأساسية كهندسة البترول والهندسة الكيميائية والهندسة الميكانيكية والجيولوجيا.

وتم إعداد فيلم عن التوظيف بالشركة لعرضه بالمعرض المهني لسنة 2012 وكان اسمه "ميرسك قطر للبتترول - مكان العمل المفضل"، ويروي الفيلم قصة عدد من المواطنين القطريين العاملين في ميرسك قطر للبتترول، وقد حصل الفيلم بعد ذلك على عدة جوائز دولية من بينها الجائزة البلاتينية لجمعية المهنيين الأمريكيين للتسويق والاتصالات.

حفل التقدير السنوي

أقامت ميرسك قطر للبتترول حفلها السنوي لتكريم زملائها القطريين وذلك في فندق هيلتون الدوحة في شهر يونيو 2012، ويقام الحفل للاحتفاء بما تحققة الشركة وموظفيها ولا سيما موظفيها القطريين من نجاحات وإنجازات.

وكان من الحاصلين على الجوائز أحمد سعيد الكواري، رئيس خدمات السلامة، والذي تم تكريمه لإتمامه 10 سنوات من الخدمة، وقال "لا يكون العمل ممتعاً إلا عند القيام به بحب وثقة وعندما يطرح تحديات، وهذا ما وجدته في ميرسك قطر للبتترول"، كما تم أثناء الحفل



تمكنا من تعيين 60 بالمائة
من موظفينا القطريين
سنوياً من خلال المعرض
المهني



تقديم جوائز لسبعين موظفاً ممن قاموا بتمثيل الشركة في معرض قطر المهني 2012، وممن عملوا بالشركة لمدة 5 أو 10 سنوات، ولمن قاموا بإنجازات أخرى، ورحبت الشركة أيضاً بالوافدين الجدد وتمنت لهم التوفيق في علمهم بميرسك قطر للبترول.

الصحافة

تم إعداد برامج وأنشطة الاستثمار الاجتماعي العديدة لميرسك قطر للبترول بعناية لدعم رؤية قطر الوطنية 2030، وتلتزم الشركة بنجاح هذه البرامج والأنشطة، بيد أنها إذ تسعى جاهدة لضمان تحقيق أهداف البرامج نفسها فمن الأهمية البالغة أيضاً أن نقوم أيضاً بالتعريف وبفاعلية بما يتم القيام به من عمل.



التغطية الإعلامية الملائمة
اثمرت في زيادة تأثير
ما نقوم به من مشاريع
وبرامج وإسهامات عديدة

تستطيع التغطية الإعلامية الملائمة زيادة تأثير ما نقوم به من مشاريع وبرامج وإسهامات عديدة، ولهذا تقوم إدارة الصحافة بميرسك للبترول بإصدار بيانات صحافية دورية لتغطية جميع أعمالنا المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي من خلال متابعة النتائج واستخدامها للإسهام في ضمان تعزيز فاعلية التغطية الصحافية

كما نصدر نشرات وتقارير جديدة بالإضافة إلى الرسائل الإخبارية الدورية وكذلك الأفلام حيثما يلزم، وتشمل قنواتنا التواصلية وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والمسموعة والمرئية.



صفحة 214 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



ننظر إلى المسؤولية الاجتماعية كشكل من أشكال
المواطنة الصالحة والانتماء إلى المجتمع والاندماج فيه،
ونرى في برامج المسؤولية الاجتماعية فرصة حقيقية
لبناء علاقات متينة بين شركات القطاع الخاص والمجتمع
المحلي

خليفة السبيعي
الرئيس التنفيذي لمجموعة قطر للتأمين

المواطنة الصالحة

QIC

شركة قطر للتأمين
Qatar Insurance Company



التخطيط لمرحلة إدارة للمسؤولية الاجتماعية وكتابة التقارير

منذ تأسيسها في عام 1964 اهتمت مجموعة قطر للتأمين بالبعد الاجتماعي في عملها، إدراكاً منها بالدور الذي يجب أن تقوم به كبرى الشركات الوطنية في تنمية المجتمع الذي تنتمي إليه، وانطلاقاً من قناعة الشركة بأن برامج خدمة المجتمع ليس عملاً تطوعياً بل واجب يمليه الانتماء إلى الوطن لتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة، فقد طرحت الشركة سلسلة من المبادرات والبرامج التنموية لخدمة المجتمع، وتعكف بالنظر إلى القضايا التي من شأنها تفعيل المساهمة في بناء المجتمع.

وقال السيد خليفة السبيعي الرئيس التنفيذي لمجموعة قطر للتأمين: إن المجموعة تنبعت للدور المحوري الذي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص في عملية التنمية داخل الدولة، فاتخذت توجهاً نحو برامج المسؤولية الاجتماعية، بحيث أولت اهتماماً واسعاً في قطاعات الصحة والتعليم والرياضة، واهتمت بالبرامج التي تساهم في تحسين المستوى المعيشي.

وأشار السبيعي إلى أن مجموعة قطر للتأمين تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية كشكل من أشكال المواطنة الصالحة والانتماء إلى المجتمع والاندماج فيه، وترى في برامج المسؤولية الاجتماعية فرصة حقيقية لبناء علاقات متينة بين شركات القطاع الخاص والمجتمع المحلي.



وأشاد السبيعي بصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية الذي جاء تأسيسه بمرسوم أميري في العام 2009، لافتاً إلى أن تأسيس هذا الصندوق قد أعطى العمل الاجتماعي والخيري والثقافي والرياضي في الدولة دعماً كبيراً جداً.

وشدد على أن اضطلاع قطر للتأمين بمسؤولياتها الاجتماعية وحرصها على تقديم الدعم للجهود المجتمعية في هذه المجالات، ليس وليدة اللحظة، وإنما يعود إلى فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث كانت قطر للتأمين أول شركة وطنية خصصت نسبة دائمة بواقع 2,5% من صافي أرباحها السنوية للمساهمة في الأنشطة المجتمعية بالبلاد، مشيراً إلى أن الشركة قد خصصت بنهاية العام الماضي 10,3 مليون ريال من صافي أرباحها الناتجة عن النشاط داخل دولة قطر للصندوق المخصص لهذا الغرض.



ننظر الى المسؤولية الاجتماعية

على انها باتت ضرورة
ملحة في مجتمعاتنا

في الحوار التالي يلقي السيد خليفة السبيعي مزيداً من الأضواء على الدور الذي تلعبه الشركة في هذا الصدد:

كيف تنظر قطر للتأمين إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

نحن في قطر للتأمين ننظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها باتت ضرورة ملحة في مجتمعاتنا، بحيث أصبح من الضرورة بمكان على مؤسسات القطاع الخاص الاهتمام بها، فلم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص في وقتنا الراهن يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يساعدها على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية حول العالم.



وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص في قطر أنها غير معزولة عن المجتمع، والتفتت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات المادية مثل هموم المجتمع، وبالنسبة لنا فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تقتصر على تقديم الدعم للأنشطة المتنوعة فحسب، وإنما تشمل أيضاً خلق شراكات حقيقية مع مختلف قطاعات المجتمع والمساعدة في تقديم الحلول العملية لمواجهة التحديات في المجتمع.

ونحن في قطر للتأمين نشعر بارتياح كبير نتيجة نجاح الجهود التي تبذلها الدولة للمساعدة



في رفع مستوى نوعية الحياة في مجتمعاتنا وبيئات العمل، فقد بدأت الدولة مبكراً اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات حرصاً على خدمة الاقتصاد وتعزيز جهود التنمية، والتجربة القطرية في هذا المجال ثرية وجديرة بالتقدير، وأسهمت في إيجاد تعاون متوازن بين القطاعات كافة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

ونعتقد أن الشركات التي تتفاعل مع مسؤوليتها الاجتماعية تجني فوائد عديدة تسهم في تحقيق التميز التنافسي في عالم الأعمال، كما أن الشركات التي تشارك في المسؤولية الاجتماعية تحسن فرص الحصول على رأس المال، وتكسب الموظفين والعملاء، وتشكل تحالفات وشراكات مع شركات أخرى، وتعزز صورتها الذهنية، وغيرها الكثير من الفوائد.

ما هي أبرز مشاريع المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها الشركة؟

تقوم الشركة بدور كبير في برامج المسؤولية الاجتماعية، فمنذ أن بدأت قطر للتأمين نشاطها في عام 1964 وهي تعي جيداً دورها في خدمة المجتمع القطري الذي إليه يعود الفضل في إنشاء الشركة، وهي تقوم بهذا الدور إيماناً منها بأهمية مساهمة القطاع الخاص في خدمة المجتمع.

وعلى مدى حوالي 44 عاماً وحتى صدور القانون رقم 13/2008 في العام 2009، كانت الشركة حريصة على تقديم الخدمة المجتمعية بصورة مستمرة في مجالات عديدة أبرزها المجال الصحي حيث قامت الشركة ببناء مركز حديث متكامل للعلاج الطبيعي تم إهداؤه إلى مستشفى حمد، وكذلك إهداء سيارات إسعاف حديثة إلى أقسام الطوارئ، جنباً إلى جنب مع المساهمة في حملات التبرع بالدم.

وفي المجال الثقافي؛ اهتمت قطر للتأمين برعاية الأحداث الثقافية في البلاد مثل الندوات والمؤتمرات واللقاءات، والمساهمة في تطوير المنشآت التعليمية الخاصة وتقديم أجهزة الحاسب الآلي إلى بعض المدارس أما فيما يتعلق بالمجال الرياضي فإن قطر للتأمين تعد من أبرز رعاة هذا القطاع حيث قامت برعاية الأحداث الرياضية الكبرى في البلاد ومنها جائزة المليون دولار إلى البطل الإثيوبي "هايل جبر سيلاس" الفائز في سباق الماراثون القطري عام 2002، وكذلك الدعم المالي للأندية واتحادات الألعاب المختلفة، وتقديم الجوائز في مسابقات الجولف وبطولات التنس والاسكواش والرياضات الأخرى إضافة إلى سباقات الخيل وسباقات الهجن.



على مدى حوالي
44 عاماً كانت الشركة
حريصة على تقديم
الخدمة المجتمعية
بصورة مستمرة





وفي مجال النشاط الاجتماعي؛ فقد عمدت الشركة إلى دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية المنبثقة عن مؤسسة قطر للعلوم وتنمية المجتمع، والمراكز البحثية المتخصصة، والمساهمة في فاعليات التثقيف المروري ومكافحة الحرائق، وأيضاً المساهمة في تجميل المدن.

ولطالما كانت مجموعة قطر للتأمين منذ بدايتها فاعلة بنشاط في عدة أنشطة تعود بالنفع على المجتمع الذي تعمل فيه، وأسهمت الشركة واشتركت بنجاح عبر السنوات الماضية في تطوير عدة نواحٍ في المجتمع أكسبت المؤسسة نظرة أكثر تعمقاً للتركيز على المسائل الاجتماعية.

ونعتبر أنفسنا شريكاً قوياً للمجتمع، على دعم الحملات التي تصب في إطار المسؤولية الاجتماعية ضمن مختلف المجالات؛ من التدريب إلى البحث والفنون والثقافة، كما نؤمن بضرورة استمرارنا برد الجميل للمجتمع من خلال المبادرات والمشاريع المستدامة التي تسهم في نمو بلادنا ومساعدة المحتاجين.

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد أننا سنبدل كل ما بوسعنا لمواصلة برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي تتبناه الشركة في إطار التزامها بالمجتمعات المحلية، وحرصها على المساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

ما هي الشريحة المجتمعية أو الفئة أو القطاع الذي تهتم به الشركة وتستهدفه؟

شريحة الطلاب والخريجين تعد من أهم شرائح المجتمع التي توليها الشركة اهتماماً خاصاً، وذلك إيماناً منا بأهمية دور الطلاب في خدمة المجتمع، حيث تقوم الشركة بالعمل على



ابتعثت العديد من المواطنين القطريين إلى الخارج للحصول على دورات متقدمة وكذلك إكمال دراساتهم العليا، والآن فإن الشركة تزخر بالعديد من الكفاءات والقيادات التي حصلت على منح دراسية من قبل الشركة، ولدينا طموح أن يأتي الوقت الذي تحل فيه الكوادر القطرية محل الأجنبية في إدارة مكاتبنا الخارجية، ونبذل كل ما نستطيع للاستثمار في العنصر البشري القطري وتأهيله لإدارة هذا النوع من النشاط.

وقد قطعت قطر للتأمين شوطاً كبيراً في تشجيع الشباب القطري على الالتحاق بنشاط التأمين حيث وفرت لهم التدريب العملي والدراسة محلياً وخارجياً، وتعتمد الخطة الخمسية الحالية للشركة في تنفيذها بدرجة كبيرة على الكوادر القطرية الشابة التي تشغل الآن مواقع قيادية في وحدات المجموعة المختلفة.

الشركة تستثمر في العنصر البشري القطري وتأهيله لإدارة هذا النوع من النشاط، حيث إن الشركة تبتعث طلاباً قطريين على حسابها بعد إكمالهم للمرحلة الثانوية للدراسة في جامعات عالمية متخصصة في مجال التأمين وبعد عودتهم يكتسبون الخبرات العملية ليترقوا في السلم الوظيفي بالشركة، ومن الوارد أن نعمل دورات للكفاءات الوطنية العاملين في الشركة حالياً في مكاتبنا الخارجية لتطوير خبراتهم.

وقد أطلقنا العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الكفاءات البشرية إيماناً منا بأن الاستثمار في الموارد البشرية هو الأجدى على المدى البعيد، وكذلك التزاماً منا بالرؤية الوطنية 2030 التي تنص على دعم تطوير مواردنا البشرية وكفاءتنا الوطنية.

ما هي سياسات الشركة تجاه العاملين، خصوصاً ما يتعلق منها بتحسين أوضاعهم أو توفير بيئة صالحة للعمل؟

الشركة لديها التزام تام ومتواصل نحو موظفيها، ونحرص بشكل مستمر على تطوير مهارات موظفينا المهنية والفنية والتقنية على مدار العام، كما أننا ننتهج سياسة مختلفة في التدريب وتأهيل موظفينا، حيث نعمل على رفع كفاءة جميع العاملين في الشركة على جميع المستويات، حيث قمنا بإعداد برامج تدريبية لجميع موظفي الشركة في جميع الإدارات.

ويأتي هذا الاهتمام بموظفي الشركة في إطار قناعتنا الراسخة بأن مبادئ العمل الاجتماعي لا بد وأن تبدأ من الداخل من خلال العاملين والذين يمثلون جزءاً من المجتمع، ولذلك فإن



قطعتنا شوطاً كبيراً
في تشجيع الشباب
القطري على الالتحاق
بنشاط التأمين



الشركة تنتهج سياسة متميزة في هذا الإطار منها التعامل بقدر من المساواة بين كافة العاملين دون أي تمييز بينهم وتدعيم برامج الرعاية الاجتماعية للعاملين، بالإضافة إلى تقديم مزايا عينية للعاملين في صورة علاج للعاملين ورعاية صحية لأسرهم، وكذلك تقديم خدمات تأمينية مجانية لهم ولأسرهم.

ما هي سياسات الشركة نحو توظيف القطريين في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي "التقطير" ومن ثم التدريب؟



مجموعة قطر للتأمين تعد من أكثر المؤسسات الوطنية التزاماً بسياسة التقطير، حيث بلغت نسبة التقطير في الشركة الآن نحو 30%، ودائماً ما نؤكد التزامنا التام نحو الشباب القطري وتوفير فرص العمل له في الشركة.

بلغت نسبة التقطير
في الشركة الآن نحو 30%
ودائماً ما نؤكد
التزامنا التام نحو
الشباب القطري



وكنا قد وقعنا مذكرة تفاهم مع وزارة العمل لابتعاث طلاب مواطنين سنوياً للدراسة داخل وخارج قطر للحصول على شهادة جامعية وتخصصية في المجالات التي نختارها، ويأتي توقيع المذكرة في إطار مساهمة القطاع الخاص في عمليات التقطير من خلال تطوير وتأهيل المواطنين وإكسابهم المهارات والمعارف المطلوبة للدخول إلى سوق العمل، ودعم سياسة التقطير في القطاع الخاص، واستقطاب خريجي الثانوية العامة والباحثين عن العمل الذين تنطبق عليهم شروط الابتعاث لشغل الوظائف التخصصية التي تحتاجها تلك الجهات وقد تكفلت مجموعة شركة قطر للتأمين بابتعاث ما لا يقل عن 10 طلاب سنوياً خلال مدة العقد.

إن قطر للتأمين ملتزمة تجاه تدريب الموظفين القطريين وتطويرهم وصقل مواهبهم، وعندما يلتحق الشاب القطري بالعمل في الشركة فإنه سرعان ما يلمس هذا الالتزام ويدرك أهميته، كما أننا نشجع المواطنين الموهوبين على الاستفادة من برامج التدريب والتطوير الكثيرة التي نوفرها لهم والتي تشمل جميع مجالات العمل في الشركة وتركز على صقل مهارات العمل. وسياستنا في توظيف الشباب القطري تنبع من إيماننا بأن هذا استثمار حقيقي؛ حيث إن الموارد البشرية هي أهم نقاط القوة لدينا

كما أننا ننظر إلى تطوير القطريين على أنه مبادرة إستراتيجية تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية في سوق العمل، ولهذا الغرض تعمل الشركة على جذب المواهب القطرية المتميزة وتطويرها والحفاظ عليها.



في إطار أخلاقيات العمل التجاري هل لدى الشركة سياسات معينة تجاه الموردين والمستهلكين والوسطاء والعملاء؟

مجموعة قطر للتأمين تعد من أكبر شركات التأمين ليس فقط في دولة قطر ولكن على مستوى منطقة الشرق الأوسط، كما تعد إحدى أهم الشركات العاملة في مجال التأمين وأكبرها على مستوى العالم حيث وصل ترتيبها عالمياً إلى 140، وتسعى إلى أن تكون من بين أكبر 50 شركة في العالم بحلول العام 2030. وقد اكتسبت الشركة سمعة طيبة منذ تأسيسها وحققت نجاحاً ملموساً خلال الأعوام الماضية، وذلك بفضل سياستنا المتميزة في التعامل مع عملائنا والتي نلتزم فيها بالنزاهة والشفافية تجاه تقديم الخدمات لعملائنا، وذلك وفق مهنية عالية، كما أننا نعمل دائماً على تفضيل مصالح عملائنا على مصالح الشركة لبنني وحافظ على مصداقيتنا التي اكتسبناها منذ تأسيس الشركة.

لهذا الغرض وسعيًا من إدارة الشركة في توفير أفضل التغطيات لعملائها؛ فقد عملنا على استقطاب أعلى الكفاءات البشرية من خبراء التأمين الذين عملوا في القطاع لسنوات عديدة وحققوا إنجازات في هذا المجال، ولضمان تطبيق أعلى معايير الخدمة والمحافظة على جودتها والتعامل بمنتهى النزاهة والشفافية مع العملاء وإيلاء مصالحهم على مصالح الشركة فقد قمنا باتخاذ مجموعة من الإجراءات لهذا الغرض، وهي التي نعتقد أنها تساعدنا بشكل أساسي على بناء علاقة متينة مع عملائنا، ويحقق هدفنا في كسب ثقتهم التي نلمسها من خلال استمرارهم في الاعتماد على خدماتنا لسنوات متتالية؛ ما يدل على ثقة كبيرة نعزز بها ونعمل بكل جهد للحفاظ عليها.

وتتمثل الخدمات التي تقوم بها الشركة لكسب مصداقية عملائها ومورديها في حرص الشركة على توفير أفضل التقنيات في السوق.

وفي هذا الشأن قامت الشركة بتوفير إمكانية تأمين السيارة ضد الغير أو تجديد التأمين إلكترونياً من خلال موقع الشركة على الإنترنت، وأيضاً خلال ماكينات الـ "AIM" التي تم تركيبها في مراكز المرور المختلفة وفي أماكن التجمعات ومراكز التسوق، وكذلك تمديد العمل بإدارة تعويضات السيارات لمدة 12 ساعة يومياً وتطلع دائماً في قطر للتأمين إلى تحقيق أقصى درجات التميز من خلال تقديم أفضل الخدمات التأمينية والاستثمارية لعملائنا، وأفضل عائد استثماري لمساهميننا، وأن نظل دائماً في طليعة المساندين لنهضة البلاد وتقدمها.



نعمل دائماً على تفضيل
مصالح عملائنا
على مصالح الشركة
لبنني ونحافظ
على مصداقيتنا





ما هي وجهة نظركم في نسبة 2,5% التي تقتطعها الدولة لصالح البرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية وكم حجم المبلغ الذي تدفعه قطر للتأمين سنوياً؟

الحكومة القطرية دشنت صندوقاً للدعم في عام 2010 تساهم فيه الشركات المدرجة في بورصة قطر بنسبة 2,5% من أرباحها، ومن خلال متابعتنا لنشاطات صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية الذي جاء تأسيسه بمرسوم أميري فإننا نعتقد أن هذا الصندوق قد أعطى العمل الاجتماعي والخيري والثقافي والرياضي في الدولة دعماً كبيراً جداً، وهو ما يحسب لدولة قطر التي تشجع المساهمات لصالح برامج المسؤولية الاجتماعية، كما أن هذه المخصصات من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر تعد التزاماً من جانبها في الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، والمساهمة في تنمية الجوانب الرياضية والثقافية والخيرية بالبلاد.

إن اهتمامنا في شركة قطر للتأمين بمسؤولياتنا الاجتماعية وحرصنا على تقديم الدعم للجهود المجتمعية في المجالات الثقافية والرياضية والتعليمية، ليس وليدة اللحظة، وإنما يعود إلى فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث كنا أول شركة وطنية خصصت نسبة دائمة بواقع 2,5% من صافي أرباحنا السنوية للمساهمة في الأنشطة المجتمعية بالبلاد، وذلك إيماناً منا بضرورة رد الجميل إلى جموع مساهميننا وعملائنا، ووسيلة للتعبير عن عميق شكرنا وتقديرنا لثقتهم الغالية.

ومنذ أن قامت الدولة بتعميم هذه النسبة على جميع الشركات المساهمة الوطنية اعتباراً من عام 2009 بصور القانون رقم 13 لعام 2008، فإن قطر للتأمين تقوم بسداد نسبة 2,5% من صافي أرباحها داخل البلاد إلى صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية الذي

QIC

شركة قطر للتأمين
Qatar Insurance Company

أنشأته الدولة، وقمنا بنهاية العام الماضي بتخصيص 10,3 مليون ريال من صافي الأرباح الناتجة عن نشاط الشركة داخل دولة قطر للصندوق المخصص لهذا الغرض.

ونعتقد أن هذا المخصصات الموجهة لصالح البرامج الاجتماعية لشركة قطر للتأمين سوف تشهد نموا جيدا بنهاية العام الحالي مع التوقعات بارتفاع أرباح الشركة، والذي أظهرته مؤشرات البيانات المالية في الربع الثالث من العام الحالي والتي تشير إلى نمو جيد في أرباحنا.

هل تنوي الشركة كتابة تقارير دورية حول المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن المعلومات والتوجهات في هذا الصدد؟

لدينا نية لتأسيس إدارة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة في المستقبل القريب، خاصة أن الخطة الخمسية التي وضعتها الشركة مؤخرا والتي بدأ تنفيذها مطلع العام الحالي تركز بشكل رئيسي على المساهمة المجتمعية، وبالتالي فإنه من المنتظر أن تولي إدارة المسؤولية الاجتماعية بالشركة اهتماماً خاصاً ومتزايداً بعمل التقارير الدورية حول البرامج المجتمعية المختلفة لتوجيه المزيد من المخصصات تجاه الأنشطة الخاصة بالمجتمع في الدولة، وكذلك وضع تصورات لبرامج واسعة النطاق تغطي العديد من المجالات الرئيسية، والتي يستفيد منها آلاف الأشخاص وتساهم في خلق تأثير إيجابي على المجتمع بصفة عامة، بما يصب في النهاية في دعم جهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا ذات الأبعاد الاجتماعية وتعزيز مكانة شركتنا كواحدة من أكبر المؤسسات الملتزمة بتطوير المجتمع المحلي.

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



“ الدور المجتمعي لإزدان ينبع من رغبتها في خلق تأثير إيجابي على المجتمع سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل بالاعتماد على روح المسؤولية الاجتماعية التي تصاحب العديد من أنشطتها في كافة النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والبيئية ”

علي العبيدي
الرئيس التنفيذي

رفاهية السكان





تؤمن مجموعة إزدان القابضة بكونها جزء أصيل لا يتجزأ من المجتمع القطري بكافة مكوناته ، لذا فإنها تعمل جاهدة من أجل ترسيخ هذا المفهوم من خلال التفاعل مع كافة أحداث ومناسبات المجتمع والمبادرة بكل ما يمكن أن يخدم المواطن والمقيم ويساهم في نهضة دولتنا قطر الحبيبة وفي شتى المجالات وسوف نعدد من بينها عدة أبواب ..

● في مجال العمل الإنساني

خلال العام 2011 أعلن سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني عن وقف 605 ملايين و66 ألفاً و37 سهماً لله تعالى، وذلك من حصته في شركة إزدان العقارية آنذاك .

وبلغت القيمة السوقية للأسهم التي تبرع بها سعادة الشيخ ثاني بن عبد الله آل ثاني وفقاً لسعر سهم إزدان في البورصة في ذلك الوقت قرابة 14 مليار ريال قطري، ويعادل مجموع الأسهم التي تبرع بها سعادة الشيخ ثاني والبالغة نحو 605 ملايين سهم مانسبته 22,8% من مجمل أسهم شركة إزدان العقارية، كما أنها تعادل ما نسبته 3,2% من رسملة البورصة القطرية والتي بلغت 439,4 مليار ريال في ذلك الحين.

وتعتبر مجموعة إزدان القابضة وليدة فكرة طموحة من قبل سعادة الشيخ ثاني بن عبد الله آل ثاني، بدايتها كانت في شركة عقارية أسسها الشيخ ثاني في أول عقار أمثلكه من والده وكان عبارة عن مبنى أنشئ عام 1960 في شارع الشيخ عبدالله بن ثاني، حيث عرفت "إزدان" في ذلك الوقت باسم مؤسسها الشيخ ثاني بن عبد الله آل ثاني، كواحدة من أعرق المؤسسات العاملة في القطاع العقاري العربي.

● في مجال خدمة البيئة والمجتمع

في مبادرة فريدة من نوعها أعلن مول إزدان خلال حفل افتتاحه عن مشروع جديد تحت شعار 22 مليون شجرة بحلول 2022 وهو مشروع زراعة أشجار يتماشى مع نهج الخدمة المجتمعية الذي يعتمده المول والخاص بقطر الخضراء، وتهدف مبادرة المول لنشر ثقافة مجتمعية تعزز أسلوب الحياة الصحي والتشجع على رعاية البيئة. وانطلقت المبادرة في أنحاء قطر تماشياً مع الرؤية الوطنية حيث من المقرر أن يتم الانتهاء من من زرع 22 مليون شجرة في شتى أنحاء قطر والتي بدأ بزراعة مئات الأشجار بالمول ، كما تم توزيع مئات الشتلات على الحضور والضيوف.



بلغت وقف سعادة
الشيخ ثاني بن عبد الله
آل ثاني قرابة 14 مليار
ريال قطري





● إزدان تدعم معرض ومؤتمر الدفاع المدني إنطلاقاً من إيمانها برعاية المجتمع

أعلنت مجموعة إزدان القابضة عن رعاية معرض ومؤتمر الدفاع المدني في مبادرة تستهدف رعاية المجتمع والاهتمام بأمن وسلامة المواطنين والمقيمين من خلال التعرف على أحدث البرامج والمنتجات في هذا المجال .

وقال السيد علي العبيدلي الرئيس التنفيذي لمجموعة إزدان القابضة إن أهمية الدور المجتمعي لإزدان تنبع من رغبتها في خلق تأثير إيجابي على المجتمع سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل بالاعتماد على روح المسؤولية الاجتماعية التي تصاحب العديد من أنشطتها في كافة النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والبيئية من خلال طرح العديد من المبادرات أو تلبية العديد من نداءات الجهات والمؤسسات التي تعمل في إطار المسؤولية الاجتماعية.

وأضاف أن معرض ومؤتمر الدفاع المدني يعد نافذة توعوية رئيسية، كما أن إدارة الدفاع المدني هي أول إدارة على مستوى العالم تقوم بتنظيم مثل هذا المعرض، الذي يحوي أحدث منتجات الدفاع المدني ومحاضرات وندوات تثقيفية في هذا المجال، ويشارك فيه المجتمع المدني، وهو خطوة إيجابية في إطار جهود نشر السلامة في المجتمع وتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في الدولة.



● إزدان القابضة تستضيف الداعية د. عمر عبدالكافي

استضافت إزدان القابضة خلال شهر رمضان المبارك (2013) الداعية الدكتورة عمر عبدالكافي لإلقاء محاضرة بعنوان "بالمؤمنين رؤوف رحيم" بقاعة لابيرلا بمركز الاحتفالات والمؤتمرات بمقر فندق إزدان.

وكانت مجموعة إزدان القابضة قد دشنت حملة ترويجية كبرى تتضمن العديد من الفعاليات الرمضانية والتي تشارك إزدان من خلالها كافة المقيمين في حداتها السكنية .

وفي إطار احتفالات الشركة بشهر رمضان فقد قامت بتدشين حملة رمضان موسعة تستهدف المشاركة الفعالة لكافة المواطنين والمقيمين في الفرحة بهذا الشهر الكريم حيث تشمل هذه الحملة عدة فعاليات أبرزها تنظيم عدد كبير من الندوات والمحاضرات الدينية في كافة مساجد القرى السكنية التابعة لإزدان بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والتي من المقرر أن تجذب آلاف الساكنين ، بالإضافة إلى سعي إزدان لاستقطاب عدد من الدعاة المتميزين لمشاركة سكان القرى روائع شهر رمضان وإدخال البهجة والسرور على قلوب الجميع .

كما تقدم المجموعة هدايا العمرة على مدار العام لعدد من المتعاقدين الجدد على وحدات سكنية، حيث تحرص المجموعة على الدعوة إلى تأدية المناسك الدينية خاصة في أيام هذا الشهر الفضيل ، كما تضمنت الحملة الترويجية طباعة ما يزيد على 20 ألف نسخة من إمساكية الشهر الكريم وتوزيعها مع عدد من الصحف المحلية فضلا عن توزيعها على سكان القرى الوحدات التابعة للشركة ، والتي تحمل شعار الشركة وتوضح مواقيت الصلوات الخمس على مدار شهر رمضان وهي بادرة طيبة من الشركة لحث الجميع على الحرص بالالتزام بأداء الصلوات وتنظيم الوقت خلال شهر رمضان .

وتعد مجموعة إزدان جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من المجتمع القطري بكافة مكوناته ، وتحرص على المشاركة الإيجابية والفعالة في كافة المناسبات من خلال الدعم والمساندة ، انطلاقاً من مسؤولية الشركة الاجتماعية ، ولا تدخر جهداً في استغلال كافة المناسبات على مدار العام سواء كانت مناسبات دينية أو وطنية للمشاركة في الفعاليات التي تقرب إزدان أكثر من الجمهور ، كما أننا نعمل في مجال التطوير العقاري على تقديم كافة الخدمات التي من شأنها أن تخدم المجتمع ، خاصة وأن استراتيجية إزدان لا تنصب فقط على الربح وإنما



دشنا حملة ترويجية
تتضمنت فعاليات
رمضانية بمشاركة
كافة المقيمين
في إزدان



خدمة المجتمع إلى جانب تحقيق عوائد مجزية لمساهميننا ، وفي هذا الصدد فإننا نعمل على أن تكون مشاركتنا في الأحداث المجتمعية أكثر فعالية خلال الفترة المقبلة .

● في القطاع الصحي

بالتعاون مع الجمعية القطرية للسكري ، نظمت مجموعة إزدان القابضة يوم إزدان الصحي تحت شعار "صحة إزدان" اشتمل على العديد من الفعاليات الصحية المتميزة والمفيدة لكافة المشاركين ، من بينها ندوة تثقيفية حول مرض السكري وكيفية تجنب أضراره والوقاية منه ، بالإضافة إلى قياس مستوى السكر في الدم وبعض القياسات الحيوية الأخرى من خلال فريق من الخبراء والمتخصصين مجاناً .



نعمل حالياً على تطوير
عدة مبادرات لرعاية
صحة المجتمع
من خلال سلسلة
من المحاضرات والندوات

وامتدت فعاليات يوم إزدان الصحي طوال عصر السبت 26 أكتوبر 2013 بمقر النادي الاجتماعي لقرية إزدان 9 بالوكير ، في بادرة من مجموعة إزدان لتوثيق علاقات التواصل والرعاية مع كافة قاطني وحداتها السكنية وانطلاقاً من رغبة المجموعة في ترسيخ دورها الاجتماعي وتدشين خدمات ومفاهيم للمرة الأولى في السوق القطرية .



من جانبه أكد السيد علي العبيدلي الرئيس التنفيذي للمجموعة أن إزدان تأخذ على عاتقها مسؤوليتها تجاه المجتمع القطري ، ولا تتوانى عن المبادرة بكل ما يمكن أن يستفيد منه المجتمع القطري أو المشاركة بكافة الفعاليات المجتمعية العامة التي تصب في اتجاه خدمة أفراد المجتمع مشيراً إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أهم صور تميز الاقتصاد القطري الذي يزخر بالعديد من المبادرات الإنسانية التي تصب في مصلحة شرائح تحتاج إلى الدعم والرعاية. وأشار إلى أن إزدان تعمل حالياً على تطوير عدة مبادرات لرعاية صحة المجتمع من خلال سلسلة من المحاضرات والندوات والفعاليات بالتعاون مع جهات قطرية في قرى إزدان وبشكل متواصل من أجل رفع الوعي الصحي والمساهمة في الوقاية من الأمراض .

● وفي مجال خدمة العملاء

دشنت إزدان هذا العام مركز العناية بالعملاء حيث سيقدم هذا المركز مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات والمزايا التي توفر جميع سبل الراحة والرفاهية لسكان إزدان ، واطلقت على هذه الخدمة "إزدان بلس"



ويعمل مركز خدمة العملاء على تقديم خدمات متنوعة في قطاعات مختلفة ويقدم كافة التسهيلات لسكان ازدان ويتحدث العاملون في المركز 5 لغات عالمية هي العربية والإنجليزية والفرنسية والهندية والفلبينية .

و في مجال السياحة انجزت الشركة اتفاقيات مع شركات سياحية لتقديم تسهيلات وخصومات لسكان ازدان ، وفي مجال التدريب أيضا تم توقيع اتفاقيات لخدمة السكان ، كما يقدم المركز ايضا تسهيلات في مجالات اخرى مثل التنظيفات وقطاع المشتريات والتسوق و كل هذه الخدمات بالتعاون مع شركات متخصصة .

● خدمة ذوي الدخل المتوسط

تتجه انظار ازدان منذ إنشائها قبل أكثر من 50 عاما نحو خدمة الفئة ذات الدخل المتوسط ، وحسب الرئيس التنفيذي للمجموعة فإن ازدان لا تخشى المنافسة بل ترى فيها عاملا صحيا (فالشركات العقارية في قطر كل واحدة منها تستهدف شريحة معينة سوى كانت ميسورة أو متوسطة أو أقل من المتوسط) ولكن حسب الرئيس التنفيذي فإن المنافسة تقع دائما ضمن مستويات المساكن الراقية ، ولكنه يشير الى ان ازدان بحكم انها تستهدف خدمة ذوي الدخل المحدود فإن هذه الشريحة الاجتماعية تمثل 70 % من المجتمع .



تتجه انظار ازدان
منذ إنشائها قبل
أكثر من 50 عاما نحو
خدمة الفئة ذات
الدخل المتوسط



تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



أبرز أدوار المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عضويته في المنظمة العالمية للمقاييس (ISO) لاسيما بالنسبة لإقرار معيار المسؤولية الاجتماعية (ISO26000)، بالإضافة إلى عضوية المجلسف يفريق العمل القطري لقطاع مواصفات المسؤولية الاجتماعية والمشكل من قبل الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس

حمد بن محمد ال فهد
المدير العام

تطوير السياسات الإجتماعية





المجلس الأعلى لشؤون الأسرة هو الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بكل شؤون الأسرة، وقد أنشئ بموجب القرار الأميري رقم (53) لسنة 1998 .

ويتبع المجلس حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى .

وجاء إنشاء المجلس . الذي يعد أول جهة عليا تختص بشؤون الأسرة في العالم العربي . تعبيراً عن رؤية قيادتنا الرشيدة بأهمية الأسرة ودورها في بناء الانسان والنهوض بالمجتمع ، ولضرورة وجود جهة تعنى بها وباحتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية، ويهدف المجلس إلى تعزيز مكانة الأسرة ودورها في المجتمع، والنهوض بها وبأفرادها، والمحافظة على أسر قوية متماسكة ترعى أبنائها وتلتزم بالقيم الاخلاقية والدينية والمثل العليا، وله في سبيل تحقيق ذلك ممارسة جميع الصلاحيات والاختصاصات اللازمة، وعلى الاخص وضع استراتيجية وطنية للأسرة وأفرادها في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030 وتحقيقاً لأهدافها ومتابعة التقدم نحو تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية ذات الصلة بالأسرة وأفرادها وتوعية المجتمع بأهمية قضايا الأسرة وأفرادها، وسبل معالجتها.



اهتمام المجلس بالمسؤولية الاجتماعية :

يأتي اهتمام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بقضايا المسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من استراتيجية التنمية الوطنية (قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة) والاستراتيجية العامة للأسرة، تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030، وعبر الاستراتيجية المؤسسية للمجلس والتي تركز على محاور أهمها ركيزة الشراكة مع الجهات والمؤسسات المعنية بالقطاعين الحكومي والخاص، ويلعب المجلس دوراً حيوياً في قضايا المسؤولية الاجتماعية عبر التقدم بالمبادرات ومتابعة البرامج والمشاريع التي تهدف لخدمة قضايا المجتمع ككل .



تمثيل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في منظمة الأيزو:

ومن أبرز أدوار المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عضويته في المنظمة العالمية للمقاييس (ISO) لاسيما بالنسبة لإقرار معيار المسؤولية الاجتماعية (ISO26000)، بالإضافة إلى عضوية المجلس في فريق العمل القطري لقطاع مواصفات المسؤولية الاجتماعية والمشكل من قبل الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس، ويمثل المجلس في العضوية المشار إليها سعادة السيد حمد بن محمد ال فهيد الهاجري الأمين العام، حيث شارك سعادته في الاجتماع الدولي الموسع لمجموعة المسؤولية الاجتماعية بمنظمة الأيزو المعنية بإعداد المواصفات الدولية (ايزو 26000) والذي عقد في مدينة كوبنهاجن بالدنمارك خلال الفترة من 15 إلى 21 مايو 2010، وقد هدف هذا الاجتماع الدولي إلى دراسة ملاحظات الدول الأعضاء في منظمة الأيزو لإعداد المسودة النهائية لتلك المواصفات، كما شاركت في هذا الاجتماع عدد من الدول العربية، قدم فيها الخبراء العرب توصيات هامة شكلت تواجد عربي مميز ومتنوع الخبرات مما ساهم للوصول لصياغة مسودة تلبي تطلعات ومطالب الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

شراكة المجلس في مجال المسؤولية الاجتماعية

يتمثل دور المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على صعيد المسؤولية الاجتماعية في تطوير السياسات التي تدعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية .

وطرح المبادرات المتعلقة بمجالات خدمة ودعم المجتمع، وقد شكل المجلس في يونيو 2012 لجنة معنية بتفعيل آلية الشراكة والدعم مع المؤسسات التي تخدم المجتمع وأخصها

شكل المجلس في يونيو
2012 لجنة لتفعيل الشراكة
والدعم مع المؤسسات
التي تخدم المجتمع





مؤسسات المجتمع المدني، وتهدف اللجنة لبناء القدرات المؤسسية في مجال خدمة المجتمع ودعم تنفيذ البرامج والمشاريع في المجالات ذات الصلة بشؤون الأسرة والمجتمع.

دعم المجلس للكتاب الأبيض:

إن مشاركة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في دعم هذا الإصدار (الكتاب الأبيض) ما هي إلا استمرارا لدوره في حشد التأييد والشراكة مع الجهات والمؤسسات المعنية في القطاعين الحكومي والخاص نحو المساهمة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية والتأكيد على أهمية دورها في دعم الاسرة والمجتمع .

السيرة الذاتية للأمين العام للمجلس الاعلى للأسرة

حمد بن محمد ال فهيد الهاجري
تاريخ ميلاده: 1972 م .
حالاته الاجتماعية : متزوج وله 5 أبناء .

مؤهلاته العلمية:

- ماجستير في المالية من جامعة إلينوي- الولايات المتحدة الأمريكية، مايو 1999م بتقدير امتياز.
- بكالوريوس في الإدارة والاقتصاد (تخصص اقتصاد) - جامعة قطر، فبراير 1995م.
- حضور العديد من البرامج العلمية المتخصصة، أهمها:
- البرنامج التحضيري لزمالة المحاسبين القانونيين (CPA) - جامعة قطر 2004م .
- برنامج سياسة البرمجة المالية - صندوق النقد العربي -ابوظبي 1995م .
- برنامج سياسة الاحتياطات التجارية والاقتصادية- شركة أوكسيدنتال قطر للبترول- الدوحة 2000م .
- برنامج القيادة - معهد CHPD البريطاني- ديسمبر 2008م .

تدرجه الوظيفي :

- ابريل 2013 حتى تاريخه , الامين العام للمجلس الاعلى لشؤون الاسرة.



مشاركتنا في الكتاب
الأبيض استمرارا لدورنا
في حشد تأييد للمسؤولية
الاجتماعية



- أكتوبر 2011 حتى تاريخه , الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالإناية.
- أبريل 2009 حتى تاريخه, مدير إدارة الخدمات المشتركة بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- ديسمبر 2003, مدير إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- أكتوبر 1999, محلل التقارير المالية والموازنة بشركة اوكسيدنتال قطر للبترول .
- يونيو 1999, رئيس قسم الإيرادات بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة.
- سبتمبر 1995, مساعد رئيس قسم المحاسبة بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة.

عضويته ورئاسته للعديد من اللجان المشتركة بالدولة أهمها:

- لجنة تخفيض الموازنة بالدولة بقرار من سمو الأمير المفدى.
- اللجنة الدائمة للسكان بقرار من سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء.
- لجنة دراسة القرارات التنفيذية لقانون إدارة الموارد البشرية بقرار من سعادة وزير الدولة لرئاسة لمجلس الوزراء.
- اللجنة الوطنية لدراسة الحالات المتضررة من ارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن.
- اللجنة الاقتصادية لإعداد الاستراتيجية التنموية الوطنية 2011-2016 .
- اللجنة الوطنية لدراسة التصديق على بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية.
- اللجنة الوطنية لدراسة المواصفات الدولية للمسئولية الاجتماعية ISO 26000.
- اللجنة الوطنية لدراسة مشروع تخطيط القوى العاملة .
- اللجنة الوطنية لدراسة مشروع صندوق الزواج.
- لجنة اعداد الاستراتيجية العامة للأسرة.

ترأس العديد من اللجان أهمها:

- اللجنة المشتركة لمراجعة قانون الأسرة.
- لجنة لمراجعة التشريعات ذات الصلة بالعنف الاسري.
- لجنة اعداد تقرير دولة قطر الدوري الثالث والرابع المشترك حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.
- اللجنة العليا المنظمة لمؤتمر تعزيز الالتزامات الوطنية لاستراتيجية التماسك الاسري وتمكين المرأة.
- المشاركة ورئاسته للكثير من المؤتمرات وورش العمل المختلفة حسب طبيعة تلك المشاركات سواء المحلية منها والخارجية.

صفحة 236 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



مكنت قطر للكيماويات من المحافظة على معدل صفر من الكوارث منذ بداية تأسيسها وذلك بالنسبة لإجمالي الموظفين والمتعاقدين مع الشركة، ونسبة الفقد بسبب إصابات العمل بين الموظفين في مصنع مسيعيد تصل إلى 1,05 خلال عام 2012 علاوة على ذلك فقد حقق العاملون في شركة قطر للكيماويات نسبة من الفقد في العمل تتراوح بين صفر% و0,35% وصفر% وذلك خلال السنوات الثلاث بين أعوام 2009 و2010 و2011 على التوالي

احمد إبراهيم العمادي
المدير العام

السلامة أولاً واخيراً





تعتبر شركة كيوكيم من رواد منتجي مادتي البولي ايثلين والفا اوليفينات العادية حيث تسوق منتجاتها تحت العلامة التجارية (مارليكس) و (الفا بلاس) في آسيا وافريقيا والشرق الاوسط) وباعتبارها مساهمة فعالة في صناعة البتروكيماويات في دولة قطر تلتزم كيوكيم بممارسة اعمالها اليومية في بيئة آمنة وخالية من المخاطر و محافظة على البيئة

و نتيجة لجهودها في هذا المجال حصلت الشركة على شهادتين عالميتين في مجال الرعاية المسئولة (RC14001:2008) والادارة البيئية (ISO 14001:2004) فالرعاية المسئولة عبارة عن معيار دولي يضمن تطبيق برامج الصحة والسلامة والبيئة والأمن الصناعي ورقابة المنتجات والتأهب لحالات الطوارئ ونظم ادارة التوعية المجتمعية معتمدا على شهادة الايزو للادارة البيئية في المواصفات الفنية

درجت كيوكيم على تقديم تقرير الاستدامة لوزارة الطاقة والصناعة سنويا ، ويندرج تحت مفهوم الاستدامة المسئولية الاجتماعية والحوكمة ، وكانت الوزارة قد طلبت الى جميع شركات الطاقة العاملة في قطر ان تركز في تقريرها لعام 2012 على موضوعات صحة وسلامة القوى العاملة وادارة المياه والطاقة



كيوكيم قدمت التقرير في موعده ، حيث جاء شاملا لكل موضوعات التركيز و فيما يلي ابرز ما جاء في هذا التقرير

التفوق في التشغيل وإدارة المخاطر:

نحن نؤمن بأنه علينا أن نعمل على حماية الأفراد والبيئة أثناء تشغيل مصنعنا بصورة تتسم بالكفاءة.



ونطبق نظاماً للإدارة المنتظمة لضمان الأمان للأفراد والبيئة والمنتجات أثناء التشغيل، وتحقيق الثقة والكفاءة بنفس مستويات الأداء العالمية، وبهذا يمكننا تحديد نظام التفوق الإداري أثناء التشغيل.

لتحقيق التفوق الإداري، اقتبسنا الأنماط الإدارية المطبقة في شركة شيفرون فيليبس للكيماويات

ومن أجل تحقيق التفوق الإداري، قمنا باقتباس الأنماط الإدارية المطبقة في شركة شيفرون فيليبس للكيماويات منذ ما يزيد على عشر سنوات. وقد أصبح هذا النظام جزءاً من ثقافتنا في الشركة في جميع المستويات. فقد ساعدنا هذا النظام على تحديد وإدارة الحد من المخاطر وتحسين مستويات الأداء.



وتأكيد تجاوبنا مع متطلبات المجتمع وزيادة فعالية تجاوبنا مع الظروف الطارئة، وهو نظام يحدد التوقعات لكل شيء تقريباً أثناء التشغيل، وبما يتفوق على المدى المحدد والمعترف به في نظم الإدارة المعروفة على المستوى العالمي.

وبنفس الدرجة من الأهمية قمنا باقتباس نظام الأمان والصحة المهنية وفق شهادة الجودة الأوروبية ISO 14001 ومعايير الجودة RC 14001 المكمل لها ونظام OHSAS 18001.

ويحدد النظام الإداري القرارات اليومية المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية، وبما يتفق مع القيمة الأساسية التي نسعى إلى تطبيقها وتحقيقها من جميع العاملين بالشركة.

ويهدف هذا النظام أيضاً إلى توفير الحماية للأفراد ومعالجة الأصول والبيئة بما يتفق مع المبادئ الشائعة في المجتمع، وهو إنجاز الأمان أثناء العمل بصورة كاملة، وهناك دائماً المزيد من الوقت لإنجاز ذلك بطريقة سليمة. فإذا كان الأمر يستحق إنجازه، فينبغي إنجازه بصورة أفضل.



التغير المناخي والطاقة :

جهود تقليص انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري:

قامت شركة قطر للكيمياويات بإنشاء برنامج يهدف إلى تقليص معدل انبعاث الغازات المتخلفة عن إحراق الغازات، ويهدف البرنامج أيضاً إلى تقليص الكميات الحالية والمستقبلية من الغازات المتخلفة عن احتراق الغازات، وذلك في الظروف العادية أو المتقلبة أو الطارئة، وإلى المدى الذي يمكن تنفيذه من الناحية الفنية أو الاقتصادية، بالإضافة إلى التجاوب مع أي مشروع آخر لاحتراق الغازات، والتي قد ترتبط بأية مشروعات أخرى تؤثر على البيئة.

وقد حقق هذا البرنامج نجاحاً ملحوظاً في تقليص معدل انبعاث الغازات المتخلفة عن احتراق الغازات الغازية، ومن ثم الوفاء بالمتطلبات التي حددتها الإدارة المحلية التابعة لوزارة البيئة، بتحقيق هدف تقليص معدل احتراق الغازات إلى 1% من الأيثلين الإجمالي المنتج سنوياً. وهدف الوصول إلى مستوى 1% من الغازات الحمضية المتخلفة من إجمالي الغازات التي يتم استقبالها.

ولتحقيق ذلك قامت الشركة بدراسة الكثير من الأبعاد المتعلقة بالعمليات الإنتاجية، بما في ذلك تقليص معدل انبعاث الغازات المتخلفة عن احتراق الغازات، استمرار عمليات تهوية الغازات-التنقية- للتخلص باستمرار من الغازات المتخلفة عن احتراق الغازات الغازية، وتعزيز إجراءات الرقابة على نظام الاحتراق المنتظم أو غير المنتظم، وتقليص معدلات انبعاث الغازات المتخلفة عن احتراق الشعلة الغازية أثناء فترات إغلاق المصنع أو بداية التشغيل في مطلع أيام العمل.

وكذلك خفض معدلات انبعاث الغازات أثناء فترات إجراء عمليات الصيانة، أو عمليات الكشف عن انتظام ودقة نظم الرقابة والتحكم. أو من خلال عمليات زيادة كفاءة استهلاك الغاز، وأخيراً الاستفادة من الدروس التي تعرضت لها الشركة في الفترة السابقة.



انشأنا برنامج يهدف
إلى تقليص معدل انبعاث
الغازات المتخلفة
عن إحراق الغازات





تقليل معدل إحراق الغازات:

مصانع مسيعيد:

يمثل خفض معدل إحراق الايثلين واحدة من قصص النجاح التي حققتها خلال السنوات العشر الأخيرة من التشغيل، وتستمر قطر للكيماويات في تحقيق معدل إحراق الايثلين بأقل من 1% وخلال الفترة بين عامي 2008 و2010 انخفض معدل احراق الايثلين بنسبة 20,5% ولكن ارتفع معدل إحراق الايثلين بنسبة تتراوح بين 0,35% و 0,38% بسبب الاضطرابات التي تعرضت لها اثنان من وحدات الإنتاج، من جراء عدم انتظام وصول المواد الخام من صناعة النفط في دولة قطر، ولكن معدل إحراق الايثلين المسموح به خلال عام 2012 كان أقل من 0,3% من إجمالي غاز الميثان الذي تمت معالجته خلال تلك السنن، وقد



قام فريق الدعم الفني بتحسين ظروف الإنتاج في المصنع، مما أدى إلى تحقيق زيادة نسبية في الإنتاج، تقدر النسبة الإجمالية لغاز الايثيلين المعالج الذي تم اطلاقه بحوالي 0,43% وذلك بسبب التعديلات التي أدخلت على إحدى حاويات احتراق الايثيلين، وقد أجريت الفحوص على تلك الحاوية، وتطلبت عملية إصلاحها إعادة النظر في نمط التخزين بها.

مصنع راس لفان:

في يناير من عام 2012 شكلت إدارة شركة راس لفان فريق عمل RTF من أجل دراسة زيادة الاعتماد على أصول الشركة، ومن ثم تحديد التحديات التي تواجه التشغيل، ووضع الخطط التي تعمل على التخفيف من أية عراقيل تواجه الشركة، وتنفيذ الخطط التي تحقق المزيد من الأمان أثناء التشغيل، وقد حدد فريق العمل العديد من المشاكل، وهو ما يمكن أن يساعد على تقليص معدلات احتراق الغازات المسجلة خلال المرحلة الراهنة.

والى المدى الذي يمكن أن يحقق الجدوى الفنية والاقتصادية، وذلك من خلال اقتباس نظام (BATNEEC) أفضل التقنيات المتاحة لا تتطلب الإفراط في تحمل التكاليف، في حين تهدف إدارة الشركة إلى التخفيف من تأثير احتراق الغازات على الشركات المجاورة وعلى دولة قطر.



تمكنت شركة راس لفان للأوليفينات من خفض معدل احتراق الايثلين من 5,70% عام 2010 إلى 2,22% وإلى 0,65% فقط عام عام 2012، وذلك وفق محددات الايثلين المحترق لدى مقارنته مع الايثلين المعالج، والغازات المحترقة ترجع إلى بدء التشغيل في المصنع عام 2010. وقد تعرض هذا المصنع للتوقف عدة مرات، ما أدى إلى احتراق الغازات بصورة لم يكن مخططاً لها، وقد تراجعت معدلات احتراق الغاز بين عامي 2010 و2012 بنسبة تصل إلى 88% وقد حددت إدارة شركة راس لفان العديد من أسباب اضطراب العمليات الإنتاجية مما أدى إلى احتراق الغازات وقررت الإدارة تعزيز ضوابط الأمان ومن ثم تقليص معدلات تعرض الأنشطة الإنتاجية للاضطراب.



تراجعت معدلات احتراق
الغاز بين عامي 2010
و2012 بنسبة تصل إلى
88%



في عام 2012 طورت شركة راس لفان نموذج لتقدير معدلات احتراق الغاز، مما أدى إلى تحديد الأحداث المرتبطة بتشديد الرقابة على فتحات الصمامات لإحراق الغازات، وتتم متابعة هذه الصمامات على أساس يومي ويشمل هذا النموذج أيضاً الرقابة والتخفيف من شدة الضغط لمنع انفجار الصمامات.

استراتيجية مواجهة التغيرات المناخية:

تستمر قطر للكيماويات في تعزيز الوصول إلى خفض انبعاث الغازات الحمضية إلى أقل من 1% من الحد المقبول للتشغيل، وقد نجحت الشركة بالفعل في الحد من انبعاث الغازات خلال العام الماضي، واعتباراً من العام 2005 وحتى 2010 قلصت قطر للكيماويات المحدودة من النسبة المئوية لانبعاث الغازات الحمضية بنسبة تصل إلى 74% (دون أن يشمل ذلك فترة التحول عام 2008) وخلال الفترة من عام 2008 وحتى 2010 تم خفض نسبة انبعاث الغازات الحمضية بمعدل 24% وهو ما أظهر التحسن المستمر من عام 2005 وحتى 2010 وفي عام 2011 كان معدل احتراق الشعلة الغازية 0,3% لكن كان الهدف المقبول للتشغيل في حدود 0,006% وفي عام 2012 بلغت نسبة الانبعاث من الغازات الحمضية 0,79% نظراً لبدء أحد التحولات الرئيسية في تلك السنة، مع تصريف نسبة من الغازات من المنبع، وقد استطاعت قطر للكيماويات أن ترسخ نمط تحليل احتراق الشعل الغازية خلال السنوات السبع الماضية، واكتشفت في عام 2012 على سبيل المثال أن نسبة الغاز الحمضي من احتراق الشعل الغازية بلغت 0,94% وذلك بسبب تغذية المنبع والنشاط المتعلق بتبادل ضغط البروبين، فضلاً عن تراجع نسبة التغذية.

ولدى شركة قطر للكيماويات العديد من المبادرات لتقليص انبعاث الغاز الحمضي من



احتراق الشعلة الغازية، فعلى سبيل المثال تم تركيب خطوط أنابيب لتصريف وتحويل الغاز من الميثيل دايت هانولامين والمذيبات العضوية الأمينية المكثفة نحو اسطوانات غاز التبريد، التي تحتوي على الهيدروكربون إلى برج تبريد الايثلين وهو ما سيؤدي إلى استخلاص الهيدروكربون وإلى حماية البيئة من عدم احتراق الهيدروكربون بدرجة مماثلة.

إن مخرج الغاز من هذا المسار يتجه في الأصل إلى إحراق الغازات، وما يتسبب في زيادة نسبة الأدخنة من عملية الاحتراق، وهذا الجهد ساعد مجموعة التشغيل على تفادي إنتاج 380 طناً مترياً من الايثانول 39 طناً مترياً من الميثان و17 طناً مترياً من الغازات الحمضية كانتستجى إلى الغلاف الجوي، وقد أدى هذا الجهد أيضاً إلى زيادة إنتاج الايثلين.

البيئة:

الأداء البيئي في عام 2012:

حصلت قطر للكيماويات على جائزة شركة شيفرون للتوافق البيئي وهي جائزة تمنح ضمن شركات شيفرون فليبس أو المشروعات المشتركة مع الشركة في جميع أنحاء العالم، وقد حصلنا على سبع جوائز خلال سبع سنوات.

وقد تمكنا بنجاح من خفض الحوادث البيئية التي تتحمل الشركة المسؤولية عنها من 27 حادثاً عام 2007 إلى 9 حوادث عام 2012 والحوادث البيئية هي أية أحداث ترتبط بتجاوز الحدود البيئية التي حدتها السلطات المحلية، مثل وزارة البيئة أو مدينة مسيبي الصناعية أو مدينة راس لفان الصناعية.

أيضاً تمكنا بنجاح من خفض معدل احتراق الغاز الحمضي وغاز الايثلين بنسبة النصف منذ عام 2004 وقد تمكنت شركة راس لفان للأولفينات من خفض معدل احتراق الايثلين بنسبة 58% منذ عام 2010، كذلك فإن شركة قطر للكيماويات تعد من أقل الشركات في معدلات احتراق الغازات.

إن قطر للكيماويات تعتبر أكثر كفاءة في الاستفادة من المياه وبمتوسط يصل إلى 0,64 متر مكعب/الطن من البولي ايثلين.



خفضنا الحوادث البيئية

التي تتحمل الشركة

المسؤولية عنها من 27 عام

2007 إلى 9 عام 2012



رغم أن استغلال منتج أكسيد الصوديوم في حدود 0,78 متر مكعب/الطن والمنتجات المجمعة تؤدي إلى استغلال المياه بنسبة 0,35 متر مكعب/الطن من البولي ايثيلين المركب وأكسيد الصوديوم. وقد أظهرت شركة راس لفان للأوليفينات نسبة استغلال للمياه تصل إلى 1,09 متر مكعب/الطن من الايثيلين.

الانبعاث الهوائي:

انخفض معدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكبريت المنبعث من جهاز الإحراق في وحدة استخلاص من الكبريت عام 2012 وذلك مع استخدام أجهزة تجميد إضافية وعدد من الخبراء لأجل خفض درجة حرارة مياه التبريد.

يظل معدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عند المستوى صفر نظراً لأنه لا يوجد لدينا أي كبريت في الغاز الذي تستخدمه قطر للكيماويات 11، وقد انخفض معدل انبعاث الغاز الحمضي في قطر للكيماويات 11 بنسبة 74% خلال السنوات الأربع الأخيرة، رغم أن احتراق الغاز الحمضي تأثر بعملية التحويل الرئيسية خلال عام 2012.

قمنا بخفض معدل احتراق الايثيلين خلال السنوات الماضية، من خلال الالتزام بضوابط أكثر دقة أثناء البدء في تشغيل مصنع الايثيلين، الذي كان به فقط اثنين من الأفران (وهو الحد الأدنى المطلوب) مع نقل الغازات الناتجة من إحراق الايثيلين في الأفران الأخرى إلى قسم التبريد. أدت هذه الإجراءات إلى خفض كمية احتراق الايثيلين والايثيان أثناء بدء التشغيل، بالإضافة إلى الاستفادة من ذلك من وجهة النظر الاقتصادية.

قبيل حلول مارس عام 2012 اعتادت قطر للكيماويات أن تحول الغازات المتخلفة عن التفاعلات الكيماوية. ويرجع ذلك إلى أحد من الغازات المتخلفة بسبب تراكم البوليمرات خلال سنوات.

خلال عام 2011 فإن كل التفاصيل والمشتريات والأعمال الهندسية تم تنفيذها للحصول على جزئيات أكثر صلابة، وقد تغيرت هذه الأعمال خلال عام 2012، أثناء إنجاز عملية التحويل الرئيسية (وقد تم إغلاق الوحدة الرئيسية لوقف أية عملية احتراق غير ضرورية خلال عملية إعادة التوليد).

يظل معدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عند المستوى صفر حالياً



تستمر قطر للكيمياويات في الاتصال مع صناعة النفط من أجل تعزيز نسبة استمرار تدفق المدخلات الصناعية، ونتيجة لذلك فإن الاتصال الذي تم إرساؤه من أجل إطلاعنا على النشاط المخطط له، مثل تبادل أجهزة ضغط البروبين، والنسبة الكبرى من حوادث الغازات الحمضية المحترقة في تاريخ قطر للكيمياويات ترتبط بالحصول الكمية والكيفية من صناعة إنتاج النفط، وفي عام 2012 بلغت نسبة احتراق الغاز الحمضي 34% ويرجع ذلك إلى التوقف عن التشغيل في غضون الفترة من فبراير وحتى مارس من تلك السنة.

أكاسيد النيتروجين:

تحققت نسبة انخفاض تقدر بـ34% من الأكاسيد النيتروجينية خلال السنوات الأربع الأخيرة، وأحد الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تحقيق هذه النتيجة يرتبط بتركيب أجهزة إحراق الأكاسيد النيتروجينية إلى الحد الأدنى في الغلابات في شركة قطر للكيمياويات كما تستخدم قطر للكيمياويات 2 وراس لفان للأولفينات أجهزة إحراق الأكاسيد النيتروجينية للتأكد من معدل انبعاث الغازات النيتروجينية أقل من الحد المقرر.



استهلاك الطاقة:

انخفض الاستهلاك من الكهرباء خلال السنوات الأربع الأخيرة، رغم أن قطر للكيمياويات 11 تمكنت بنجاح من زيادة الإنتاج كل عام خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقد انخفض الاستهلاك من الكهرباء اللازم لتشغيل العمليات الإدارية والمنطقة الإدارية بنسبة تصل إلى 5,6% طوال السنوات الخمس الماضية.

الوقود الغازي:

مرة أخرى ورغم زيادة معدلات الإنتاج كل عام فإن الاستهلاك من الوقود الغازي اللازم لإنتاج الطاقة يتراجع كل عام، وفي قطر للكيمياويات 11 انخفض استهلاك الوقود من الغاز اللازم لإنتاج البولي ايثيلين، بنسبة تصل إلى 10,6% خلال الفترة من 2008 وحتى 2012 وهو ما أسهم في تقليص معدلات انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوي، علاوة على الوفرة في الموارد وتحقيق الأرباح.

الحد من نفايات المحفز:

يقوم مصنع كيوكيم للبولي ايثيلين بعملية تدوير حافز مستند إلى الكروم من وحدة بولي ايثيلين كيوكيم 2 للحد من توليد النفايات الخطرة النشاط بسبب محفز الإغراق.

وقد حازت قطر للكيمياويات على جائزة الانسجام البيئي من العام 2007 وحتى 2012.

إدارة المياه:

تستخدم شركة قطر للكيمياويات مياه البحر التي يتم تبريدها في عمليات التبريد في الأنشطة الإنتاجية، وقد تم استخدام 438 مليون متر مكعب في مصنع مسيبيد و313 مليون متر مكعب في راس لفان في عام 2012 وبلغت كمية مياه التبريد في عام 2009 حوالي 341 مليون متر مكعب.

وتتزايد هذه الكمية بالتوازي مع بداية فترة التشغيل في كل من شركة قطر للكيمياويات 2 وراس لفان للأوليفينات في موعد متأخر من عام 2010 وقد بلغ الاستخدام الاجمالي لهذه

”
حازت قطر للكيمياويات
على جائزة الانسجام
البيئي من العام 2007
وحتى 2012.

“



المصانع 607 ملايين متر مكعب في عام 2010 و754 مليون مكعب عام 2011 ونتابع خصائص مياه التبريد التي يتم تصريفها إلى البحر أثناء التشغيل، ولم نقوم بتصريف المياه التي تحتوي على أية زيوت أو مواد كيميائية يمكن أن تسبب التلوث. خلال عام 2012 بلغت كمية المياه النقية التي تم التعاقد على شرائها من شركة كهرباء وتم استخدامها في مصانع الشركة ما يقرب من 2,72 مليون متر مكعب.

وتضم هذه الكمية 1,02 مليون متر مكعب في شركة قطر للكيمياويات و0,22 مليون متر مكعب في قطر للكيمياويات و1,47 مليون متر مكعب في راس لفان للأوليفينات، وذلك وفق محددات استخدام المياه النقية لكل وحدة إنتاجية، وقد استخدمت شركة قطر للكيمياويات 1,93 متر مكعب لكل طن.

تتمتع قطر للكيمياويات بكفاءة ملحوظة في استخدام المياه وبمتوسط 0,64 متر مكعب لكل طن من البولي إيثيلين.

ويحتاج إنتاج المنتجات المركبة استخدام 0,35 متر مكعب من المياه لكل طن من البولي إيثيلين أو أكسيد الصوديوم، وتظهر البيانات التي تم جمعها في شركة راس لفان للأوليفينات أن الاستفادة من المياه بلغت 1,09 متر مكعب من المياه لكل طن من البولي إيثيلين، وهناك العديد من المشروعات تحت الإنشاء من أجل خفض هذا المعدل خلال السنوات القادمة.

خلال المرحلة الراهنة تقوم وحدة معالجة النفايات من المياه وإزالة العناصر المعدنية منها، بتصريف المخلفات من المياه المعالجة إلى البحر، وبكمية إجمالية بلغت 0,62 مليون متر مكعب عام 2012 من مصانع مسييعيد وراس لفان، وقد وضعت الشركة خطة طويلة المدى لتقليص الكمية من المياه التي يتم تصريفها إلى البحر.

وذلك من خلال التوسع في إنشاء مشروع إنشاء الحزام الأخضر. وزيادة معدل امتصاص الصوديوم وإنشاء الحديقة البيئية في مسييعيد وراس لفان، وذلك بالتعاون مع إدارة المدينة الصناعية التابعة لقطر للبترول.

يعمل مصنع قطر للكيمياويات في مسييعيد مع إدارة مدينة مسييعيد الصناعية من أجل استكمال دراسة الجدوى الخاصة بإمكانية إنشاء حديقة بيئية التي يتم التخطيط لإنشائها في منطقة مسييعيد وهذه الحديقة ذات المساحة الشاسعة سوف تستخدم الفائض من المياه



نستكمل دراسة الجدوى
بإنشاء حديقة بيئية التي
يتم التخطيط لإنشائها
في منطقة مسييعيد



المعالجة التي تتوفر لها معايير النظافة وانعدام الخطورة على البيئة، ويمكن الحصول عليها من المصانع في مدينة مسيبيد الصناعية وقد عينت قطر للكيماويات أحد الاستشاريين لتصميم حزام أخضر على مستوى عالي من التطور، بالإضافة إلى مشروع محمية طبيعية للطيور، وتصل مساحة هذه المحمية إلى ما يقرب من 3,5% من مساحة مصانعنا في مسيبيد، وستضم بعض الأنواع من الأشجار والأعشاب التي تنمو في الصحراء.

خلال المرحلة الراهنة لدى المصانع في مدينة مسيبيد حوالي 31,073 متراً مربعاً من المسطحات الخضراء والتي لا تمثل سوى 1,7% من المساحة الإجمالية من المساحة التي تم تأجيرها في مدينة مسيبيد الصناعية لشركة قطر للكيماويات وقطر للكيماويات 2، وحالياً تقوم قطر للكيماويات بتنفيذ مشروع سوف يستكمل عام 2014 لإضافة 32,845 متر مربع من المسطحات الخضراء لكي تصل المساحة الإجمالية للحزام الأخضر إلى 63,918 متر مربع.



لدينا خطة للوصول إلى معدل صفر من تصريف نفايات المياه إلى البحر



بالتوازي مع مشروع الحزام الأخضر، لدى قطر للكيماويات خطة للوصول إلى معدل صفر من تصريف نفايات المياه إلى البحر، وتتضمن هذه الخطة تطوير نظام معالجة المياه، وقد أضافت قطر للكيماويات نظاماً جديداً لتنقية المياه بدرجة عالية، ومن المتوقع أن تصل سعة عمليات التنقية إلى 800 متر مكعب في اليوم (في المتوسط) ويمكن أن تصل كمية المياه التي تتاح لأغراض الري، إلى 50 متر مكعب في اليوم من قسم المعالجة الصحية و750 متر مكعب من قسم معالجة المياه المستخدمة في المصانع، وسوف تستخدم هذه المياه في ري مساحات الحزام الأخضر والصورة على الجانب تمثل رسمياً توضيحياً لمشروع الحزام الأخضر المزمع تشييده قريباً في مصنع مسيبيد.

مشروع الحزام الأخضر:

حققنا تحسناً طيباً وفق محددات إعادة استخدام وإعادة تدوير المياه من الجاري، وثم توجيهها لاستخدامها في الري أو تبريدها من أجل استخدامها في معالجة النفايات الصلبة بعد إحراقها، وقد ارتفع معدل استخدام المياه التي أعيد استخدامها من 0,023 مليون متر مكعب في عام 2009 إلى 0,032 مليون متر مكعب عام 2010، مع تسجيل زيادة في معدل الاستفادة تصل إلى 38% وقد حقق مصنع قطر للكيماويات 2 نسبة من فقد المياه تصل إلى صفر %، من المياه التي كان يتم تصريفها إلى البحر، مع المشاركة في استخدام نفايات المياه، وتسجيل زيادة مذهلة في معدل الاستفادة من المياه المتخلفة بنسبة



تزيد على 50% وحالياً يتم توجيه 175 مليون متر مكعب من المياه المتخلفة نحو عمليات الري خلال عام 2012 ومستثمرون في الحفاظ على النظام الخاص بنا، من أجل العمل على تمكيننا من توجيه المزيد من المياه لأغراض الاستخدام الداخلي في المصانع.

الصحة والسلامة:

الصحة المهنية وسلامة الأداء:

تمكنت قطر للكيمياويات من المحافظة على معدل صفر من الكوارث منذ بداية تأسيسها وذلك بالنسبة لإجمالي الموظفين والمتعاقدين مع الشركة، ونسبة الفقد بسبب إصابات العمل بين الموظفين في مصنع مسيعيد تصل إلى 1,05 خلال عام 2012 علاوة على ذلك فقد حقق العاملون في شركة قطر للكيمياويات نسبة من الفقد في العمل تتراوح بين صفر% و0,35% وصفر% وذلك خلال السنوات الثلاث بين أعوام 2009 و2010 و2011 على التوالي. وقد حقق مصنع راس لفان إنجازاً ملحوظاً في نسبة الفقد من ساعات العمل. وذلك منذ بداية التشغيل في عام 2010.

إن أداء المتعاقدين أثناء مرحلة التوقف عن العمل عام 2012 تشمل فترة التوقف الرئيسية في مصنع مسيعيد، وتقدر هذه النسبة بحوالي 0,750 وقد تحسنت معدلات الفقد الإجمالي من وقت العمل (الوقت الضائع). وتراجعت إلى ما يقرب من 75% إلى 0,50 عام 2012.

والمعايير التي تطبقها قطر للكيمياويات لمعدل فقد ساعات العمل بسبب المتعاقدين أو الموردين، ترتبط مع المعايير التي يرتبط بها العاملون في الشركة باعتبار أنها كيان اقتصادي واحد، ولدينا اعتقاد أن هذا المزيج من المعايير يمكن أن يساعدنا في التركيز على تحسين معدلات الأمان.

تشجع شركة قطر للكيمياويات جميع العاملين بها على التوقف عن أي تصرفات أو مواجهة يمكن أن تتسبب في الخطر.

تقييم الرقابة الصحية واللياقة:

إن نسبة الإصابة بالمرض ظلت في حدود صفر% وذلك منذ بدء تشغيل مصنع للكيمياويات، ولدى قطر للكيمياويات نظام للمراقبة الصحية يركز على المخاطر التي تم تحديدها في



تمكنا من المحافظة على معدل صفر من الكوارث منذ بداية تأسيسها وذلك بالنسبة لإجمالي الموظفين



موقع العمل مثل البنزين وأحادي وثلاثي البوتادين والفورمالدهايد وهيكييسافالنت الكروم، وكذلك التعرض للضوضاء.

وتم استخدام النتائج التي كشفت عنها متابعة الصحة العامة في المجال الصناعي في تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المجموعات من العاملين، ويزود قسم المتابعة الصحية العاملين بالشركة بكشف صحي سنوي شامل، وذلك إلى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مجموعات العاملين المشاركين في العمليات الإنتاجية.



إن برنامج قطر للكيمويات للتأكد من لياقة العاملين، يقدم تقييماً واضحاً لكل من العاملين تجاه المتطلبات البدنية الخاصة بوظيفة كل منهم.

ينفذ فريقنا الطبي حملة للتوعية الصحية كل ثلاثة اشهر، مع التركيز على صحة العاملين

فالمتطلبات البدنية والقدرة الوظيفية تم تحديدها بما يناسب كل موقع وظيفي، وهو ما يمكن فريق الخدمات الطبية من التأكد من أن جميع العاملين تتحقق لديهم المتطلبات البدنية للمهام التي من المحتمل أن يقوموا بتنفيذها في المصانع.

إن جميع الخطط طويلة المدى التي يتم تطبيقها للمتابعة الصحية في المجال الصناعي، تم تطويرها من هذه العملية بصورة مماثلة، وهو ما يؤكد فعاليته برنامج جمع العينات وكفاءة استخدام التكاليف المخصصة لهذا الغرض.



تمثل عملية العودة إلى العمل أحد الأجزاء المكتملة لبرامج اللياقة البدنية من أجل القيام بالعمل، وتمكن هذه البرامج فريق الخدمات الطبية من تقييم قدرة الموظف على العودة إلى العمل بعد التعرض للإصابة بأحد الأمراض أو الإصابات المعروفة، في توقيت مناسب وآمن.

وتستفيد قطر للكيمويات من المصادر الوطنية والدولية، مثل الاتحاد القومي الأمريكي لمقاومة الحرائق ووزارة النقل الأمريكية، وذلك من أجل التأكد من أن مجموعات العمل مثل فرق التجارب مع الطوارئ وسائقي الروافع تتوفر لديهم مجموعة من المعايير البدنية والطبية.

الارتقاء بالصحة العامة والمجتمع:

يقوم فريق الخدمات الطبية في قطر للكيمويات بتنفيذ حملة للتوعية الصحية كل ثلاثة



شهور، مع التركيز على صحة العاملين مثل صحة الرجل وسلامة القلب مع تشجيع الاهتمام بالمبادرات الطبية الوطنية والدولية، مثل معالجة مرض السكر والأنشطة البدنية المفيدة للقلب.

تم رصد تعرض الرأس للأيونات (وبما يضمن قياس تأثير الأيونات في قطر يحيط بالرأي على بعد 30سم) ويتم أخذ القياسات الخاصة بالأيونات أثناء فترة الدوام في العمل، ويتم إجراء عملية فحص لإجراء الحماية من الضوضاء كل 36 شهراً، والبيانات الخاصة بالتعرض للضوضاء يتم استخدامها لتحديد المخاطر المترتبة على تعرض المجموعة للضوضاء، واعتماد على فئة الخطر، يتم إجراء العديد من اختبارات قياس قوة السمع لتحديد المخاطر التي تواجه كل مجموعة من العاملين، ويؤكد هذا المدخل أن المصادر التي تم استخدامها تعتبر كافية، وذلك استناداً إلى درجة الخطر التي تواجه العاملين.

تقييم المخاطر الصحية:

تشكل هذه العملية الأساس في برنامج الشركة للمخاطر المهنية، ويتم تنفيذ هذا البرنامج في جميع العمليات الخاصة بالشركة وذلك من أجل التأكيد على إمكانية تحديد وتقييم الأبعاد بضمان الصحة والأمان. ونظراً لتغير ظروف التشغيل والممارسة يخضع البرنامج للمراجعة للتحقق من كفاءته كل 36 شهراً، أو عندما تكون تغيرات في العمليات التي يمكن أن تتسبب في مخاطر جديدة

كما نحصل على بيانات من أجل تصنيف جميع الفئات من الممارسات التي يمكن أن تتسبب في أخطار مماثلة، وهو ما يتيح لنا التركيز على جهود التخفيف من المخاطر ومن ثم الاهتمام بالجمهور المستهدف من العاملين بالشركة، وبدرجة أكبر من مجرد الاهتمام بالأفراد من العاملين فقط، وبالتالي الحصول على المزيد من البيانات عن المخاطر التي يمكن أن تهدد العاملين بالشركة.

دراسة الضوضاء:

تتم دراسة الضوضاء كل 24 شهراً داخل وحدات التشغيل من أجل تمكيننا من تحديد والتحكم في مصادر الضوضاء، ويتم أخذ القياسات بواسطة موظفين مؤهلين من العاملين بالشركة، وهذه الدراسات تمثل الأساس لبرنامج مراقبة الضوضاء (على سبيل المثال تحديد معالم المنطقة التي تتعرض لضوضاء - التحذير من مخاطر الضوضاء اختيار أفضل



تتم دراسة الضوضاء كل
24 شهراً داخل وحدات
التشغيل لتحديد والتحكم
في مصادر الضوضاء



الأجهزة والنظم لحماية السمع وتطوير الخطط الرامية إلى الحد من مصادر الضوضاء المرتفعة). وتقوم عملية إدارة التغيير في شركتنا بالتأكد من تحقيق أي تغييرات مهمة في تقديم المعدات أو تعديل ظروف العمل، التي يمكن أن تؤثر على خطر تعرض الأفراد للضوضاء، مع إجراء دراسات إضافية على الضوضاء، إذا كان مطلوباً خلال هذه العملية من التغيير.

قياس الجرعة الشخصية من الضوضاء:

تشمل هذه العملية جميع البيانات المتعلقة بالتعرض للضوضاء من كل المجموعات المهنية التي تم تحديدها أثناء تقييم المخاطر، والتي قد تتسبب في إحداث الضوضاء (على سبيل المثال أن يصبح هذا البرنامج جزءاً من برنامج سماع المحادثات).

خطة للتخفيف من التوتر الناجم عن الحرارة:

نسعى إلى تحقيق معدل صفر من التوتر والإجهاد الناجم عن الحرارة، وذلك منذ عام 2009 وحتى الآن، ففي كل صيف يتم تنفيذ حملة من الأمان مع تشجيع جميع العاملين للمشاركة





في تنفيذ التخفيف من التوتر والإجهاد الناجم عن الحرارة من أجل تفادي التعرض لأيّة إصابات ترتبط بالتعرض للحرارة الزائدة خلال الصيف

أيضاً قمنا بتعيين مناطق محددة لمواجهة أيّة طوارئ ناجمة عن ظروف احتراق الغازات الغازية، حتى يمكن ضمان الأمان لكل من العاملين بالشركة أو الجمهور العام.

قياس كفاءة نظام التهوية:

نقوم بتشغيل نظام مستمر لقياس كفاءة مختبرات واستخلاص الدخان والأبخرة من العنابر أو واقبات الرأس، فضلاً عن واقبات الرأس المحمولة التي تقوم باستخلاص الأدخنة، ويستخدم العاملون في قسم الصيانة هذه الواقبات أثناء عمليات اللحام

وتؤكد عمليات المسح التي يتم القيام بها أن الوظائف التي يمكن أن تقوم بها معدات مواجهة المخاطر المحتملة يتم التوصية بتركيبها عندما لا يحقق الأداء المعايير المرغوب في تحقيقها.

إن تطبيقاتنا الآمنة في مجال العمل تُعد تأكيداً على سلامة جميع العاملين لدينا عند تعرضهم أو تعاملهم مع مواد محتملة الخطورة.



إن تطبيقاتنا الآمنة في
مجال العمل تُعد تأكيداً
على سلامة جميع العاملين
عند تعرضهم لمواد خطيرة



مراقبة التعرض الشخصي:

تشكل مراقبة التعرض الشخصي جزءاً من عملية تقييم مخاطرنا الكمية، وتجري عملية أخذ عينات التعرض عدة مرات فيما يتعلق بمخاطر كيميائية متعددة (على سبيل المثال: البنزين، البوتادين، الفورمالدهايد، والكروم السداسي التكافؤ).

ويتم إدارة معظم عمليات التعرض اعتماداً على بيانات التعرض التي نمتلكها حتى الآن، وتعتبر كافة عمليات التعرض ذات مقدار أدنى من عتبة المخاطر المطبقة.

كما ساعدنا برنامج أخذ العينات في تحديد تلك المناطق، التي تتواجد بها معدلات تعرض مرتعة، مثل التعرض لتكوين غاز الالدهايد.

لذلك قمنا بزيادة عدد المرات التي أخذت فيها العينات من جماعات التعرض المهنية، وقمنا أيضاً بتطبيق استخدام جهاز لحماية الجهاز التنفسي كوسيلة تحكم مؤقتة، وتضمنت تلك العملية موظفين في برنامج مراقبة الفورمالدهيد الطبي، وبالإضافة إلى ذلك بدأنا إجراء دراسات جدوى لتنفيذ حلول هندسية لخفض التعرض للمخاطر.

هدف الوصول إلى صفر من الإصابات المسجلة:

حتى السادس من مايو من عام 2013 حققت قطر للكيمياويات في منطقة مسييعيد 127 يوماً دون تسجيل أي نسبة من إصابات العمل، وفي مصنع راس لفان للأوليفينات مضى ما يزيد على 680 يوماً بدون تسجيل أي نسبة من إصابات العمل أيضاً. وهو ما يعني تحقيق هدف الأمان لجميع العاملين في المصنع، وخلال عام 2012 فإن جميع العاملين التزموا بدقة بفكرة العمل بأمان وعملوا على تنفيذها وقد انعكس ذلك أثناء تنفيذ مهام وواجبات العمل.

تدير قطر للكيمياويات أحد المصانع الكبيرة للصناعات التحويلية التي تقوم بتوظيف العدد الأكبر من العمالة التي يمكن أن تجتمع في مصنع واحد، دون أن يعاني العاملون من أي إصابات قاتلة، وقد شهدت قطر للكيمياويات تجربة تعرض اثنين من المتطوعين في الطوارئ لتسرب مفاجئ من الهواء من أحد أوعية الهواء المضغوط، مما أدى إلى نقل كل منها إلى المستشفى، وقد عاد إلى أداء الواجبات الطبيعية لهما بالشركة.

حتى السادس من مايو
من عام 2013 حققنا في
مسييعيد 127 يوماً دون
تسجيل أي إصابات عمل



كانت إشارة اهتمام الموظفين بالتزام الأمان أثناء العمل واحدة من أهم النقاط المحورية خلال عام 2012 وقد حصلت الشركة على الجائزة الذهبية من قطر للبترول عن الابتكار في مجال الأمان الصناعي عام 2011 وذلك بين جميع الشركات المشتركة لقطر للبترول.

في عام 2012 قامت قطر للبترول بإدخال أحد التغييرات الكبيرة في إدارة التعاقدات مع الأشخاص من غير الموظفين بالشركة، الذين يمثلون جزءاً من أسرة العاملين بالشركة.

وقد تضمن ذلك أيضاً عدم تحقيق إصابات العمل لدى المتعاقد معهم لتنفيذ أحد المشروعات وذلك من خلال تقديم التدريب لهم وتحويلهم إلى مراقبين مؤهلين.

إن قطر للكيمياويات ضمت ساعات عمل المتعاقد معهم ومعدل الإصابات لدى حساب هذا المعدل في الشركة ككل، بهدف تقديم العلاج والأمان للمتعاقد معهم بدرجة مساوية لما يتمتع به العاملون في الشركة، ومن ثم تحقق هدف صفر من الإصابات في المصانع.

في عام 2012 أعادت قطر للكيمياويات النظر في بروتوكول MOC من أجل تعزيز معيار تقييم أي تغييرات في العمل، وتم تكوين مجموعة من عدة تخصصات وظيفية للإشراف مقدماً على إدخال أي تغييرات، وهذا التغيير يعني أن أي تغيير مطلوب سيخضع للتقييم وفق متطلبات الشركة وبطريقة أكثر انتظاماً وفعالية.

في عام 2012 قامت قطر للكيمياويات ببناء أحد التصميمات الداخلية من أجل تتبع وتحديد مواقع تدفق الأنشطة، علاوة على ذلك وفي الخريف من عام 2012 قام فريق شركة شيفرون فيليبس كميكالز إي اتش اس Chevron Philips Chemical EHS بتحقيق تقدم متميز في تقييم الأمان المهني والصحة والأمان البيئي والأمن والمجالات الأخرى.

سلامة العمل والطوارئ:

شهد مصنع شركة قطر المحدودة للكيمياويات في مسيبيد، اثنين من الحوادث التي تم تصنيفها باعتبار أن كلا منهما يمثل حدثاً طارئاً أو لا يمكن التحكم في منعه، وهو ما يشير عادة إلى تعذر احتواء الظروف التي تسبب في هذا الحادث العارض، بما في ذلك المواد غير السامة أو غير القابلة للاشتعال (على سبيل المثال: تسرب البخار المحتبس، ارتفاع درجة حرارة المكثفات، النيتروجين، غاز ثاني أكسيد الكربون المضغوط أو الهواء المضغوط).



كانت إشارة اهتمام
الموظفين بالتزام الأمان
أثناء العمل واحدة من أهم
النقاط المحورية عام 2012



وقد وقعت الحادثتان العارضتان خلال عام 2012 بما في ذلك تحطم خرطوم نقل البروبين وتحطم إحدى أجهزة ضغط الغاز أثناء بدء التشغيل في وحدة الايثلين التي تقع في مسيعيد، بينما حققت شركة راس لفان للأولفينات نسبة صفر من حوادث العمل العارضة العام الماضي للأعوام السابقة عليه.

وقد خضعت جميع الحوادث للتحقيق منذ تاريخ بداية تشغيل جميع المصانع، وقد أجريت تدريبات متعددة على مواجهة الأحداث الطارئة في كل من مصانع مسيعيد وراس لفان، وخلال عام 2012 أجرى مصنع راس لفان للأولفينات 13 تدريباً و4 تدريبات مشتركة مع مدينة راس لفان الصناعية، وشملت هذه التدريبات القيام بعملية إخلاء كبيرة، شاركت فيها مدينة راس لفان الصناعية



أجرت مصانع شركة للكيماويات 22 تدريباً عام 2012 شملت اثنين من عمليات الإخلاء الكبرى

كما أجرت مصانع شركة للكيماويات 22 تدريباً عام 2012 شملت اثنين من عمليات الإخلاء الكبرى، بما في ذلك أحد التدريبات أثناء فترة التوقف عن التشغيل.

تعد عملية قطر للأمان الصناعي QSafe بمثابة عملية مهمة لتحقيق الأمان للعاملين في شركة قطر للكيماويات، ويعتمد تحقيق الأمان على السلوك الشخصي حيث يتم التركيز على تفادي التصرفات الخطرة، التي تعد مسؤولة عن 90% من الحوادث والإصابات، وتشجع شركة قطر للصناعات المحدودة كل فرد.



على الالتزام بملاحظة السلوك، مع تحديد أي تصرفات خطيرة أو ظروف تنذر بالخطر في موقع العمل، ونعتقد أن هذا النظام يمكن أن يساعد شركة قطر المحدودة للصناعات الكيماوية على تقليص مصادر السلوك الخطر والظروف الخطرة أيضاً

ويقوم المراقبون المدربون على استكمال مراقبة السلوك لدى العاملين وتحليل التصرفات والجهود أثناء تنفيذ مهام العمل، وقد حددت شركة قطر المحدودة للكيماويات عملية كيو سيف للأمن الصناعي باعتبار أنها تمثل عملية للحماية. تحاول الشركة من خلالها تحديد السلوك الخطر، الذي يتسبب في كثير من الحوادث.

وخلال العام 2012 أجريت 29,997 ملاحظة في شركة قطر المحدودة للصناعات الكيماوية منها على سبيل المثال 2,42 ملاحظة خلال كل ساعة عمل بالشركة.



وهناك أربعة أسس اتبعتها شركة قطر المحدودة للكيماويات لدى تنفيذ عملية كيوسيف للأمن الصناعي وهذه الأسس هي:

- ① لا تسرب من العمل (إذ أن عملية كيوسيف تتم من خلال إبلاغ الشخص الذي يخضع للمراقبة).
- ② لا يتم ذكر الاسم ولا يتم توجيه اللوم (تسعى عملية كيوسيف إلى تعزيز السلوك الآمن وليس معاقبة الأفراد).
- ③ تحديد السلوك الخطر والأمن (تركز عملية كيوسيف على السلوك الآمن مع التحذير من السلوك الخطر).
- ④ ماذا ولماذا؟ (تركز عملية كيوسيف على المشهد وتتساءل عن أسباب حدوثه).

تنمية المجتمع:

توفير فرص العمل للمواطنين (التقطير):

يمثل التقطير إحدى القيم الأساسية لدى قطر للكيماويات، وهو ما يعتبر متسقاً مع استراتيجية قطر الوطنية للتنمية 2011-2016 ورؤية قطر الوطنية 2030 وتساند قطر للكيماويات فكرة التقطير الكامل ولذا نبذل جهوداً مستمرة من أجل توظيف المواطنين القطريين المؤهلين في جميع المستويات بالشركة لتحقيق التنمية المستدامة البشرية والاقتصادية والرخاء.

وخلال الفترة الراهنة توظف قطر للكيماويات 17% من القطريين في المؤسسات التابعة لها وتلتزم قطر للكيماويات بالتقطير الكامل لقوة العمل بها وهو ما يعنى التعاقد مع تدريب المواطنين القادرين على انجاز الأدوار والمسؤوليات المسندة إليهم في المواقع الوظيفية المستهدفة.

ونعتقد أن الأفراد هم مصادر النجاح في المستقبل والأصول الرئيسية التي تعتمد عليها دولة قطر في تحقيق التقدم والازدهار، يتم تقديمها إلى المواطنين القطريين الذين تتوفر لهم المهارات والمقدرة للوفاء بمتطلبات الشركة ويشارك المتدربون في برامج شاملة لتطور خبراتهم، ولضمان تحقيق المعايير المهنية الدولية في شركة قطر للكيماويات.



يمثل التقطير إحدى
القيم الأساسية لدى قطر
للكيماويات المحدودة



تشمل البرامج التدريب الأكاديمي والوظيفي مع التركيز بصورة خاصة على الهندسة الكيميائية والتمويل- التسويق والإدارة، وذلك من خلال المشاركة والتعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية، التي تلعب دوراً حيوياً في برامج تقطير الوظائف.

تشارك قطر للكيماويات في خطة التقطير الاستراتيجية التي وضعتها دولة قطر وحصلت على جائزة عام 2009 لدعم جهود التقطير والتدريب والتنمية، حيث سُلمت من قبل معالي نائب رئيس مجلس الوزراء سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية خلال الاجتماعي السنوي الخامس للتقطير في قطاع الطاقة والصناعة.

”

السلع والخدمات من مصادر محلية:

عملنا على الارتقاء
بالقدرات البشرية، باعتبار
أنها تمثل أساس الدعم
الاجتماعي

طورت قطر المحدودة للكيماويات الاقتصاد المحلي وعملت على الارتقاء بالقدرات البشرية، باعتبار أنها تمثل أساس الدعم الاجتماعي، وقد برهنا على هذه المساندة، ونتيجة لذلك تعاقدنا مع العديد من المواطنين في المجتمع المحلي

وحققت نسبة التعاقدات زيادة تصل إلى 77% بعد أن كانت في حدود 27,9% عام 2009، وقد بلغت الزيادة 49,5% عام 2012 وهو ما يبدو أمراً مؤكداً لتعزيز الشراكة والتناغم مع المجتمع القطري.

“





نحن شركاء المجتمع المحلي:

إن هدفنا يتمثل في تحقيق تنمية مستدامة على المدى البعيد في جميع المجالات، ونشارك في جميع المعارض الكبرى التي تعمل على الترويج للاقتصاد أو البيئة أو القضايا الثقافية في دولة قطر، وخطة التوظيف الوطنية بها

وفي عام 2012 شاركنا بنجاح في معرض صنع في قطر والمعرض المهني ومعرض البيئة، وقد بلغت الموازنة الإجمالية الاجتماعية ما يقرب من 3,774,741 ريال قطري، وبتسجيل زيادة تصل إلى 60% منذ عام 2011 وفي عام 2012 حصلنا على الجائزة الذهبية للابتكار في أساليب الأمان الصناعي من شركة قطر للبترول وذلك عن جهود الشركة في عام 2011 وذلك بسبب التركيز على عملية تحقيق الأمان من بين كل الشركات التي تساهم فيها شركة قطر للبترول.

لدينا معدل صفر من الحوادث المرتبطة بحقوق الإنسان، سواء بالنسبة للموظفين بالشركة أم المجتمع وفي عام 2012 لم نتلق أي شكاوى من المجتمع وقد قامت الشركة بتدشين نظام يعمل على تقليص انبعاث الغازات المحترقة لحساب شركتي راس لفان المحدودة للأوليفينات في راس لفان

وتستمر شركة قطر المحدودة في جهود تقليص انبعاث الغازات المحترقة، مع تحقيق نسبة تخلص من تلك الغازات تصل إلى 98% ونتيجة لذلك لم نتلق أي شكاوى من الشركات الصناعية المجاورة أو من المجتمع القطري في المنطقة الشمالية المجاورة للشركة.

تهدف قطر المحدودة للكيمائيات إلى تحقيق التطوير المستمر والالتزام بالمعايير الدقيقة المنصوص عليها في شهادة الجودة ISO 14001

وتخطط شركة قطر المحدودة للكيمائيات لكي تحصل جميع المصانع التابعة لها على شهادة الجودة الأوروبية ISO 14001 وشهادة RC 14001 الخاصة بالخبرات التقنية خلال عام 2013 وذلك من أجل تعزيز الخبرات المتاحة للشركة.



لدينا معدل صفر
من الحوادث المرتبطة
بحقوق الإنسان





الشفافية هي التي تحكم علاقتنا بالموظفين

د. علي بوشريك المنصوري

مدير الشؤون الادارية والمالية

يبلغ عدد الموظفين في شركة كيوكيم ما يزيد قليلا عن الالف موظف ، وتحاول الشركة خلق بيئة عمل مثالية من خلال اتباع انظمة ادارية متكاملة للرواتب والاجازات والعلاوات ونظام القروض ، فحسب الدكتور علي بوشريك المنصوري مدير ادارة الشؤون الادارية (ليس لدينا شئ نخفيه عن موظفينا)

والهدف الرئيسي من كل هذا حسب وجهة نظره هو (اشاعة جو الشفافية بيننا وموظفينا) ، فالشفافية بقدر ما هي سهلة ولكنها في الوقت نفسه صعبة يضيف (ولكننا قبلنا التحدي واعتمدنا هذا الاسلوب) فالان في كيوكيم لكل موظف حق الدخول على النظام والتعرف على كل هذه السياسات كما يستطيع ايضا معرفة مخصصات كل درجة وظيفية والعلاوات المرتبطة بها

كما يستطيع كل موظف قطري ايضا التعرف على مميزات كل وظيفة ، كما يتعرف ايضا على الشروط بمعنى اخر ، الا ياتي شعور متأخر بالندم

يضيف (نلزم جميع موظفينا بالتوقيع على مدونة قواعد السلوك ، اضافة الى الاطلاع الكامل على قانون العمل القطري ، الامر الذي يجعل علاقة الشركة بموظفيها يحكمها القانون و قواعد السلوك الاخلاقي ، كما تحكمها ايضا الشفافية الكاملة في التعامل ، لدينا سياسات واضحة و معلنة ومكتوبة و الجميع سواسية في النظام (الموظف القطري او غير القطري)

واستطيع القول ان الشركة منذ انشاءها والى اليوم لم تشهد نزاعات عمالية من اي نوع وفي اطار هذه الشفافية يكشف الدكتور بوشريك ان الشركة تعقد سنويا اجتماعات



يحضرها جميع الموظفين يطلق عليها تاون هول مييتينغ (Town Hall Meetings) ويتاح فيها للموظفين ابداء آرائهم في كيفية ادارة الشركة ولتقديم شكاوى إن وجدت كما يتم الكشف وبكل شفافية عن وضع الشركة في جميع الجوانب الادارية والمالية والفنية وخططها المستقبلية

كما يتم عقد اجتماع خاص بالموظفين القطريين في اطار تشجيعهم والاستماع الى شكاويهم سلامة مناخ العمل

الهدف الرئيسي الثاني حسب الدكتور بوشرباك هو سلامة مناخ العمل (نحن هنا نتحدث عن الامن والسلامة ، فالشركة فازت بعدة جوائز في هذا الصدد لان (الامن والسلامة حلقة متكاملة والتعامل مع الموظفين والمصنع حلقة متكاملة ايضا) ، يفسر ذلك بقوله (يجب على الشركة ان توفر جوا من الراحة النفسية للموظفين وهم يمارسون مهام عملهم سواء في المصنع او المكتب ، (فأى خلل هو بمثابة كارثة) حسب تعبيره

ولتوفير الامن والسلامة تتبع الشركة اجراءات معقدة وغاية في الحساسية تبدأ من التدريب المستمر والاجباري للحفاظ على سلامة الموظف او العامل وسلامة زملاءه وسلامة المصنع، وهذه السلامة (ليست بأي حال من الاحوال عرضة للمغامرة)

اسهامات مجتمعية

وحول اسهامات الشركة في المجتمع يجملها د بوشرباك بالقول (اسهاماتنا في المجتمع واضحة ايضا ، نقدم خدمات طبية تسبق الاحداث، برنامج سنوي لتحسين الموظفين وهناك حملات سنوية وفي اوقات محددة وقد اثبتت هذه الحملات مع الوقت انها فعالة ومفيدة لتقليل المخاطر الصحية كما تقلص من هدر الوقت)

كما (نساهم ايضا في حملات التبرع بالدم بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية ونقوم بدعوة الموظفين للمشاركة في مثل هذه الحملات)

وايضا تشارك كيوكيم في دعم بعض البرامج التخصصية في الجامعات ، والانشطة التربوية



لتوفير الامن والسلامة
تتبع الشركة اجراءات
معقدة وغاية
في الحساسية



البيئة

في ختام تصريحاته حول مسؤولية كيوكيم في الحفاظ على البيئة من الغازات الخطرة ، يتطرق د بوشرباك الى امر في غاية الحساسية وهو توعية الناس بعدم وجود غازات سامة ينفثها المصنع

يقول في هذا الصدد (هناك تخوف من الناس أن المصنع ربما ينفث غازات سامة ، لذلك لا بد من التوضيح والتوعية بعدم وجود مثل هذه الغازات)

فالشركة نرصد مبالغ كبيرة لاستجلاب المعدات والاجهزة في اطار برنامج خفض الانبعاثات لتقليل الضرر البيئي ، ويجب ان يكون معلوما ان مثل هذه البرامج مكلفة ماليا ولكن مع الوقت اصبح الجميع يدرك اهمية الحفاظ على البيئة ، ونحن منفتحون على كل الابحاث المتجددة والتي تجعلنا باستمرار في موقف متقدم





الرعاية المسؤولة والتنمية المستدامة للتطوير وليس للتسويق

خالد الكواري

مدير ادارة البيئة بشركة قطر للكيمياويات المحدودة



في حديثه لنا قال خالد الكواري مدير ادارة الصحة والسلامة والبيئة في شركة قطر للكيمياويات المحدودة عن الشركة كانت تنظر في السنوات الاولى لبداية عملها ان الشهادات العالمية تفيد فقط للتسويق ولكنهم اكتشفوا بعد ان حصلوا على اول شهادة عالمية ان الامر يتجاوز مسألة التسويق الى مسائل تتعلق بالتطوير

والآن وفي عام 2013 حصلت الشركة على شهادتين هامتين هما الايزو 14001 والرعاية المسؤولة ار سي 14001 مما سيضمن اعتراف دولي برعاية الشركة للتنمية المستدامة و الرعاية المسؤولة

فيما يلي ابرز ما صرح به السيد خالد الكواري

سعت كيوكيم منذ بدايتها في عام 2002 إلى وضع برامج إدارة ذكية على كافة الأصعدة وبما يشمل إدارة الموارد البشرية والتشغيل والإنتاج والبيئة والسلامة والصحة العمالية والمنتجات وغيرها الكثير، وبحيث يؤدي تطوير هذه البرامج الإدارية إلى ضمان استمرارية التطور بشكل يضمن موقع ريادي للشركة ومنتجاتها في سوق عالمية تنافسية

وبحيث يؤدي في الوقت نفسه إلى ضمان حماية هذه الموارد من خلال رعايتها بشكل مسؤول وتنميتها مع مرور الوقت وكفالة استغلالها بشكل مدروس يضمن أن لا يؤدي إلى هدرها أو التأثير عليها سلبياً وحتى تصل للأجيال التالية وقد نمت بدل أن تستهلك وتم تطويرها بأفضل الطرق.

وللوصول إلى أفضل النتائج فقد تم صياغة العشرات من البرامج ووضعها قيد التنفيذ

والتطوير المستمر وعلى شكل شمولي ومتخصص.

ولتوضيح الصورة بشكل أفضل فقد تبنت الشركة برامج لتطوير الكوادر العاملة وخصصت مجهوداً متزايداً على العنصر القطري وتم تتويج ذلك من خلال جائزة سعادة وزير الطاقة والصناعة للتقطير في مجال التدريب والتقطير في سنة 2011.

كما تبنت الشركة أفضل البرامج في مجالات السلامة والصحة العمالية لتتسلم جائزة سعادة وزير الطاقة والصناعة لعام 2012 بالمركز الأول بعد استلام المركز الثاني في 2011 كدليل على استمرارية التطوير في مجال السلامة والصحة، وكم كانت فرصتنا في كيوكيم كبيرة عندما استلمنا جائزة مجلس التعاون الخليجي كأفضل مؤسسة تلتزم بالمعايير البيئية في عام 2006 بعد أقل من أربع سنوات من بدأ التشغيل، وما زالت كيوكيم من تلك السنة تستلم الجوائز العالمية كل سنة في مجال حماية البيئة كدليل على تطويرنا لبرامج حماية البيئة.



ضمنا الاعتراف الدولي بحصولنا على شهادات

الايزو 9001 و ا ر سي
14001 و ايزو 14001.

وكمعضو مؤسس لجمعية منتجي الكيماويات والبتروكيماويات الخليجية فقد التزمنا بالحصول على الاعتراف الدولي بهذه البرامج وغيرها كالتي تشمل إدارة المنتجات والتواصل مع المجتمع والأمن الصناعي وغيرها، فكان حصول كيوكيم على شهادة الايزو 9001 في 2012 وشهادتي آر سي 14001 و ايزو 14001 في عام 2013



مما سيضمن الاعتراف الدولي للشركة بهذه البرامج المرتكزة على الرعاية المسؤولة والتنمية المستدامة، وهذا سيضمن فتح أسواق جديدة وآفاق أوسع ناهيك عن ضمان ولاء الزبائن الحاليين ونظرة السوق المحلية والدولية للشركة، مما يرفع من شأن الشركة إلى درجات الصفاة.

لقد نظرنا في الماضي إلى هذه الشهادات على أنها مطلب للتسويق ولكننا وبعد تطبيق ما يستلزمه الحصول على هذه الشهادات فقد بات مؤكداً لنا أنها فاتحة لتطوير بدأ وليس له نهاية، وبتنا ننظر للأمر على أنه مسؤولية تستلزم وضع كافة مواردنا ومجهوداتنا على طريق التطوير والتنمية بحيث تكون رعاية هذه البرامج الإدارية رعاية للشركة ومستقبلها ومواردها بما يضمن رؤية الشركة وأهدافها في دعم الخطة الوطنية 2030.

صفحة 266 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



تربطنا بموظفينا وعمالنا علاقة الاب بابنه بكل ما تحمل
هذه الكلمة من معنى .
إن عدة الاف من الناس من مختلف الجنسيات قد خدموا في
هذه المجموعة

عدي الصوراني
المدير العام

المعاملة الإنسانية



علي بن خليفة الهتمي وشركاه



الموعد لتأسيس واحدة من اكبر الشركات التجارية في دولة قطر ، في ذلك العام اتفق ثلاثة أخوة على تأسيس شركة تعمل في مجال التجارة العامة و اتفقوا على ان افضل بداية هي التجارة فيالمحركات البحرية واطارات السيارات و مولدات الكهرباء و خلطات الاسمنت ومكين آبار المياه ، ففي ذلك الوقت وقطر تشهد بداية نهضتها كانت البلاد وسكانها في حاجة الى مثل هذه المعدات

اطلق الأخوة الثلاثة و هم سعادة السيد علي بن خليفة الهتمي و سعادة عبدالله بن حمد الهتمي ، رحمه الله و سعادة محمد بن حمد الهتمي ، رحمه الله ، توفي الاخوين عبدالله و محمد عام 1992 بفارق ثلاثة شهور وعشرة ايام ، اطلقوا على مشروعهم المشترك علي بن خليفة الهتمي و شركاه و كان عدد الموظفين لديهم اربعة اشخاص و توسعت اعمال الشركة ليصبح عدد الموظفين حاليا ما يزيد عن المئات و تمكنت الشركة من ان تصبح خلال فترة وجيزة وكيل لكبرى الشركات الاوروبية و اليابانية في مجالات العمل في عام 1959 انضم الى المجموعة شاب فلسطيني لم يتجاوز عمره 18 عاما ، اصبح فيما بعد المدير العام للمجموعة و ما زال على رأس عمله ، ذلكم هو السيد / عدلي هاشم الصوراني الذي ارسى خلال هذه المسيرة الناجحة معايير صارمة تجاه انضباط العمل و حقوق العمال و التوسع في التنمية وجعل الشركة تركز على اربعة مجالات هي





المرحوم محمد بن حمد الهتمي



المرحوم محمد بن حمد الهتمي



المرحوم محمد بن حمد الهتمي

أولاً: التجارة العامة

وتشمل التجارة في المعدات البحرية و معدات السيارات و مولدات الكهرباء و غيرها من المعدات الصناعية

ثانياً: بناء وادارة المباني والمجمعات السكنية والابراج التجارية

تمتلك المجموعة عدة مجمعات و ابراج سكنية ، كما تقوم حالياً بتطوير مبنيين تجاريين في رأس ابوعبود و خمس قطع في مدينة الوصيل السياحية

ثالثاً: المجال الصناعي

انشئت المجموعة مصنع الهتمي للبلاط والطابوق ، وقد تم مؤخرا تجديد المصنع بمعدات حديثة تعمل بالكمبيوتر و بطاقة 100 الف طابوقة يوميا

رابعاً: الاستثمار في الاوراق المالية

تمتلك الشركة مجموعة كبيرة من الاسهم في بورصة قطر ، وتتعامل في هذه الأسهم بيعا و شراء حسب المعطيات



معايير العمل

خلال هذه السنوات أصبحت مجموعة الهتمي واحدة من اكبر الشركات التي تمتلك عددا كبيرا من الفلل والشقق السكنية حيث يتجاوز مجموعها الف وخمسمائة وحدة سكنية من فلل و شقق ، يقول السيد عدلي الصوراني المدير العام للمجموعة (لقد استثمرت المجموعة مبالغ طائلة في بناء وتجهيز المجمعات السكنية ، مما جعل من هذه الاستثمارات مساهمة مرئية في التطور العمراني لمدينة الدوحة) و سياستنا تقوم على التأجير بأسعار هي في الغالب الاقل في السوق العقاري ما يجعل المستأجرين افرادا أو شركات في غاية الارتياح ولا نشهد في الغالب انتقال ساكنين كما لم نشهد ايضا الدخول في اي منازل مع المستأجرين و نحسب ان هذه السياسة تدرج ضمن توجهات المجموعة في المسؤولية الاجتماعية



العلاقة مع العمال

يقول السيد الصوراني في هذا الصدد (تربطنا بموظفينا وعمالنا علاقة الاب بابنه) بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ، عندما انطلقت هذه الشركة قبل خمسين عاما لم يكن هناك سوى اربعة موظفين ، الآن هناك ما يربوا عن اربعمائة موظف ولكن بالأخذ في الحسبان دوران الحياة وتنقل الافراد استطيع القول إن عدة الاف من الناس من مختلف الجنسيات قد خدموا في هذه المجموعة)

منذ التأسيس تعمل
المجموعة في تقديم الكثير
من المساهمات الانسانية
دون اظهار انفسنا



يضيف (نوفر في الغالب رواتب مجزية وسكن صحي لائق ومواصلات و رعاية صحية لجميع عمالنا ، كما نؤمن لهم تأشيرات اقامة لعوائلهم) ، نعتقد أن جزءا كبيرا من الاحترام الذي تحظى به هذه المجموعة ومؤسسيها هي رعايتهم لموظفيهم وعمالهم ، (كنا باستمرار نتفهم مشاكلهم ونسعى في حلها بطرق علمية وودية صحيحة) يضيف من المعروف ان العامل اذا خلقت له ظروف عمل مناسبة فإنه يقدر ذلك تقديرا كبيرا ، ولكن اذا حدث العكس وبدأت في تأخير الرواتب والاجازات والضغط عليهم بأوقات عمل اضافية دون ان تدفع لهم مقابلها ، فإن ذلك ينعكس على الشركة مشاكلا معهم ومع الجهات الرقابية مما يؤثر على الانتاجية وعلى سمعة الشركة

ولكن في الجانب الاخر ساهم المصنع في تلبية احتياجات المجتمع من الطابوق والبلاط والانتراوك بأسعار لا مثيل لها وهذا ايضا جزءا من الاسهام في تنمية المجتمع وتطور العمران في قطر ، الهدف ليس جني الارباح ولكن الهدف هو رؤية الدولة تنمو وتتطور

المساهمات الانسانية (منذ التأسيس وهذه المجموعة تعمل في تقديم الكثير من المساهمات الانسانية دون اظهار انفسنا) هكذا حدد مؤسسوا الشركة سياستهم في هذا الصدد ، يقول السيد الصوراني (لقد كانت الشركة سباقة في المساهمة في جميع ما يعرض عليها من مساعدات انسانية واجتماعية سواء محليا في قطر او خليجيا وحتى في الدول الاسيوية ، خصوصا عندما يتعلق الأمر في مجال نشر الدعوة الاسلامية و بناء وتطوير المدارس و المنشآت الاسلامية ، كان ذلك منذ انطلاقة الشركة و مازالت مثل هذه المساهمات مستمرة ، لقد كان للشركة مساهمات عديدة في دول كباكستان و إندونيسيا وغيرها من الدول الاسيوية ، يضيف سياستنا تنطلق من قناعتنا ان اي عمل يفيد الدعوة الاسلامية فإننا لا نتردد في دعمه

حقائق

يعيش السيد عدلي الصوراني في قطر من ان كان شابا يافعا ، تربي في هذه البلاد الطيبة واصبحت له اسرة ممتدة يعيش جميع افرادها في قطر ، يقول عن هذه المسيرة انه يحتفظ بذكريات جميلة عن دولة قطر والشعب القطري الكريم

صفحة 272 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



نحن في اكسون موبيل نشعر بالفخر الشديد عندما نترك مبادراتنا العالمية بصمة مستمرة وإيجابية على المجتمع وسكانه. ومن خلال هذا الكتاب الأبيض للمسؤولية الاجتماعية للشركات، يود الفريق في اكسون موبيل أن يعبر عن شكره لقطر ولشعبها على السماح لنا بأن نكون جزءاً من مجتمعهم على مدى العشرين سنة الماضية

بارت كاهير
الرئيس التنفيذي

بصمات إيجابية

ExxonMobil

ExxonMobil

يتألف فريق عمل اكسون موبيل من أكثر من 80 ألف موظف موزعين على أكثر من 77 بلداً حول العالم.

وعلى الرغم من تركيزنا كشركة عالمية على مجال الطاقة والغاز، إلا أن التزامنا الرئيسي يتمثل بترك بصمة إيجابية على المجتمعات التي نعمل فيها لأننا ببساطة عضو مسؤول وفعال في تلك المجتمعات. حيث ننضم إلى الشركاء المحليين وندعمهم من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة التي تناسبهم وتتجاوب مع احتياجاتهم، ونهدف بشكل أساسي إلى إحداث تأثير إيجابي في المجتمعات، أينما كان ذلك ممكناً.

في قطر، نحافظ على التزامنا بدعم رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات والأنشطة التوعوية التي تشمل مجموعة متنوعة من المبادرات التعليمية والاجتماعية والصحية.

حيث تعمل تلك الأنشطة وأعمالنا التجارية على تحقيق هدف قطر العام المتمثل بتنوع اقتصادها، وتعزيز أنظمتها لصالح التعليمية وحماية البيئة لصالح الأجيال القادمة.

يشكل هذا العام مناسبة مميزة بالنسبة لنا، إذ أنه يصادف الذكرى السنوية العشرين لشراكتنا في قطر، وللجهود العظيمة التي تم استثمارها في خلق فرص تعليمية وتنموية لشعبها ول مستقبلهم. تختلف وتتعدد شراكتنا المجتمعية في قطر، نحن نعمل بشكل وثيق مع المدارس والجامعات والمؤسسات المحلية وقادة المجتمع وأفراد معرفتهم احتياجاتهم ومعالجتها.

يتمثل أحد أهدافنا الرئيسية بتطوير البرامج التعليمية في قطر وتعزيز الفرص التعليمية للشباب. كما نتواصل مع رائدي الأعمال أصحاب الأفكار الفريدة ونساعدهم، كما نساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتطوير المهارات اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع مثمرة.

ومن خلال شركائنا المحليين، نقوم بتحديد وتوظيف أفضل العقول في قطر، ونوفر لهم فرصاً مميزة ومليئة بالتحدي، تشجع شراكتنا مع جامعة قطر ومؤسسة قطر الطلاب على التميز في الرياضيات والعلوم- وهما من أهم المجالات بالنسبة لرؤيتنا المرتكزة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

”

يتمثل أحد أهدافنا
الرئيسية بتطوير البرامج
التعليمية في قطر وتعزيز
الفرص التعليمية للشباب

“

نحن نقوم أيضاً بدعم جهود قطر في مجال التعليم من خلال مؤتمر الابتكار العالمي للتعليم الخاص بمؤسسة قطر، الذي يشكل منصة تدعم التفكير المبدع، بالإضافة إلى ذلك نقوم باستكشاف الفرص بالتعاون مع مؤسسة "علم طفلاً" المبادرة العالمية التي أطلقتها صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر التي تهدف إلى الوصول إلى الأطفال المحرومين من التعليم الأساسي حول العالم وتخفيض عددهم..

ومن خلال أكاديمية جامعة قطر اكسون موبيل للمدرسين، ستكتمل مشاركة ما يقارب 80 مدرساً لمادتي العلوم والرياضيات من المراحل الابتدائية الثالثة والرابعة والخامسة في مدارس قطر المستقلة في برنامج تطوير مهني بحلول نهاية العام 2013

تم تصميم الأكاديمية لمساعدة التربويين على تعزيز مهاراتهم التعليمية لمادتي الرياضيات والعلوم من خلال التدريب المبتكر، نؤمن في اكسون موبيل بأن إلهام المدرسين في الرياضيات والعلوم وإعدادهم بالأدوات التعليمية المبتكرة، سيمكنهم من تشجيع اهتمام طلابهم في تلك المواد.
تعتمد رؤية قطر الوطنية 2030 على اقتصاد قائم على المعرفة، وتشكل الرياضيات والعلوم اللبنة الأساسية لتنمية هذه الركيزة.

نستكشف الفرص مع
مؤسسة "علم طفلاً" التي
أطلقتها صاحبة السمو
الشيخة موزا بنت ناصر



ExxonMobil



نقوم أيضاً بدعم المعارض المهنية، والمسابقات ومجموعة متنوعة من الفعاليات الأكاديمية التي تستضيفها كلاً من جامعة قطر ومؤسسة قطر، كما نواصل العمل مع الطلاب في تلك الجامعات من خلال تقديم المنح الدراسية وتوفير التدريب الداخلي.

تتشرك أكسون موبيل مع مؤسسة إنجاز قطر لتستفيد من إرشاد قادة الأعمال ولتلهم ثقافة الريادة والابتكار في الأعمال في أوساط الشباب في قطر حيث يتطوع موظفين من أكسون موبيل للعمل كمرشدين للطلاب، ويقومون بإعدادهم بالمهارات المرتبطة بالأعمال كجزء من المنهج الدراسي المنتظم.

وتشمل البرامج التي ندعمها لدى مؤسسة إنجاز قطر مسابقتين بعنوان "برنامج شركة" و "مبادرة" وهما تساعدان على إلهام حياة ومهن المثات من الشباب القطريين.

أكسون موبيل هي مساهم طويل الأمد لدار الإنماء الاجتماعي الذي يخلق فرص التطوير المهني من خلال مساعدة الأفراد على تحديد وضمان مسيراتهم المهنية المثلى حيث قام كلا من دار الإنماء الاجتماعي وأكسون موبيل معاً بتأسيس برنامج الإرشاد المهني للطلاب القطريين في المرحلة الثانوية والجامعية.

تدعم أكسون موبيل أيضاً برنامج الخطوة الأولى الذي يرشد المشاركين حول اختياراتهم المهنية وتطورهم المهني، يوفر البرنامج فرص تحسين المهارات المهنية ويسعى إلى ترسيخ

”

ندعم برامج مؤسسة إنجاز
قطر وهما مسابقتين
بعنوان "برنامج شركة"
و "مبادرة"

“



”

ندعم تقدم النساء
لأننا نؤمن بأن قوة
المجتمعات تكمن
في تمكين المرأة

“

القيم الضرورية في بيئة العمل كأخلاقيات العمل وروح العمل الجماعي والمسؤولية الشخصية.

وكداعم لتقدم المرأة، نحن نؤمن بأن قوة المجتمعات تكمن في تمكين المرأة. بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومركز الفرسان، تدعم اكسون موبيل مبادرة توفير الفرص أمام المرأة في أماكن نائية في قطر، حيث تمكين المرأة في نهاية المطاف من المشاركة بشكل كامل في التطور السياسي والاقتصادي في البلاد، يساعد البرنامج النساء الشابات في المدارس الثانوية والجامعات بتوفير التطوير والتخطيط الوظيفي عبر المساعدة على تحديد مجالات اهتماماتهن في جميع أنحاء البلاد.

نحن نساهم أيضاً في برنامج ريادة الأعمال للنساء الأول في قطر "مشروع"، الذي أطلقه مركز روضة للريادة والابتكار بالتعاون مع المبادرة الشرق أوسطية.

أيضاً يوفر برنامجنا العالمي للمرأة في الإدارة فرصاً تدريبية للنساء في وظائف قيادية في المنظمات غير الحكومية، وتشجعهن على المشاركة في المجتمع المدني، والسياسة والتجارة، وقد شارك بالفعل عدد كبير من القيادات النسائية القطرية من المجتمع في هذه المبادرة العالمية المتواصلة التي تقدمها اكسون موبيل.

تساهم برامجنا المستمرة في اكسون موبيل للأبحاث قطر وجهودنا المشتركة مع جامعة

ExxonMobil



قطر في جمع العلماء والباحثين لإجراء بحوث بيئية لكي لا تتأثر الأجيال في المستقبل بالأفعال التي يتم اتخاذها اليوم.

توفر اكسون موبيل للأبحاث في قطر فرصاً عديدة للطلاب، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع عدة تدعمها في الجامعة، كمشروع "الحياة هندسة".

التدريب الوظيفي وبناء القدرات هي أيضاً جزء أساسي من استراتيجيتنا، يساعد برنامج "تميز" وهو برنامج تدريبي صمم لمشاركة خبرات اكسون موبيل التقنية والتجارية والتشغيلية مع القوى العاملة القطرية وشركائنا في المشاريع المشتركة للمساهمة في تطويرهم في مجموعة من المواضيع يدعم هذا البرنامج أيضاً ركيز التنمية البشرية من رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال توفير دورات تدريبية قوية في ستة مجالات معينة وهي: إدارة المشاريع، والتميز التشغيلي والتقني والتجاري والقيادة والسلامة والصحة والبيئة.

ومن الناحية الثقافية تدعم اكسون موبيل الحي الثقافي "كتارا" للمساعدة على استضافة مهرجانات وحفلات ومعارض فنية على مستوى عالمي من شأنها أن تحافظ على تراث وتقاليد قطر.

”

التدريب الوظيفي
وبناء القدرات هي أيضاً
جزء أساسي
من استراتيجيتنا

“



الرياضة مهمة بالنسبة لنا وهذا العام نفخر بالتعاون مع الاتحاد القطري للتنس كراعي اللقب لبطولة قطر اكسون موبيل المفتوحة للمرة التاسعة عشر على التوالي، نحن أيضاً ندعم الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يساعد الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة في المشاركة في أنشطة رياضية حول العالم.

تفخر اكسون موبيل برعاية العديد من البطولات الرياضية، بما في ذلك كرة القدم وفعاليات الفروسية واليوم الرياضي للدولة بالتعاون مع اللجنة الأولمبية القطرية.



وللمساعدة على إبراز المنافع التي تجلبها الرياضة لثقافة البلاد ورفاهيتها بشكل عام، ترعى اكسون موبيل معرض "الأولمبياد- الماضي والحاضر" الذي تنظمه هيئة متاحف قطر، والذي استعرض التاريخ الثقافي للألعاب الأولمبية القديمة والحديثة.

نفتخر برعاية العديد
من البطولات الرياضية،
بما في ذلك كرة القدم
و الفروسية واليوم
الرياضي

وتماشياً مع ذلك نحن نروج لأهمية أنماط الحياة الصحية، ونتواصل مع الجمهور لرفع مستوى الوعي حول قضايا الصحة الهامة عبر برامج مثل مبادرة "صحتك أولاً" وهو برنامج وطني أسسه المجلس الأعلى للصحة في قطر وكلية طب ويل كورنيل.



نحن في اكسون موبيل نشعر بالفخر الشديد عندما تترك مبادراتنا العالمية بصمة مستمرة وإيجابية على المجتمع وسكانه. ومن خلال هذا الكتاب الأبيض للمسؤولية الاجتماعية للشركات، يود الفريق في اكسون موبيل أن يعبر عن شكره الخالص لقطر ولشعبها على السماح لنا بأن نكون جزءاً من مجتمعهم على مدى العشرين سنة الماضية ولسنوات عديدة قادمة، إن شاء الله.



صفحة 280 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



تستهدف شركة شل قطر إدماج عوامل القوة التي تمتلكها مع تطلعات الشعب القطري، وتطبق الشركة ذلك دائما من خلال الشراكة مع المؤسسات القطرية

وائل صوان

العضو المنتدب و رئيس مجلس إدارة شركات شل في قطر

دعم الركائز الاربع





تمهيد:

لا تآل دولة قطر جهداً في سبيل تحقيق رؤيتها الوطنية الملهمة 2030 تحت القيادة الحكيمة السابقة لحضرة صاحب السمو الأمير الوالد، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، التي يواصلها الآن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى .

تلتزم شركة قطر شل قطر بدعم رؤية قطر الوطنية 2030 بركائزها الأربعة الاجتماعية والبشرية والبيئية والاقتصادية من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء القطريين في وضع خطط مستقبلية تقدم إسهامات طويلة المدى للمجتمع وتنفيذها بما يتماشى مع أولويات الدولة. كما تتعاون شركة قطر شل قطر، التي تعد أكبر مستثمر دولي في قطر، مع شركائها في شركة قطر للبترول تعاوناً وثيقاً لتطوير قطاع الطاقة في الدولة الذي يقدم إسهامات بارزة لركيزة التنمية الاقتصادية.

وتساهم شركة شل قطر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الفرص للموردين القطريين، بما يسهم في تعزيز تنوع الاقتصاد واستدامة التنمية، ولكونها أكبر مستثمر دولي في قطر، تعمل شركة شل قطر عن كثب مع شركائنا موضع التقدير، شركة قطر للبترول، وذلك لتطوير قطاع الطاقة في البلاد، والمساهمة بشكل كبير في دعم الركيزة الاقتصادية، ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، في مركز شل قطر للبحوث والتكنولوجيا تعمل برامجنا البحثية على إيجاد حلول لمواجهة التحديات الكبيرة في الحفاظ على البيئة وحمايتها.

و من أهم إسهاماتنا في مجال التنمية البشرية تمثلت في تعيين الكفاءات القطرية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، الأمر الذي يحقق لدولة قطر وشركة شل العديد من المزايا على المدى الطويل التي لا تقل أهمية أو تأثيراً عن مزايا الاستثمار في رأس المال.

وربما الأهم من ذلك مجال التنمية البشرية، حيث تتمثل مساهمتنا الكبرى في تعيين وتنفيذ عملية تطوير عالية الجودة للموظفين القطريين، إذ إننا نعتقد أنهم يمثلون أهمية مثل استثمارنا الرأسمالية، حيث إنهم يوفرون فوائد طويلة المدى بالنسبة لقطر ولشركة شل.

تحرص شركة شل قطر من خلال برنامجها للمسؤولية الاجتماعية، تحرص شركة شل قطر على تجنب التبرعات الخيرية وتفضل الإسهام بصورة استراتيجية في رؤية قطر



نعمل عن كثب مع شريكنا
موضع التقدير، شركة قطر
للبنترول، وذلك لتطوير
قطاع الطاقة في البلاد





الوطنية 2030 بالتعاون مع شركائها بطرق تحقق تأثيراً ملموساً وترتبط بأنشطتها وعملياتها التجارية الأساسية. ولهذا فإننا نبحث عن أي فرصة متميزة للمساهمة بخبراتنا وابتكاراتنا بالإضافة إلى تقديم أي دعم مالي مطلوب. إذ أننا نتعاون مع المؤسسات الأخرى في دعم البرامج المجتمعية بالقرب من أماكن عملياتنا مصانعنا وفروعنا في المدن الشمالية بالدولة.

تحرص شركة شل قطر باعتبارها مستثمراً على المدى الطويل على ترك إرث إيجابي من خلال المساهمة في رؤية قطر الوطنية التي نعتز ونفخر بها مثل شركائنا القطريين.

وائل صوان العضو المنتدب و رئيس مجلس إدارة شركات شل في قطر

تسعى شركة شل قطر إلى دمج نقاط قوتها بطموحات وآمال الشعب القطري من خلال مواصلة شراكتها وتعاونها مع المؤسسات القطرية.

في البداية وقبل كل شيء، تتعاون شركة شل تعاوناً وثيقاً مع شركة قطر للبترول في كل جهودها ومبادراتها. فمعاً توفر لدولة قطر إيرادات تساهم في الدعم المالي للركيزة الاقتصادية في رؤية قطر الوطنية، كما نغطي بالشراكة مع شركة قطر للبترول كل مجالات إنتاج الغاز الطبيعي. على سبيل المثال:

- تحويل الغاز إلى سوائل من خلال مصنع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل
- الغاز الطبيعي المسال من خلال قطر غاز 4
- البتروكيماويات من خلال مشروع الكرعانة وبالتعاون مع قطر للبترول الدولية في سنغافورة



- التنقيب في المنطقة الاستكشافية "د"
- الشحن من خلال شركة "ناقلات" والتوزيع من خلال شركة "وقود"

كما تعتنز شركة شل بالشراكة مع جهات أخرى بالإضافة إلى قطر للبترول، حيث تتعاون مع عدد كبير من المؤسسات القطرية الأخرى من خلال برنامج شل قطر للمسؤولية الاجتماعية. تسعى برامجنا في مجال المسؤولية المجتمعية للشركة إلى بناء القدرات المستدامة على المدى الطويل، والمساهمة في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في قطر حتى نترك إرثاً وطنياً إيجابياً.

وتهدف برامج المسؤولية الاجتماعية للشركة إلى دعم تطوير مستقبل قطر والتركيز على أربعة مجالات رئيسية هي:

1. تطوير الإمكانيات التقنية
2. دعم الشركات والمشاريع المحلية
3. السلامة المرورية
4. نشر ثقافة ومفهوم الحياة الصحية من خلال كرة القدم

إننا نهدف إلى المساهمة في تحقيق الركائز الأربعة لرؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تنفيذها بنجاح سواء في الدوحة أو في المناطق والمدن الشمالية من قطر بالقرب من مقار عملياتنا في راس لفان.

① التنمية الاقتصادية

منظومة التوريد المحلية - تطوير قطاع خاص مزدهر

في إطار استراتيجية دعم الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل أنحاء قطر، يتعاون بنك قطر للتنمية وشركة شل قطر معاً من أجل مساعدة شركات التوريد المحلية على المنافسة والحصول على فرصة عمل مع شركة شل قطر، حيث يتيح التعاون بينهما للشركات المحلية إمكانية الاستفادة من فرص أعمال جديدة بالإضافة إلى مساعدتها على الارتقاء بمعايير التشغيل من أجل تنفيذ المواصفات والشروط العالمية. على سبيل المثال، عقدت في مايو 2013 ورشة عمل مشتركة بعنوان "فرص جذابة للمشاريع



نتعاون مع بنك قطر
للتنمية لمساعدة شركات
التوريد المحلية للمنافسة
والحصول على فرصة عمل
مع شركة شل قطر





الصغيرة والمتوسطة من شركة شل قطر وبنك قطر للتنمية"، وشاركت في هذه الورشة أكثر من 100 شركة صغيرة ومتوسطة حيث تعرفوا على تفاصيل فرص الأعمال التي تتيح لهم الانضمام إلى منظومة أعمال شل قطر كموردين محليين لمصنع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل.

مسابقة تحدي الأعمال والاستثمار في عقول الشباب

بعد النجاح الكبير لمسابقة تحدي الأعمال 2012، وقعت شركة شل قطر اتفاقية مع مركز بداية من أجل تنظيم مسابقة تحدي ريادة الأعمال - قطر 2013 التي تقوم على استخدام برنامج حاسوبي لمحاكاة الأعمال، وتهدف إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات المطلوبة من أجل إنشاء مشاريعهم الخاصة. وجدير بالذكر أن مركز بداية تم إنشاؤه بمبادرة مشتركة بين بنك قطر للتنمية ومنظمة صلتك.

أصبح بإمكان كل الجامعات في قطر بالإضافة إلى العديد من المدارس الثانوية في الخور والشمال المشاركة في مسابقة تحدي الأعمال بفضل التعاون بين شركة شل قطر ومركز بداية مع شركائنا في مبادرة موزاييك البريطانية الخيرية التي أنشأها صاحب السمو الملكي أمير ويلز لدعم الشباب في العالم الإسلامي.

تتألف 'مسابقة تحدي الأعمال - قطر 2013' من قسمين: الأول هو 'مبادئ وأخلاقيات العمل' وهو قسم نظري يختبر قدرة الطلاب على تحقيق التوازن بين أداء الشركة في المحاور الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والثاني 'برنامج محاكاة تحدي الأعمال' وهو قسم عملي يهدف إلى تعريف الطلاب بالمفاهيم التجارية العامة من لحظة الإنشاء حتى التداول والتمويل



والمبيعات والتسويق والإنتاج من خلال استخدام الحاسب. وتهدف مسابقة تحدي الأعمال إلى توسيع آفاق الشباب ومداركهم وتحفيزهم لدراسة وإدراك أن قيمة محاولات ريادة الأعمال جزء من استثمارنا في مستقبل قطر وفي الاقتصاد المستدام.

② التنمية البشرية

التقطير

تحت رؤية قطر الوطنية 2030 على التطوير الشخصي والمهني لمواطني قطر من خلال التعليم والخبرات الثرية والفرص المهنية. وتؤمن شركة شل بأن تطوير القدرات البشرية لتصل إلى ذروتها القصوى وإعدادهم للنجاح في عالم متغير سيؤتي ثماره على عدة مستويات.

تتطلع شركة شل قطر إلى أن تكون وجهة التوظيف المفضلة للمواطنين القطريين، وتساعد في تقديم وتشغيل المشاريع الحالية والمستقبلية في الدولة. وفي مطلع عام 2013 احتفلت شركة شل قطر بحدث مهم ألا وهو وصول عدد القطريين الذين يعملون بها إلى 300 موظف.

تطبق شركة شل قطر منهجاً منظماً في العناية بالمواهب وتطوير الكفاءات القيادية الاحترافية في كل من المجالات التقنية والتجارية، حيث توفر شركة شل لكل موظف أدوات الارتقاء المهني التي تساعد في تطوير قدراته وصقل مهاراته للوصول إلى مستويات الكفاءة والإتقان. وتطبق شركة شل عدة أساليب للتدريب والتعليم، منها الإرشاد أثناء الوظيفة والتوجيه والتكليفات الدولية قصيرة المدى، والتدريب على الإنترنت، والدورات الداخلية والخارجية.

فازت شركة شل قطر بجائزة 'دعم التقطير' في الاجتماع السنوي الثالث عشر لمراجعة خطة التقطير الذي أقيم في 20 مايو 2013، وكانت ضمن خمس شركات تم تكريم جهودها في التقطير. وجاءت جائزة دعم التقطير التي قدمها لشركة شل سعادة الوزير محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة، لتكريم جهود شل قطر المستمرة في التقطير، وكانت هذه الجائزة هي الرابعة التي تحصل عليها شركة شل قطر في دعم التقطير في السنوات الخمس الأخيرة.



تتطلع شركة شل قطر إلى
أن تكون وجهة التوظيف
المفضلة للمواطنين
القطريين





إدارة المشاريع - تحقيق التفوق في تسليم المشاريع

ترتكز علاقتنا بالشعب القطري على محور أساسي وأصيل ألا وهو الإسهام المستمر في تطوير خبراتنا وتبادلها مع المؤسسات القطرية، وذلك من خلال اتفاقيات الشراكة في التعليم التي تدعم رؤية قطر الوطنية 2030 خاصة ركيزتي التنمية البشرية والاقتصادية.

أطلقت شركة شل قطر بالشراكة مع قطر للبترول وجامعة حمد بن خليفة مبادرة فريدة لإنشاء وتشغيل مركز معتمد إقليمياً في إدارة المشاريع يعرف باسم مركز التميز في إدارة المشاريع "تفوق".

يهدف مركز "تفوق" إلى تعزيز المهارات المتخصصة والقدرات العامة لمهندسي تنفيذ وتسليم المشاريع في قطر على كل المستويات. ويشمل برنامج التدريب مختلف مراحل تنفيذ المشاريع، كما يساعد مهندسي المشاريع الذين يعملون في إدارة المشاريع وإدارة سلاسل التوريد وتسليم المشاريع.

لقد تخرج حتى الآن أكثر من 100 مهندس ومتخصص من برنامج تفوق التدريبي منذ أن أطلق سعادة الوزير الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر، برنامج التدريب الأول في مركز تفوق تحت عنوان "أساسيات إدارة المشاريع" في 30 أبريل 2012.



ماراثون شل البيئي – تمكين الشباب من بناء مستقبل للطاقة المستدامة

يتفق ماراثون شل البيئي تماماً مع رؤية قطر الوطنية في التركيز على تطوير محاور التنمية البشرية والاجتماعية والبيئية من خلال الاهتمام بالتعليم وروح الفريق والعمل الجماعي، والبيئة والابتكار العلمي.

وتجمع مسابقة 'ماراثون شل البيئي' بين قادة الحاضر والمستقبل والمهتمين بمشكلات وقضايا الطاقة، وتحثهم على التفكير في حلول مستدامة لتحديات الطاقة التي تواجه العالم في الوقت الحالي.

في ماراثون شل البيئي، يواجه الطلاب المشاركون تحدياً عسيراً يتمثل في تصميم وبناء وتشغيل سيارات موفرة في استهلاك الوقود. والفريق الفائز هو الذي يُصمم سيارة تقطع أطول مسافة ممكنة باستخدام أقل قدر من الوقود.

وسيتنافس فريقان من الطلاب، أحدهما من جامعة قطر ومن جامعة تكساس إي أند أم في قطر، في مواجهة 140 فريقاً من 17 دولة في آسيا في ماراثون شل البيئي آسيا - مانيتا في فبراير 2014.

ستتنافس الجامعتان في ماراثون شل البيئي للمرة الثالثة، وكانتا من أولى الجامعات من الشرق الأوسط التي تشارك في المسابقة في عام 2011.

وفي عام 2012 أحرزت جامعة قطر المركز الثاني في فئتها، وهي استخدام تحويل الغاز إلى سائل، وهو إنجاز هائل يليق بفريق من دولة قطر، عاصمة تحويل الغاز إلى سائل في العالم.

③ التنمية الاجتماعية

نشر ثقافة ومفهوم الحياة الصحية من خلال كرة القدم

الصحة العامة واللياقة من التحديات التي تواجه العديد من الدول المتقدمة والنامية على



تتوافق مسابقة ايكو
ماراثون البيئية برعاية
شركة شل تماماً مع رؤية
قطر الوطنية 2030





السواء. وقد عكس الإعلان عن اليوم الوطني للرياضة في 2011 ورؤية قطر الوطنية 2030 التزام صاحب السمو الأمير بتحسين صحة وعافية وسلامة الشعب القطري.

تعاونت شركة شل قطر مع الاتحاد القطري لكرة القدم في إطلاق مبادرة "كورة تايم" المجتمعية التي تهدف إلى تحسين صحة ورفاهية الشباب القطريين من خلال ممارسة كرة القدم. وتستخدم مبادرة "كورة تايم" كرة القدم كوسيلة للبحث على تبني أسلوب حياة صحي ونشط من خلال تسهيل ممارسة الأنشطة البدنية وإتاحة المزيد من المساحات والملاعب وفرص أكثر للعب.

وكانت قد دشنت مبادرة كورة تايم في أوائل العام الحالي بالتعاون مع برنامج مدرسي خارج نطاق المنهج تحت عنوان "العب ويانا"، الذي يعتمد على طريقة فوتبول نت FutbolNet. وتستخدم المبادرة لعبة كرة القدم كوسيلة لتطوير العادات الصحية وتغيير السلوكي الإيجابي، كما توفر للأطفال أربع ساعات إضافية من التعليم الجسدي الذي لا ينطوي على منافسة، وذلك بصورة أسبوعية.

تم إطلاق المبادرة في بداية 2013 في إطار برنامج "العب ويانا" المدرسي للأنشطة الترفيهية الذي يعتمد على "منهج FutbolNet" الذي ابتكرته مؤسسة نادي برشلونة لكرة القدم، وهو منهج يستعين بكرة القدم كوسيلة لاكتساب العادات الصحية وتوفير أربع ساعات إضافية من الأنشطة الرياضية غير التنافسية للأطفال أسبوعياً. وقد استهل تدشين المبادرة باحتفاليات في شتى أرجاء البلاد خاصة الدوحة والخور حضرها أكثر من ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و12 سنة من 33 مدرسة من مختلف المناطق في قطر.



خلال كأس سمو أمير البلاد، أطلق الاتحاد القطري لكرة القدم وشركة شل قطر برنامج "لعبتك" في إطار مبادرة "كورة تايم" وهي عبارة عن مبادرة عالية التقنية تركز على كرة القدم وتتجول في مختلف أنحاء قطر، وتضمنت المبادرة التي شارك فيها أكثر من 8000 شخص العديد من الفعاليات الترفيهية التي تطلبت بذل مجهود رياضي وبدني مفيد للقلب.

شل قطر تحطم الرقم القياسي العالمي مع كورة تايم

دخلت شركة شل قطر موسوعة جينيس للأرقام القياسية بإقامة أطول مباراة خماسية لكرة القدم في أسباير زون في اليوم الوطني للرياضة 2013.

قام الاتحاد القطري لكرة القدم وشركة شل قطر بتنظيم المباراة المشهودة، وتم التصديق عليها من قبل موسوعة جينيس للأرقام القياسية.

استمرت المباراة 11 ساعة و58 دقيقة و12 ثانية وشارك فيها أكثر من 523 لاعب من مختلف أنحاء قطر.

وحضر المباراة سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة الذي شارك ضمن لاعبي المباراة القياسية، والذين فاق عددهم لاعبي مباراة كرة القدم التي نظمتها أكاديمية شيفيلد المتحدة بالملكة المتحدة وقناة بي بي سي وراديو 5 لايف، وأقيمت يوم 13 أكتوبر 2012 بمشاركة 464 لاعباً.

السلامة المرورية – حماية أعلى أصول قطر

تحظى شركة شل بتاريخ حافل من العمل على تحسين السلامة المرورية في جميع أنحاء العالم. فهدفنا هو الوصول إلى طريق بلا حوادث وعمليات بلا ضحايا وذلك في جميع الدول التي نعمل بها.

فالسلامة المرورية هم يورق المجتمع بأكمله ويمكن التعامل معه من خلال التعاون مع الهيئات الحكومية والشركات الخاصة وسائقي السيارات وحملات التثقيف والتعليم.

حققت المعايير الصارمة للسلامة المرورية التي تطبقها شركة قطر للبترول وشركة شل



هدفنا هو الوصول
إلى طريق بلا حوادث
وعمليات بلا ضحايا
في جميع الدول
التي نعمل بها.





قطر نتائج مبهرة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد عمل أكثر من 52 ألف شخص في الموقع خلال مرحلة إنشاء وبناء مصنع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل.

رغم بعد المسافة والعدد الضخم من العمال والموظفين والمهندسين، قطعت مركباتنا مسافة إجمالية قدرها 300 مليون كيلومتر دون أي حوادث خطيرة.

في إطار جهودها لحماية أعلى وأتمن ثروات البلاد، دشنت شل قطر حملة 'يوتيرن U-Turn' التلفزيونية لتعزيز التوعية بإرشادات السلامة المرورية التي تم تصميمها بالتعاون مع وزارة الداخلية وبما يتفق مع أولوياتها.

تتكون حملة التوعية التليفزيونية 'يوتيرن U-Turn' عن القيادة الآمنة من ثلاث أفلام قصيرة تركز على كل من السرعة وحزام الأمان واستخدام الهواتف الجوال، وتم بثها على قناة الجزيرة الرياضية وإم بي سي 2 وقناة الكاس وفي دور السينما المحلية فضلاً عن إطلاق حملة خاصة للمحطات الإذاعية.

④ حماية البيئة

أبحاث ثاني أكسيد الكربون - إيجاد الحلول لمشكلة تغير المناخ

من العناصر المهمة في استدامة الطاقة، عزل وتخزين الكربون. ويمثل نجاح تنفيذ تكنولوجيا عزل وتخزين الكربون على نطاق واسع عاملاً مهماً للغاية من تحقيق الزيادة المتوقعة الضخمة في الطلب العالمي على الطاقة مع تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. إذا أراد العالم تحقيق أهداف التغير المناخي، فينبغي أن تكون تكنولوجيا عزل وتخزين الكربون جزءاً من هذا الحل.



في تطور لافت ومبشر، افتتحت شركة شل قطر وقطر للبترول وواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر أكبر مجموعة من المختبرات في العالم لبحث تخزين غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يسبب الاحترار العالمي في تكوينات صخرية كربنة.

وتشكل المختبرات الجديدة جزءاً من مركز قطر لبحوث الكربونات وتخزين الكربون في جامعة إمبيريال كوليدج لندن، وتمثل جزءاً من الشراكة البحثية بين شل وقطر للبترول وواحة العلوم والتكنولوجيا وجامعة إمبيريال كوليدج التي تستمر عشر سنوات بميزانية قدرها 70 مليون دولار.

يبحث مركز قطر لبحوث الكربونات وتخزين الكربون التحديات الرئيسية التي تواجه استغلال المستودعات الكربونية من خلال المزج بين الخبرة الدولية من شركة شل قطر والمعرفة المحلية والخبرة من شركة قطر للبترول في المستودعات، والموارد والمساعدة والنصيحة الاستراتيجية من واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر، ونقاط القوة البحثية من جامعة إمبيريال كوليدج لندن المتمثلة في مختبر مستقبل الطاقة.

أبحاث حلول المياه - استدامة موارد المياه

يمثل البحث والتطوير عنصرين أساسيين لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية لدولة قطر التي تعتمد على الابتكار وريادة الأعمال.

وتمثل واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر التي تقع في المدينة التعليمية في قطر مقراً لشركات التكنولوجيا من جميع أنحاء العالم.

ومثل دولة قطر تلتزم شركة شل باعتبارها شركة مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا باستمرار التحسين من خلال الأبحاث العلمية المتطورة.

تم تحديد الاستخدام المستدام للمياه باعتباره أحد التحديات الرئيسية لقطر كدولة. ويجري مركز شل قطر للبحوث والتكنولوجيا بدعم من وزارة البيئة الدراسات على مزرعة الوزارة من أجل فهم إمكانية استخدام المياه التي يتم إنتاجها في العمليات الصناعية العديدة في قطر في زراعة النباتات.

ويركز البرنامج المستمر منذ عدة سنوات على إمكانية زراعة الأعشاب الخضراء والأشجار



يمثل البحث والتطوير
عنصرين أساسيين
لتحقيق أهداف الرؤية
الوطنية لدولة قطر





باستخدام مياه المعالجة الصناعية من أجل استغلالها في زراعة المناطق والمساحات الخضراء.

تدعم العديد من المبادرات البحثية الأخرى المحددة أبحاثنا حول استخدام المياه وإعادة تدويرها، ومنها منشأة اختبار المعالجة البيولوجية اللاهوائية في مركز شل قطر للبحوث والتكنولوجيا التي يعمل فيها علماء بارزون متخصصون في أبحاث المياه، وتمويل شركة شل قطر لمنصب أستاذ التنمية المستدامة في جامعة قطر الذي يشغله السيد محمد أجمل خان، وهو واحد من أكبر وأشهر الخبراء العالميين في نمو النباتات باستخدام المياه المالحة.

دعم العلاقات الثقافية

ألف اختراع وابتكار والجذور العربية

تعاونت هيئة متاحف قطر وشركة شل قطر والجمعية الملكية البريطانية سوياً لإقامة معرضين بارزين في قطر في نهاية 2012 هما جذور عربية وألف اختراع وابتكار. وقد أقيم المعرضان في متحف الدوحة للفن الإسلامي للاحتفال بالإنجازات العلمية والثقافية للحضارة الإسلامية من القرن السابع إلى القرن السابع عشر الميلادي. افتتحت صاحبة السمو الشيخة المياسة بنت حمد آل ثاني، رئيس مجلس أمناء هيئة متاحف قطر، المعرضين للجمهور في أكتوبر 2012.



وزار صاحب السمو الشيخ تميم بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر المعرضين والتقى بنخبة من مرشدي العلوم الشباب الذين يعملون داخل القسم المصمم خصيصاً للمعرض الذي حصد العديد من الجوائز.

وزار المعرض أكثر من 72 ألف شخص، وهو رقم قياسي جديد في قطر، منهم 15 ألف من أطفال المدارس القطريين الذين زاروا المعرض في إطار الأنشطة أو الرحلات المدرسية. مبادرة العام الثقافي قطر – المملكة المتحدة 2013

احتفاءً بالصدقة المتميزة التي تربط بين قطر والمملكة المتحدة، تفخر شركة شل قطر بأنها الراعي البلايني لمبادرة العام الثقافي 'قطر - المملكة المتحدة 2013' التي تركز على برامج التبادل الثقافي بين البلدين في مختلف مجالات الفنون والآداب والثقافة والتعليم والعلوم والرياضة.

وتتطلع شركة شل قطر إلى عام حافل بالتعاون الثقافي المثمر الذي يحتفي بالعلاقات الثنائية الوثيقة بين قطر والمملكة المتحدة عبر العديد من الفعاليات الثقافية والفنية والرياضية. من المؤسسات الثقافية والتعليمية البريطانية الكبيرة التي تشارك في برنامج العام الثقافي 'قطر - المملكة المتحدة 2013' أوركسترا هيئة الإذاعة البريطانية السيمفونية، والمكتبة البريطانية، وكلية لندن الجامعية، والمسرح الوطني الإسكتلندي، والأكاديمية الملكية للفنون، ومسرح سادلرز ويلز، ومعرض سيرينتين جاليري، ومسرح شيكسبير جلوب، ومهرجان شبك للفنون العربية المعاصرة في لندن، والشبكة الإنجليزية لمتاحف الأعمال الفنية 'تيت' وجامعة كوفنتري، ومن المؤسسات القطرية المشاركة متحف الفن الإسلامي في الدوحة والمتحف العربي للفن الحديث ومؤسسة الدوحة للأفلام ومؤسسة الحي الثقافي 'كتارا'.

نموذج الأمم المتحدة

ترعى شركة شل قطر برنامج 'مؤتمر نموذج الأمم المتحدة الدولي' في قطر (ثيمون THIMUN) منذ سبعة أعوام. وفي بداية العام الجاري وسعت شركة شل قطر نطاق التزامها بتوقيع اتفاقية للرعاية مدتها خمس سنوات.

يشارك في البرنامج طلاب المدارس الثانوية من جميع أنحاء قطر والشرق الأوسط من أجل إعدادهم وتأهيلهم كقادة وكسياسيين.



تفخر شركة شل قطر
بأنها الراعي البلايني
لمبادرة العام الثقافي 'قطر
- المملكة المتحدة 2013



وهذا البرنامج السنوي ثمره شراكة قوية بين أكاديمية قطر ومؤسسة قطر ومؤسسة نموذج الأمم المتحدة الدولي، ويهدف إلى تزويد الطلاب من مختلف الدول بالتدريب العملي على مهارات التسامح والتعايش في سلام والبحث عن حلول للتحديات العديدة التي تواجه العالم من خلال الحوار. وشارك 1100 طالب من مختلف دول المنطقة في المؤتمر الذي عقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات.

سباقات الهجن (الجمال)

سباقات الهجن من الرياضات التي تحظى بشعبية جماهيرية طاغية ولها تاريخ عريق في قطر. وفي العامين الماضيين، قامت شركة شل قطر بدور الراعي الرسمي لشوط 'سن الحيل' لهجن أبناء القبائل، وهو من أبرز الأشواط في المهرجان السنوي لسباق سمو الأمير للهجن العربية الأصيلة. ونأمل أن تساهم رعايتنا في دعم هذا التقليد المبهر والحفاظ على استمراره.



صفحة 296 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



ارتكزت رؤية المؤسس الشيخ ثاني بن عبد الله آل ثاني حفظه الله تعالى على مسألة محورية وهي رحمة الإنسان فضيلة وترسيخ شعور التراحم والتكافل والشعور بالمسؤولية تجاه الإنسان والذي ينبع من قناعة راسخة لدى دولة قطر وشعبها الكريم

عايض القحطاني
الرئيس التنفيذي

رحمة الانسان فضيلة



مقدمة

تأسست مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني للخدمات الإنسانية استشعاراً للمسؤولية الاجتماعية والإنسانية تجاه الوطن والمواطن والمجتمع والبشرية جمعاء، وقد ارتكزت رؤية الشيخ المؤسس الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني حفظه الله تعالى على مسألة محورية وهي رحمة الإنسان فضيلة وترسيخ شعور التراحم والتكافل والشعور بالمسؤولية تجاه الإنسان والذي ينبع من قناعة راسخة لدى دولة قطر وشعبها الكريم في ظل رعاية وتوجيه سمو أمير البلاد المفدى ومن قبل سمو الأمير الوالد بالأدوار الجوهرية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والخيرية في المشاركة في بناء الوطن والمواطن والإسهام في تخفيف أعباء الحياة وهمومها على المواطن والمقيم.



رؤيتنا ان نصبح
واحدة من افضل
خمس مؤسسات
انسانية عالمية

● رؤية المؤسسة

أن تكون راف واحدة من أفضل خمس مؤسسات عالمية إنسانية ذات انتشار جغرافي واسع بقصد المساهمة في بناء مجتمعات الرحمة.

● رسالة المؤسسة

تقدم راف البرامج والمشاريع الإنسانية بكفاءة وفعالية إلى الفئات الأكثر احتياجاً في المناطق التي تتواجد فيها سواء بنفسها أو عن طريق شركائها الرسميين.



● أهداف المؤسسة

- ① ترسيخ التراحم الإنساني.
- ② تحقيق التكافل الاجتماعي.
- ③ إغاثة الملهوفين.
- ④ تعزيز الأخلاق.
- ⑤ تطوير العمل الخيري

لقد أطلقت المؤسسة على إدارة الجهود الاجتماعية في القطاع المحلي بإدارة خدمة المجتمع وتستقبل هذه الإدارة طلبات العيش الكريم والمساعدات لتفريغ الكرب حيث بلغت هذه



الطلبات خلال السنوات الأربع الماضية 108136 مستفيداً، وغالب هؤلاء هم ممن تعرض لضائقة مادية أو أثقل كاهله بعض أعباء النفقات الصحية أو التعليمية وقد بلغ مجموع ما تم تقديمه من مساعدات مادية 120,231,171 مليون ريال كما بلغ حجم المساعدات العينية مما يقارب مبلغ 4,472,030 ريالاً.

● الحملة الوطنية لتيسير أمور الزواج (إعفاف)

تعتبر مبادرة إعفاف مبادرة تستشعر المسؤولية تجاه الشباب والشابات القطريات وتسهيل مسألة الزواج في سن مبكرة في ظل ظاهرة المغالاة في المهور وذلك عبر برنامج متكامل يشمل القيام برنامج متكامل يشمل دورات تدريبية متخصصة وحملات التوعية حول كيفية إدارة الحياة الزوجية من كافة جوانبها.

وقد بلغ عدد المستفيدين من المبادرة 1,352 شاباً وشابة وبلغ حجم ما تم صرفه من مساعدات تزويج 36,893,298 مليون ريال قطري خلال الفترة من 2010 إلى 2013.

مشروع رعاية الأرمل والمطلقات القطريات (كفاف)

مشروع اجتماعي ووطني يتم تنفيذه بعد تنموي يستهدف تقديم العون والمساعدة وتهيئة حياة كريمة لكل من الأرامل والمطلقات بالمجتمع القطري. من خلال تبني حلول جذرية لمشاكلهن المعيشية والاقتصادية وفق رؤية قطر 2030.

مشروع بسملة أمل لعلاج المرضى المحتاجين:

برنامج اجتماعي دائم موجه للحالات المرضية غير القادرة على تحمل أعباء وتكاليف العلاج لتخفيف آلام ومعاناة عدد غير قليل ممكن يكتونون تحت سيطر ألم المرض من جهة وغلاء



تكاليف العلاج من جهة أخرى، وتم الاستفادة من المشروع منذ انطلاقاته عدد 535 حالة بإجمالي مبالغ تصل إلى 4,512,922 ريالاً.

مشروع بساط الخير وبرد عليهم للأسر المتعفة:

يعاني الكثير من الأسر الفقيرة والمتعفة من حاجتها الماسة لتوفير بعض الأثاث المنزلي والأجهزة الكهربائية الأساسية فمدت مؤسسة (رافف) نحوهم بساط الخير الذي يزود هؤلاء باحتياجاتهم الملحة والضرورية من الأثاث المنزلي وغيره من المقومات الأساسية التي تضمن الحد الأدنى من السكن المنزلي المناسب وقد استفاد من المشروع 1,766 حالة خلال أربع سنوات بإجمالي مبلغ 3,363,000 ريال.

مركز حياة جديدة لعلاج المتعافين من الإدمان:

مبادرة نوعية يرام من خلالها المساهمة في تأهيل الأفراد الذين أنهوا محكوميتهم في مخالفات قانونية عوقبوا عليها، وذلك بإدماجهم في برنامج تأهيلي شامل (تربوي. مهني. اجتماعي) ليتمكنوا من استئناف حياة جديدة ملؤها الاستقامة والنفع لأنفسهم وأهليهم، وقد تم تأهيل 16 حالة من هذا البرنامج.

مركز بيت الطعام القطري:

مشروع يحيي سنة التكافل في المجتمع القطري، وذلك عن طريق استيعاب وتجميع وإعادة تغليف وتوزيع فوائض الطعام السليم في الفنادق وفق معايير صحية تضمن تحقيق الجودة والسلامة الصحية.

وتسويق منتجات الأسر القطرية المنتجة في المجال الغذائي، وتلقي المساعدات الجافة من المحسنين وإعادة توزيعها على المحتاجين والأسر الفقيرة المتعفة، ورفع مستوى الوعي في حسن الاستهلاك الغذائي لدى أفراد المجتمع، وقد تم تكفل 10 أسر بإجمالي مبلغ 130,000 ريال.

مشروع أدفئني:

هو مشروع موجه لصالح العمالة المتواجدة بالمزارع والقرى النائية. حيث توزع عليهم حقيبة



نعيد استيعاب وتجميع
وتغليف وتوزيع فوائض
الطعام السليم في الفنادق
وفق معايير صحية





شئوية متكاملة تحتوي ملتزمات شئوية، وقد تم توزيع الحقائق على 2500 عامل في أنحاء دولة قطر بمبلغ إجمالي 193,930 ريالاً.

الحملة القطرية لمكافحة الديون السلبية الغارمين (تفريغ كربة):

فقد تكفلت المؤسسة بمد يد العون بمن تراكمت عليهم الديون وسجنوا بسببها لعدد 73 شخصاً بمبلغ إجمالي 12,323,418 ريالاً.

معارض التوعية القيمة والمرورية

تمت إقامة العديد من المحاضرات التوعوية المرورية بالتنسيق مع وزارة الداخلية ممثلة بإدارة العلاقات العامة وإدارة المرور للجاليات المقيمة في قطر ويبلغ إجمالي عدد من حضر هذه المحاضرات 42,700 فرد من جنسيات مختلفة.

برامج مكافحة المخدرات وقائياً وتوعوياً

لقد تمت إقامة ورش ضمن هذا المشروع منها جسر المحبة هو عبارة عن برنامج تأهيلي للنزلاء داخل السجون، وتجهيزهم للاندماج مع المجتمع الخارجي عند خروجهم، وكذلك برنامج تدريبي للمدمنين والمشاركة في فعاليات عديدة منها اليوم العالمي للمخدرات وإقامة المحاضرات وتوزيع الهدايا والبروشيرات التوعوية لخطر الإدمان.

مشاريع قيمة:

● مشروع "بقيمي أحلا" بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم.

● مشروع "دلني" شراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

صفحة 302 ابيض

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



نفذت منظمة الدعوة الإسلامية مشاريع تنموية متنوعة في قارة إفريقيا، استهدفت بها الأسر الأشد فقراً في ٤ دولة من دول القارة، استفادت منها آلاف الأسر الفقيرة. وشملت هذه المشاريع تمليك الأسر الفقيرة مشاريع زراعية صغيرة، واستصلاح أراضي زراعية وتحويلها إلى أراض خصبة منتجة، وتوفير البذور المحسنة والأسمدة والآلات والمعدات الزراعية

حماد عبد القادر
المدير العام مكتب دولة قطر

روح التسامح



منظمة الدعوة الإسلامية
رائدة المنظمات الخيرية في العالم الإسلامي
مكتب قطر



الدعوة الإسلامية منظمة عالمية تطوعية غير حكومية، أنشئت في عام 1980م، واتخذت من العاصمة السودانية الخرطوم مقراً لها، تعمل على رعاية وتنمية المجتمعات الإسلامية في كافة دول العالم وبالأخص في قارة إفريقيا، وتعمل على إشاعة روح التسامح بين أهل الملل، وتسعى على الأرامل والمساكين، وإغاثة المحتاجين والمنكوبين، وتكفل الأيتام والأسر المتعففة والدعاة وطلاب العلم والمهتدين.

يجيز عمل المنظمة ويشرف على أداؤها مجلس أمناء يضم (70) عضواً، يرأسه فخامة المشير/ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس جمهورية السودان الأسبق، إضافة إلى هيئات رقابية، تمثل فيهما قطر، الإمارات، السعودية، الكويت، اليمن، المغرب، مصر، ليبيا ودولاً أخرى. تعمل المنظمة في أربعين دولة إفريقية في أحد عشر إقليماً، ولها العديد من المكاتب (الفروع) الخارجية.

مكتب منظمة الدعوة الإسلامية في قطر:

بدأت منظمة الدعوة الإسلامية عملها في دولة قطر في عام 1987م، ويعتبر مكتب قطر من أكبر مكاتبها الخارجية وأهمها وأكثرها فاعلية، وذلك بتوفيق من الله ثم بدعم الخيرين من أهل قطر الخير، ويهدف المكتب إلى تحقيق العديد من الأهداف التي من أهمها:

- 1 وصل المحسنين من أهل قطر بالمعسرين من أهل إفريقيا.
- 2 تأكيد المشاركة القطرية في تنمية المجتمعات الفقيرة في إفريقيا.
- 3 دعم وإغاثة المجتمعات الأشد حاجة وفقراً.
- 4 العمل على تطوير العلاقات الإنسانية وتقوية أواصر المودة والتراحم بين المسلمين وإن باعدت بينهم المسافات.
- 5 غرس قيم الإخلاص والتجرد بين أهل الملة الواحدة.

أنشطة المنظمة ومشاريعها:

1 الأنشطة والمشاريع الدعوية:

لمنظمة الدعوة الإسلامية العديد من الأنشطة والمشاريع الدعوية التي تهدف من ورائها إلى دعم وتنمية المجتمعات الإسلامية في كافة بقاع العالم وخاصة في قارة إفريقيا، القارة الأكثر فقراً وحاجة بين قارات العالم، من خلال إخراجها من ظلمات الجهل والدجل إلى نور



تعمل المنظمة في أربعين دولة إفريقية في أحد عشر إقليماً، ولها العديد من المكاتب (الفروع) الخارجية.



الهداية والمعرفة، فقد قامت في هذا الجانب ببناء آلاف المساجد، ومئات المجمععات الإسلامية وكفالة العديد من الدعاة، ونفذت الكثير من المشاريع التوعوية والتثقيفية.

② الأنشطة والمشاريع التعليمية:

وبما أن العلم نبراس الحياة وقائد الأمم إلى طريق التطور والنماء، فإن المنظمة اهتمت به غاية الاهتمام، إيقاناً منها أن العلم يرفع بيتاً لا عماد له وأن الجهل يهدم بيت العز والشرف، فبنت آلاف المدارس والمجمععات التعليمية ورياض الأطفال، وطبعت عشرات المناهج التعليمية، ووفرت الكتب المدرسية للكثير من الدول.

③ الأنشطة والمشاريع الصحية:

نتيجة للجفاف والفقر المدقع والحروب المدمرة التي اجتاحت الكثير من الدول الإفريقية، وما أحدثته من تعطيل للتنمية الاقتصادية والصحية، فقد انتشرت فيها الكثير من الأمراض الفتاكة، وخاصة أمراض سوء التغذية والأمراض المزمنة، مما استلزم نجدة هؤلاء الضعفاء وإنقاذ حياتهم، فانيرت منظمة الدعوة الإسلامية لذلك مستعينة بالله ثم بالخيرين من





أهل قطر الخير وغيرهم من المقيمين فيها، فينت مئات المراكز الصحية والعيادات الطبية، وشيدت العديد من المستشفيات، ووفرت الكثير من الأدوية والأجهزة الطبية، وأجرت مئات العمليات الجراحية، ودعمت الكثير من المرضى. ولم يقتصر هذا على الدول الإفريقية بل تعداها إلى دعم المحتاجين في العديد من الدول التي تعرضت لشعوبها إلى نكبات، كما هو الحال بالنسبة للاجئين السوريين، فقد قدمت لهم المنظمة الكثير من الدعم في هذا المجال وفي غيره من المجالات.

4 مشاريع سقيا الماء:

لأن الماء عصب الحياة ولا تقوم الحياة بدونه، وأن شحه من أكبر المشاكل التي تواجه الكثير من المجتمعات الإفريقية، فقد أولته منظمة الدعوة الإسلامية أهمية بالغة، فحفرت آلاف الآبار بأنواعها المختلفة، وركزت كثيراً على الآبار الارتوازية لعظم الفائدة منها، كما شيدت السدود لحفظ مياه الأمطار في فصل الخريف، ومن ثم الاستفادة منها في الشرب وري المشاريع الزراعية في الفصول الأخرى، وقد استفاد من مشاريع سقيا الماء هذه الملايين من المسلمين وغير المسلمين، فمن أحيأ نفساً فكأنما أحيأ الناس جميعاً.



5 مشروع الوقف:

أولى مكتب منظمة الدعوة الإسلامية بقطر أهمية خاصة للوقف، باعتباره الشريان الذي يضح الدماء في شرايين المشاريع الخيرية الأخرى، وذلك من خلال الاستفادة من ريعه في دعم الفقراء والمحتاجين والأيتام وتشبيد المساجد والمراكز الصحية والمدارس وغيرها من أبواب الخير.

6 المشاريع الموسمية:

إن منظمة الدعوة الإسلامية وفي إطار سعيها المستمر لتخفيف المعاناة عن كامل فقراء المسلمين في العالم وخاصة قارة إفريقيا، فقد قامت بتقديم العديد من المشاريع الموسمية المتمثلة في الإفطارات الرمضانية، زكاة الفطر، كسوة العيد، توزيع الأضاحي، الحقيبة المدرسية وغيرها، وقد غطت هذه المشاريع 40 دولة إفريقية، إضافة إلى بعض الدول في قارة آسيا، كما استفاد منها الكثير من الفقراء داخل دولة قطر، وقد استمرت المنظمة في تقديمها لهذه المشاريع منذ نشأتها في عام 1987م وحتى الآن.

7 مشاريع الكفالات:

لأن كفالة الأيتام من أعظم الطاعات وأجل القربات، فقد آلت المنظمة على نفسها أن تكون سندهم وماسحة دمعهم، فكفلت أكثر من 10 آلاف يتيم، وقدمت الدعم المالي والعيني لأسرهم. أما أولئك الأطفال الذين فقدوا أسرهم وضاعت عليهم الأرض بما رحبت، فأنشأت لهم المنظمة دوراً تؤويهم وترعاهم وتعلمهم. كما شملت المنظمة بكفالتها أولئك الذين هداهم الله للدخول في دين الإسلام، تثبيتها لهم على هذا الدين، وتعويضاً لهم عن بعض ما فقدوه من حطام الدنيا. إضافة إلى كفالة طلاب العلم والأسر الفقيرة والدعاة.

8 المشاريع التنموية:

نفذت منظمة الدعوة الإسلامية مشاريع تنموية متنوعة في قارة إفريقيا، استهدفت بها الأسر الأشد فقراً في 40 دولة من دول القارة، استفادت منها آلاف الأسر الفقيرة. وشملت هذه المشاريع تملك الأسر الفقيرة مشاريع زراعية صغيرة، واستصلاح أراضي زراعية وتحويلها إلى أراض خصبة منتجة، وتوفير البذور المحسنة والأسمدة والآلات والمعدات



أولى مكتب المنظمة بقطر أهمية للوقف، باعتباره الشريان الذي يضح الدماء في المشاريع الخيرية





الزراعية. كما تعمل المنظمة على تملك الفقراء وسائل إنتاج حيوانية، كمشاريع تربية الأبقار والأغنام للاستفادة من ألبانها ولحومها، إضافة إلى تربية الدواجن، ومزارع النحل، والمزارع السمكية بتوفير أدوات وقوارب صيد الأسماك في المناطق التي تطل على شواطئ البحار والمحيطات. وتركز المنظمة كثيراً على المشاريع التنموية التجارية والحرفية، كالمحال التجارية الصغيرة والمتوسطة، ومطاحن الحبوب، ومصانع الطوب المحلي، ووسائل النقل الصغيرة، أما المشاريع الحرفية فتتمثل في ورش الحدادة والخراطة والنجارة، ومكائن الخياطة، وأدوات النسيج، وأدوات البناء وغيرها، وتنيع أهمية هذه المشاريع من أنها تعمل على توفير فرص عمل للكثير من الفقراء والمحتاجين العاطلين عن العمل، وتدر لهم ولأسرهم دخلاً يستطيعون من خلاله الاعتماد على أنفسهم ودخول دائرة الإنتاج، وتوفير سلع وخدمات تحتاجها مجتمعاتهم المحلية كثيراً، والمساهمة في تنمية وتطوير هذه المجتمعات والعمل على الوصول بها إلى الاكتفاء الذاتي من هذه السلع والخدمات.

7 المشاريع الإعلامية:

أضحى الإعلام في هذا العصر من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها تشكيل العقول وإمالة القلوب، لذا منظمة الدعوة الإسلامية أولته ما يستحق من الاهتمام والتركيز، فاستغلت الفضاء المفتوح في نشر أنشطتها وبرامجها وأهدافها التي ترمي من خلالها لدعم الفقراء والمحتاجين وتقديم يد العون لهم، وذلك من خلال موقعها الإلكتروني بالشبكة العنكبوتية، ومن أعظم ما نفذته المنظمة من المشاريع الإعلامية إنشائها لثلاث إذاعات إسلامية في كل من سيراليون وأوغندا وليبيريا، تعمل على تعليم المسلمين أمور دينهم، وتسعى لتنمية مجتمعاتهم وفضح مخططات أعدائهم.

”

المساهمة في تنمية
وتطوير هذه المجتمعات
والعمل على الوصول بها
إلى الاكتفاء الذاتي.

“



تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013

يركز المجلس الأعلى للصحة على أهمية مبدأ الشراكة
كإستراتيجية للتطور والتنمية واعتمادها كطريقة متبعة
من طرف القطاع العام والخاص في التعاون مع بعضهما
البعض للقيام بالمشاريع الصحية من خلال توفير وتكثيف
الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات
الضرورية المساعدة في تنفيذ المشروعات الصحية الحالية
والمستقبلية

الإدارة العامة - المجلس الأعلى للصحة

شراكات إستراتيجية
للصحة





مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"

لقد تشكل مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" وتبلور عبر الزمن من خلال عدة تعريفات مختلفة إلا أن هذه التعريفات تتفق من حيث المضمون بأنها تذكير للمؤسسات بمسئولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه باعتبارها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي والمجتمع القطري ككل.

كما أن المسؤولية الاجتماعية تعتمد مشاركات القطاع الخاص وعلى رغبته في خلق تأثير إيجابي على المجتمع سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل من خلال طرح العديد من المبادرات في كافة النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والبيئية أو تلبية العديد من نداءات الجهات والمؤسسات التي تعمل في إطار المسؤولية الاجتماعية.

دولة قطر والمسؤولية الاجتماعية

بدأ الاهتمام الرسمي لدولة قطر بالمسؤولية الاجتماعية يتبلور منذ 2008 حيث عقدت الدولة أول مؤتمر للمسؤولية الاجتماعية عام 2009 يتكرر سنوياً مما يدل على الفهم الواضح لأهمية مشاركة المؤسسات والشركات اجتماعياً، وتعاونها لدعم المجتمع القطري ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وإبراز وظيفتها فيه وعوائدها عليه لتشمل جميع أفرادها وقد بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة للتوعية بأهمية المشاركة الاجتماعية للشركات داخل المجتمع المحلي كونها واجب وطني يساعد في تحقيق التنمية المستدامة فتم وضع قائمة لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات والخاصة بدولة قطر ضمت 70 معياراً والهدف منها أن تكون قائمة و ملهمة للشركات و الجهات الحكومية للاقتداء بها .

تنافس الشركات العالمية للفوز باللقب:

فمن الجدير بالذكر تسارع الاهتمام العالمي للشركات العالمية التي تحاول أنتخب العالم عن مواطنتها الجيدة و يظهر ذلك من خلال تحدث كبار المديرين التنفيذيين في المؤتمرات عن حبهم للمجتمع والتزامهم تجاهه كما يظهر المسح الذي أجرته وحدة المعلومات الإيكونوميست، أن مسؤولية الشركات ترتفع بصورة كبيرة في أولويات المديرين التنفيذيين العالميين.



بذلت دولة قطر جهوداً
كبيرة للتوعية بأهمية
المشاركة الاجتماعية
للشركات داخل المجتمع



وفيما يلي نستعرض بعض الشركات العالمية التي حازت على الكثير من جوائز المسؤولية الاجتماعية من خلال التطرق لماهيتها ولطبيعة نشاطاتها الاجتماعية.

فقد احتلت أكبر الشركات المتخصصة في رقاقات ومعالجات الكمبيوتر المركز 12 في قائمة أفضل 100 شركة تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام 2011 وقد حصلت الشركة على أكثر من 80 جائزة دولية وقامت باستثمار أكثر من مليار دولار خلال الفترة 2010/2000 لتحسين العملية التعليمية في العالم.



مجرد كونه جهة حكومية
عليها فإن المجلس الأعلى
للصحة يتسم تلقائياً
بالدور الاجتماعي

كما قدمت شركة عالمية رائدة في مجال إنتاج منتجات العناية بالفم والعناية الشخصية، والعناية بالمنزل وغيرها، تبرعات نقدية بلغت حوالي 17,8 مليون دولار عام 2010، وتشمل هذه القيمة التبرعات التي تم توجيهها لبرنامج "ابتسامة مشرقة، مستقبل مشرق"، الذي استفاد منه حوالي 650 مليون طفل وأسره في 80 دولة على مستوى العالم، ويهدف إلى تعزيز الوعي حول صحة الفم، كما يقوم البرنامج بتعليم الأطفال العادات الصحية السليمة للحفاظ على صحة الفم.

المجلس الأعلى للصحة والمسؤولية الاجتماعية:

إن مجرد كونه جهة حكومية عليا قائدة للمجال الصحي فإن المجلس الأعلى للصحة يتسم تلقائياً بالدور الاجتماعي من خلال اهتمامه صحياً بالمجتمع القطري الذي ينتمي إليه والحرص على استمرار تقدمه وفهمه العميق لعاداته وسلوكياته الصحية ووضعها الصحي.



وتظهر مسؤوليته الاجتماعية في تركيزه على القضايا الصحية من خلال طرحه وإطلاقه للحملات والبرامج الصحية على مستوى دولة قطر الهادفة إلى تحسين مستوى الفرد الصحي وبالتالي الارتقاء بمستوى دولة قطر صحياً على مستوى العالم أجمع.

ويتجلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الشراكات الإستراتيجية التي ينفذها المجلس الأعلى للصحة مع الشركات المحلية في التركيز على نشر ثقافة الوقاية من الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية منطلقاً من التركيز على صحة الأم والطفل والمرحلة العمرية المختلفة للصغار ومرحلة المراهقة والنضج والشيخوخة واعتماده للبرامج الصحية الملائمة لكل فئة كحملات الوقاية من شلل الأطفال والنظافة الشخصية للطلاب والطالبات والوقاية من تسوس الأسنان والوقاية من أمراض السكري والسمنة والقلب عدا عن ذلك



الحمالات التوعوية التي تسلط الضوء على التدخين ومخاطره و تلك التي تركز على كيفية وقاية وحماية الأطفال من الحوادث المرورية التي قد تؤدي إلى أمراض مزمنة وغيرها التي تعالج الصحة والسلامة المهنية.

دعوة مسئولة لشراكة إستراتيجية طويلة المدى:

ويركز المجلس الأعلى للصحة على أهمية مبدأ الشراكة كإستراتيجية للتطور والتنمية واعتمادها كطريقة متبعة من طرف القطاع العام والخاص في التعاون مع بعضهما البعض للقيام بالمشاريع الصحية من خلال توفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانات الضرورية المساعدة في تنفيذ المشروعات الصحية الحالية والمستقبلية.

فكما هو معروف أن المؤسسات التجارية والاقتصادية والمالية هدفها الأساسي هو تحقيق أكبر عائد ممكن من الربح على أصحابها.

ومن هنا يشدد المجلس الأعلى للصحة على دعوة تذكير المؤسسات بمسئولياتها الاجتماعية والأخلاقية تجاه المجتمع القطري والهدف من ذلك نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والتركيز على أهمية تفعيل دور الشراكة المجتمعية بين كافة القطاعات في دولة قطر بالإضافة إلى أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصرنا الحالي الذي يتسم بالتغير السريع يحتم على المؤسسات القيام بدورها المسئول الذي يضمن إلى حد ما دعم أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، إلى جانب المساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً.

ومن بين الفوائد التي تجنيها المؤسسات أيضا تحسين الصورة العامة لمنتجاتها وسمعتها، زيادة مبيعاتها ، إخلاص العملاء، و زيادة الإنتاجية والتنوع.

وعليه فإن المجلس الأعلى للصحة يرى أنه من الأهمية بمكان نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع القطري من مفاهيم علمية وعملية وإبراز وظيفتها وأهميتها في المجتمع المدني والأفراد والناشطين في هذا المجال .



نرى من الأهمية بمكان
نشر ثقافة المسؤولية
الاجتماعية في المجتمع
القطري



تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



يقع على عاتقنا في مركز الاستشارات العائلية دور كبير في دعم ورعاية وحماية استقرار وتماسك الأسرة ولذلك نقوم بتركيز جهودنا في وضع وتنفيذ الخطط والمبادرات والبرامج الهادفة لرفع الوعي لدى الأفراد وثقتهم لتمكينهم من حل المشكلات الاسرية التي تعترضهم

راشد الدوسري
المدير العام

استقرار وتماسك الأسرة

مركز الاستشارات العائلية استمد أهدافه الاستراتيجية من خلال ثلاث منطلقات أساسية وهي رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجية العامة الأسرة، واستراتيجية التنمية الوطنية تأسس مركز الاستشارات العائلية في دولة قطر عام 2002، باعتباره مؤسسة اجتماعية غير ربحية ذات نفع عام ترمي إلى بناء أسرة عصرية متماسكة يسودها الاستقرار والوئام والمحبة، وتقوم بدور فعال في خدمة و تنمية المجتمع.

ورسالة المركز هي تقديم برامج وقائية متطورة وخدمات استشارية متخصصة من خلال فريق محترف باستخدام نظم الجودة من أجل بناء أسرة متماسكة آمنة مستقرة في المجتمع القطري.

وقد انطلق في تقديم خدماته المجانية المتعددة في 24 أغسطس 2003، متوجهاً إلى كافة الأفراد والأسر في المجتمع بمختلف الأطياف الثقافية والأديان واللغات والشرائح العمرية.

ينطلق عمل المركز من خلال مجموعة من المرتكزات الأساسية أهمها الايمان بقيمة الأسرة بصفتها اللبنة الأولى والأساسية لبناء مجتمع متماسك آمن ومستقر في المجتمع القطري والعمل على رفع الوعي حول أهمية بنائها وتنميتها على أسس صحيحة والحفاظ على كيانها واستقرارها في المجتمع وتحقيقاً لتلك الرسالة السامية فلقد استمد المركز أهدافه الاستراتيجية من خلال ثلاث منطلقات أساسية وهي رؤية الوطنية 2030 والاستراتيجية العامة الأسرة، واستراتيجية التنمية الوطنية والتي تولى جميعها أهمية بالغة للأسرة والعمل على بناء وحماية وتماسكها واستقرارها.

ولقد جاء محور العمل الرئيسي الأول في استراتيجية المركز " التماسك الأسري" ليتقاطع مع تلك الأهمية وذلك من خلال سعيه الدؤوب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذا الحور وهي تشجيع التعامل الإيجابي بين أطراف العلاقة الزوجية وتعزيز الترابط وروح المشاركة بين أفراد الأسرة ، ومواجهة ظاهرة الطلاق وأثارها السلبية على الأبناء والأسر.

ويقع على عاتقنا في مركز الاستشارات العائلية دور كبير في دعم ورعاية وحماية استقرار وتماسك الأسرة ولذا نقوم بتركيز جهودنا في وضع وتنفيذ الخطط والمبادرات والبرامج الهادفة لرفع الوعي لدى الأفراد و تثقيفهم لتمكينهم من حل المشكلات الاسرية التي تعترضهم وذلك من خلال دوره الأساسي في الخدمات التثقيفية والتوعوية والتي يهدف منها إلى تنمية مهارات أفراد المجتمع لحل المشكلات والتحديات التي تواجههم وتطوير مهارة إيجاد الحلول والتي لا بد أن تنبع من أصحاب المشكلة أنفسهم.



ومن أهم أدوارنا في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية في محور التماسك الأسري الخدمات الوقائية التوعوية والتثقيفية وذلك عبر تركيزنا على نشر ثقافة الزواج الصحيحة بين الشباب من خلال تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية التخصصية للمقبلين على الزواج تحقيقاً لمبدأ الوقاية خيراً من العلاج والعمل من أجل تثقيف الشباب بأهمية الزواج وكيفية تكوين أسرة هانئة ومستقرة تستطيع مواجهة التحديات بأمان.

إضافة إلى طرحنا للعديد من الموضوعات الهامة والتي تمس الحياة الأسرية بمراحلها المختلفة عبر البرامج وورش العمل والمحاضرات التي تناقش تغطي كافة شرائح المجتمع وفئاته العمرية.

ومن جهودنا المحسوبة في سبيل تحقيق التماسك الأسري إنشاء قسم الإصلاح الأسري بالمركز والذي يحقق ما يطلبه أفراد المجتمع من السرية والخصوصية في حل المشكلات الأسرية ونقدم من خلاله خدمات تقي الأسرة من المشكلات التي تهدد استقرارها والعمل على إصلاح ذات البين من قبل استشاريين متخصصين وبأسلوب مهني يتفق مع الضوابط الشرعية.

ولأننا نؤمن أن طلاق الآباء لا يعني طلاق الأبناء فإننا نركز على ضرورة أن تكون هناك علاقة احترام تجمع بين الأب والام المنفصلين حفاظاً على حقوق الأبناء وتوازنهم النفسي والاجتماعي وهو الدور نؤكد على أهميته من خلال دور قسم الرعاية الالدية في المركز والذي تعمل على تهيئة الاطفال المحضونين وتهيئة الاب والام المنفصلين لرؤية الأبناء



وتثقيف كل الأطراف منهم بما يحتاجونه من مهارات للتعامل مع تلك المرحلة بنجاح .

ويقوم المركز بجهود كبيرة وحثيثة في مجال التماسك الأسري عبر خدمة إصلاح ذات البين والتي تتم من خلال فرع المركز في محكمة الأسرة والذي يعتبر حلقة وصل بين المحاكم والمركز الرئيسي ويقدم الفرع استشارات قانونية وشرعية واجتماعية ونفسية ، ونقوم باستقبال الحالات المحولة من قبل محكمة الأسرة لدراستها وللإطلاع على أسبابها ومحاولة إصلاح ذات البين بين الطرفين أصحاب الخلاف. ويعد هذا الدور من الأدوار الهامة التي يقوم به المركز حيث يسعى لمعالجة المشاكل الناجمة عن الطلاق والتفكك الأسري من خلال التدخل لإجراء عمليات إصلاح ذات البين والتقريب بين الزوجين المنفصلين أو الزوجين قبل الانفصال والسعي أن نصل إلى حلول إيجابية.

إننا في مركز الاستشارات العائلية نعمل ونحن نضع استقرار وتماسك الأسرة نصب أعيننا ونسعى لأن نكون على قدر هذه المسؤولية العظيمة ، وذلك عبر عملنا الدؤوب في تنفيذ مبادرات خطتنا الاستراتيجية من جهة ودعمنا ومساهمتنا في تحقيق ما تصبو إليه استراتيجية الأسرة واستراتيجية التنمية الوطنية ورؤية قطر 2030 بما يدعم ويعزز من بناء الأسرة وتماسكها واستقرارها وأمنها وتحقيق الازدهار والرفعة لمجتمعنا ووطننا الغالي .

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



إن العمل في حقل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة له دوافعه التي لا يوّطرها فقط ذلك الجانب الإنساني الحافز لمعاونه هذه الفئات من ذوي الإعاقات المختلفة كبشر لهم استحقاقاتهم، وينبغي أن يكون لهم موقعهم وفرصا متاحة لهم

سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله
رئيس مجلس الإدارة

الرعاية المتكاملة



الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
Qatar Society for Rehabilitation of Special Needs



الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
Qatar Society for Rehabilitation of Special Needs

لمحة على إنجازات الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة خلال مسيرة 21 عام

الرعاية المتكاملة :

تعمل الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة على توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية الاجتماعية والنفسية والأسرية والمادية والتعليمية لمنتسبيها من ذوي الإعاقة وأسرتهم من القطريين والمقيمين، والعمل على تطوير الخدمات بما يعود بالنفع على أعضاء الجمعية وأسرتهم..

وتقدم الجمعية خدماتها لكافة ذوي الإعاقة بما يتفق مع الدين الاسلامي والعادات والتقاليد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع القطري، وذلك من خلال تقديم الأجهزة الطبية والتعويضية والمساعدة والمعينة، حسب الحاجة وطبيعة الإعاقة، والمساعدة في توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة بالتعاون المثمر مع كافة الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية بالدولة، فضلاً عن وضع الخطط والبرامج التدريبية والتعليمية والذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على ارشادهم وتوجيههم التوجيه النفسي والاجتماعي والتربوي والمهني، وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية لتطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، يضاف إلى ذلك تدريب أسر ذوي الإعاقة على كيفية التعامل مع أبنائهم من هذه الفئة، من خلال تنظيم العديد من ورش العمل والدورات التدريبية في هذا الجانب..

هذا وتعتبر الجمعية إحدى المؤسسات التي يتوافر لديها قاعدة بيانات شاملة عن ذوي الإعاقة بالدولة، لخمسة (5) إعاقات: (الذهنية – والحركية – والسمعية – والبصرية – والمتعددة) لكل من القطريين والمقيمين، ونظم لكل عضو ملف خاص به، يعتبر مرجعاً للحالة منذ التسجيل بالجمعية..

النشأة والتأسيس:

وقد تأسست الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقاً لأحكام القانون رقم (2) لسنة 1974، الخاص بإنشاء الجمعيات والقوانين المعدلة له، وبدأت نشاطها الفعلي في عام 1992 وهي جمعية أهلية خيرية ذات شخصية اعتبارية ومقرها الدوحة، تدير خمسة (5) مراكز لذوي الإعاقة تختلف في أهدافها وبرامجها، لتوفير أكبر قدر ممكن من الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية لذوي الإعاقة..



وتسعى الجمعية في سبيل تحقيق اهدافها إلى القيام بعدد من الأعمال كإنشاء الأماكن والمؤسسات اللازمة لرعاية ذوي الإعاقة ورعايتهم وإعدادهم تربوياً ومهنياً، حسب طبيعة كل حالة، وإنتاج أو تصنيع أو استيراد كافة الأجهزة والوسائل التعليمية المختلفة، والأطراف الاصطناعية اللازمة لهم، وغيرها من المهمات والآلات والأدوات التي يُحتاج إليها في سبيل تحسين حالة ذوي الإعاقة والنهوض بمستواهم الصحي، والعقلي، والنفسي وتأهيلهم، والترويج عنهم، ورفع روحهم المعنوية، فضلاً عن توعية الجماهير بالمشكلات الاجتماعية والنفسية لذوي الإعاقة وطرق الوقاية منها وعلاجها، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالدولة، وزيارة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم النصيحة الفنية لهم، والإرشادات اللازمة لتوفير المناخ الصحي والاجتماعي والثقافي الملائم، والاستعانة بالخبرات والتجارب العلمية المتقدمة في هذا المجال، والاستفادة من ذوي الخبرة في سبيل تحقيق أغراضها على الوجه الأكمل، إضافة إلى إعداد وتلقي البحوث والدراسات والإحصائيات والبرامج العلمية المتصلة بأغراضها، ونشرها والعمل على الاستفادة منها وتطويرها..

أجهزة طبية وتعويضية:

وتصرف الجمعية أجهزة طبية وتعويضية لذوي الإعاقة بكافة فئاتهم، وذلك في إطار مشروعها الخيري والإنساني بصرف أجهزة طبية وتعويضية للحالات المسجلة فيها من ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية والمتعددة والعقلية، وقد وفرت الجمعية خدمة صرف الأجهزة الطبية والتعويضية للحالات المستحقة، وذلك عن طريق موقعها الإلكتروني الخاص، سعياً منها للتواصل مع كافة أفراد ذوي الإعاقة في الدولة..

حيث تأتي هذه المبادرة تسهيلاً من الجمعية لوصول هذه الخدمة لطالبيها دون عناء، مراعاة للوضع الصحي لصاحب الإعاقة التي تكون أحياناً شديدة تعجزه عن الحركة والتنقل بسهولة، وسوف يتم من خلال الموقع توضيح نوعية الأجهزة الطبية المختلفة من "كراسي



الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
Qatar Society for Rehabilitation of Special Needs

متحركة عادية"، أو كهربائية، أو معينات سمعية، أو أسرة طبية، وقافات، مشايات، وأطراف اصطناعية، وأدوات طبية مساعدة، وتحديد أسعار هذه الأجهزة الطبية، وأماكن توافرها لمزيد من الاطلاع والتحقق من مدى مناسبتها للشخص صاحب الإعاقة، إضافة إلى تغذية الموقع بالمزيد من الأجهزة الطبية، وأماكن توافرها، وإنشاء قسم خاص للأطراف الاصطناعية وأنواعها وأسعارها في القريب العاجل.

مشاريع تنموية:

حققت الجمعية منذ إنشائها وحتى الآن العديد من المشاريع التي من شأنها تعزيز قدرات ذوي الإعاقة وتوفير الدعم اللازم لهم لمواصلة حياتهم ببسر وسهولة، وعلى سبيل المثال كان لمشروع بيع كوبونات لصالح شراء أجهزة طبية وتوعيفية، الذي قامت الجمعية الدور الكبير في توفير الجانب المادي اللازم لشراء أفضل أنواع الأجهزة الطبية، لأبناء الجمعية من ذوي الإعاقة، وهذا من خلال إقبال الأهالي والمواطنين والشركات والمؤسسات على شراء الكوبونات من باب فعل الخير ودفعة زكاة أموالهم.

اتفاقيات مشتركة :

ومن ضمن جهود الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في التعاون مع مؤسسات وجهات الدولة المختلفة، أبرمت الجمعية العديد من الاتفاقيات من أجل توفير أفضل البرامج والخدمات لذوي الإعاقة؛ كاتفاقية تعاون وشراكة مع "جمعية قطر الخيرية" ويهدف إلى تفعيل العمل المشترك بين الجمعيتين بما يخدم فئات ذوي الاحتياجات الخاصة داخل قطر، وتنمية التعاون والتفاهم والدعم بين منظمات المجتمع المدني داخل الدولة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع "المجلس الأعلى للصحة" للتعاون المشترك في البرنامج الوطني للفحص الطبي قبل الزواج، من خلال تكتيف الجهود لحماية صحة المواطن والمجتمع، من خلال توعية كافة المواطنين والمقيمين من مخاطر الأمراض العامة.

إصدارات توعوية

لدى الجمعية العديد من الإصدارات التي تختص بشؤون وقضايا ذوي الإعاقة؛ أبرزها: مجلة "الحياة" وهي مجلة متخصصة تسهم في توعية وإرشاد وتثقيف المجتمع، وتوزع مجاناً على المؤسسات والأفراد، حيث صدر منها 31 عدداً، ويشرف على إصدار هذه المجلة



تعزيز قدرات ذوي الإعاقة
بتوفير أفضل البرامج
والخدمات



سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الجمعية، والسيد أمير الملا المدير التنفيذي للجمعية، رئيس تحرير المجلة، بالإضافة إلى نخبة من المتخصصين في مجال الإعاقة،

كلمة سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله

تحدث سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني رئيس مجلس إدارة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة قائلاً أن العمل في حقل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة له دوافعه التي لا يوطرها فقط ذلك الجانب الإنساني الحافز لمعاونه هذه الفئات من ذوي الإعاقات المختلفة كبشر لهم استحقاقاتهم، وينبغي أن يكون لهم موقعهم وفرصاً متاحة لهم. ولكن من بين هذه الدوافع أيضاً حاجة المجتمع لتعميم النعم والخيرات التي يرفل فيها أفرادها لتشمل أيضاً هذه الفئات وليتم انتشارها مما خلقت به قدرياً لانتزاع ذلك الشعور الغائر في ذواتهم بأن عجزاً ما أو قصوراً في طاقة يحرمهم من فرص متاحة لإخوانهم الأسوياء. وأضاف قائلاً: أن رعاية ذوي الإعاقات يعتبر جزءاً من الفطرة السليمة والخيرة التي جبل عليها مجتمعنا وعرفها أجدادنا ويواصلها الأبناء والأحفاد بغية تكوين منظومة مؤسسية تحقق لهؤلاء الأفراد الفرص كافة التي يمكنها أن تحولهم إلى طاقات منتجة وإلى أفراد لا تحاصرهم إعاقاتهم في زوايا معتمه من الحياة، وبالوسع أن أسجل في هذه السطور بكل أمانة ودقة، أن في مجتمعنا عقول مستنيرة، وأيدي خيره، وطاقات رءوم في إنسانيتها قادت جهود رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ورسمت لهذه الرعاية سياسات تضاهي - إن لم تتفوق - على مثيلاتها في دول متقدمة .

ففي مجتمعنا الناهض والعظيم في قيمة ومثله ومبادئه ومركزاته قد أنجب هذه السيدة العظيمة صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع ، لتكون جهودها في هذا الصدد محل اهتمام العالم أجمع، ولتكون المؤسسات التي أقامتها والتي أصبحت من أهم المؤسسات الاجتماعية لرعاية وعلاج هذه الفئات في عصرنا الراهن، وهذه الريادة المقصود بها والاسوة الحسنة والعظيمة لا يكفي المرء أن نكتفي بتثمين جهودها ومشاركة العالم تقديرها وتبجيلها، بل يتطلب منا جميعاً أن نكون طاقة عمل وبذل وعطاء نوعي في مجال رعاية ذوي الاحتياجات، ومثلما يقتضينا الأمر الإبداع في إدارة هذه المؤسسات ورسم سياسات جديدة وطموحة لها لترجمة هذه الأهداف وتحويلها إلى واقع له نتائج ملموسة ولها صدق.

مجلة "الحياة" مجلة متخصصة تسهم في توعية وإرشاد وتثقيف المجتمع



المركز الثقافي للطفولة
Children's Cultural Center

إلتزام ثابت بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه أطفال قطر



لوتجسارك بالعلم



الباحث الواعد



MAKTABTY
أنا اقرأ
I am Reading



جائزة
الباحث الواعد

ccc.org.qa

T:+97444472777



instagram.com/ccqtr



youtube.com/ccqtr



facebook.com/ccqtr



twitter.com/ccqtr

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



اهتم المركز الثقافي للطفولة بتخريج جيل من الأطفال متشبع بالعلم مسلح بأدواته ومناهجه، قادر على خوض غمار التجربة والسؤال والبحث عن الحلول، فكان برنامج "الباحث الواعد" و"رخصة الباحث الاجتماعي"، التي أسهمت في تخريج عدد من الباحثين الصغار المؤهلين لخوض غمار التجربة العلمية بنجاح

الدكتورة هند المفتاح
المدير العام

التزام ثابت بالمسؤولية
الاجتماعية



المركز الثقافي للطفولة



تنوعت مجالات المسؤولية الاجتماعية التي ينهض بها المركز الثقافي للطفولة تجاه المجتمع بتنوع أنشطته وبرامجه المختلفة التي بلورها وفقاً لأهدافه الاستراتيجية التي اختطها لنفسه منذ تأسيسه على يد صاحبة سمو الشيخة موزا بنت ناصر حفظها الله، وضمائنا للوصول إلى رؤية "أن يصبح المركز رائداً في تمكين الأطفال ثقافياً في المجتمع القطري".

وسعى المركز إلى الاضطلاع بهذه المسؤولية في كافة المجالات الاجتماعية والتعليمية والعلمية والرياضية والصحية من خلال خطط تنفيذية تروم تحقيق الأهداف المرسومة بدقة وجودة وتنافسية عالية في تنمية وتطوير ثقافة الطفل والناشئة في المجتمع القطري، ويعمل المركز بكل جهد لتحقيق رسالته المتمثلة في "تثقيف الأطفال والنشء من خلال برامج تتميز بالجودة والإبداع يقدمها مختصون مؤهلون للارتقاء بالطفولة في دولة قطر".

أهداف المركز

تقوم برامج وأنشطة المركز الثقافي للطفولة المختلفة على أبعاد استراتيجية واضحة في تنمية وتطوير ثقافة الأطفال والناشئة، أبرزها تحقيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية باعتباره مؤسسة خاصة ذات نفع عام تختص في مجال الطفولة والنشء، تقدم مجموعة من البرامج والفعاليات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بثقافة الطفل والنشء.

وقد مكن اعتماد هذا المبدأ المركز من الانخراط بقوة في دعم كافة الجهود التي تبذل سعياً لتحقيق تنمية ثقافة الطفل بكافة أشكالها، وتشجيع وترسيخ مبادئ التعليم المبكر لدى الأطفال، وإعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر يسوده روح التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية والوطنية والدينية، وتوعية جميع قطاعات المجتمع ولاسيما الوالدين والطفل بالقضايا المتعلقة بصحة الطفل والتغذية السليمة، إلى جانب العمل على تنمية ثقافة حماية البيئة والوقاية من الحوادث لدى الفئات المستهدفة، وتوعية الأمهات بطرق التربية السليمة للأطفال في مختلف مراحل العمر وتوعيتهن بما يحيط به من عوامل ثقافية واجتماعية وغيرها مما يؤثر في مسيرة حياة الأطفال وغيرهم، وتشجيع مفهوم الشراكة الأبوية ومدى تأثيرها الإيجابي على الطفل، والتعرف على الأساليب الحديثة لتربية الأطفال ذوي القدرات الخاصة والموهوبين بقصد تنمية قدراتهم ومهاراتهم بما يتفق وقدراتهم العقلية المتميزة، وهي جميعاً أهداف قارة وثابتة يعمل المركز على تحقيقها في كل فعالياته وأنشطته.



هدفنا هو إعداد الطفل
لحياة تستشعر المسؤولية
في مجتمع حر يسوده
روح التفاهم والسلم



شراكات ناجحة

ينطلق المركز في تبنيه لمبادئ المسؤولية الاجتماعية من إيمانه والتزامه بأن تنمية المجتمع لن تتحقق إلا بتضافر جهود كل الشركاء سواء في القطاع العام أو الخاص أو المجتمع المدني، وبالتالي لا بد من العمل كفريق واحد ووفقا لتخطيط محكم على إنجاز التنمية المتكاملة المتوازنة والمستدامة، من خلال التعاون والشراكة والتنسيق بين جهود ومبادرات كافة الشركاء وتعبئة مواردهم بأنواعها المختلفة لتنمية المجتمع.

وأكد المركز على أدوار المسؤولية الاجتماعية بشكل متزايد من خلال خطته التنفيذية الجديدة 2014/2013م، المنطلقة من توجهات رؤية قطر الوطنية 2030 وإستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، التي جعلت جميعها الإنسان محور الاهتمام الأول، والمركز الثقافي للطفولة مهتم بشريحة هامة هي فئة الأطفال والناشئة، مما يجعل المسؤولية مضاعفة أكثر.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز نجح خلال الفترة السابقة في توطيد علاقاته مع كافة الشركاء داخليا وخارجيا، فعلى مستوى دولة قطر عقد عدد من الشراكات واتفاقات التعاون مع مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة والتي بلغت ما يقارب 150 شراكة.

أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أو العالم العربي والدولي بصفة عامة، فقد سجل المركز حضورا لافتا في عدد من الفعاليات العالمية والعربية والخليجية، حيث دأب على حضورها والمشاركة المتميزة في فعالياتها، ومن ذلك على سبيل المثال ملتقى الشارقة، ومؤتمر الأطفال العرب الدولي بالأردن، ومنتدى المجتمع المدني العربي للطفولة الرابع بلبنان، والقمة العالمية لإعلام الطفل، والملتقى الدولي للطفل والكتاب بالجزائر، علاوة على حرص المركز على المساهمة الفعالة في إحياء أيام الطفل العربي والخليجي ويوم الطفولة العالمي ويوم المكتبة العربية.





ثقافة القراءة

وتمثل الشراكة مع المدارس إحدى أبرز أوجه تجسيد قيادة المركز الثقافي للطفولة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقد حرص المركز على استثمارها في مجال تنمية ثقافة القراءة وتشجيع الناشئة عليها. وتشكل حملة "أنا أقرأ" التي انطلقت خلال الموسم السابق وستواصل على مدار عام كامل تحت شعار: "القراءة حياة" أبرز وأكبر فعاليات المركز في هذا الصدد، والتي ترمي إلى تنمية ثقافة وممارسات القراءة والنهوض بها في لدى أطفال وناشئة قطر بشكل خاص والمجتمع القطري كافة بشكل عام، وهي تأتي ضمن جهود المركز المتواصلة والرامية لتشجيع القراءة وتعزيزها بين الأطفال والناشئة وبما يهدف للانتقال من الدعوة العامة للقراءة إلى تطبيق برامج عملية تشجيعية للأطفال والناشئة تستند على تنمية مهاراتهم وتطوير اتجاهاتهم وثقافتهم نحو القراءة وما يرتبط بها من إبداع أدبي وفني.

وفي بادئة فريدة من نوعها بدولة قطر، ابتكر المركز فكرة المكتبة المتنقلة "ألوان" التي زارت ما يفوق من 150 روضة ومدرسة منذ تدشينها في مايو 2012، واستفاد منها ما يفوق 16,365 ألف طفل، وتم تداول فيها أكثر من 3,629 عنوان لقصة وكتاب، علاوة على مشاركة الحافلة في العديد من الفعاليات للعديد من الجهات المحلية في الدولة وبالذات في الأماكن العامة والمفتوحة.

أما "مكتبتي" في المجمع التجاري فيلاجيو (المقفلة حالياً للصيانة) فقد زارها 20500 حتى مايو 2012 من جميع الفئات العمرية، ولدى المركز حالياً جناح خاص بحملة "أنا أقرأ" بنفس المجمع يقدم فعاليات وأنشطة في مجال القراءة تحظى بإقبال كبير من رواد المجمع خاصة في أيام العطل الأسبوعية.

باحثون صغار

وفي ذات السياق اهتم المركز الثقافي للطفولة بتخريج جيل من الأطفال متشبع بالعلم مسلح بأدواته ومناهجه، قادر على خوض غمار التجربة والسؤال والبحث عن الحلول، فكان برنامج "الباحث الواعد" و"رخصة الباحث الاجتماعي"، التي أسهمت في تخريج عدد من الباحثين الصغار المؤهلين لخوض غمار التجربة العلمية بنجاح. كما نظم المركز العديد من الدورات التدريبية والتكوينية الهادفة للنهوض بمستوى البحث العلمي في صفوف الأطفال. وبلغ الأرقام يمكن أن نجمل الحصيلة في:



ابتكر المركز فكرة المكتبة
المتنقلة التي زارت ما يفوق
من 150 روضة ومدرسة
منذ تدشينها



إنجاز 22 بحثاً أجريت من خلال الأطفال أنفسهم، و25 ملخصاً بحثياً بمجلة "دربيل" إنجاز 71 مشروعاً عن أحلام الأطفال ضمن معرض أحلام الأجيال الذي نظمه المركز.

الإشراف على اختراع 12 لعبة تعليمية صُممت من قبل الأطفال أنفسهم وتم اختيار لعبتين لإنتاجهما وتسويقهما من قبل المركز.

تدريب 148 مدرساً ومدرسة على كيفية تنمية المهارات لدى الطلبة والتعامل معهم تدريب 118 وليّ أمر (آباء وأمهات) وأخصائياً اجتماعياً من المدارس على مفهوم وثقافة وممارسات الشراكة الوالدية





خريجون واعدون

وإلى جانب البحث العلمي والقراءة اهتم المركز بتغطية كافة الجوانب الأخرى المتعلقة بثقافة الطفل والناشئ، واستطاع أن يخرج أطفال متمكنين من مهارات عدة تمتد إلى مجال الإعلام والشعر والخطابة ...
فخلال سنة 2011 وحدها على سبيل المثال تخرج من المركز 5238 خريجا من الموهوبين بمختلف البرامج.

وفي إطار برنامج "إعلامي المستقبل" أنجز واعدى المركز ست مشاريع إعلامية، وتم إنتاج 28 فيلما قصيرا، وأصدر 4 مطبوعات خاصة، وأشرف على كتابة 40 مقالا صحفيا جميعها من أعمال الناشئين أقل من 18 سنة، وفي نهاية البرنامج في موسمه الأول خرج 33 إعلاميا متأهلا.

كما عمل المركز على تشجيع نشاطات جماعات الصحافة والإعلام في المدارس، ودعم المشاريع والإصدارات الصحفية على مستوى المدارس والنادي والمراكز الشبابية، إلى جانب تكوين فريق إعلامي من الأطفال يعمل جنباً إلى جنب مع المركز الثقافي للطفولة في تحقيق أهداف وأنشطة المركز في أعمال نشر الثقافة. وساهم المركز في تأهيل 28 خطيباً واعداً ضمن برنامج الخطيب الواعد

كما عمل المركز على تدريب 80 طالبا في كتابة الشعر الفصيح وتخريج 12 شاعرا واعداً ضمن برنامج "الشاعر الواعد" كما تم إصدار الديوان الشعري الأول للشعراء الواعدين، هذا إضافة إلى حصول سبعة واعدين من الناشئة على رخصة الباحث الاجتماعي ضمن برنامج "الباحث الواعد".

أنشطة مجتمعية

لا يكاد يمر نشاط أو فعالية على صعيد الدولة دون أن نجد فيها مشاركة متميزة للمركز الثقافي للطفولة، حيث يحرص على التواجد الدائم سواء من خلال برامج التي اعتاد تقديمها للأطفال على مدار العام، والتي تعمل على تغطية كافة المناسبات الوطنية والخليجية والعالمية، وتلبية احتياجات الأطفال وإشباع رغباتهم أو بالمشاركة مع جهات أخرى في الدولة ومن ذلك المشاركة في الاحتفالات الوطنية، خاصة اليوم الوطني واليوم



عمل المركز على تدريب
80 طالبا في كتابة الشعر
الفصيح وتخريج
12 شاعرا واعد



الرياضي، وتخليد الأيام الوطنية والخليجية والدولية الخاصة بالأطفال، وتنظيم أنشطة رمضان كالقرنعه وبرنامج "رمضان غير"، والنادي الصيفي، إلى جانب المشاركة في العديد من الفعاليات الممتدة على مدار السنة كمهرجان المحامل التقليدية وفعاليات الإتحاد القطري لكرة القدم، وفعاليات البراحة، والرياضات الذهنية وغيرها كثير.

مواصلة المسير

واستمرارا على هذا النهج في تحمل المسؤولية الاجتماعية بأمانة واقتدار سيواصل المركز الثقافي للطفولة الاضطلاع بمهامه في سبيل تحقيق رؤيته ورسالته وأهدافه خدمة للمجتمع والطفل في دولة قطر بإطلاق جيل جديد من البرامج، تتميز جميعها بالفرادة والتنوع، ومن ذلك برنامج

"قادة الغد" وهو عبارة عن برنامج ثقافي وعلمي واجتماعي ومهاري يساعد على إعداد الأطفال والناشئة من مراحل سنوية مختلفة ليكونوا قادة مستقبليين، ويتضمن ذلك التركيز على كافة جوانب شخصيتهم العقلية والنفسية والمهارية. وإلى جانبه سيكون الأطفال على موعد مع برنامج "أحلم بمهنتي" والذي تتلخص فكرته في تدريب وتوعية الأطفال في مرحلة مبكرة عن عالم المهن وتعريفهم على بعض المهن ومتطلباتها وتحدياتها في سوق العمل وكيفية الريادة فيها وسيخلص البرنامج الى اقامة معرض مهني للأطفال.

ثم برنامج "الفرصة" وهو عبارة عن برنامج تدريبي اعلامي سياتخذ شكل مسابقة تنافسية على شكل تلفزيون الواقع بصيغة تراعي عادات وتقاليد المجتمع، في طريقة التقديم والشكل والطرح والمواضيع، ويركز البرنامج على الإعلام المرئي في النسخة الأولى من البرنامج مثل التقارير التلفزيونية والمقابلات والأفلام القصيرة، ويهدف برنامج "الفرصة" إلى ترغيب الأطفال والناشئة وتشجيعهم على الانخراط والاقبال على العمل الاعلامي في كافة تخصصاته، والعمل على اكتشاف المواهب الإعلامية ودعمها، وخلق جيل إعلامي واع يتصف بمهنية عالية.





Impact
CSR Solutions

WE SCORE
YOUR
GOALS



Redefining Community Through Sport

www.impactcsr.net

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



« إن نادي السد الرياضي ملتزم التزاماً كاملاً بمسئوليته الاجتماعية. وكجزء من جهوده في هذا الصدد، تبني النادي في عام 2011 المسؤولية الاجتماعية في هيكل إدارته استشعاراً بقيمة و أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الرياضية »

جاسم الرميحي
امين السر

السد في المجتمع





"ملتزمون بكوننا" نادي كرة قدم مسئول

نلتزم في نادي السد بكوننا "نادي كرة قدم مسئول" وهذا نابع من إيماننا بأننا جزء من المجتمع في أوسع معانيه، ونعلم أن المقياس الحقيقي لنجاحنا ليس فقط من خلال تحقيقنا للإنجازات في الملاعب ولكن أيضاً بتحقيق الإنجازات في مجتمعنا.

الرؤية

تقديم المساهمات ذات الأثر الإيجابي للمجتمع بكافة شرائحه التزاماً بكوننا "نادي مسئول"، وبجانب الالتزام بممارسة سلوكنا المسئول اجتماعياً يتطلع نادي السد الرياضي للمساهمة في ترسيخ اسم دولة قطر في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال شعبية الرياضة.

الرسالة

إشراك المجتمع في برامج هادفة، بناء شراكات مجتمعية قوية وإحداث تأثير إيجابي على المجتمع.

القيم

العمل بروح الفريق الواحد، الثقة، التميز، الاستدامة، والإبداع.

سفير التغيير الاجتماعي

لقد صنع نجم كرة القدم، وسام رزق- أحد أبرز لاعبي كرة القدم في نادي السد والمنتخب القطري - تاريخاً بكونه أول سفير للمسؤولية الاجتماعية في الخليج من خلال الاستغلال الأمثل لشعبية الرياضة والرياضيين.

تم اختيار النجم السفير وسام رزق ليكون حلقة الوصل بين النادي والمجتمع باعتباره نجماً محبوباً ومثلاً يحتذى به، مدفوعاً بإحساسه بالمسؤولية ليساهم في تشجيع الشباب والمجتمع على إحداث التغيير الإيجابي وتحقيق رؤية نادي السد الرياضي في مجتمعه.



كوننا "نادي مسئول"
نلتزم بتقديم المساهمات
ذات الأثر الإيجابي
للمجتمع





الموسم الأول (2012/2011)

"180 درجة تغيير" هي درجة التغيير الإيجابي الذي كنا نتطلع إلى تحقيقها في المجتمع في موسمنا الأول. وقد عمدنا خلال برامجنا لاستخدام شعبية كرة القدم كأداة للتواصل مع المجتمع ، تقديم قيم مهمة ، و رفع مستوى الوعي تجاه قضايا مختلفة. وبالتالي إحداث تغيير إيجابي في المجتمع .

الموسم الثاني (2013/2012)

الآن، وبعد أن استطعنا لفت الأنظار والفوز باهتمام المجتمع ، فإن الفرصة قد حانت لتحقيق "التأثير الشامل!"

"180 درجة تغيير" قادتنا فقط إلى منتصف الطريق، وبمزيد من الحماس والنشاط نستقبل الموسم الجديد لتنفيذ سلسلة من البرامج الجديدة والتي ستعبر بنا نحو الـ "360 درجة تغيير".

حوكمة المسؤولية الاجتماعية

إن نادي السد الرياضي ملتزم التزاماً كاملاً بمسئوليته الاجتماعية. وكجزء من جهوده في هذا الصدد، تبنى النادي في عام 2011 المسؤولية الاجتماعية في هيكل إدارته استشعاراً بقيمة وأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الرياضية، وعليه تم استحداث وحدة المسؤولية بالإدارة العليا تحت إشراف مكتب الأمين العام مباشرة.

وإضافة إلى ذلك، فقد عين النادي وكالة (امباكت لحلول المسؤولية الاجتماعية) لوضع إستراتيجية بالغة الفعالية في ذات المجال، كما تم توظيف مسئول متخصص ليقوم بمسؤوليات هذه الوحدة على الوجه الأكمل .



سياسة المسؤولية الاجتماعية

يأخذ نادي السد الرياضي على عاتقه مسؤولية دمج سياسات المسؤولية الاجتماعية مع الإستراتيجية العامة للنادي و بوجه خاص تم اعتماد سياسة خاصة تجاه مسؤولية النادي نحو مجتمعه. بناء عليه، يتبنى النادي، كهيئة اعتبارية، بيان مسؤولياته والمتماشية مع مبادئ وقيم النادي كما يلي:

- 1 يلتزم نادي السد الرياضي التزاماً صارماً بتبني أفضل الممارسات العالمية، وأفضل الأحكام والإرشادات في جميع أنشطته الإدارية والفنية والمجتمعية.
- 2 يلتزم نادي السد الرياضي بتوفير ظروف عمل صحية وتشجيع الموظفين على الحوار المفتوح استناداً إلى قوانين العمل العالمية و حقوق الإنسان
- 3 يلتزم نادي السد الرياضي بتطوير علاقات إيجابية مع الموردين، ومقدمي الخدمات، والشركاء، والرعاة، ووسائل الإعلام على نحو يكفل الربح للجميع. على أن تبني العلاقة على أساس من الشفافية والتفاهم والثقة المتبادلة.
- 4 يلتزم نادي السد الرياضي باعتماد المحافظة على البيئة، وتقليص الأثار البيئية السلبية لجميع أنشطته.
- 5 يلتزم نادي السد الرياضي بالاستثمار في المجتمع من خلال تطوير برامج مصممة خصيصاً للاندماج بصورة فعالة مع المجتمع المحلي بكافة شرائحه والالتزام بمسؤوليات النادي نحو العاملين لديه ، الجمهور ، أصحاب المصالح، والمجتمع.



العمل مع (أصحاب
المصالح) يشكل عنصراً
هاماً من إستراتيجية
السد للمسؤولية
الاجتماعية



هوية المسؤولية الاجتماعية

تم خلق هوية خاصة للمسؤولية الاجتماعية في نادي السد تنبع بما يتفق مع قيم وأهداف وجوهر النادي. وارتبط التصميم في الشعار ببصمة الذيب السداوي الذي سيحدثها في المجتمع ، وقد اعتمد الشعار على مبدأ تمييزه بصرياً للتذكير بكنية النادي محلياً.

الشراكات

يشكل العمل مع الجهات المختلفة (أصحاب المصالح) عنصراً هاماً من إستراتيجية السد للمسؤولية الاجتماعية. وقد سعدنا بالعمل والتعاون مع مؤسسات مرموقة داخل قطر وخارجها من خلال برامج مشتركة لضمان إحداث تغيير ايجابي مستدام

- الاتحاد القطري لذوي الاحتياجات الخاصة
- المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



نظراً لقناعة دار الشرق بأهمية الدور الذي تمارسه الصحافة والإعلام في المجتمع القطري، تقوم الدار بدور فعال في إطلاق وتبني المبادرات الاغاثية والاجتماعية التي تسهم في إثراء الجانب الإنساني والخيري والذي يعود بالفائدة على المجتمع وأفراده بشكل عام

عبد اللطيف بن عبدالله آل محمود
الرئيس التنفيذي

الإعلام المسؤول

دار الشرق
DAR AL-SHARQ



يأتي الدور الاجتماعي لـ "دار الشرق" في إطلاق المبادرات الإنسانية والإغاثية وتنظيم الحملات التوعوية الهادفة نتيجة لوعي المؤسسة الإعلامية بأهمية العمل الاجتماعي المبني على الدور الإنساني والخيري، بالتزامن مع إيمانها بدورها التوعوي، فخلال مسيرتها الطويلة المباركة، قامت **الشرق** بإطلاق العديد من الحملات الإنسانية والاجتماعية، وتعاونت بشكل مستمر ومتواصل من خلال برنامجها للمسؤولية الاجتماعية مع كافة المؤسسات الخيرية المحلية ومؤسسات الدولة بإطلاق مبادرات ذات طابع إنساني واجتماعي بهدف تقديم المساعدات للفقراء والمرضى والمحتاجين، وتشجيع ودعم الحملات والفعاليات الهادفة إلى زيادة الوعي وتعزيز السلوكيات الإيجابية في المجتمع القطري.

فكان مشروع "إعفاف" الذي يعتبر أحد أكبر المشاريع الاجتماعية الذي أطلق خلال شهر رمضان المبارك قبل الماضي بالتعاون مع مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني للخدمات الإنسانية "راف" بهدف جمع 50 مليون ريال لمساعدة ألف شاب على الزواج بشرط أن يكونوا ممن لم يسبق لهم الزواج من قبل، وتكوين أسر مستقرة على أسس سليمة، وقد أسهمت الشرق بالتبرع بمبلغ 100 ألف ريال لهذا المشروع.

"إعفاف" أحد أكبر المشاريع الاجتماعية التي أطلقتها دار الشرق

حملة تفريج كربة

تعاونت **الشرق** مع مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله للخدمات الإنسانية (راف) التي أطلقت في أكتوبر 2013 حملة (تفريج كربة) لتسديد (7 ملايين ريال إجمالي ديون (45) حالة من الغارمين الذين تبنتهم الحملة التي تزامنت مع موسم الحج وعيد الأضحى المبارك، وكانت "الشرق" قد أطلقت العام الماضي حملة "تفريج كربة" بالتعاون مع وزارة الداخلية ومؤسسة الشيخ عيد الخيرية وحقق نجاحات باهرة، حيث أسهمت في جمع 13 مليون ريال لسداد ديون نحو 250 غارماً (90% منهم من المواطنين الذين كبلتهم الديون وقادت بعضهم إلى السجن، وكادت تودي بالبقية لولا فضل الله ومساهمات المحسنين الذين دعموا الحملة بأكثر من 11 مليون ريال قطري).

وتهدف **الشرق** من خلال هذه المبادرات الخيرية خلق شراكات إنسانية واسعة تستهدف إيجاد حلول لقضايا اجتماعية، وتقديم الدعم المناسب لهذه القضايا في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى خلق حالة من الوعي في المجتمع بضرورة البذل والعطاء في أوجه الخير والإحسان، والتسابق في أعمال البر، والحاجة إلى التعاضد والتكاتف بين أفراد المجتمع ومؤسساته حيال هذه القضايا لتقديم أفضل الحلول والخدمات للمجتمع القطري.



وكانت "دار الشرق" قد تبرعت في يونيو 2007 بمائة ألف ريال قطري لمشروع (أدومه وإن قل) دعماً منها لمشاريع دار الإنماء الاجتماعي التنموية والتي تصب لصالح الأسر المتعففة على مختلف فئاتها في المجتمع.

التبرع بالدم والأعضاء

تنظم **الشرق** بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية سنوياً، وفي إطار الجهود المستمرة مع المؤسسات الوطنية، حملة للتبرع بالدم لمواجهة الطلب المتزايد على الدم من مختلف الزمرات، الموجبة والسالبة، وذلك لتلبية حاجات المرضى خاصة في الحالات الطارئة والعمليات الجراحية والحالات التي تحتاج إلى نقل دم بصفة مستمرة، حيث تلقى هذه الحملة تجاوباً كبيراً من قبل موظفي **الشرق** إضافة إلى جمهور القراء من المواطنين والمقيمين.

تأتي هذه الحملة الخيرية والإنسانية من قبل دار الشرق بإيعاز من المدير العام وتوجيهاته عبر إقامة هذه المبادرة التي تعتبر مطلباً حيويًا وإنسانياً لا غنى عنه لرفع مخزون الدم ومساعدة الآخرين ومد يد العون لهم من خلال توفير الكميات المناسبة منه عن طريق المتبرعين وحث الموظفين على التبرع لإنقاذ حياة آلاف المرضى والمصابين الذين يكونون في أمس الحاجة لنقل الدم، خصوصاً المرضى الذين يعانون من الأمراض الخبيثة أو المستعصية

وكذلك الأشخاص الذين تعرضوا لحوادث خطيرة فقدوا على إثرها كمية كبيرة من الدم، وذلك انطلاقاً من إيمان **الشرق العميق**، كهيئة صحفية وإعلامية من مؤسسات المجتمع المدني، بأهمية الدور الاجتماعي في دعم المشاريع الخيرية والإنسانية والحملات الوطنية الصحية على اختلاف أنواعها.

ومؤخراً، رافقت حملة التبرع بالدم التي أقامتها **الشرق** لهذا العام، حملة الترويج لثقافة التبرع



بالأعضاء، وقد استضافت الدار فريق التبوع بالأعضاء، حيث قدم الفريق نصائحه لكافة العاملين بالدار.

حملة الشرق لنصرة رسول الله

كما أطلقت جريدة الشرق حملة لنصرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بعنوان "إلى رسول الله"، وذلك للتصدي للإساءات لرسولنا وللإسلام، حيث انتهجت الحملة أسلوباً عصرياً بمشاركة نخبة من الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي والمفكرين والفنانين وشخصيات المجتمع، للرد على الفيلم الأمريكي المسيء، ولعكس صورة الإسلام الحقيقية.

ومن برنامج الحملة مخاطبة موقع اليوتيوب العالمي لحجب الفيلم، وعمل مواد إعلامية واجتماعية تهدف إلى نشر رسالة الإسلام والسلام

وكان شعار الحملة "من قطر إلى كل العالم"، حيث انطلقت الحملة من الدوحة، وفتح باب المشاركة فيها لكل العرب والمسلمين، لإيصال الرسالة لكل العالم أنه لا يمكن القبول بالإساءة للإسلام ورسوله الكريم، وأن المسلمين يرفضون هذه العنصرية ضد كل الأديان السماوية.



الشرق وأيدي الخير والعطاء

كما وقفت **الشرق** إلى جانب الشعوب العربية والمسلمة في محنها وقضاياها الإنسانية العادلة من إغاثة الملهوفين، وإلى نجدة الضحايا والمنكوبين، وكانت سباقة في مد أيادي الخير والبذل والعطاء لها، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة، حيث كان لـ"الشرق" الدور الأبرز في إطلاق حملة "شامنا تنادي" بالتعاون مع مؤسسة الشيخ ثاني للخدمات الإنسانية "راف" باعتبارها الحليف الاستراتيجي والداعم الرسمي للحملة، وأسهمت "الشرق" في جمع أكثر من 30 مليون ريال قطري خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر، لتلبي احتياجات النازحين من أبناء الشعب السوري في تركيا والأردن ولبنان من مساعدات طبية وغذائية وتوفير المأوى المناسب لهم، كما تبرعت دار الشرق في إطار الحملة بمبلغ 100 ألف ريال لمؤسسة "راف" للخدمات الإنسانية، دعماً لإغاثة المنكوبين والمهجرين السوريين الذين يعيشون كنازحين في كل من الأردن ولبنان وتركيا، وتوجيهات من سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني رئيس مجلس إدارة دار الشرق، تبرعت الدار بمبلغ 500 ألف ريال قطري لحملة "كلنا للشام" ثم تبرعت بمبلغ 250 ألف ريال قطري (ربع مليون ريال) للحملة التي تتبناها مؤسسة راف، مساهمة في رفع المعاناة عن الشعب السوري، ودعماً ومساندة للأشقاء في محنتهم التي يواجهونها جراء القمع والقتل والتشريد من قبل النظام السوري الغاشم، بالإضافة إلى تبرع الدار بمائتي ألف ريال دعماً لحملة الإغاثة الدولية لسوريا، التي تنظّمها جمعية قطر الخيرية تحت شعار (ألم وأمل، كفكف دموعهم بزكاتك وصدقك). لتقديم العون لأكثر من 10 ملايين نازح ولاجئ سوري شردتهم الحرب.

خصصنا إيرادات اسبوع
من جريدتي الشرق
والبنسولا لمساعدة
جوعى الصومال

كما قامت دار الشرق في أغسطس الماضي بالتبرع بإيرادات أسبوع من مبيعات جريدتي **الشرق** و"البنسولا" لمنكوبي المجاعة في الصومال، حيث بلغت الإيرادات (بـ 272590 ريالاً قطرياً) وذلك في قافلة راف الخامسة المتمثلة في سفينة الجود القطري، بالإضافة إلى مبادرتها الإنسانية في إغاثة المتضررين من كارثة الفيضانات في باكستان، وذلك عندما قام رئيس التحرير بتسليم شيكات الدعم البالغ 100 ألف ريال قطري لمسؤولي الجمعيات والمؤسسات الخيرية المشاركة في إغاثة المنكوبين بفيضانات باكستان.

وكانت دار الشرق قد قررت في يناير 2009 التبرع بمبلغ مائة ألف ريال، بما يعادل كامل مبيعات الصحيفة ولمدة أسبوع دعماً لأهالي غزة ومساندة لهم في مواجهة الحرب الجائرة والجريمة النكراء التي يتعرضون لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كما قامت **الشرق** بالتبرع في يناير 2008 بربع مليون ريال لأهلنا في قطاع غزة، للتخفيف عن وطأة المأساة



التي يكابدونها جراء الحصار الإسرائيلي على القطاع، بالإضافة إلى تبرعها بمبلغ 300 ألف ريال قطري خلال العشاء الخيري لمبادرة أيادي الخير نحو آسيا الذي أقيم في 17 نوفمبر 2005، فضلاً عن مساهمتها في نوفمبر الماضي بالتبرع بمبلغ 100 ألف ريال لدعم برنامج التعليم الأساسي في اليونيسكو.

الحملة التوعوية

كان لـ **الشرق** مبادرات توعوية عديدة أطلقتها خلال الفترة الماضية ضمن إطار إستراتيجية طويلة المدى، وضعت أسسها الجريدة، مستندة في هذا المجال على المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تحملها المؤسسة الإعلامية تجاه المجتمع، ومن هذا المنطلق وقعت "الشرق" مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى للصحة في أكتوبر الماضي، تكون الجريدة بموجبها الراعي الرسمي للحملة الخليجية للتوعية بالأمراض غير المعدية التي تمتد على مدى ثلاث سنوات، حيث تعتبر علاقات التعاون بين **الشرق** والجهات الصحية في قطر طويلة وممتدة هدفها خدمة المجتمع من خلال بث الوعي بين أفرادها حول كل ما يفيد الجانب الصحي، وهو ما قامت به **الشرق** على مدى الفترة الماضية عبر الاهتمام بتلك القضايا ووضعها في بؤرة اهتمامها، فكانت الحملات التوعوية التي تبنتها **الشرق** وأفردت لها الصفحة الأخيرة من الجريدة



استندنا الى مبادئ
المسؤولية الاجتماعية
لاطلاق مبادرات توعوية
واعلامية في المجتمع

بالإضافة إلى حملتها التوعوية الخاصة بحماية المستهلك والتي أطلقتها بالتعاون مع وزارة الأعمال والتجارة، مجسدة بذلك رياديتها الإعلامية عبر تقديمها لهذه الرسالة التي تهدف إلى ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.



مسابقات الشرق وغرس القيم النبيلة

عبر رسالتها الوطنية الاجتماعية التنموية، وانطلاقاً من إيمانها وعملها في أن تكون شريكة في إستراتيجية التنمية الشاملة التي تشهدها دولتنا العزيزة، ودورها في خدمة المجتمع والتفاعل مع قضاياها المختلفة، ومساهمة منها في الأحداث والمناسبات التي يشهدها الوطن، كانت **الشرق** في طليعة المؤسسات التي بادرت بالتعاون والتنسيق مع اللجنة المنظمة للاحتفالات للاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر، وقدمت مبادرة وطنية في خدمة الوطن، احتفاءً بهذا اليوم الأغر والمناسبة الغالية، عبر تنظيمها لمسابقتها الشعرية (في حب الوطن)، وخصصت لها جوائز مالية قيمتها مائة ألف ريال، يحصل الفائز الأول على 50 ألف ريال،



والثاني على 30 ألف ريال، والثالث على 20 ألف ريال، وكان حجم المشاركة في مسابقة **الشرق** بمثابة استفتاء على أهمية المسابقات في إطلاق الطاقات الإبداعية وتقديم الأعمال المعبرة عن حب قطر في يومها الوطني

كما نظمت **الشرق** - في ضوء المسؤولية الاجتماعية التي تسعى إلى الارتقاء بها - العديد من المسابقات الأخرى، منها مسابقة الأحجية، وكانت شريكة في مسابقات أخرى أسهمت في إطلاقها مع شركات ومؤسسات وهيئات أخرى، ما أتاح الفرصة أمام قطاعات المجتمع للتعبير والتواصل، خصوصاً لطلاب المدارس، وذلك بهدف خلق تفاعل بينهم وبين مؤسسات المجتمع المختلفة، حيث هم قادة المستقبل الذين يعول عليهم الوطن في تحقيق التنمية المستدامة، حيث عمقت مسابقات **الشرق** شعور الطلاب والطالبات بالدور الاجتماعي الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الصحفية، وخلقت رابطاً بينهم وبين الصحيفة الورقية التي تتنافس على نيل حيز من اهتمام أفراد المجتمع من الوسائل الأخرى كالتلفزيون والإنترنت والإذاعة.

كانت **الشرق** قد أقامت مسابقة الأحجية بين طلاب وطالبات المدارس الابتدائية والإعدادية للتنافس في إنهاء ترتيب الأحجية في أسرع وقت، وشهدت المسابقة منافسة كبيرة بين طلبة وطالبات المدارس الابتدائية والإعدادية والأجنبية .

إحسان

وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا

المؤسسة القطرية لرعاية المسنين
Qatar Foundation for Elderly People Care



خدمات علاج طبيعي وتأهيلي للأشخاص ما فوق ٦٠ سنة



الاستشارة
وإعطاء
التعليمات

العلاج
بالمهارات
اليديوية

التدليك الطبي
باستخدام
أجهزة التدليك

خدمات العلاج
الطبيعي والتأهيلي
بالوسائل التالية

العلاج
بالتمارين الرياضية
(فردية أو جماعية)

العلاج باستخدام
الكمامات الباردة
والساخنة

العلاج بالأجهزة الكهربائية
(الموجات فوق الصوتية، أجهزة
التنبيهات الكهربائية)

خدمات العلاج الطبيعي للحالات التالية



هشاشة
العظام

تصلب
وخشونة
المفاصل

الأمراض
العصبية
وأنواع الشلل
المختلفة

الأمراض
الروماتيزمية

الألم
وضعف العضلات

صعوبة
المشي

اختلال التوازن
والخوف من السقوط
أثناء المشي

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بقسم العلاج الطبيعي :
هاتف : ٤٤٧٦٦١٧٧ جوال : ٦٦٣١٦٥٠٩

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



نطمح أن يأخذ المسن خدماته كاملة ليس من باب الشفقة، إنما كفرد له كيانه واحترامه وتقديره وحقوقه، وبالتالي معاملته بالصورة الفضلى

مبارك بن عبدالعزيز آل خليفة
المدير العام

الرعاية للجميع

إحسان
وبالوالتدين إحصاناً

المؤسسة القطرية لرعاية المسنين



بلغ عدد كبار السن الذين تم إحصاءهم بالدولة عام "2010م" نحو "28,786" من الذكور والإناث و بحسب المؤشرات العالمية فإن هذا العدد مرشح للازدياد، وإذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية للدولة هي مقدار ما تقدمه لمواطنيها ولمن يعيشون على أرضها، فإن دولة قطر تقوم بهذه المسؤولية على أكمل وجه ولا تستثني أحداً من مواطنيها والمقيمين على أرضها وهذا يتجلى في الخدمات التي تقدمها للمسنين عبر طاقم من الموظفين والعاملين تحت إدارة ربانها الهمام السيد... مبارك بن عبدالعزيز آل خليفة المدير العام للمؤسسة القطرية لرعاية المسنين "إحسان"، ونورد في التقرير التالي بعضاً من إنجازات المؤسسة والخدمات التي تقوم بها انطلاقاً من رؤيتها "نحو تحقيق حياة كريمة لكبار السن"، وأهدافها ورسالتها المستقبلية التي تعمل على ضوئها "العمل على المشاركة في توفير الحياة الآمنة والمستقرة لكبار السن في قطر، والوصول لنظام متكامل يشمل المنزل والمستشفى والمأوى، والسعي لاستحداث المرافق الضرورية والتشريعات المناسبة".



يشغلنا وضع
التشريعات اللازمة
لتوفير كبار السن

رسالة المؤسسة

وتعمل المؤسسة القطرية لرعاية المسنين "إحسان" في رعاية الآباء والأمهات كبار السن وفق التعاليم الإسلامية والتي أنتهجها الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، في قوله: "ليس منا من لا يوقر كبيره ولا يحترم صغيره"، وانطلاقاً من المكانة الرفيعة والكرامة التي أولها الإسلام لكبار السن.

وتسعى المؤسسة ضمن أنشطتها وفعاليتها المكثفة لتحقيق مجموعة من الخدمات لكبار السن داخل دولة قطر، وتسعى ضمنها لوضع التشريعات اللازمة لتوفير الحماية اللازمة لكبار السن وتوعية المجتمع والأسر وتوعية كبار السن أنفسهم حول حقوقهم وواجباتهم.



خدمات المؤسسة

الخدمات التي تقدمها المؤسسة تشمل خدمات الرعاية المنزلية والتي شرعت المؤسسة في تقديمها منذ ما يزيد عن العام والتي تقوم فيها المؤسسة عبر فرق متخصصة بتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية لكبار السن بمنزلهم وأماكن إقامتهم ووسط ذويهم، حيث وصل عدد المسجلين إلى "600" مسن، كما تعتمد على اعداد تقارير حول الحالة الصحية والنفسية والاجتماعية للمسن، وبموجب هذا التقرير يتم تصنيف المسن، حيث يتم تقديم خدمة الإيواء للبعض أو الاكتفاء بالرعاية المنزلية، ومن بعد ذلك تتم متابعة

حاليته الصحية مع مؤسسة حمد الطبية وغيرها من المؤسسات الطبية بالبلاد كما وفرت المؤسسة طبيب شيخوخة لرعاية كبار السن النزلاء بالمؤسسة، كما تخطط المؤسسة لافتتاح عيادة للأسنان للمسنين، بجانب خدمة الرعاية النهارية والتي قامت المؤسسة مؤخراً بتجهيز مبنى جديد يحتوي على بهو فئة خمس نجوم لتقديم تلك الخدمة والتي تتمثل في تقديم الرعاية النهارية للأباء والأمهات خلال ساعات النهار التي ينشغل فيها ذووهم بالعمل عن خدمتهم، فتقوم المؤسسة عبر تلك الخدمة برعايتهم صحياً وعبر قياس العلامات الحيوية لهم وتقديم البرامج الثقافية والترفيهية لهم.

”

جهزنا مبنى جديد
يحتوي على بهو فئة
خمس نجوم لتقديم
الرعاية النهارية

“

بجانب العلاج الطبيعي والتي تم تجهيز مركز متكامل له في المؤسسة، والذي يوفر العلاج الطبيعي لكبار السن الذين تجاوزت أعمارهم الـ"60" عاماً، سواء كانوا نزلاء بالمؤسسة أو أولئك الذين يأتون من منازلهم، هذا بجانب البرامج المختلفة التي تقدمها المؤسسة لكبار السن النزلاء فيها والآخرين، فهي تنظم برامج لكبار السن النزلاء منها برامج داخلية وأخرى خارجية، بمشاركة كافة فعاليات المجتمع منها الزيارات التي تقوم المؤسسة فيها باستقبال الجهات المختلفة التي تقوم بتنظيم برامج داخل المؤسسة، بجانب الزيارات التي تقوم المؤسسة بتنظيمها لكبار السن.

بالإضافة للاحتفالات التي تقيمها المؤسسة والتي يشارك فيها كبار السن في كافة الاحتفالات الرسمية بالبلاد ومنها الأعياد الدينية كالأضحى والفطر، بجانب الاحتفال

باليوم الوطني للدولة، واليوم الرياضي، واليومين العربي والعالمي للمسنين، واليوم العالمي للتوعية بمرض الزهايمر، وغيرها من الاحتفالات والتي يقصد بإشراكهم فيها تحقيق أهداف المؤسسة التي تسعى لدمج كبار السن بالمجتمع.

التوعية

تقوم المؤسسة أيضاً بدور توعوي وثقافي كبير وذلك يتمثل عبر تواصلها بكافة وسائل الإعلام وبتنظيمها فيها بجانب تجهيزها ورعايتها لبرامج متخصصة تدور حول كبار السن بعدد من وسائل الإعلام المختلفة، ومنها تنفيذ





المؤسسة لبرنامجين ضمن برامج إذاعة قطر حول شئون المسنين، الأول برنامج "إحسان" استمر لمدة "دورتين"، واستهدف التعريف بالمؤسسة وخدماتها، وهو يعتبر البرنامج الأول من نوعه على مستوى دول الخليج العربي، كما تناول البرنامج الثاني قضايا المسنين بشكل أسبوعي، ومن بين هذه القضايا موضوع المناهج التعليمية وضرورة تسليط الضوء على قضايا المسنين من خلال المناهج، كما تناولت حلقات البرنامج موضوع تخصيص مواقف للمسنين، وقضايا التشريعات والقوانين الخاصة بهم، وحلقة عن تقديم خدمات الطيران، وهي حلقات موثقة في إذاعة قطر.

بجانب تنظيم المؤسسة لبرامج توعوي مجتمعي يقدم لطلاب المدارس بعنوان "جناح الرحمة" حيث يقوم فريق من المؤسسة بتقديم محاضرات وورش عمل ومسابقات حول بر الوالدين بالمدارس المستقلة للبنين والبنات كل على حدى، وتقوم المؤسسة كذلك بتنظيم مسابقات على مستوى الدولة حول بر الوالدين، منها مسابقة البحث العلمي حول قضايا المسنين، التي نظمتها العام السابق بمشاركة طلاب المدارس الثانوية من مختلف مدن ومناطق قطر. بطاقة المسن

لا يقتصر عمل المؤسسة في تقديم الخدمات للمسنين في منازلهم أو في مراكز الإيواء ولكنها تخطط لإصدار "بطاقة المسن" وهي قيد الدراسة حالياً، وهناك مفاوضات جارية مع شركات طيران وعدد من المطاعم وغير ذلك من الجهات الخدمية والترفيهية لتقديم خصوصية أو خصومات للمسن الذي يحمل هذه البطاقة، ففي المانيا على سبيل المثال تجد في الملاهي ثلاثة فئات من التذاكر تحدد فيها خصومات حسب الاعمار، ومن بينها خصومات خاصة للمسنين تصل الي "80%" لكل من يتجاوز عمره العام الـ"55" عاماً، المؤسسة تستخدم الوسيلتين لاستقطاب وتسجيل المسنين.



تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



لا يقتصر دور قطر الخيرية في تعاونها مع القطاعين الخاص والحكومي على تمويل أو دعم تمويل المشاريع التي تنفذها، واستقطاب موارد للعمل الخيري، بل تمتد إلى جهود التوعية والتدريب والاستشارات، والتعاون المشترك في تنفيذ المشاريع

يوسف بن احمد الكواري
الرئيس التنفيذي

بناء الشراكات المسؤولة



قطر الخيرية
Qatar Charity



أرسل كلمة "عطش" على:



أرسل كلمة "طالب" على:



أرسل كلمة "فقر" على:



قطر الخيرية
Qatar Charity



qcharity.org

ترخيص رقم 535ق/خ - 2013 - وزارة الشؤون الاجتماعية



لعملاء Ooredoo

92428 للتبرع بـ 500 ر.ق
92642 للتبرع بـ 100 ر.ق
92632 للتبرع بـ 50 ر.ق

لعملاء Vodafone

97289 للتبرع بـ 300 ر.ق
97287 للتبرع بـ 100 ر.ق
97286 للتبرع بـ 50 ر.ق

كُلُّ مَا لَدَيْهِمْ

أرسل كلمة "جوع" على:



أرسل كلمة "رعاية" على:





شهد العقد الأخير من القرن الماضي جهوداً كبيرة قامت بها منظمات المجتمع المدني من أجل تفعيل التعاون مع القطاع الخاص في إطار شراكة و تعاون حقيقيين خدمةً للتنمية المجتمعية.

وقد أطر هذا التوجه نحو الشراكة والتعاون مجموعة من المفاهيم أهمها ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية للشركة (CORPORATE SOCIAL RESPONSABILITY (CSR وهو مفهوم أصبح مدخلاً لأي تعاون أو شراكة بين منظمات المجتمع المدني والشركات لما يحتويه من مضامين مهمة و لما يتوفر عليه من آليات طورت و لازالت تطور باستمرار من أجل إنجاح هذا التعاون، و يعتمد مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركة على المقومات التالية: و من أجل الإسهام في جهود التنمية والعمل الإنساني محلياً و دولياً، تركز قطر الخيرية على مجال التنمية المستدامة و محاربة الفقر و إغاثة المنكوبين في حالات الطوارئ، و تتمثل رسالتها في دعم قدرات الفئات الأكثر احتياجاً لتحقيق الكرامة الإنسانية و العدالة الاجتماعية بالتعاون مع الشركاء.

وإيماناً من قطر الخيرية بأهمية الشراكة والتعاون في تحقيق الأهداف التنموية و الإنسانية، وترسيخاً لهذا المبدأ تعمل قطر الخيرية باستمرار على توسيع دائرة تعاونها مع مختلف الشركاء و طناً و إقليمياً و دولياً.

المسؤولية الاجتماعية اصبحت مدخلنا للتعاون مع الشركات





مع القطاع الخاص

لهذا تتناول الخطط السنوية لقطر الخيرية مشاريع التعاون والشراكة مع القطاع الخاص ليس باعتبار هذا الأخير مجرد مصدر للتمويل فقط بل مستفيداً أيضاً من مجموعة الخدمات التي تستهدف دعم قدراته من أجل تحمل مسؤولياته المجتمعية من خلال احترام المعايير المتعارف عليها في مختلف المجالات التي تهتم حياة الإنسان كالبينة والأمن و حقوق الإنسان بمستوياتها المختلفة وغيرها.

وفي هذه الحالة تتناول الخطط السنوية للبحث عن التمويل عن طريق القطاع الخاص ما يلي:

- مدخل حول التعاون والشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني من حيث المفاهيم والآليات والتجارب المختلفة والنتائج

- أهداف تعاون قطر الخيرية مع القطاع الخاص في إطار مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركة وما يترتب على ذلك من بناء للقدرات وإسهام هذا القطاع في دعم جهود التنمية الاجتماعية التي تقوم بها قطر الخيرية

- الأنشطة والخدمات التي تقوم بها قطر الخيرية من أجل تحقيق الأهداف المحددة بالتعاون مع الشركات الشريكة.

- الأنشطة والخدمات التي ينبغي عرضها على الشركات الشريكة من أجل تمويلها في إطار الخطة السنوية.

نماذج من شراكات المسؤولية الاجتماعية

ولا يقتصر دور قطر الخيرية في تعاونها مع القطاعين الخاص والحكومي في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات على تمويل أو دعم تمويل هذه المشاريع التي تنفذها، واستقطاب موارد للعمل الخيري، بل تمتد إلى جهود التوعية والتدريب والاستشارات، والتعاون المشترك في تنفيذ المشاريع المشار إليها .

وقد غطت تلك الشراكات القطاعات المختلفة، القطاع الحكومي، وشبه الحكومي والخاص والقطاع الثالث، ففي مجال القطاع الحكومي وشبه الحكومي، وفي عدة مجالات هي:



جهودنا تمتد

الى التوعية

والتدريب والاستشارات



● المجال الإغاثي ● المجال الصحي ● المجال الاجتماعي ● المجال الاقتصادي
● المجال الثقافي ● المجال القيمي ● المجال الرياضي

وتنوعت صيغ الشراكات وأطرها ومخرجاتها، من توفير خصومات وتقديم منفعة مباشرة للمستفيد، أو دعم مشاريع استراتيجية كبرى بمنشآتها ومبانيها ذات الإثر الاجتماعي المباشر وطويل الأمد، أو تلقي دعم مباشر لتسيير أنشطة الجمعية الدورية، أو إتاحة الفرصة لموظفي الجهات المتعاونة لتقديم التبرعات العينية في حملات مكثفة لصالح المحتاجين، أو تقديم قاعات التدريب، أو دورات التدريب مجاناً، أو تقديم خدمات البنية التحتية من الجهات لقطر الخيرية مجاناً مما يسهل عليها تنفيذ برامجها ومشاريعها، أو تبني مشاريعنا المحلية القيمية والترفيهية والثقافية والاجتماعية والتوعوية، أو إقامة معارض فنية ورصد ريعها للجمعية.



تنوعت صيغ الشراكات
وأطرها ومخرجاتها،
من توفير خصومات
وتقديم منفعة مباشرة
للمستفيد

فقد تمت شراكات في إطار المسؤولية الاجتماعية مع كل من وزارة العمل الشؤون الاجتماعية، المجلس الأعلى للتعليم، أوريدو (Ooredoo)، إدارة المراكز الشبابية بوزارة الثقافة والفنون والتراث والمركز الثقافي للطفولة والجمعية القطرية لذوي الاحتياجات الخاصة ومؤسسة قطر. وفي إطار المجال الصحي فقد تمت شراكات على سبيل المثال مع مركز قطر لزراعة الأعضاء التابع لمؤسسة حمد الطبية، و مستشفى الرميلة، مستشفى ومركز مغربي الطبي.



كما قدمت مؤسسات عريقة مثل أكاديمية التفوق الرياضي مبادرة رائعة بتوفيرها لمساحات الأرض والخيام المجهزة تجهيزاً كاملاً لمشروع الأعراس في قطر الخيرية، وقام بنك بروة بدعم مجموعة من الشباب القطري في رحلة تحد فريدة لتسلق أعلى قمة في إفريقيا لتسليط الضوء على مجاعة دول الساحل قبل أن تستفحل.

ودأبت شركة ناصر بن خالد على تقديم الدعم بأشكاله المتنوعة لصالح مشاريعنا الاجتماعية، وقامت أوريدو بتقديم العديد من الخدمات والتبرعات المباشرة لصالح مشاريع إنشائية، كما دعمت وسيلة التبرع بالرسائل القصيرة من خلال إعفاء قطر الخيرية من أي اقتطاع من الخدمة، ليتم تخصيص التبرع كاملاً للمجال الذي حدده المتبرع.

وفي إطار مشروعها الرائد تدوير الدرامم فقد وقعت قطر الخيرية مجموعة اتفاقيات مع العديد من المصارف والشركات والمؤسسات مثل: البنك التجاري ومصرف الريان وشركة شوب رايت (Shoprite) وميغا مارت (Mega Mart)، وشركة ماركت اللولوهايبرماركت (LULU)



(Hypermarket)، البنك الأهلي القطري، وكوالتيهايبير ماركت (Quality Hypermarket)، وتتيح جميع هذه الاتفاقيات للعملاء التبرع بفائض الحساب المكون من كسور الريال والدرهم لصالح المشاريع الخيرية داخل الدولة وخارجها.

كما تمت شراكات مع عدد من الشركات والمؤسسات داخل الدولة في إطار برنامج " طيف " الذي يهتم باستقبال التبرعات العينية من الأسر والمؤسسات والأفراد من أجل مساعدة الفئات المحتاجة وإقامة المشاريع الخيرية، حيث يشكّل برنامج " طيف " رافداً جديداً ومورداً إضافياً للعمل الخيري.

وبناء عليه، فإن قطر الخيرية تتطلع في الأعوام القادمة في أن تكون رائدة المؤسسات الخيرية القطرية في تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، من خلال توسيع نطاقها كميًا ونوعيًا خدمة للمجتمع القطري.

وجدير بالذكر أن فريق قطر الخيرية للمسؤولية المجتمعية مستعد دوماً لمناقشة الأفكار والمشاريع المتاحة وتصميم المبادرات ضمن مظلة مشاريع المسؤولية المجتمعية التي تطرحها وذلك بما يتوافق وأهداف كل من الجمعية والشريك، والفئات التي ستستفيد من هذه المبادرات في النهاية.

وقد قامت العديد من الشركات التجارية بتخصيص جانب من عوائدها لقطر الخيرية في حملات مختلفة، مثل ميتسوبيشي موتورز، وبنك بروة، وشركة جيوسي و إيكيا (IKEA) وغيرها.

تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



تعد الشركة هي الأولى في العالم الإسلامي التي تحافظ على توزيع معدلات الفائض التأميني المستحق سنوياً على المشاركين في عملياتها ليصل عبر الثلاث سنوات الاخيرة الى 20% من إجمالي المشاركات التأمينية وهو ما لم تحققه أي من الشركات العاملة في نفس الصناعة عبر العالم الإسلامي

إبراهيم عبدالغني آل عبدالغني
المدير العام

توطيد العلاقات الإنسانية

عملاؤنا شركاء لنا لا ممولين

علاوة على ذلك:

- ❖ نفخر ان نكون اول شركة إسلامية في قطر تزاوّل أعمال التأمين وفق الشريعة الإسلامية.
- ❖ أول شركة تطرح الحلول البديلة للتأمين علي الحياة (تكافل).
- ❖ أول شركة تأمين في قطر تستخدم مركز اتصال لخدمة العملاء.
- ❖ أول شركة تتيح لعملائها تجديد وثائق التأمين عبر الإنترنت من خلال موقعنا الإلكتروني www.qiic.com.qa.
- ❖ أننا أول شركة تقدم وثائق تأمين السيارات في شكل بطاقات ذهبية وفضية بديلاً عن النظام التقليدي لوثائق تأمين السيارات.
- ❖ نتمتع بأحد أقوى التصنيفات المالية من مؤسسة موديز العالمية BAA2 مع توقعات مستقرة للتصنيف ، مما يعكس قدرتنا اللامحدودة على الوفاء بالتزاماتنا تجاه عملائنا.
- ❖ أننا الأعلى عالمياً في توزيع الفائض لحملة الوثائق (٢٠٪).



الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance
www.qiic.com.qa



هاتف: +٩٧٤ ٤٤٦٥٨٨٨٨ ، فاكس: +٩٧٤ ٤٤٥٥٠١١١

تأمين الأفراد - الصحة - أجسام السفن - البحري بضائع - النقل - الممتلكات - الحوادث العامة - الهندسة



خرجت الشركة الإسلامية القطرية للتأمين الى النور عام 1995 كأول شركة تأمين إسلامية تكافلية في دولة قطر وليكون لنجاحها في تطبيق المفاهيم الإسلامية في عالم التأمين حافزاً لغيرها ممن احتذى بحذوها في عمليات التأمين الإسلامية بالدولة.

ومن ثم أصبحت واحدة من أعرق شركات التأمين التكافلي الإسلامي على مستوى المنطقة العربية، ومن خلال انتهاج مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء استطاعت بخبراتها التراكمية وعبر التطبيق الفعلي لمبادئ التأمين الإسلامي التكافلي ان تضع بصمتها التطويرية في جميع قطاعات التأمين لتقدم الخدمة المميزة والمنتجات الابتكارية.

وتجسيدا لتلك المبادئ تعد الشركة هي الأولى في العالم الإسلامي التي تحافظ على توزيع معدلات الفائض التأميني المستحق سنوياً على المشاركين في عملياتها ليصل عبر الثلاث سنوات الاخيرة الى 20% من إجمالي المشاركات التأمينية وهو مالم تحققه أياً من الشركات العاملة في نفس الصناعة عبر العالم الإسلامي، والشركة عبر مزاولتها لجميع أعمال التأمين عبر الصيغة الإسلامية التكافلية تقدم للمجتمع القطري البديل التعاوني الإسلامي التكافلي الذي يوفر الحماية الاقتصادية لجميع الأنشطة الاجتماعية في مجتمعنا المسلم مع الرؤية الإسلامية التي تتفق مع النظرة الرئيسية التي يتميز بها مجتمعنا.





وبتلک الروح التي تعمل على توطيد أواصر التعاون والتكافل بين جميع عناصر المجتمع سواء أفراداً أو مؤسسات ولجميع الأطياف سواء مواطني الدولة أو المقيمين تحت ظلها بما توفره في مجال صناعة التأمين التكافلي فإن إدارة الشركة تعمل على تأهيل الدور المجتمعي بتدعيم الروابط الإنسانية بين الأفراد سواء أفراد المجتمع الصغير وهو الأسرة الصغيرة للشركة أو للأسر الكبيرة وهي المجتمع الذي يضم بين جنباته جميع الأفراد لكون دورها ليس فقط تقديم البديل الإسلامي التكافلي في عالم صناعة التأمين بما يمثله ذلك من دعم لعمليات التفاعل المجتمعي بالدولة، ولكن أيضاً المساهمة في توطيد العلاقات الإنسانية الاجتماعية بين جميع عناصر المجتمع سواء أفراداً أو مؤسسات ..

فعلى الصعيد الاجتماعي فإن الإسلامية للتأمين تتفاعل دائماً مع قضايا المجتمع المحلي والأمة بشكل عام من خلال المساعدات التي تقدمها دائماً لجبر العثرات والمساهمة في النهوض بأممتنا وذلك حسب إمكانياتها المتوفرة .

ومن منطلق حرصها على التعليم لكونه الأساس للنهوض بالمجتمع فقد قامت الشركة بمنح بعثات داخلية للطلبة القطريين للدراسة وصرف رواتبهم بدءاً من العام 2011 وأيضاً العمل على ابتعاث عدد من الطلبة القطريين من خلال صرف رواتبهم مع تفرغهم تفرغاً كاملاً للدراسة

وسوف تقوم الشركة بالإعلان قريباً عن خططها لاستيعاب أعداد أكبر من الطلبة الجامعيين وذلك استكمالاً لخطتها الشاملة لخدمة المجتمع .

وإدارة الشركة لا تألو جهداً في العمل على تقديم كافة سبل الدعم لجميع الأنشطة والفعاليات الإنسانية والاجتماعية التي تهدف إلى توطيد أواصر العلاقات الإنسانية والاجتماعية بالمجتمع القطري سواء كانوا مواطنين أو مقيمين من مختلف الجنسيات.

ومن هنا جاءت فكرة قيام الشركة بالدور الريادي في تنظيم أول دورة ألعاب رياضية بين جميع شركات التأمين الوطنية والعاملة بدولة قطر تجسيدا لرؤية الدولة في تشجيع الرياضة وعملاً على توطيد العلاقات الأسرية والاجتماعية بين جميع العاملين في هذا الحقل الهام من الاقتصاد القومي القطري مع الحرص على الحفاظ على الآلية الدائمة لاستمرارية تلك الفعاليات الاجتماعية علاوة على المشاركة الدائمة في فعاليات اليوم الرياضي .



نساهم في توطيد العلاقات الإنسانية الاجتماعية بين جميع عناصر المجتمع



تقرير المسؤولية الاجتماعية

2013



باعتبارها مساهما أساسيا في مسيرة التنمية المستدامة بدولة قطر، تلعب بورصة قطر دوراً هاماً في إطار ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال التعاون البناء مع مجتمع الأعمال وذلك بهدف وضع دولة قطر في الطليعة بين دول العالم في كل مجالات التنمية وبما يصب في اتجاه تحقيق أهداف وغايات رؤية قطر الوطنية 2030

رashed المنصوري
الرئيس التنفيذي

مبادرات التنمية المستدامة



أعط الانسان سمكة تشبعه ليوم واحد ولكن علمه الصيد فلن يجوع أبداً.

- اقتصاد وطني قوي
- توزيعات أرباح وعائدات مجزية
- قوانين تنظيمية شفافة ومستقلة
- شركات مدرجة ذات سمعة ممتازة وأداء متميز

بورصة قطر Qatar Exchange

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.qe.com.qa

استثمارك في بورصة قطر استثماراً للمستقبل

نحن نوفر العديد من الفرص الاستثمارية المتميزة للمستثمرين القطريين وغير القطريين وذلك من خلال الشركات المدرجة في البورصة. فسواء كنت تستثمر للمرة الأولى أم كنت من المستثمرين ذوي الخبرة، فقد حان الوقت للتعرف أكثر إلى بورصة قطر والاطلاع على الفرص الإستثمارية المتاحة لدينا.



وتولي بورصة قطر أهمية كبرى للمسؤولية الاجتماعية من منطلق رسالة البورصة وأهدافها والتي تنعكس على تنمية وتطوير المجتمع المحلي في العديد من الجوانب التي تتكامل فيها الجوانب الاجتماعية مع الجوانب الاقتصادية مع الجوانب التثقيفية. وتعمل البورصة بكل جهد لإحداث تغيير إيجابي في ثقافة الإستثمار في المجتمع.

وقد بنت البورصة استراتيجيتها المعبرة عن مسؤوليتها الاجتماعية من خلال رؤية محددة وواضحة تهتم ببناء علاقة جيدة مع مجتمعنا وعبر التأثير الإيجابي بتطوير المجتمع وزيادة فرص نموه وتطوره عن طريق طرح المبادرات التي تحقق التنمية المستدامة والتركيز بشكل أكبر على دعم الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والبيئية ودعم العديد من الاحتياجات الفعلية للمجتمع وتؤمن البورصة أيضا بأن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصالح المرتبطة بالبورصة من مستثمرين ومساهمين وشركات مدرجة وأعضاء في البورصة بشكل خاص والمجتمع المحلي بشكل عام.



**تعمل البورصة بكل جهد
لإحداث تغيير إيجابي
في ثقافة الإستثمار في
المجتمع.**



ضمن إطار سعي البورصة لتحقيق أهدافها المتمثلة في نشر ثقافة الإستثمار في الأوراق المالية لدى المواطنين والمقيمين في دولة قطر وفي مجال تقديم خدمات تثقيفية لأفراد المجتمع المحلي، فقد وقعت بورصة قطر وكلية الدراسات الإسلامية - جامعة حمد بن خليفة مذكرة تفاهم للتعاون بين الجانبين في مجال التعليم والتدريب وبموجب مذكرة التفاهم هذه، يتم إعداد وتنفيذ البرامج وعقد الدورات والندوات، بما يحقق الهدف المتمثل في جذب جمهور المستثمرين من مواطنين ومقيمين للاستثمار في البورصة القطرية والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد.

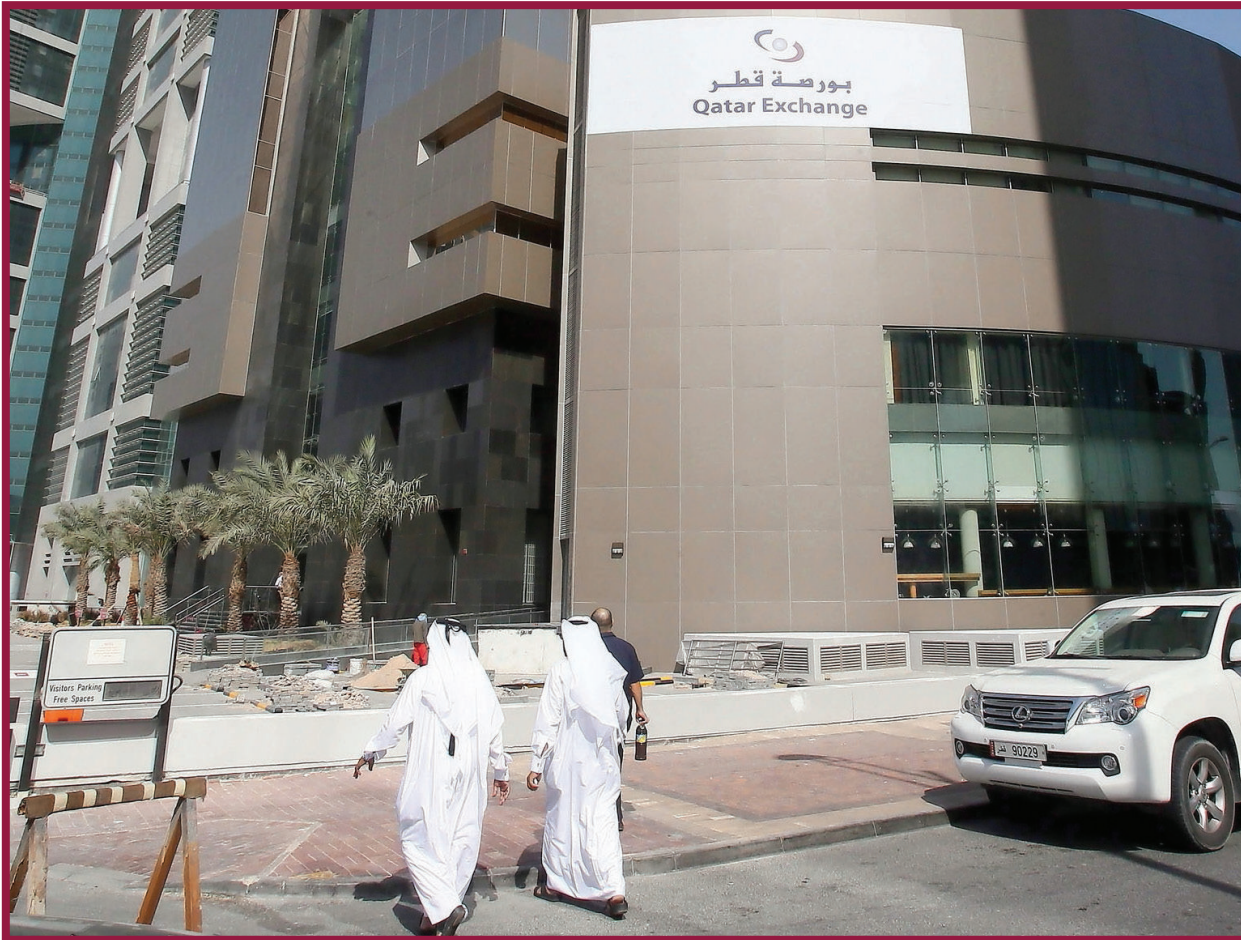
وفي إطار سعيها لزيادة وعي المستثمرين بطرق تداول السندات وأهميتها الإستثمارية كأحد المنتجات المطروحة للتداول في البورصة جنبا إلى جنب مع الأسهم، عقدت بورصة قطر العديد من الدورات المجانية باللغتين العربية والإنجليزية بحضور مجموعة من المستثمرين والمهتمين وتعتبر هذه الندوات جزءاً من سلسلة من الندوات التثقيفية المجانية الموجهة لجمهور المستثمرين في دولة قطر.

وحرصاً من البورصة القطرية على تنمية كفاءة موظفيها وقعت إدارتها وأكاديمية قطر للمال والأعمال مذكرة تفاهم للتعاون، تهدف إلى العمل معا من أجل تحقيق أهداف بورصة قطر في رفع كفاءة العاملين بها من خلال توفير التدريب الأكثر ملاءمة لهم لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال أسواق المال والأعمال كما أن بورصة قطر حريصة أيضا على المشاركة



في المبادرات الإنسانية والتطوعية الهادفة إلى خدمة المجتمع ، ولذلك فقد بادرت بتنظيم حملة للتبرع بالدم شارك فيها عدد كبير من موظفيها البورصة الذين لبوا الدعوة التي أطلقتها مركز التبرع بالدم في مؤسسة حمد الطبية.

واستكمالاً لدورها في زيادة الوعي الاستثماري لدى مختلف فئات الشعب القطرية تستقبل بورصة قطر بشكل دوري وفوداً طلابية من مختلف المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، حيث تقوم تلك الوفود بزيارات ميدانية للبورصة ويقوم الخبراء في البورصة بتقديم شروح عن طبيعة عمل البورصة وأساسيات الاستثمار فيها وعن آخر التطورات التقنية



والتشريعية التي شهدها سوق رأس المال القطري، وتشتمل زيارات تلك الوفود الطلابية على زيارة قاعة المستثمرين والعديد من الإدارات والأقسام في البورصة مثل إدارة عمليات السوق والمراقبة وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الإدراج وإدارة التسويق وإدارة الرقابة.

وعلى اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تقوم في أساسها على تحقيق التنمية المستدامة، تعمل بورصة قطر بجد على تحقيق ذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية هي تحقيق الإستدامة للشركات العائلية من خلال تحويلها إلى شركات عامة مدرجة وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات الذي يعمق من معاني المسؤولية الاجتماعية وأخيراً من خلال التركيز على الإفصاح والشفافية وتقوية علاقات المستثمرين ما بين الشركات المدرجة ومساهميها..

فهرس

3

الفصل

دراسات من قطر

- 059
- 061 ■ منصور السعدي
- 065 ■ دينا الكعبي
- 077 ■ ناصر المسند
- 081 ■ منى الخلفي
- 083 ■ يحيى ابراهيم

4

الفصل

مقالات ذات معنى

- 087
- 089 ■ د. طلال ابوغزاله
- 107 ■ د. عدنان ستيتية
- 113 ■ كريستوفر افري

5

الفصل

هموم وثنواغل رواد المسؤولية الاجتماعية في الخليج

- 117
- 119 ■ احمد عبدالعزيز الحمدان
- 123 ■ د محمد جاسم المسلماني
- 127 ■ خالد القعود
- 129 ■ محمود التركستاني

1

الفصل

مدخل عام الى المسؤولية الاجتماعية للشركات

- 009
- 010 ■ اشهر التعريفات
- 011 ■ اهمية المسؤولية الاجتماعية
- 014 ■ منافع الشركات

2

الفصل

توجهات قطاع الاعمال في قطر

- 019
- 022 ■ الاستبيان
- 033 ■ معايير المسؤولية الاجتماعية
- 044 ■ المؤتمر الاول للمسؤولية الاجتماعية
- 046 ■ كلمة الوزير
- 047 ■ التوصيات
- 048 ■ المؤتمر الثاني
- 049 ■ كلمة الوزير
- 052 ■ التوصيات
- 054 ■ المؤتمر الثالث
- 055 ■ التوصيات
- 056 ■ المؤتمر الرابع
- 057 ■ التوصيات

8

الفصل

تقارير الشركات

181
185	■ ميرسك - من اجل قطر
215	■ قطر للتأمين - المواطنة الصالحة
225	■ ازدان العقارية - رفاهية السكان
	■ المجلس الاعلى للأسرة - تطوير السياسات الاجتماعية
231
237	■ كيوكيم - السلامة اولا واخيرا
267	■ شركة الهتمي - المعاملة الانسانية
273	■ اكسون موبيل - بصمات ايجابية
281	■ شل قطر - دعم الركائز الاربع
297	■ راف - رحمة الانسان فضيلة
303	■ منظمة الدعوة الاسلامية - روح التسامح
309	■ المجلس الاعلى للصحة - شراكات
313	■ مركز الاستشارات العائلية
317	■ الجمعية القطرية لذوي الاحتياجات
323	■ المركز الثقافي للطفولة - التزام ثابت
331	■ نادي السد الرياضي - السد في المجتمع
335	■ دار الشرق - الإعلام المسئول
347	■ قطر الخيرية - بناء الشراكات المسئولة
343	■ احسان - الرعاية للجميع
353	■ الاسلامية للتأمين - توطيد العلاقات
357	■ بورصة قطر - مبادرات التنمية المستدامة

6

الفصل

رائدات المسؤولية الاجتماعية
في الخليج

131
133	■ اسيا ال الشيخ
137	■ امال المناعي
141	■ ايمان المدني
145	■ حبيبة المرعشي
147	■ دلال الدوسري
149	■ مريم البغلي
151	■ ليلى العليمي

7

الفصل

منظمات المسؤولية الاجتماعية

153
154	■ الاتفاق العالمي بالامم المتحدة
155	■ مؤسسة التمويل الدولية
157	■ برنامج الامم المتحدة للبيئة
158	■ مبادئ سيلرس
159	■ شبكة الشركاء العالميين
175	■ اشهر المواقع والمنظمات العربية

الترقيم الدولي
ص 364



من برامجنا...

دار الإنماء الاجتماعي

مصرف مؤسسة قطر



ريادة
الإنشاء القطري
REWADA - The Qatari
Entrepreneur Award

الإرشاد
المهني
The Career
Counseling



TAJMEEL
The Qatari Entrepreneur Award
الإنشاء القطري للمؤسسات
المتوسطة والصغيرة

تتميلية
TAMLA
لتتميلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
Tamla for small and medium enterprises



الخطوة الأولى
The First Step



صندوق تمويل المبادرة الذاتية
Rasamil Self-Initiative Fund



مصنع الشبيخة هيا
الطاقم بخصم فخرات



انتو
ذخرا



جائزة العمل التطوعي
Volunteer Award



بدر
وأنت قادر

www.sdc.org.qa

BBM
2B03AC36



للتواصل: 00974 44542400





صدقتك تقربهم الى الله

الخط الساخن
660 64 066



www.dawaqatar.org

منظمة الدعوة الاسلامية
رائدة المنظمات الخيرية في العالم الإسلامي



مشاريع مساجد

التكلفة بالريال القطري	المساحة م ²	الدولة
41.000	10 x 10	الصومال - هرجيسا - جيبوتي
45.500	10 x 8	ملاوي - موزمبيق - زامبيا
45.000	10 x 10	نيجيريا - توجو - بنين - غانا
52.000	10 x 10	تنزانيا - زنجبار - جزر القمر
55.000	10 x 10	أوغندا - رواندا - بورندي
60.000	10 x 10	غامبيا - سيراليون - السنغال - موريتانيا - ليبيريا - غينيا
65.000	10 x 10	تشاد - الكاميرون - افريقيا الوسطى
67.000	10 x 8	كينيا - أثيوبيا - إرتريا
109.000	10 x 10	السودان

ترخيص وزارة الشؤون الاجتماعية (رقم 338 د.س / 2012)

أرقام الحسابات

بنك بروة : 10000082533
مصرف الريان : 0011129912001

المصرف : 200000013
الدولي الإسلامي : 144958070

ويمكنكم التبرع عن طريق المحصلين المنتشرين في المواقع والمجمعات التجارية

(المقر الرئيسي) هاتف : ٤٤٨٦٦٣٤٠ - جوال : ٦٦٠٦٤٠٦٦ - فاكس : ٤٤٨٧٠٠١٩ - ص.ب : ٧٨٦٩ الدوحة / قطر
(مكتب معيذر) هاتف : ٤٤٥٥٢٥٩٢ - جوال : ٣٣١٧٩٥٣٦ - (مكتب الوكرة) هاتف : ٤٤٦٣٤٨٨٠ - جوال : ٥٥٤٨٠٣٨٧
(مكتب العزيزية) هاتف : ٤٤٦٠٤٧١٤ - جوال : ٣٣٦٤٣٤٤٥

البريد الإلكتروني: projects@dawaqatar.org



المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council Of Health

دولة قطر
State Of Qatar



الرعاية

من أجل



www.sch.gov.qa

www.nhsq.info

[/schqatar](https://www.facebook.com/schqatar)

[/schqatar](https://www.twitter.com/schqatar)

المستقبل



المجلس الأعلى لشؤون الأسرة هو الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بكل شؤون الأسرة. وقد أنشئ بموجب القرار الأميري رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٨. ويتبع المجلس **حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى**. وجاء إنشاء المجلس الذي يعد أول جهة عليا تختص بشؤون الأسرة في العالم العربي -تعبيراً عن رؤية قيادتنا الرشيدة بأهمية الأسرة ودورها في بناء الانسان والنهوض بالمجتمع، ولضرورة وجود جهة تعنى بها وباحتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية.

الرؤية ✓

"قيادة الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالأسرة و أفرادها".

الرسالة ✓

"وضع الاستراتيجيات و السياسات و تطوير المبادرات التي تهدف إلى النهوض بالأسرة وذلك بالشراكة الفاعلة مع الجهات الحكومية و منظمات المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص".

القيم ✓

- الشراكة الفاعلة.
- المصداقية والشفافية.
- المرونة والانفتاح.
- المهنية العالية.



المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
Supreme Council For Family Affairs

www.scfa.gov.qa